

# تَبَصُّرَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ

في

أَحْكَامِ الدِّينِ

تأليف

أَبِي الْحَسَنِ بْنِ يُونُسَ بْنِ الْمُطَهَّرِ الْفَيْلَاقِيِّ

مُضَيِّقٍ

بِإِذْنِ الْإِسْلَامِيِّينَ

وَلِيَّهِمَا

الْجُودُ فِي نَظْمِ الدَّبْرِ

لِقِيِّ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْهَلَبِيِّ

مُضَيِّقٍ

جَيْشِي الْإِسْلَامِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# تَبْصِيرَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ

في

## أَحْكَامِ الدِّينِ

قَالَ

الْحَسَنُ بْنُ يُونُسَ بْنِ الْمُطَهَّرِ الْغَلَامَةِ الْحَلِّي

تَفْصِيْلًا

مَجْمُوعَةً لِمَا يَنْبَغِي لِلْمُتَعَلِّمِ

کتابخانه

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

شماره ثبت: ۰۰۶۴۸۰

تاریخ ثبت:





حقوق الطبع محفوظة للنّاشر

مركز بحوث ونگارخانه اسنادی

الطبعة الأولى

۱۴۱۱ هـ - ۱۹۹۰ م

طهران - ایران - ص.ب: ۱۱۳۱/۱۵۸۱۵ هاتف: ۶۷۶۸۴۲ - ۶۷۴۰۶۵

تلکس: ۲۱۳۹۶۲ TMCAIR. فکس: ۹۰۸۹۳۹



## المقدمة

### حياة العلامة الحلي (قلده) في سطور

هو العلامة الشيخ الأجل الأعظم، حامى حمى الدين المبين،  
وماحى آثار المنفستين، أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن  
المطهر الحلي الأسدي (قدس الله روحه).

ذكره معاصره قسى الدين الحسن بن على بن داود الحل (قدس  
سره) في رجاله فقال «شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وماحب التحقيق  
والتلقيق، كثير العصانيف، انتهت رئاسة الإمامية اليه في المعقول  
والمقول. مولده سنة: ثمان واربعين وستمأة. وكان والده (قدس الله  
روحه) فقيهاً عققاً مدرساً عظيم الشأن»<sup>١</sup>.

وترجم لنفسه في القسم الاول من كتابه (خلاصة الأقوال في  
معرفة الرجال) فذكر كتبه التي اتمها أو بدأها ولم يتمها حتى تاريخ  
تأليف الكتاب: سنة ثلاث وتسعين وستمأة<sup>٢</sup> وهي تبلغ ٦٤ كتاباً، ثم  
قال «وهذه الكتب فيها كثير لم يتم، نرجو من الله تعالى اتمامه. والمولد:  
تاسع عشر شهر رمضان سنة: ثمان واربعين وستمأة، ونسأل الله خاتمة  
الخير، بمته وكرمه»<sup>٣</sup>.

١ — رجال ابن داود ط طهران: ١١٩.

٢ — رجال العلامة الحلي ط نجف: ٤٥.

٣ — رجال العلامة الحلي ط نجف: ٤٨.

ونقل السيد الأمين في (أعيان الشيعة) عن (رياض العلماء: مخطوط) للميرزا عبد الله أفندي من تلامذة العلامة المجلسي: أن العلامة قال في جواب امئلة السيد مهتأين سنان المدني مانصه «وأما مولد العبد: فالذي وجدته بخط والدي (قدس الله روحه) ماصورته: وُلِدَ ولدي المبارك ابومنصور الحسن بن يوسف بن مطهر ليلة الجمعة في الثالث الأخير من الليل ٢٧ رمضان من سنة ٦٤٨»<sup>١</sup> ولعل هذا هو الأقرب للصواب.

ونقل السيد الأمين عن خط الشهيد (قده): أن العلامة توفي يوم السبت ٢١ من المحرم سنة ٧٢٦ هـ وكالت وفاته بالحلة المزيدية، ونقل جثمانه الى النجف الأشرف فدفن في حجرة عن عين الداغل الى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وكذلك ذكر وفاته الشيخ بهاء الدين العاملي في (توضيح المقاصد)، وكما هو موجود بخط الشيخ البهائي أيضاً على هامش نسخة من (الخلاصة) قابلها على نسخة الشيخ يحيى بن فخر الدين محمد بن العلامة، كانت هذه النسخة لدى السيد الأمين (قده)<sup>٢</sup>

### نشأته في ظل والده

ولم يرسله والده الى المكاتب العامة بل احضر له معلماً خاصاً اسمه (محرم) عهد اليه بتعليمه القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم. وفي سنة ٦٥٦ هـ ـ اي في الثامنة من عمر العلامة ـ حاصر هولاكو خان بغداد، وأستدام الحصار وانتشر خبره في البلدان، فكان العلامة وهو في اول صباه يسمع حديث الناس عن ذلك الغزو المغولي الذي باتت جيوشه محاصرة لبغداد، وقددهم الناس خوف ورعب شديدان من شرّ الجيوش المغولية الوثنية. كما عاين نزوح كثير من أهل بلده مع اطفالهم واثقالهم الى البطائح ليكونوا أبعد خطوة عن معرة الغازي الكافر، ولم يبق بها الا القليل، ومنهم والد العلامة الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر.

فاجتمع بالفقيه ابن أبي العزوالسيد محمد الدين محمد ابن طاهوس

١ — أعيان الشيعة: ٢٤: ٢٧٧ — ٣٣٤.

٢ — أعيان الشيعة: ٢٤: ٢٧٧ — ٣٣٤.

وتشاور معهم الرأي على ماذا يكون أمرهم وأمر المغول.  
وكان مما يُروى عن علي عليه السلام في خطبته الزوراء أنه قال  
عليه السلام:

«الزوراء وما أدراك ما الزوراء، أرض ذات ائبل يُشيد فيها  
البنيان، ويكثر فيها السكّان، ويكون فيها مهازم وحُزّان. يتخذها  
ولد العباس موطناً ولزخرفهم مكناً، تكون لهم دارهولوعب، ويكون  
بها الجور الجائر والخوف الخيف، والأئمة الفجرة والأمراء الفسقة والزوراء  
الخونة، تخدمهم أبناء فارس والروم، لا يأتّمرون بمعروف اذعرفوه  
ولا يتناهون عن منكر اذانكروه، يكتفى منهم الرجال بالرجال والنساء  
بالنساء. فعند ذلك الغمّ الغميم والبكاء الطويل والويل والعويل لأهل  
الزوراء من سطوات الترك، وهم قوم صفار الحلق، وجوههم كالبحانّ  
المطرقة، لباسهم الحديد، جردمرد، يقدمهم ملك — يأتي من حيث  
بدأ ملكهم — جهوري الصوت، قويّ الصولة عالي الهمة، لا يمرّ بمدينة  
الافتحها، ولا تُرفع عليه راية الانكسها، العويل لمن ناواه، فلا يزال  
كذلك يظفر».

فلما رأوا هذه الأوصاف ووجدوها منطبقة على هولاكو والأتراك  
المُغول معه، رجوا أن يكون هو الغالب على أمر بني العباس، فاستقر  
رأيهم على الخلاص من تلك الطامة الكبرى التي اظلمت على المسلمين  
عامة، وذلك بمكاتبة السلطان الفاتح هولاكو بأنهم سامعون مطيعون  
مطالبون للأمان، دفعاً لمعرّته وعبث جنوده. فكتبوا إليه بذلك وأرسلوه  
إليه على يدرجل من العجم عندهم. فقال هولاكو: إن كانت قلوبهم  
كما وردت كتبهم فليحضروا إلينا. وبعث إليهم بأمرين من أمرائه  
أحدهما يقال له: علاء الدين والآخر تكلمة، فجاء الأميران إلى الحلة  
وبلغا مقالة هولاكو إلى المشايخ، فقال الإمام سديد الدين: إن جئتُ  
وحدى كفى؟ قال الأميران: نعم، فأبدى استعداداه للذهاب إلى  
الدرگاه المغولي مع رسوليّه ليقاوض السلطان بشأن بلاده وضمان سلامة  
أهله ومقتساته على أن يضمن هو للسلطان الطاعة والتسليم.

فلما حضر عند السلطان قال هولاكو: كيف أقدمتم على مكاتبتني  
والحضور عندي قبل أن تعلموا ما يؤول إليه أمرى وأمر صاحبكم؟!  
يقصد المستنصر بالله الخليفة العباسي إذ كان ذلك قبل قتله وفتح  
بغداد، فقال الشيخ سديد الدين: إنما أقدمنا على ذلك مارويناه عن  
علي عليه السلام في خطبة الزوراء فقرأها عليه ثم قال: فلما وُصف ذلك

لنا ووجدنا الصفات فيكم رجوناك فقصدناك .  
 فطمأنه هولاء كو وكتب فرمائاً باسمه يطمئن فيه أهل الحلة  
 واعمالها . وعاد الشيخ وبيده عهد الأمان المطلوب، يضمن فيه السلطان  
 سلامة أهل الحلة والكوفة والشهدين.<sup>١</sup>

كل هذا مما مر على شيخنا المترجم له وهو في سن الثامنة من  
 عمره، ولا شك أنه سمع أنباء الواقعة ببغداد وأنها أتت على  
 الأخضر واليابس فسجل ذلك وقعاً أليماً في نفسه، وإن كان لم ينعكس  
 من ذلك شيء في آثاره سوى هذا الذي ذكره في كتابه: كشف اليقين،  
 ولكن لم يكن له ذلك وهو يعاصر سلطة اعقاب هولاء كو.

#### دراساته العلمية

وبعد تعلمه القراءة والكتابة والقرآن الكريم لدى الشيخ محرم،  
 تولى تربيته العلمية والده الامام سديد الدين وخاله الشيخ نجم الدين  
 المحقق الحلي صاحب (الشرائع) فتخرج عليهما في العربية والفقه  
 والاصول والدراية والحديث والكلام.<sup>٢</sup>

وحضر الشيخ الأعظم الخواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي  
 (قدس الله روحه) فاجتمع عنده فقهاء الحلة لدى الفقيه الاكبر الشيخ  
 نجم الدين جعفر وقال: من هؤلاء الجماعة؟

فقال: كلهم علماء فاضلون، ان كان احدهم مبرزاً في فن كان  
 الآخر مبرزاً في فن آخر. فقال: من أعلمهم بالاصول الفقه  
 والعقائد؟ فأشار الشيخ نجم الدين الى الشيخ سديد الدين والد العلامة  
 والى الفقيه مفيد الدين محمد بن الجهم وقال: هذان اعلم الجماعة بعلم  
 الكلام واصل الفقه.<sup>٣</sup>

وعاد الخواجه نصير الدين الطوسي من الحلة الى بغداد واصطحب  
 معه العلامة الحلي فآله في الطريق عن اثنتي عشرة مسألة من مشكلات  
 العلوم. فلما سئل الطوسي عما شاهد في الحلة قال: رأيت خريئاً ماهراً،  
 وعالماً اذا جاهد فاق. يقصد بالخريئ الماهر: المحقق الحلي، وبالعالم:

١ — كشف اليقين للعلامة الحلي ص ١٨ ط ١٢٩٨ طهران .

٢ — الاجازة الكبيرة لآل زهرة في اجازات البحار .

٣ — لاجازة الكبيرة لآل زهرة في اجازات البحار وخاتمة المستدرك .

### العلامة الحلبي<sup>١</sup>.

وذكر العلامة في اجازته الكبيرة لبني زهرة تتلمذه لدى المحقق الطوسي فقال: «قرأت عليه إلهيات الشفاء لأبي علي بن سينا، وبعض التذكرة في الهيئة من تصنيف الخواجه. ثم أدركه الموت المحتوم، قدس الله روحه وذلك في الرابعة والعشرين من عمره، اذ وفاة المحقق الطوسي في سنة: ٦٧٢ هـ بل قال هو (رحمه الله) في كتابه الفقهي (المنتهى): انه فرغ من تصنيفاته الحكيمة والكلامية واخذ في تحرير الفقه قبل أن يكمل له ٢٦ سنة.

واذا رجعنا الى قائمة كتبه وجدنا فيها خمساً وعشرين عنواناً في الحكمة ومثلها في الكلام، فاذا اعدنا الى الذاكرة أنه قرأ إلهيات الشفاء على المحقق الطوسي في الرابعة والعشرين من عمره، استبعدنا طبعاً أن يكون قد اكمل الخمسين كتاباً في الحكمة والكلام قبل أن يكمل له ٢٦ سنة، اللهم الا أن يكون قد كتب بعضها بعد هذا او بدأها ثم أكملها بعد.



### كتبه في الفقه

ونرى في قائمة كتبه أيضاً عشرين عنواناً في الفقه قال عنها السيد الأميني: سبق (العلامة) في فقه الشريعة وألف فيه المؤلفات المتنوعة من مطولات ومتوسطات ومختصرات، فكانت محط أنظار العلماء من عصره الى اليوم تديساً وشرحاً وتعليقاً:

قائف من المطولات: ثلاثة كتب لا يشبه واحد منها الآخر وهي: (مختلف الشيعة في احكام الشريعة) ذكر فيه اقوال علماء الشيعة وخلافاتهم وحججهم. و:

(تذكرة الفقهاء) ذكر فيها خلاف علماء العامة واقوالهم واحتجاجاتهم. و:

(منتهى المطلب في تحقيق المذهب) ذكر فيه جميع مذاهب المسلمين.

وألف من المتوسطات: كتابين لا يشبه احدهما الآخر، هما: (قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام) فكانت شغل العلماء في

تدريسها وشرحها من عصره الى اليوم . و:

(تحرير الاحكام الشرعية على مذهب الامامية) جمع اربعين الف مسألة.

وألف من المختصرات: ثلاثة كتب لا يشبه احدها الآخر، وهي:

(ارشاد الأذهان الى احكام الإيمان) تداولته الشروح والحواشي

و:

(ايضاح الاحكام) ولعله: نهاية الاحكام، او: تلخيص المرام في

معرفة الأحكام، اخصر من الاول . و:

(تبصرة المتعلمين في احكام الدين) اخصر منها<sup>١</sup>

### كتاب التبصرة

وكتاب التبصرة من اهم المتون الفقهية الجامعة على اختصارها دورة تامة من الفقه، من الطهارة الى الديات، وقد احصيت مسائلها في اربعة آلاف مسألة — كما في الذريعة — او ثمانية آلاف مسألة — كما في قصص العلماء — وهذا الأخير مستبعد. وهي على طريقة الفتوى. ولوجازتها وجامعتها واسلاسة تعبيرها كثر اهتمام الفقهاء بها منذ عصر مؤلفها الى عصرنا الحاضر، فقد عكفوا عليها بحثاً ودرساً وشرحاً وتعليقاً، حتى أن الشيخ آغا بزرك الطهراني ذكر في موسوعته الذريعة ما يزيد على ثلاثين شرحاً.

### نسخة الكتاب

وتوجد من هذا الكتاب نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي بالجمهورية الاسلامية في ايران، عليها اجازة بخط المؤلف واخرى من ابنه فخر المحققين بخطه ايضاً. انتهت كتابة هذه النسخة ليلة الثلاثاء ٢٥ ربيع الثاني سنة ٧٥٩ هـ واجازة العلامة بتاريخ سلخ ربيع الآخر ٧٥٩، وفي آخرها إنهاء له كتبه في ٢٩ ربيع الآخر من نفس السنة. والنسخة هذه هو الكتاب الخامس من مجموعة تحتوي على ثمانية كتب، اربعة منها للعلامة، واثنان لفخر الدين ابن العلامة، ورسالة الجمل



والعقود للشيخ الطوسي، ورسالة الخلل في الصلاة لعلها للمحقق الكركي العامل. وكتاب التبصرة بين ورقتي ٥٢-٩٧ من المجموعة.

### عملنا في التحقيق

وتختلف النسخ المطبوعة عن غير هذه النسخة مهمها في مواضع كثيرة، اكتفيت بالإشارة إلى ما هو المهم من اختلافات في التعليقات بعنوان: سائر النسخ.

واستعنت في التعريف ببعض المصطلحات الواردة في الكتاب ببعض كتب الفقه، وفي التعريف ببعض الألفاظ اللغوية بمعاجها، واخترت كثيراً من التعليقات من الكتب الفقهية: المختصر النافع والشرائع وغيرها، وكذلك مما علقه سماحة الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (قده) على التبصرة، المطبوعة ببغداد سنة ١٣٣٨ هـ. وبعض التعليقات نقلتها من نفس النسخة المخطوطة كالتعليقة الأولى والثانية، ونرمز إليها بالحرف «ن».

وقد طبع الكتاب قبل انتصار الثورة الإسلامية المباركة بتحقيق على نفس هذه النسخة، إلا أنها لم تعرض عند الطبع على، فلاحظت في الكتاب أخطاء غير قليلة أثناء الدراسة في الكتاب، وهذه الطبعة أتم وأكمل. والله العصمة

المحقق ١٤٠٧/٤/٧ هـ.ق.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## الفهرس

٢٣	كتاب الطهارة
٢٣	الباب الاول (في المياه)
٢٥	الباب الثاني (في الوضوء)
٢٥	الفصل الاول - في موجه
٢٥	الفصل الثاني - في آداب الخلوة
٢٦	الفصل الثالث - في كيفيته
٢٧	الباب الثالث (في الغسل)
٢٧	الفصل الاول - في الجنابة
٢٨	الفصل الثاني - في الحيض
٢٩	الفصل الثالث - في الاستحاضة
٢٩	الفصل الرابع - في النفاس
٣٠	الفصل الخامس - في غسل الاموات
٣٣	الفصل السادس - في الاغسال المستونة
٣٤	الباب الرابع (في التيمم)
٣٥	الباب الخامس (في النجاسات)
٣٧	كتاب الصلاة
٣٧	الباب الاول (في المقدمات)

٣٧	الفصل الاول — في أعدادها
٣٨	الفصل الثاني — في أوقاتها
٣٨	الفصل الثالث — في القبلة
٣٨	الفصل الرابع — في اللباس
٤٠	الفصل الخامس — في المكان
٤١	الفصل السادس — في الاذان والاقامة
٤٢	الباب الثاني (في أفعال الصلاة)
٤٢	الفصل الاول — الواجبات ثمانية
٤٥	الفصل الثاني — في مستحبات الصلاة
٤٥	الفصل الثالث — في قواطع الصلاة
٤٦	الباب الثالث (في بقية الصلوات)
٤٦	الفصل الاول — في الجمعة
٤٧	الفصل الثاني — في صلاة العيدين
٤٨	الفصل الثالث — في صلاة الكسوف
٤٩	الباب الرابع، في الصلوات المندوبة
٥٠	الباب الخامس (في السهو)
٥٢	الباب السادس (في صلاة الجماعة)
٥٤	الباب السابع (في صلاة الخوف)
٥٤	الباب الثامن (في صلاة المسافر)
٥٧	كتاب الزكاة
٥٧	الباب الاول (في شرائط الوجوب ووقته)
٥٨	الباب الثاني (فيما تجب فيه الزكاة)
٥٨	الفصل الاول — النعم
٥٩	الفصل الثاني — في زكاة الذهب والفضة
٦٠	الفصل الثالث — في زكاة الغلات
٦١	الفصل الرابع — فيما يستحب فيه الزكاة

- ٦١ الباب الثالث ( في المستحق للزكاة )  
٦٢ الباب الرابع ( في زكاة الفطرة )  
٦٣ الباب الخامس ( في الخمس )

### كتاب الصوم

- ٦٥ الباب الاول  
٦٥ الباب الثاني ( فيما يمسك عنه )  
٦٧ الباب الثالث ( في أقسامه )  
٦٩ الباب الرابع ( في المعذرين )  
٧٠ الباب الخامس ( في الاعتكاف )



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي

### كتاب الحج

- ٧١ الباب الاول ( في أقسامه )  
٧١ الباب الثاني ( في أنواعه )  
٧٢ الباب الثالث ( في الاحرام )  
٧٤ الباب الرابع ( في ترك الاحرام )  
٧٤ الباب الخامس ( في كفارات الاحرام )  
٧٤ الفصل الاول - في كفارات الصيد  
٧٦ الفصل الثاني - في بقية المحضورات  
٧٧ الباب السادس ( في الطواف )  
٧٩ الباب السابع ( في السعي )  
٧٩ الباب الثامن ( في افعال الحج )  
٧٩ الفصل الاول - في احرام الحج  
٨٠ الفصل الثاني - في الوقوف بعرفات  
٨٠ الفصل الثالث - في الوقوف بالمشر  
٨٢ الفصل الرابع - في نزول منى  
٨٣ الفصل الخامس - في بقية المناسك

٨٥	الباب التاسع (في العمرة)
٨٥	الباب العاشر (في المحصور والمصدود)
٨٧	كتاب الجهاد
٨٧	الفصل الاول - فيمن يجب عليه
٨٨	الفصل الثاني - فيمن يجب جهادهم
٨٩	الفصل الثالث - في قسمة الغنائم
٩٠	الفصل الرابع - في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
٩٣	كتاب المتاجر
٩٣	الفصل الاول - التجارة
٩٤	الفصل الثاني - في آداب التجارة
٩٥	الفصل الثالث - في عقد البيع
٩٧	الفصل الرابع - في الخيار
٩٨	الفصل الخامس - في العيوب
٩٨	الفصل السادس - في النقد والنسيئة والمراجعة
٩٩	الفصل السابع - فيما يدخل في المبيع
٩٩	الفصل الثامن - في التسليم
١٠٠	الفصل التاسع - في الربا
١٠١	الفصل العاشر - في بيع الثمار
١٠٢	الفصل الحادي عشر - في بيع الحيوان
١٠٣	الفصل الثاني عشر - في السلف
١٠٣	الفصل الثالث عشر - في الشفعة
١٠٥	كتاب الاجارة (والوديعة وتوابعهما)
١٠٥	الفصل الاول - في الاجارة
١٠٦	الفصل الثاني - في المزارعة والمساقاة

١٠٧	الفصل الثالث - في الجماعة
١٠٧	الفصل الرابع - في السبق والزمانية
١٠٨	الفصل الخامس - في الشركة
١٠٩	الفصل السادس - في المضاربة
١٠٩	الفصل السابع - في الوديعة
١١٠	الفصل الثامن - في العارية
١١١	الفصل التاسع - في اللقطة
١١٢	الفصل العاشر - في الفصب
١١٣	الفصل الحادي عشر - في احياء الموات

#### كتاب الديون

١١٥	الفصل الاول
١١٥	الفصل الثاني - في الرهن
١١٦	الفصل الثالث - في الحجر
١١٧	الفصل الرابع - في الضمان
١١٩	الفصل الخامس - في الصلح
١٢٠	الفصل السادس - في الاقرار
١٢١	الفصل السابع - في الوكالة

#### كتاب الهبات وتواهبها

١٢٥	الفصل الاول
١٢٥	الفصل الثاني - في الوقوف
١٢٦	الفصل الثالث - في الوصايا

#### كتاب النكاح

١٣٣	الفصل الاول
١٣٣	الفصل الثاني - في الاولياء



١٣٥	الفصل الثالث - في المحرمات
١٣٨	الفصل الرابع - في المتعة
١٣٩	الفصل الخامس - في نكاح الاماء
١٤٠	الفصل السادس - في العيوب
١٤١	الفصل السابع - في المهر
١٤٢	الفصل الثامن - في القسم والنشوز
١٤٢	الفصل التاسع - في أحكام الاولاد
١٤٤	الفصل العاشر - في النفقات

### كتاب الطلاق

١٤٥	الفصل الاول - في الطلاق
١٤٦	الفصل الثاني - في اقسامه
١٤٧	الفصل الثالث - في العدد
١٤٧	الفصل الرابع - في الخلع والمباراة
١٤٨	الفصل الخامس - في الظهار
١٤٩	الفصل السادس - في الابلاء
١٥٠	الفصل السابع - في اللعان

### كتاب العتق

١٥٣	الفصل الاول - في الرق
١٥٣	الفصل الثاني - في العتق
١٥٤	الفصل الثالث - التدبير
١٥٥	الفصل الرابع - في الكتابة

### كتاب الايمان

١٥٧	الفصل الاول
١٥٨	الفصل الثاني - في النذر والمهرد

١٥٩	الفصل الثالث - في الكفارات
١٦١	كتاب الصيد وتوابعه
١٦١	الفصل الاول - فيما يؤكل صيده
١٦٢	الفصل الثاني - في الذبابة
١٦٣	الفصل الثالث - في الاطعمة والاشربة
١٦٧	كتاب الميراث
١٦٧	الفصل الاول - في اسبابه
١٧١	الفصل الثاني - في الميراث بالسبب
١٧٣	الفصل الثالث - في موانع الارث
١٧٤	الفصل الرابع - في مخارج السهام
١٧٦	الفصل الخامس - في ميراث ولد الملائنة والزنا والحمل والمفقود
١٧٧	الفصل السادس - في ميراث الحقن
١٧٨	الفصل السابع - في ميراث الفرق والمهدوم عليهم
١٧٨	الفصل الثامن - في ميراث الجوس
١٧٩	كتاب القضاء (والشهادات والحدود)
١٧٩	الفصل الاول - في صفات القاضي
١٨٠	الفصل الثاني - في كيفية الحكم
١٨٠	الفصل الثالث - في الاستحلاف
١٨٠	الفصل الرابع - في المدعى
١٨٢	الفصل الخامس - في صفات الشاهد
١٨٣	الفصل السادس - في بقية مسائل الشهادات
١٨٤	الفصل السابع - في حد الزنا
١٨٦	الفصل الثامن - في اللواط والسحق والقيادة
١٨٦	الفصل التاسع - في حد القذف

- ١٨٨ الفصل العاشر - في حد المسكر  
 ١٨٨ الفصل الحادى عشر - في حد السرقة  
 ١٩٠ الفصل الثانى عشر - في حد المحارب وغيره

### ١٩٣ كتاب القصاص [والديات]

- ١٩٣ الفصل الاول  
 ١٩٤ الفصل الثانى - في شرائط القصاص  
 ١٩٦ الفصل الثالث - في الاشتراك  
 ١٩٧ الفصل الرابع - فيما يثبت به القتل  
 ١٩٨ الفصل الخامس - في كيفية القصاص  
 ١٩٩ الفصل السادس - في دية النفس  
 ٢٠٠ الفصل السابع - فيما يوجب ضمان الدية  
 ٢٠١ الفصل الثامن - في ديات الاعضاء  
 ٢٠٣ الفصل التاسع - في ديات المنافع  
 ٢٠٤ الفصل العاشر - في ديات الجراح  
 ٢٠٥ الفصل الحادى عشر - في دية الجنين والميت  
 ٢٠٦ الفصل الثانى عشر - في الجنابة على الحيوان  
 ٢٠٦ الفصل الثالث عشر - في العاقلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم سلطانه، العظيم  
شانه، الواضح برهانه، النعم على  
عباده بارسال انبيائه، المتطول عليهم  
بالتكليف المؤدى الى حسن جزائه،  
وصلى الله على سيد رسله في العالمين،  
محمد المصطفى وعترته الطاهرين.

أما بعد فقد تم تكليفنا بعلوم دينية  
فهذا الكتاب الموسوم بـ (تبصرة  
المتعلمين في أحكام الدين)، وضعناه  
لارشاد المبتدئين وإفادة الطالبين،  
مستعدين من الله المعونة والتوفيق،  
انه اكرم المعطين، وأجود المسؤولين.  
ونبدأ بالاهم فالاهم:



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب الطهارة<sup>١</sup>

وفيه ابواب:



الكتاب الاول

(في المياه)

الماء<sup>٢</sup> ضربان: مطلق ومضاف، فالمطلق ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه ولا يمكن سلبه عنه، والمضاف بخلافه. فالمطلق طاهر مطهر. وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم أقساماً:  
(الاول) الجاري، كماء الانهار، ولا ينجس لما [يقع]<sup>٣</sup> فيه من النجاسة ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بها، فان تغير نجس المتغير خاصة دون ما قبله وبعده.  
وحكم ماء الغيث حال نزوله، وماء الحمام اذا كانت له مادة حكمه.

---

١ - الطهارة في اللغة النظافة، وفي الشرع ما له صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من الوضوء والتيمم والغسل.

٢ - قال تعالى: «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً» أي طاهراً مطهراً مزيلًا للآحداث والنجاسات، مع طهارته في نفسه. ووصف الله تعالى الماء بكونه «طهوراً» مطلقاً على أن الطهورية صفة أصلية للماء ثابتة له قبل الاستعمال، بخلاف ضارب وشاتم ومكلم، لأنه إنما يوصف به الإنسان بعد ضربه أو شتمه أو كلامه.

٣ - الزيادة من النسخ المطبوعة.

(الثاني) الواقف، كسمياه الحياض والاواني، ان كان مقداره كراً—وحده ألف ومائتا رطل بالعراقي<sup>١</sup>، أو كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصفاً بشبر مستوى الخلقة—لم ينجس بوقوع النجاسة فيه مالم تغير احد اوصافه، فان غيرته نجس، ويظهر بالقاء كدفعه عليه حتى يزول تغيره.

وان كان اقل من كرنجس بوقوع النجاسة فيه—وان لم تغير أوصافه—ويظهر بالقاء الكردفعة عليه.

(الثالث) ماء البئر، ان تغير بوقوع النجاسة فيه نجس، وطهر بزوال التغير بالنزح، والآ فهو على أصل الطهارة.

وجاعة من أصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها—وان لم يتغير ماؤها—واوجبوا نزح الجميع بوقوع المسكر أو الفقاع<sup>٢</sup>، او المني، اودم الحيض او الاستحاضة أو النفاس فيها، أو موت بعير فيها. فان تعذر تراوح أربعة رجال عليها مثني يوماً، ونزح كر لموت الحمار والبقرة وشبههما، ونزح سبعين [دلواً] لموت الانسان، وخمسين للعذرة الذائبة والدم الكثير—غير الدماء الثلاثة—واربعين لموت الكلب والستور والخنزير والشلب والارنب وبول الرجل، ونزح عشرة للعذرة اليابسة والدم القليل، وسبع لموت الطير والفأرة—اذا تفسخت او انتفخت—وبول الصبي واغتسال الجنب وخروج الكلب منها حياً، وخمس لذرق الدجاج، وثلاثة للفأرة والحية، ودلو للعصفور وشبهه وبول الرضيع.

وعندي ان ذلك—اي كلها—مستحب.

(الرابع) أسار<sup>٣</sup> الحيوان، كلها طاهرة الا الكلب والخنزير والكافر.

وأما المضاف، فهو المعتصر من الاجسام، او الممتزج بها مزجاً يسلبه الاطلاق كماء الورد والمرق، وهو ينجس بكل ما يقع فيه من النجاسة، سواء كان قليلاً أو كثيراً.

ولا يجوز رفع الحدث به، ولا الخبث، وان كان طاهراً.

١ — وهذا يبلغ حسب الكيلو ثلاثمائة وثلاثة وثمانين كيلواً وتسعمائة وست غرامات.

٢ — وهو ماء الشعير المخمر.

٣ — جمع سؤر: ماء الفم.



### مسائل

- (الاولى) الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر مطهر.  
 (الثانية) المستعمل في ازالة النجاسة نجس، سواء تغير بالنجاسة أو لم يتغير، عدا ماء الاستنجاء.  
 (الثالثة) غسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة.  
 (الرابعة) الماء النجس لا يجوز استعماله في الطهارة، ولا ازالة النجاسة، ولا الشرب الا مع الضرورة.

## الباب الثاني (في الوضوء)

وفيه فصول:

### الفصل الاول - في موجبه

انما يجب بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد، والنوم الغالب على السمع والبصر وما في معناه<sup>١</sup>، والاستحاضة القليلة الدم. ولا يجب بغير ذلك.

### الفصل الثاني - في آداب الخلوة

ويجب ستر العورة على طالب الحدث<sup>٢</sup>، ويحرم عليه استقبال القبلة واستدبارها في الصحاري والبنيان.

ويستحب له تقديم اليسرى عند الدخول الى الخلاء، واليمنى عند الخروج وتغطية الرأس، والتسمية، والاستبراء والدعاء عند الدخول والخروج، والاستنجاء، والفراغ، والجمع بين الاحجار والماء.

ويكره الجلوس في الشوارع، والمشارع، ومواضع اللعن، وتحت الاشجار المثمرة، وفيء النزال، واستقبال الشمس والقمر، والبول في الارض الصلبة، ومواطن الهوام،

١ - في هامش ن «من الجنون والاضياء».

٢ - ان كان هناك ناظر محترم.

وفي الماء، واستقبال الريح به، والأكل، والشرب، والسواك، والكلا — الأبد ذكر الله تعالى أو للضرورة — والاستنجاء باليمين، وباليسار وفيها خاتم عليه السلام الله تعالى<sup>١</sup> أو أنبيائه عليهم السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام.

ويجب عليه الاستنجاء، وهو غسل مخرج البول معه خاصة، وغسل مخرج الغائط مع التعدي، وبدونه يجزي ثلاثة أحجار طاهرة، أو ثلاث خرق<sup>٢</sup>.

### الفصل الثالث — في كفيته

ويجب فيه سبعة أشياء:

(النية) مقارنة لغسل الوجه أو لغسل اليدين المستحب، واستدامتها حكماً حتى يفرغ.

و (غسل الوجه) من قصاص شعر الرأس إلى محادر<sup>٣</sup> شعر الذقن طولاً، وما اشتملت عليه الإبهام والوسطى.

و (غسل اليدين) من المرفقين إلى أطراف الأصابع، ولو عكس لم يجز. و (مسح بشرة مقدم الرأس أو شعره) بالبلل من غير استئفاف ماء جديد، بأقل ما يقع عليه اسم المسح.

و (مسح بشرة الرجلين) من رؤس الأصابع إلى الكعبين، ويجوز منكوساً.

و (الترتيب) على ما قلناه.

و (الموالة) وهي متابعة الأفعال بعضها لبعض من غير تأخير.

ويستحب فيه غسل اليدين قبل ادخالها الاناء، مرة من حدث النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثاً من الجنابة، ووضع الاناء على اليمين، والاعتراف بها، والتسمية والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً، وتثنية الغسلات، ووضع الماء في غسل اليدين على ظهر الذراعين والمرأة على باطنهما، وبالعكس في الثانية، والدعاء عند كل فعل.

١ — ان كان مأموماً من التلوث، والاحرم عليه التختيم.

٢ — ان زالت النجاسة بها والازاد على الخرق حتى تزول.

٣ — من الانحدار.

ويكره التمدل<sup>١</sup> والاستعانة.

ويحرم التولية<sup>٢</sup>.

مسائل

(الاولى) لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن.

(الثانية) لو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر، وبالعكس لا يجب الطهارة.

(الثالثة) لو شك في شيء من أفعال الوضوء وهو على حاله أتى به وبما بعده،

ولو انصرف لم يلتفت.

## الباب الثالث

(في الغسل)

ويجب بالجنابة، والحيض، والاستحاضة، والنفاس، ومس الاموات — بعد

بردهم وقبل تطهيرهم بالغسل — وللموت<sup>٣</sup>.

ويستحب لما يأتي.

فهاهنا فصول:

مركز تحقيق مكتبة نور عيسى

### الفصل الاول — في الجنابة

وهي تحصل بانزال الماء مطلقا، وبالجماع في الفرج حتى تغيب الحشفة — سواء القبل والدبر — وإن لم ينزل، ويجب فيه الغسل.

والواجب فيه النية عند غسل اليدين أو الرأس مستدامة الحكم، واستيعاب الجسد بالغسل، وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا به، والبدأة بالرأس ثم بالجانب الايمن ثم الايسر.

ويسقط الترتيب مع الارتماس.

ويستحب فيه الاستبراء بالبول أو الاجتهاد، والمضمضة والامتنشاق، والغسل

١ — تمدل بالمدل: تمسح به.

٢ — أي تولية الغير لعمل الوضوء في حال الاختيار، أما في الاضطرار فلا شيء عليه.

٣ — ساقط من سائر النسخ.

بصاع<sup>١</sup> فإزاد، وتخليل ما يصل اليه الماء.

ويحرم عليه قبل الغسل قراءة العزائم<sup>٢</sup>، ومس كتابة القرآن، أو شيء عليه اسمه تعالى، أو أسماء أنبيائه أو أحد الأئمة عليهم السلام، ودخول المساجد إلا اجتيازاً — إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه السلام<sup>٣</sup>، ووضع شيء فيها. ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات، ومس المصحف، والأكل، والشرب إلا بعد المضضة والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء، والخضاب. ولو أحدث في أثناء الغسل أعاد.

### الفصل الثاني — في الحيض

وهو في الأغلب دم أسود غليظ يخرج بحرقة وحرارة. وما تراه بعد خمسين سنة — إن لم تكن قرشية ولا نبطية<sup>٤</sup> — أو بعد ستين سنة — إن كانت أحدهما — أو قبل تسع سنين مطلقاً فليس بحيض. وأقله ثلاثة أيام متواليات، وأكثره عشرة أيام، وما بينها بحسب العادة. ولو تجاوز الدم العشرة، فإن كانت المرأة ذات عادة مستقرة رجعت إليها، وإن كانت مبتدئة أو مضطربة<sup>٥</sup> ولها تميز عملت عليه، ولو فقدته رجعت المبتدئة إلى عادة أهلها، فإن فقدت فإلى أقرانها، فإن فقدن أو كن مختلفات تحيضت في كل شهر سبعة أيام، أو ثلاثة من الأول وعشرة من الثاني، والمضطربة تتحيض بالسبعة أو الثلاثة والعشرة في الشهرين.

١ - الصاع: أربعة أمداد، والمد ما يقارب ثلاثة أرباع الكيلو أي ٧٥٠ غراماً، فالصاع: ثلاثة كيلوات.

٢ - العزائم هي السور التي فيها سجدة واجبة. وهي: سورة السجدة، وفصلت، والنجم والعلق.

٣ - فإنه يحرم حتى الاجتياز فيها.

٤ - القرشية من تنسب من طرف الأب إلى قريش — وهو نضر بن كنانة، والنبطية من تنسب إلى قوم كانوا ينزلون النبط — وهو مكان بين الكوفة والبصرة.

٥ - المبتدئة: من لم يستقر لها عادة، أعم ممن كان أول رؤيتها الحيض أو تكررت بلا استقرار عادة. والمضطربة: الناسية وقتاً أو عدداً أو كليهما.

ويحرم عليها دخول المساجد — إلا اجتيازاً، عدا المسجدين<sup>١</sup> —، وقراءة العزائم<sup>٢</sup> ومس كتابة القرآن.

ويحرم على زوجها وطؤها، ولو وطأ عزراً وكفراً مستحباً<sup>٣</sup>.

ولا ينعقد لها صلاة، ولا صوم، ولا طهارة رافعة للحدث، ولا طواف، ولا اعتكاف، ولا يصح طلاقها، ولا يجب عليها قضاء الصلاة، ويجب قضاء الصوم. ويكره لها قراءة ما عدا العزائم، ومس للمصحف، وحمله، والخضاب، والوطي قبل الغسل، والاستمتاع منها بما بين السرة والركبة. ويستحب لها الوضوء لكل صلاة فريضة، والجلوس في مصلاها ذاكرة بقدر صلاتها.

### الفصل الثالث — في الاستحاضة

وهو في الغلب دم أصفر بارد رقيق تراه بعد أيام الحيض، أو إنبام النفاس أو بعد اليأس.

فإن كان الدم قليلاً — وهو أن يظهر على القطن ولا يغمسها — وجب عليها تغيير القطن وتجديد الوضوء لكل صلاة، وإن كان كثيراً — وهو أن يغمس القطن ولا يسيل — وجب عليها مع ذلك تغيير الخرق والغسل لصلاة الغداة، وإن كان أكثر منه — وهو أن يسيل — وجب عليها مع ذلك غسلان: غسل للظهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما. وغسلها كغسل الحائض. وإذا فعلت ما قلناه صارت بحكم الطاهر.

### الفصل الرابع — في النفاس

وهو الدم الذي تراه عقيب الولادة أو معها. ولا حد لاقله، وأكثره عشرة أيام.

١ — مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله فإنه يحرم عليها اجتيازهما أيضاً.

٢ — سبق تفسيرها في الجامع رقم (٢) من الصفحة السابقة.

٣ — بل اختار المتأخرون الوجوب ديناراً في الثلث الأول، ونصفه في الثاني، وربعه في الثالث.

٤ — إذا ولدت المرأة ولم تزدماً فليس لها نفاس.

وحكمها حكم الحائض في جميع الاحكام.

### الفصل الخامس - في غسل الاموات

ومباحثه خمسة:

#### (الاول) الاحتضار:

يجب فيه استقبال الميت بالقبلة - بأن يلتقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه اليها.

ويستحب تلقينه الشهادتين، والاقرار<sup>١</sup> بالاثمة عليهم السلام، وكلمات الفرج، وقراءة القرآن، وتغميض عينيه، واطباق فيه، ومديده، واعلام المؤمنين، وتعجيل أمره الامع الاشتباه<sup>٢</sup>.

ويكره أن يحضره جنب أو حائض، أو يجعل على بطنه حديد.

#### (الثاني) الغسل:

ويجب تفسيله ثلاث مرات: الاولى بماء السدر، والثانية بماء الكافور، والثالثة القراح. كغسل الجنابة. ولو خيف تناثر لحمه يم.

ويستحب وقوف الغاسل على يمينه، وغمر بطنه<sup>٣</sup> في الغسلتين الاولتين، والذكر، والاستغفار، وارسال الماء الى حفيرة، وتفسيله تحت سقف، واستقبال القبلة به، وغسل رأسه وجسده برغوة السدر وفرجه بالاشنان، وأن يوضأ<sup>٤</sup>. ويكره اقعاده، وقص أظفاره، وترجيل شعره.

#### (الثالث) التكفين:

ويجب تكفينه في ثلاثة أثواب: مئزر وقيص وأزار، ومساح مساجده بالكافور.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: بالنبي صلى الله عليه وآله، وهي زائدة لوجود الشهادتين.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: فيرجع فيها الى الامارات.

٣ - أى مسح بطنه حتى يخرج ما فيه من القذارات، الا ان يكون الميت امرأة حاملاً فإنه لا يمسح على بطنها خوفاً من الإسقاط.

٤ - في سائر النسخ هنا اضافة: ويخشى للرجل.

ويستحب أن يزداد الرجل حبرة<sup>١</sup> غير مطرزة بالذهب<sup>٢</sup>، وخرقة لفخذه، وعمامة يعمم بها مخكاً، ويزاد المرأة لفافة أخرى لثديها، ونمطاً<sup>٣</sup>، وتعوض عن العمامة بقناع.

والتكفين بالقطن، وتطيبه بالذريرة، وجريدتان من النخل، وأن يكتب على اللقافة والقميص والازار والجريدتين اسمه واته يشهد الشهادتين، و [اسماء]<sup>٤</sup> الاثمة عليهم السلام، وأن يكون الكافور ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً. ويكره التكفين في السواد، وجعل الكافور في سمعه وبصره، وتجمير الاكفان<sup>٥</sup>.

#### (الرابع) الصلاة عليه:

وهي تجب على كل ميت مسلم او بحكمه — بمن بلغ ست سنين من أولادهم — ذكراً كان أو أنثى، حراً أو عبداً.

وتستحب على من نقص سنه عن ذلك . وأولاهم بالصلاة عليه أولاهم بالميراث، والزوج أولى من غيره، والهاشمي أحق إذا قدمه الولي — ويستحب له تقديمه مع الشرائط — والامام أولى من غيره. ووجوبها على الكفاية.

وكيفيتها: أن يكبر بعد النية خساً بينها أدعية، أفضلها أن يكبر ويتشهد الشهادتين، ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام بعد الثانية، ثم يدعو للمؤمنين بعد الثالثة، ثم يدعو للميت ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً وبدعاء المستضعفين ان كان منهم في الرابعة، ولو كان طفلاً سأل الله تعالى أن يجعله لابويه فرطاً، وان لم يعرفه سأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه، ثم يكبر الخامسة وينصرف — بعد رفع

١ — الحبرة: ثوب عني.

٢ — في سائر النسخ هنا اضافة: والفضة.

٣ — النمط: ثوب من صوف فيه خطوط تخالف لونه، شامل لجميع البدن، ويلبس فوق جميع

الاكفان، وهو معرب «نمد».

٤ — زيادة يقتضيا المقام.

٥ — أي تبخير العود على الجمر لتطيب رائحة الاكفان.

٦ — أي سابقاً الى الجنة.



الجنائزة—، ولا قراءة فيها ولا تسليم.

ويستحب فيها الطهارة وليست شرطاً.

### مسائل

(الاولى) لا يصلى عليه الا بعد تغسيله وتكفينه.

(الثانية) يكره الصلاة على الجنائزة مرتين.

(الثالثة) لو لم يصل على الميت صلي على قبره يوماً وليلة.

(الرابعة) يستحب أن يقف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة، ولو اتفقا

جعل الرجل مما يليه.

(الخامسة) يجب ان يجعل رأس الميت عن يمين المصلي.

### (الخامس) الدفن:

والواجب ستره في الارض عن الهوام والسباع، وطم<sup>١</sup> راحته عن الناس على

جانبه الايمن موجهاً الى القبلة.

ويستحب اتباع الجنائزة<sup>٢</sup>، أو مع احد جانبيها، وتربيعها<sup>٣</sup>، ووضعها عند القبر

— ان كان رجلاً—، وقدامه مما يلي القبلة —ان كان امرأة—، واخذ الرجل من قبل

رأسه والمرأة عرضاً، وحفر القبر قدرقامة او الى الترقوة، واللحد أفضل من الشق بقدر

ما يجلس فيه الجالس، والذكر عند تناوله وعند وضعه في اللحد، والتحنى<sup>٤</sup>، وحل

الازرار وكشف الرأس، وحل عقد الاكفان، ووضع خده على التراب، ووضع شيء

من التربة معه، وتلقينه الشهادتين والاقرار بالائمة [عليهم السلام]، وشرح اللبن<sup>٥</sup>،

والخروج من قبل رجله، واهالة الحاضرين التراب بظهور الاكف، وطم القبر،

وتربيعه، وصب الماء عليه دوراً، ووضع اليد عليه، والترحم، وتلقين الولي

١ — في سائر النسخ «وكتم» وهو خطأ، اذ لا يكتفى الكتم بلاطم، اى دفن.

٢ — اى المشى خلفها.

٣ — اى حمل الجنائزة من جوانبها الاربعة، بأن يحمل مقدمها الايمن ثم مؤخرها الايمن ثم مؤخرها

الايسر ثم مقدمها الايسر.

٤ — اى ان يكون المتلقى للميت في القبر حافياً غير منتعل.

٥ — اى ينضدها بالطين وشبهه بحيث لو أهالوا عليه التراب لم تفصل، اليه اذ لا يكره الاهالة لكل

بعد الانصراف.

ويكره نزول ذى الرحم، واهالته التراب، وفرش القبر بالساج من غير حاجة وتخصيصه، وتجديده<sup>١</sup> ودفن ميتين في قبر واحد، ونقله الى غير المشاهد.

والميت في البحر يثقل ويرمى فيه<sup>٢</sup>.

ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم، الا النمية الحامل من المسلم فيستدبر بها

القبلة<sup>٣</sup>

### مسائل

(الاولى) الشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه وهو في ثيابه.

(الثانية) صدر الميت كالميت في احكامه، وغيره ان كان فيه عظم غسل

وكفن ودفن، وكذا السقط لاربعة أشهر، والا دفن بعد لفه في خرقة، وكذا السقط لدون اربعة.

(الثالثة) يؤخذ الكفن من اصل الثركة قبل الديون، وكفن المرأة على زوجها

وان كانت موسرة.

(الرابعة) الحرام كالخلال<sup>٤</sup> الا في الكافور فلا يقربه<sup>٥</sup>.

(الخامسة) من مس ميتاً من الناس — بعد برده بالموت وقبل تطهيره

بالغسل — او مس قطعة منه فيها عظم قطعت من حي او ميت وجب عليه الغسل، ولو

خلت القطعة من عظم أو كان الميت من غير الناس غسل يده خاصة.

### الفصل السادس — في الاغسال المسنونة

وهي: غسل يوم الجمعة — ووقته من طلوع الفجر الى الزوال —، واول ليلة من

رمضان، وليلة النصف منه، وصبح عشرة، وتسع عشرة، واحدى وعشرين، وثلاث

١ — الا في قبور الائمة عليهم السلام والعلماء والصلحاء، فانه فيها من تعظيم عظماء دين الله، وهو

من تعظيم شعائر الله، وقد قال الله تعالى «ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب».

٢ — مع تعذر الوصول الى البر.

٣ — ليقع وجه الولد الى القبلة، لما هو الغالب في وضع الجنين في بطن أمه ان يكون وجهه الى ظهر أمه.

٤ — أى حكم المحرم كحكم المحل في جميع ماضى الا انه لا يطيب بالكافور.

وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، وليلة نصف رجب، وليلة نصف شعبان، ويوم مبعث<sup>١</sup>، والغدير<sup>٢</sup>، والمباهلة<sup>٣</sup>، وغسل الاحرام، وزيارة النبي والائمة عليهم السلام، وقضاء الكسوف مع الترك عمداً واحترق القرص كله، وغسل التوبة، وصلاة الحاجة، والاستخارة، ودخول الحرم، والمسجد الحرام، والكعبة، والمدينة، ومسجد النبي (عليه السلام) وغسل المولود.

### الباب الرابع (في التيمم)

ويجب عند فقد الماء، او تعذر استعماله لمرض أو برد أو خوف عطش أو عدم آلة يتوصل بها اليه أو ثمن يضر في الحال، ولو لم يضره وجب وإن كثر. ويجب الطلب غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السهلة من جوانبه الأربع. ولو كان عليه نجاسة ولا يفضل الماء عن ازالها تيمم وأزالتها به. ولا يصح الا بالتراب الخالص، ويجوز بأرض النورة والجص والحجر، ويكره بالسبخة<sup>٤</sup> والرمل، ولو لم يجد الا الوحل تيمم به. وكيفية: ان يضرب بيديه على الارض ناوياً، ويتفضها، ويمسح بها وجهه — من قصاص الشعر الى طرف الانف —، ثم يمسح ظهر كفه الايمن ببطن الايسر، ثم ظهر الايسر ببطن الايمن — من الزند الى طرف الاصابع. ولو كان بدلا من الغسل ضرب ضربتين: ضربة للوجه واخرى لليدين. ويجب الترتيب.

وينتفضه كل نواقض الطهارة، ويزيد [عليها]<sup>٥</sup> وجود الماء مع التمكن من استعماله، ولو وجدته قبل شروع الصلاة تطهر، ولو وجدته في الاثناء أتم صلاته، ولا يعيد ما صلى بتيممه.

١- هو اليوم السابع والعشرون من رجب.

٢- هو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة.

٣- هو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة.

٤- أي المملحة.

٥- أي على نواقض الطهارة بغير التيمم.

ولا يجوز قبل دخول الوقت، ويجوز مع الضيق، وفي حال السعة قولان.

### الباب الخامس (في النجاسات)

وهي عشرة: (البول) و (الغائط) مما لا يؤكل لحمه من ذى نفس السائلة، و (المني) من ذى النفس السائلة مطلقاً، وكذا (الميتة) و (الدم) منه<sup>١</sup>، و (الكلب) و (الخنزير)، و (الكافر)، و (المسكر)، و (الفقاع)<sup>٢</sup>.

ويجب ازالتها عن الثوب والبدن للصلاة — عدا ما تنقص عن الدرهم البغلي من الدم، غير الدماء الثلاثة ودم نجس العين —.

وعني عن دم القروح والجروح مع السيالان ومشقة الازالة، وعن نجاسة ما لا يتم الصلاة فيه كالتكة والجورب والقلنسوة.

ويكفي المربية للصبى اذا لم يكن لها الا ثوب واحد: غسله في اليوم مرة واحدة.

ويجب ازالة النجاسة مع علم موضعها، ولو جهل غسل جميع الثوب.

ولو اشتبه الثوب بغيره صلى في كل واحد منهما مرة.

ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى عرباناً اذا لم يجد غيره، ولو خاف البرد

صلى فيه، ولا اعادة.

ولو صلى في النجس مع العلم أعاد في الوقت وخارجه، ولو نسي حالة الصلاة

أعاد في الوقت، ولو لم يتقدم العلم حتى فرغ فلا اعادة.

وتظهر الشمس ما تجففه من البول وغيره على الارض<sup>٣</sup>، والابنية، والحصر

والبواري<sup>٤</sup>.

والارض<sup>٥</sup> باطن الخف<sup>٦</sup>.

١ — أى من ذى النفس السائلة مطلقاً.

٢ — ماء الشعير المخمر.

٣ — يجب ان يكون التجفيف بالاشراق. فاذا جففت الارض بحرارة الشمس من دون اشراق لم

تظهر، وهكذا لو كان الجفاف بالرياح والهواء.

٤ — وغيرهما مما لا ينقل. والبواري جمع البارية وهى الحصير من خواص القصب.

٥ — أى وتظهر الارض، وذلك بشرط طهارة الارض وجفاف الخف.

ولو نجس الاناء وجب غسله، فيغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً أولاًهن بالتراب،  
ومن الخنزير سبعاً، ومن الخمر والفأرة ثلاثاً والسبع أفضل، ومن غير ذلك مرة والثلاث  
أفضل.

ويحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل وغيره.

ويكره المفضض.

وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة.



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

# كتاب الصلاة

وفيه أبواب:

الباب الأول  
(في المقدمات)

مركز تحقيقات مكتبة ميرزا محمد باقر

وفيه فصول:

## [الفصل الأول - في أعدادها]

الصلاة الواجبة في كل يوم وليلة خمس: الظهر أربع ركعات في الحضر، وفي السفر ركعتان، والعصر كذلك، والمغرب ثلاث فيهما، والعشاء كالظهر، والصبح ركعتان فيهما.

والنوافل اليومية أربع وثلاثون في الحضر: ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان بعدها للعصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء تعدان ركعة، وثمان ركعات صلاة الليل، وركعتا الشفع، وركعة الوتر، وركعتا الفجر.

وتسقط في السفر نوافل النهار<sup>١</sup> والوتر خاصة<sup>٢</sup>.

ومن الصلوات الواجبة: الجمعة، والعيدين، والكسوف، والزلزلة، والايات،

---

١ - أي نوافل الظهر والعصر.

٢ - وهي نافلة العشاء، دون نوافل المغرب.

والطواف، والجنائز، والمنذور، وشبهه<sup>١</sup>. وماعدا ذلك مسنون.

### الفصل الثاني - في أوقاتها

إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار أربع ركعات، ثم يشترك الوقت بينها وبين العصر إلى أن يبقى لغروب الشمس مقدار أربع ركعات فيختص بالعصر، وإذا غربت الشمس - وحده غيوبة الحمرة المشرقية - دخل وقت المغرب إلى أن يمضي مقدار أدائها، ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار أربع فيختص بالعشاء، وإذا طلع الفجر الثاني دخل وقت الصبح إلى أن تطلع الشمس.

وأما النوافل: فوقت نافلة الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، فإذا صارت كذلك ولم يصل شيئاً [من النافلة] اشتغل بالفريضة، ولو تلبس بركعة من النافلة زاحم بها الفريضة، ووقت نافلة العصر بعد الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ولو خرج وقد تلبس بركعة زاحم بها والافلا، ووقت نافلة المغرب بعدها إلى أن تذهب الحمرة المغربية، ولو ذهبت ولم يكملها اشتغل بالعشاء، ووقت الوتيرة بعد العشاء وتمتد بامتداد وقتها، ووقت نافلة الليل بعد انتصافه، وكلما قرب من الفجر كان أفضل، ولو طلع وقد تلبس بأربع زاحم بها الصبح والاقضاها، ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل، وتأخيرها إلى طلوعه<sup>٢</sup> أفضل، وإذا طلع الفجر<sup>٣</sup> زاحم بها ولو إلى طلوع الحمرة المشرقية.

#### مسائل

(الاولى) تصلى الفرائض في كل وقت اداءً وقضاءً ما لم تتضيق الحاضرة، والنوافل ما لم تدخل الفريضة.

(الثانية) يكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس، وغروبها، وقيامها نصف

١ - أي المقسم عليه أو المعاهد عليه الله تعالى.

٢ - أي طلوع الفجر، ويعني الفجر الاول الكاذب الذي يظهر على الافق عمودياً قائماً.

٣ - يعني الفجر الثاني الصادق الذي يخرج معترضاً على الافق، بعد الكاذب العمودي.

النهار الى أن تزول — الايوم الجمعة —، وبعد الصبح والعصر — عداذات السبب<sup>١</sup>.  
(الثالثة) تقديم كل صلاة في أول وقتها أفضل — الا في مواضع —<sup>٢</sup> ولا يجوز تأخير  
لصلاة عن وقتها، ولا تقديمها عليه.

### الفصل الثالث — في القبلة

وهي الكعبة مع القدرة، وجهتها مع البعد.  
والمصلي في الكعبة يستقبل أي جدرانها شاء، وعلى سطحها يبرزين يديه بعضها.  
وكل قوم يتوجهون الى ركنهم: فالعراقي لاهل العراق، واليماني لاهل اليمن،  
والمغربي لاهل المغرب، والشامي لاهل الشام.  
وعلامه العراق جعل الفجر محاذياً لمنكبه الايسر<sup>٣</sup> والشفق لمنكبه الايمن، وعين  
الشمس — عند الزوال — على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف، والجدي خلف  
المنكب الايمن.  
ومع فقد الامارات يصلي الى أربع جهات مع الاختيار، ومع الضرورة الى اي  
جهة شاء. ولوترك الاستقبال عمداً أعاد<sup>٤</sup>.  
ولو كان ظاناً أو ناسياً وكان بين المشرق والمغرب فلاعادة، ولو كان اليها  
أعاد في الوقت، ولو كان مستدبراً أعاد مطلقاً. ولا يصلي على الدابة الراحلة اختياراً الا نافلة.

### الفصل الرابع — في اللباس

يجب ستر العورة اما بالقطن، أو الكتان، أو ما أنبتته الارض من أنواع  
الحشيش، أو بالخز الخالص<sup>٥</sup>، أو بالصوف والشعر والوبر مما يؤكل لحمه او جلده مع

١ — اي الصلوات التي لها سبب خاص ليست مكروهة في الاوقات المذكورة. كصلاة الزيارة  
والحاجة، والاستخارة، والاستسقاء، والشكر، وتحية المساجد، وأول الشهر، ونحوها.

٢ — منها: من له عذر ويتوقع زواله، والصائم الذي ينتظرونه للطعام، والصائم السائق نفسه الى  
الطعام، والمفيض من عرفات الى المشعر.

٣ — لا يكون هذا موافقاً للقبلة الا في زمن الاعتدالين، وهو يومان في السنة فقط، واما سائر  
الايام فلا يتم.

٤ — في سائر النسخ اضافة: في الوقت وخارجه.

٥ — الخز: دابة بحرية ذات اربع، ويطلق اسم الخز على الثياب المتخذة من وبرها.



التذكية.

ولا يجوز الصلاة في جلد الميتة وإن دبغ، ولا جلد ما لا يؤكل لحمة وإن ذكي ودبغ، ولا صوفه وشعره ووبره، ولا الحرير المحض للرجال مع الاختيار<sup>١</sup> — ويجوز في الحرب<sup>٢</sup> وللنساء، وللركوب، والافتراش له — ولا<sup>٣</sup> في المغصوب، ولا ما يستر ظهر القدم إذا لم يكن له ساق.

ويكره في الثياب السود — إلا العمامة والخف<sup>٤</sup> — وأن يأتزر فوق القميص وإن يستصحب الحديد ظاهراً، واللباش، والقباء المشدود — في غير الحرب — واشتغال الصباء<sup>٥</sup>.

ويشترط في الثوب الطهارة — إلا ما عفي عنه مما تقدم —، والملك أوحكمه<sup>٦</sup>، وعورة الرجل قبله ودبره، وجسد المرأة عورة، وسوغ لها كشف الوجه واليدين والقدمين، وللامه والصبية كشف الرأس، ويستحب للرجل ستر جميع جسده، والرداء<sup>٧</sup>، وللمرأة ثلاثة أثواب: قميص ودرع وخمار.

ولو لم يجد ساتراً صلى قائماً بالأعضاء إن أمن اطلاق غيره، والا فاعداً مؤمياً.

### الفصل الخامس — في المكان

كل مكان مملوك أو مأذون<sup>٨</sup> فيه يجوز فيه الصلاة، وتبطل في المغصوب مع علم الغصب<sup>٩</sup>.

ويشترط طهارة موضع الجبهة.

- 
- ١ — ولا الذهب للرجال، ولا يجوزان في غير الصلاة أيضاً.
  - ٢ — في الحرب فقط، فإن أمكن نزعه في حال الصلاة.
  - ٣ — أى لا يجوز.
  - ٤ — والرداء.
  - ٥ — وهو: ادخال الثوب تحت الجناح وجعله على منكب واحد.
  - ٦ — كالاستعار والمأذون صريحاً أو فحوى أو شاهد حال قطعى.
  - ٧ — في سائر النسخ إضافة «أفضل» ولا معنى لأفضل من الاستحباب.
  - ٨ — صريحاً أو فحوى أو شاهد الحال القطعى.
  - ٩ — عيناً أو منفعة أو حقاً.

ويستحب الفريضة في المسجد، والنافلة في المنزل.  
وتكره الصلاة في الحمام، ووادي ضجنان، والشقرة، والبيداء، وذات  
الصلصل<sup>١</sup>، وبين المقابر، وأرض الرمل<sup>٢</sup>، والسبخة، ومعاظن<sup>٣</sup> الابل، وقرى النمل،  
وجوف الوادي<sup>٤</sup>، وجواد<sup>٥</sup> الطريق، والفريضة جوف الكعبة، وبيوت الجوس والثيران،  
وأن يكون بين يديه أو الى أحد جانبيه امرأة تصلي، والى باب مفتوح، أو انسان مواجه،  
أو نار مضرمة، أو حائط ينزمن بالوعة.  
ولا يجوز السجود الا على الارض، أو ما أنبتته الارض — مما لا يؤكل ولا  
يلبس — اذا كان مملوكاً أو في حكمه خالياً من نجاسة، ولا يجوز على المغصوب مع العلم  
ولا على نجاسة.

ولا يشترط طهارة مساقط بقية أعضاء السجود<sup>٦</sup>.  
ولا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود، أو ما خرج عنها بالاستحالة  
كالمعادن.  
ويجوز مع عدم الارض السجود على الثلج والقيروغيرهما، ومع الحر على الثوب،  
فان فقد فعلى اليد.

### الفصل السادس — في الاذان والاقامة

وهما مستحبان في الصلوات الخمس أداءً وقضاءً، للمنفرد والجامع، رجلاً  
كان أو امرأة، بشرط أن تسر.  
ويتأكدان في الجهرية، خصوصاً في الغداة والمغرب.  
وصورة الاذان: «الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، أشهد أن لا اله

١ — أى ذات الصلصال، هى قطع الطين الناعم الجاف، التى توجد فى أرض الطين  
بعد انسحاب الماء منه واشراق الشمس عليه وجفافه.

٢ — الشن.

٣ — من العطن بمعنى أوصاخ وقذارات الحيوانات.

٤ — منحدر الأرض: بجرى السيل.

٥ — بتشديد الدال، جمع الجادة، أى الشارع العام.

٦ — اذا لم تكن النجاسة متعددة.

الإله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله<sup>١</sup>، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، حي على خير العمل، حي على خير العمل، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله<sup>٢</sup>.  
والإقامة مثله إلا التكبير فإنه يسقط منه مرتان في أوله، والتهليل يسقط مرة واحدة في آخره، ويزيد قد قامت الصلاة مرتين بعد حي على خير العمل. فجميع فصولها خمسة وثلاثون فصلاً.

ولا يؤذن قبل دخول الوقت إلا في الصباح<sup>٣</sup>، ويستحب إعادته بعد دخوله.  
ويشترط فيها الترتيب.

ويستحب كون المؤذن عدلاً، صينياً، بصيراً بالأوقات، متطهراً، قائماً على مرتفع، مستقبلاً للقبلة، رافعاً صوته، مرتلاً للآذان، محدراً للإقامة<sup>٤</sup>، فاصلاً بينها بجلسة أو سجدة أو خطوة.

ويكره أن يكون ماشياً أو راكباً مع القدرة، والاعراب أواخر الفصول، والكلام في خلاهما، والترجيع لغير الأشعار.  
ويحرم قول «الصلاة خير من النوم»<sup>٥</sup>.

## الباب الثاني (في أفعال الصلاة)

وهي واجبة ومندوبة، فهنا فصول:

### الاول — الواجبات ثمانية

(الاول) النية، مقارنة لتكبيره الاحرام.

١ — لا بأس بقول: «أشهد أن علياً ولي الله» تبركاً ورجاءاً، من دون أن ينويه جزءاً من الآذان أو الإقامة، ولا يكون هذا بدعة، وقد صرح بجوازه أكثر علماء الإمامية، فمن قال بأنه بدعة فقد تحدى القواعد والاصول.

٢ — للإعلام للصلاة.

٣ — ترتيل الآذان: إطالة الوقوف على أواخر فصوله، وتحدير الإقامة الإسراع فيها بتخصير الوقوف على كل فصل من فصوله.

٤ — ويطلق عليه «التويب».

ويجب نية القربة، والتعيين، والوجوب أو التدب، والاداء أو القضاء، واستداعة حكمها الى الفراغ.

(الثاني) تكبيرة الاحرام، وهي ركن - وكذا النية - وصورتها: «الله أكبر»<sup>١</sup> ولا يكفي الترجمة مع القدرة.

ويجب التعلم، والاخرس يشيرها مع عقد قلبه.

وشرطها القيام مع القدرة.

ويستحب رفع اليدين بها الى شحمتي الاذنين.

(الثالث) القيام وهو ركن<sup>٢</sup> مع القدرة، ولو عجز اعتمد، فان تعذر صلى قاعداً، ولو عجز صلى مضطجعا، بالاياء، ولو عجز صلى مستلقياً.

(الرابع) القراءة، ويجب الحمد والسورة في الثنائية، والاوليين من غيرها، ولا يجزي الترجمة، ويجب التعلم لو لم يحسن مع المكنة، ومع العجز يصلي بما يحسن، وإن لم يحسن شيئاً كبر الله وهله، والاخرس يحرك لسانه ويعقد بها قلبه. ويتخير في الثالثة والرابعة بينها وبين التسبيح أربعاً، وصورته «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر».

ويجب الجهر في الصبح، وأولتي المغرب، وأولتي العشاء، والاختفات في البواقي<sup>٣</sup>.

ولا يجوز قراءة العزائم<sup>٤</sup> في الفرائض، ولا ما يفوت الوقت بقراءته، ولا قراءة سورتين بعد الحمد.

ويستحب الجهر بالتسمة في الاختفات، وقراءة الجمعة والمنافقين في الجمعة وظهرها.

ويحرم قول «آمين»، ويبطل<sup>٥</sup>.

١ - سيأتى في مندوبات الصلاة أن المصلي يتوجه بسبع تكبيرات، واحدة منها واجبة.

٢ - حال التكبير وقبل الركوع لا مطلقاً.

٣ - وجوب الجهر مختص بالرجال، وأما النساء ففي الجهرية يتخيرن بين الجهر والاختفات إذا أمّن سماع الاجنبي صوتهن والاوجب عليهن الاختفات.

٤ - السور الاربع التي بها سجدة واجبة، مذكورة في الهامش رقم (٢) من صفحة ٢٨.

٥ - لانه ليس من القرآن ولا هو دعاء بل انما هو اسم فعل للدعاء.

(الخامس) الركوع، ويجب في كل ركعة مرة - الا في الكسوف والايات - وهو ركن، ويجب أن ينحني قدرأ تصل كفاه الى ركبتيه، ولو عجزاقي بالممكن، والاومى، وان يطمئن بقدرالتسبيح، وان يسبح مرة واحدة، صورتها: «سبحان ربى العظيم وبحمده»، وان ينتصب قائماً مطمئناً.

ويستحب التكبير له، ورفع اليدين به، ووضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع، وردهما الى خلفه، وتسوية ظهره، ومد عنقه، والدعاء، وزيادة التسبيح وان يقول بعد رفع رأسه: سمع الله لمن حمده.

ويكره أن يركع ويداه تحت ثيابه.

(السادس) السجود، ويجب في كل ركعة سجدتان، وهما ركن، ويجب في كل سجدة السجود على سبعة اعضاء: الجبهة واليدين والركبتين وابهامى الرجلين، وعدم علو موضع السجود على القيام بأزيد من لنة، ولو تعذر السجود أوماً، اورفع شيئاً وسجد عليه، وان يطمئن بقدرالتسبيح، وان يسبح مرة واحدة، صورتها: سبحان ربى الاعلى وبحمده، وان يجلس بينها مطمئناً، وان يضع جبهته على ما يصح السجود عليه.

ويستحب التكبير له وعند رفع الرأس منه، والسبق بيديه الى الارض<sup>١</sup>، والارغام بالانف، والدعاء، والتسبيح الزائد، والطمأنينة عقيب رفعه من الثانية، والدعاء بينها، والقيام معتمداً على يديه سابقاً برفع ركبتيه.

ويكره الاقعاء<sup>٢</sup>.

(السابع) التشهد، ويجب في كل ثنائية مرة، وفي الثلاثية والرابعة مرتين، ويجب فيه الجلوس بقدره، والشهادتان، والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، وأقله: «أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد». ويستحب أن يجلس متوركأً، وأن يدعو بعد الواجب.

(الثامن) التسليم، وفي وجوبه خلاف، وصورته: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، أو «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ويستحب أن يسلم المنفرد الى القبلة ويؤمى بمؤخر عيئه الى يمينه، والامام

١ - أى يسبق المصلى بيديه الى الارض قبل ركبتيه.

٢ - الاقعاء: الجلوس على الاليتين ونصب الساقين والتسائد الى الظهر، كما يجلس الكلب.

[يومي الى يمينه] بصفحة وجهه، والمأموم [يؤمى بصفحة وجهه]<sup>١</sup> الى يمينه ويساره — ان كان على يساره أحد.

### الفصل الثاني — في مستحبات الصلاة

وهي خمسة:

(الاول) التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلاثة أدعية، واحدة منها تكبيرة الاحرام<sup>٢</sup>.

(الثاني) القنوت، وهو في كل ثانية قبل الركوع وبعد القراءة<sup>٣</sup> ويقضيه لو نسيه بعد الركوع.

(الثالث) نظره في حال قيامه الى موضع سجوده، وفي حال قنوته الى باطن كفيه، وفي ركوعه الى بين رجليه، وفي سجوده الى طرف أنفه، وفي جلوسه الى حجره.

(الرابع) وضع اليدين قائماً على فخذييه بحذاء ركبتيه، وقائماً تلقاء وجهه، وراكعاً على ركبتيه، وساجداً بحذاء أذنيه، وجالساً على فخذييه.

(الخامس) التعقيب، وأقله تسبيح الزهراء عليها السلام<sup>٤</sup>، ولا حصر لاكثره، ويستحب ان يأتي فيه بالمنقول.

### الفصل الثالث — في قواطع الصلاة

ويبطلها كل نواقض الطهارة — وان كان سهواً —، وتعتمد الالتفات الى ما ورائه، والكلام بحرفين<sup>٥</sup> فصاعداً — مما ليس بدعاء ولا قرآن<sup>٦</sup> — القهقهة، والفعل الكثير الخارج عنها، والبكاء لامور الدنيا، والتكفير<sup>٧</sup>.

١ — زيادات منا لتوضيح العبارة.

٢ — وتعين بالنية.

٣ — الا في الجمعة ففيها قنوتان قبل الركوع في الاولى وبعده في الثانية.

٤ — وكيفيته (الله اكبر) اربعاً وثلاثين، و (الحمد لله) ثلاثاً وثلاثين، و (سبحان الله) ثلاثاً

وثلاثين.

٥ — لو حرف واحد مفهم.

٦ — ومنه قول «آمين».

٧ — التكفير: وضع احدي اليدين على الاخرى، وقد ورد في تحريمه عن الائمة عليهم السلام

روايات سبعة في الوسائل ج ٤ ص ١٢٦٤.

ويكره الالتفات يمناً وشمالاً، والتثاؤب، والتمطّي، والفرقة، والعبث،  
والاقعاء، والتنخم، والبصاق، ونفخ موضع السجود، والتأوه، ومدافعة الاخشين.  
ويحرم قطع الصلاة<sup>١</sup> لغير ضرورة، وفي عقص الشعر للرجل قولان.  
ويجوز تسميت العاطس<sup>٢</sup>، ورد السلام<sup>٣</sup>، والدعاء بالمباح<sup>٤</sup>.

### الباب الثالث (في بقية الصلوات)

وفيه فصول:

#### [الفصل] الاول - في الجمعة

وهي ركعتان عوض الظهر، ووقتها من زوال الشمس الى ان يصير ظل كل  
شيء مثله.

وشروطها: السلطان العادل، أو من نصبه، والعدد - وهو خمسة نفر أحدهم  
الامام -، والخطبتان - وهما حمد الله تعالى والصلاة على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة  
خفيفة من القرآن -، والجماعة، وأن لا يكون هناك جمعة اخرى بينها اقل من ثلاثة  
أميال<sup>٥</sup> وتجب مع الشروط على كل مكلف حر ذكراً سليماً من المرض والعمى والعرج،  
وان لا يكون هماً، ولا مسافراً.

ولو كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين لم يجب الحضور.

ولوفاتت وجبت الظهر.

ويجب ايقاع الخطبتين بعد الزوال قبلها، وقيام الخطيب مع القدرة.

١ - أي الفريضة.

٢ - أي يقال للعاطس: يرحمك الله.

٣ - بل هو واجب بالمثل.

٤ - وقد ورد كل هذا في ابواب قواطع الصلاة في الوسائل ج ٤ فراجع.

٥ - وهو فرسخ واحد يعادل خمس كيلومترات ونصف تقريباً. «فان اتفقا بطلنا، وان سبقت

احدهما - ولو بتكبيره الاحرام - بطلت التأخرة» شرائع الاسلام.

٦ - المهم: الشيخ الكبير الذي يتعذر او يصعب عليه الحضور.

ويستحب فيها الطهارة، وأن يكون الخطيب بليغاً موانظاً على الصلوة، مرتدياً، معتمداً على شيء، والاصغاء اليه.

### مسائل

(الاولى) الاذان الثاني بدعة.

(الثانية) يحرم البيع بعد النداء، وينعقد.

(الثالثة) لو أمكن الاجتماع حال الغيبة استحببت الجمعة<sup>١</sup>.

(الرابعة) يستحب التنفل بعشرين ركعة، وحلق الرأس، وقص الاظفار، وأخذ الشارب، والمشي بسكينة ووقار، وتنظيف البدن، والتطيب، والدعاء، والجهر بالقراءة.

### الفصل الثاني - في صلاة العيدين

وهي واجبة جماعة بشروط الجمعة، ومع فقدها تستحب جماعة وفردى، ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال، ولا تقضى لو فاتت.

وهي ركعتان، يقرأ في الاولى الحمد والاعلى، ثم يكبر خمساً يقنت بينها، ثم يكبر السادسة للركوع، ويسجد السجدين، ثم يقوم فيقرأ الحمد والشمس، ثم يكبر اربعاً ويقنت بينها، ثم يكبر الخامسة للركوع<sup>٢</sup>.

ويستحب الاصحارها<sup>٣</sup>، والخروج حافياً بسكينة ووقار وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعده<sup>٤</sup> في الاضحى مما يضحي به، والتكبير عقيب أربع صلوات: أولها المغرب، وآخرها العيد في الفطر، وفي الاضحى عقيب خمسة عشرة: أولها ظهر العيد لمن كان بمنى، وفي غيرها عقيب عشر<sup>٥</sup>.

١ - اذا لم يكن الامام موجوداً ولا من نصبه للصلوة، وامكن الاجتماع والخطبتان، قيل يستحب

ان يصلى جمعة، وقيل لا يجوز، والاول اظهر (شرائع).

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: ويسجد سجدين.

٣ - اى يصليها في الصحراء الا في مكة.

٤ - في سائر النسخ: بعد عوده.

٥ - وصورة التكبيرات في الاضحى «الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر، الله اكبر على

ما هدانا، الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام».



### مسائل

(الاولى) يكره التنفل قبلها وبعدها الا في مسجد النبي (عليه السلام) قبل خروجه.

(الثانية) قيل: التكبير الزائد واجب، وكذا القنوت.

(الثالثة) الخطبتان بعدها<sup>١</sup>.

(الرابعة) يحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها، ويكره قبله.

### الفصل الثالث - في صلاة الكسوف

وتجب - عند كسوف الشمس، وكسوف القمر، والزلزلة، والرياح المخوفة، وغيرها من أحواف السماء - ركعتان، تشتمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدتين.

وكيفيتها: ان ينوي ويكبر، ويقرأ الحمد وسورة أو بعضها، ثم يركع، ثم ينتصب، فان كان أتم السورة قرأ الحمد ثانياً وسورة أو بعضها، وهكذا الى أن يركع خمساً، وان لم يكن أتمها اكتفى بتمامها عن الضاعفة، فاذا ركع خمسا كبر وسجد سجدتين، ثم قام وصنع ثانياً كما صنع أولاً، وتشهد وسلم.

ويستحب ان يقرأ فيها السور الطوال، ومساواة الركوع للقيام<sup>٢</sup>، والجماعة، والاعادة مع بقاء الوقت، والتكبير عند الانتصاب من الركوع - الا في الخامس والعاشر فانه يقول: سمع الله لمن حمده<sup>٣</sup> والقنوت خمس مرات.

ووقت الكسوف والخسوف من حين ابتدائه الى ابتداء الانجلاء، وفي غيرهما مدته، وفي الزلزلة مدة العمر.

ولو فاتته<sup>٤</sup> عمداً او نسياناً قضاها، ولو كان جاهلاً فان كان قد احترق

→ وصورتها في الفطر «الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر، الله اكبر والله الحمد، الله اكبر على ما هدانا».

١ - وفي بعض النسخ: يجب الخطبتان بعدها.

٢ - أى يكون طول زمان الركوع مساوياً لمدة القيام.

٣ - في سائر النسخ هنا إضافة: والحمد لله رب العالمين.

٤ - أى صلاة الكسوف والخسوف خاصة.

القرص كله قضى والا فلا.  
ولو اتفقت وقت حاضرة<sup>١</sup> تخير ما لم تنضيق احدهما، ولو تضيقا قدم الحاضرة،  
ولا قضاء مع عدم التفريط.

## الباب الرابع (في الصلوات المندوبة)

(فنها) صلاة الاستسقاء، وهي مؤكدة عند قلة المياه.  
وكيفيتها مثل صلاة العيد، إلا أنه يقنت لسؤال توفير المياه والاستعطاف به  
— ويستحب بالمأثور—، وأن يصوم الناس ثلاثاً، والخروج يوم الاثنين أو الجمعة  
والتفريق بين الأطفال وأمهاتهم، وتحويل الرداء، وتكبير الإمام بعدها مائة مستقبل  
القبلة، والتسبيح كذلك يميناً، والتهليل يساراً، والتحميد تلقاء الناس، ومتابعتهم له،  
والمعاودة مع تأخير الإجابة.  
(ومنها) نافلة رمضان، وهي ألف ركعة، في كل ليلة عشرين، وفي ليالي  
الأفراد زيادة مائة<sup>٢</sup>، وفي العشر الأواخر زيادة عشرين<sup>٣</sup>.  
(ومنها) صلاة ليلة الفطر<sup>٤</sup>، ويوم الغدير<sup>٥</sup>، وليلة نصف شعبان<sup>٦</sup>، وليلة المبعث  
ويومه<sup>٧</sup>، وصلاة علي<sup>٨</sup> وفاطمة<sup>٩</sup> وجعفر<sup>١٠</sup> — عليهم السلام.

- ١- أي فريضة حاضرة.
- ٢- ليالي الأفراد: الليالي التي يحتمل أن تكون قدراً وهي: الليلة التاسعة عشرة، والحادية والعشرين، والثالثة والعشرين.
- ٣- وهي ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرة والتوحيد ألف مرة، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة.
- ٤- وهي ركعتان، قبل الزوال بنصف ساعة.
- ٥- وهي أربع ركعات.
- ٦- وهي اثنتا عشر ركعة، يقرأ في كل ركعة الحمد ويس.
- ٧- وهي أربع ركعات بتشهدتين وتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسين مرة.
- ٨- وهي ركعتان، يقرأ في الركعة الأولى الحمد مرة والقدر مائة مرة، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مائة مرة.
- ٩- وهي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في الأولى الحمد مرة وإذا زلزلت مرة، ثم يقول خمس عشرة مرة: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثم يقولها عشرًا في كل من الركوع والقيام بعده والسجدة.

## الباب الخامس

### (في السهو)

من ترك شيئاً من واجبات الصلاة عمداً بطلت صلاته وإن كان جاهلاً، عدا الجهر والاختفات فقد عذر لوجهلها، وكذلك لو فعل ما يجب تركه عمداً، أما الناسي، فإن ترك ركناً أتى به إن كان في محله<sup>١</sup> والأعاد.

ولو زاد ركوعاً عمداً أو سهواً أعاد، ولو نقص من الصلاة ركعة أو ركعتين سهواً ولم يذكر حتى تكلم أو استدبر القبلة أعاد، ولو صلى على مكان مغضوب أو في ثوب مغضوب، أو نجس، أو سجد عليه — مع العلم — أعاد، ولو صلى بغير طهارة أعاد مطلقاً، أو قبل الوقت، أو استدبر القبلة أعاد.

وإن كان غير ركن فله أقسام:

(الاول) ما لا حكم له، وهو من نسي القراءة حتى ركع، أو الجهر، أو الاختفات، أو تسبيح الركوع أو طمأنينته حتى ينتصب، أو رفع الرأس منه، أو طمأنينته، أو تسبيح السجود، أو طمأنينته، أو إحدى الأعضاء السبعة، أو رفع الرأس منه، أو طمأنينته في الرفع منها، أو طمأنينة الجلوس في التشهد.

(الثاني) ما يوجب التلافي، فمن ذكر أنه لم يقرأ الحمد وهو في السورة قرأ الحمد وأعاد السورة، ومن ذكر ترك الركوع قبل السجود ركع، ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة قعد وسجد — ويسجد سجدي السهو —، وكذا لو ذكر ترك التشهد، ولو ذكر بعد التسليم ترك التشهد أو الصلاة على النبي عليه السلام قضاه.

(الثالث) الشك، إن كان في عدد الثنائية أو الثلاثية أو الأولين من الرباعية أعاد. وكذا إذا لم يعلم كم صلى، وإن كان في فعل قد انتقل عنه لم يلتفت ولا أتى به، فإن ذكر أنه قد فعله استأنف إن كان ركناً والافلا، فلو شك فيما زاد على الأولين في الرباعية ولا ظن بنى على الزائد واحتاط.

فمن شك بين الاثنين والثلاث أو بين الثلاث والأربع بنى على الأكثر، فإذا

والجلوس بعدهما، ويقرأ في الركعة الثانية الحمد مرة والعاديات مرة، وفي الثالثة الحمد مرة والنصر مرة، وفي الرابعة الحمد مرة والتوحيد مرة، وكل ركعة يقرأ سبحانه الله... الخ كما مضى، فيكون مجموعها في كل ركعة ٧٥ مرة، وفي مجموع الركعات ثلاثمائة مرة.

١ — وماله إن لا يدخل في ركن آخر.

سلم صلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس.  
ومن شك بين الاثنين والاربع بنى على الاربع وصلى ركعتين من قيام.  
ومن شك بين الاثنين والثلاث والاربع بنى على الاربع وصلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس.

### مسائل

(الاولى) لاسهو على من كثر سهوه وتواترا، ولاعلى الامام والمأموم اذا حفظ عليه الاخر، ولا سهو في سهو<sup>٢</sup>.

(الثانية) من سهى في النافلة بنى على الاقل، وان بنى على الاكثر جاز.  
(الثالثة) من تكلم ساهياً، أوقام في حال القعود، أوقعد في حال القيام، أو سلم قبل الاكمال، وجب عليه سجدة السهو، وكذا يجبان على من شك بين الاربع والخمس فانه يبني على الاربع ويسجد<sup>٣</sup>هما.

(الرابعة) سجدة السهو بعد الصلاة، ويقول فيها: «بسم الله وبالله، اللهم صل على محمد وآل محمد»، أو «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، ثم يتشهد خفياً، ويسلم.

(الخامسة) المكلف اذا أخل بالصلاة عمداً أو سهواً أو فاتته بنوم أو سكر وكان مسلماً قضى، وان كان مغمى عليه جميع الوقت أو كان كافراً فلا قضاء<sup>٥</sup>، والمرتد يقضى، ولولم يجدهما يتطهر به من الماء والتراب سقطت أداء وقضاء<sup>٤</sup>.  
(السادسة) اذا دخل وقت الفريضة وعليه فائنة تخير بينهما، وان تضيقت

الحاضرة تعينت.

١ - اي لا عبرة بشك من يشك كثيراً فانه يبني على صحة عمله، الا اذا كان مفسداً فيبني على

بطلانه

٢ - فلو سهى في سجدة السهو أو ركعتي الاحتياط فلا شيء عليه وان لم يكن السهو كثيراً بل يبني

على الصحيح دائماً.

٣ - وكذا في تسيان السجدة الواحدة، والتشهد مع فوات محل التدليك . وقد قال بعضهم به في كل زيادة ونقص. وسجدة السهو في الشك بين الاربع والخمس اما هو فيها اذا كان الشك بعد اكمال السجدين، اما قبل ذلك فان كان بعد الركوع فالبطالان، وان كان قبله هدمه وبني على الاربع واتم العمل.

٤ - التشهد الخفيف : الشهادتان والصلاة على النبي وآله، ويجوز الكامل.

٥ - وكذا المخالف لو اتى بها صحيحة على منعه قبل.

(السابعة) الفوائت تترتب كالحواضر.

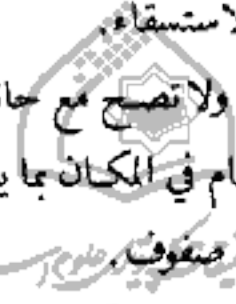
(الثامنة) من فاتته فريضة ولم يعلم ما هي صلى ثلاثاً وأربعاً واثنين<sup>١</sup>.

(التاسعة) الحاضر يقضى مافاته في السفر قصرأ، والمسافر يقضى مافاته في الحضر تماماً.

(العاشر) يستحب قضاء النوافل المرتبة، ولو فاتت بمرض استحب ان يتصدق عن كل ركعتين بحدأ، فان لم يتمكن فعن كل يوم.

## الباب السادس (في صلاة الجماعة)

وهي واجبة في الجمعة والعيدين بالشرائط، ومستحبة في الفرائض الباقية، والعيدين مع اختلال الشرائط، والاستسقاء.

وتنعقد باثنين فصاعداً، ولا تصح مع حائل بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة — الا في المرأة —، ولا مع علو الامام في المكان بما يعتد به، ويجوز العكس، ولا يتباعد المأموم بالخارج عن العادة من دون صفوف.  ولا يتقدمه في الافعال.

ولو أدرك الامام راعماً أدرك الركعة والافلا، ولا يقرأ المأموم مع المرضى<sup>٢</sup> ولا يتقدمه في الافعال.

ولا بد من نية الايتمام، ويجوز اختلافهما في الفرض.

واذا كان المأموم واحداً استحب أن يقف عن يمينه، وان كانوا جماعة فخلفه، الا العاري فانه يجلس وسطهم.

وكذا المرأة<sup>٣</sup>، ولو صلين مع الرجال تأخرن عنهم<sup>٤</sup>.

ويعتبر في الامام التكليف، والعدالة، وطهارة المولد.

١ — وينوي بكل واحد منها القضاء، هذا اذا كانت الفريضة المجهولة فاتت في الحضر واما اذا كانت في السفر ولم ينو الاقامة صلى ثلاثاً واثنين فقط.

٢ — المد ما يقارب ثلاثة ارباع الكيلو، اي (٧٥٠ غراماً).

٣ — اي مع الامام الذي مذهبه كمذهبه، اما اذا كان مخالفاً في مذهبه فتجوز القراءة.

٤ — اي حكمها كحكم الرجل، فانها اذا صليت بصلاة امرأة اخرى تصنع كما يصنع الرجل.

٥ — او يجعل بين الرجال والنساء ستر وحينئذ فلا تقصر المساواة وتصح الجماعة.

ولا يؤم القاعد القائم، ولا الأمي القارئ، ولا المؤف اللسان<sup>١</sup> صحيحه، ولا المرأة رجلاً ولا خنثى.

والهاشمي وصاحب المسجد أولى.

ويقدم الأقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصبح.

ويكره أن يؤم الحاضر بالمسافر، والمتطهر بالمتيمم، والسليم بالاجذم والابرص والمحدود بعد توبته والأغلف. ويكره إمامة من يكرهه المأمومون، والأعرابي بالمهاجرين.

#### مسائل

(الاولى) لو أحدث الإمام استناب، ولو مات أو أغمي عليه قدموا اماماً.

(الثانية) لو خاف الداخل فوات الركعة ركع ومشى ولحق بهم.

(الثالثة) إذا دخل الإمام وهو في نافلة قطعها<sup>٢</sup>، ولو كان في فريضة أتمها

نافلة، ولو كان إمام الأصل<sup>٣</sup> قطعها وتابعه.

(الرابعة) لو فاتته بعض الصلاة دخل مع الإمام وجعل ما يدركه أول صلاته،

فإذا سلم الإمام قام وأتم الصلاة.

(الخامسة) يستحب عمارة المساجد مكشوفة، والميضأة على أبوابها<sup>٤</sup>، والمنارة مع

حائطها، والأسراج فيها، وإعادة المستهدم.

ويجوز استعمال آله في غيره منها<sup>٥</sup>.

ويحرم زخرفتها ونقشها بالصور، وأخذها أو بعضها في ملك أو طريق،

وادخال النجاسة اليها، وإخراج الحصى منها وتعادلواخرج.

ويكره تعليتها، والشرف والمحاريب في حائطها، وجعلها طريقاً، والبيع فيها

والشراء، والتعريف، وإقامة الحدود، وإنشاد الشعر، وعمل الصنائع، والنوم، والبصاق،

١ - المؤف اللسان: الذي لا يحسن تأدية الكلمات والحروف.

٢ - أى إذا دخل الإمام في الصلاة وللمأموم مشغول بالنافلة قطعها وصلى بصلاته. هذا إذا خشي عدم أدراك الجماعة والأفلا يقطعها بل يكملها ثم يصلى بصلاته.

٣ - المراد بإمام الأصل أحد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

٤ - أى صنع عمل للوضوء والفصل عند أبواب المساجد في خارجها.

٥ - أى يجوز استعمال حاجيات أحد المساجد في غيره إذا كان لا يستفاد منها في ذلك المسجد، أما لعدم الاحتياج اليها أو لخرابها أو لتعذر استعمالها بوجه من الوجوه.

وتمكن المجانين، وانفاذ الاحكام.  
ويستحب تقديم الرجل اليمنى دخولا، واليسرى خروجاً، والدعاء فيها،  
وكنسها.

## الباب السابع (في صلاة الخوف)

وهي مقصورة سفرأ وحضرأ جماعة وفرادى، وشروطها ثلاثة: أن يكون في  
المسلمين كثرة يمكنهم الافتراق قسمين يقاوم كل قسم العدو، وان يكون في العدو كثرة  
يحصل معها الخوف، وأن يكون العدو في خلاف جهة القبلة.  
وكيفيتها: ان يصلى الامام بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى يتموا ويسلموا  
فيجىء الباكون فيصلى بهم الثانية ويقف في التشهد حتى يلحقوه فيسلم بهم، وان كانت  
ثلاثية صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين أو بالعكس.  
ويجب أخذ السلاح ما لم يمنع شيئاً من الواجبات فيؤخذ مع الضرورة.  
وصلاة شدة الخوف بحسب الامكان واقفاً أو ماشياً أو راكباً، ويسجد على  
قربوس سرجه والا أوماً، ويستقبل القبلة ما أمكن، ولو لم يتمكن من الايماء صلى  
بالتسبيح عوض كل ركعة: سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر.  
والموتجل والغريق يصلان ايماءً، ولا يقصران الا مع السفرأ والخوف.

## الباب الثامن (في صلاة المسافر)

يسقط في السفر من كل رباعية ركعتان بشروط خمسة:  
(أحدها) قصد المسافة، وهي: ثمانية فراسخ، أو أربعة مع قصد العود في يومه.  
(الثاني) أن لا ينقطع سفره ببلد له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً أو  
عزم على اقامة عشرة أيام، ولو قصد المسافة وله على رأسها منزل قصر في طريقه خاصة.  
(الثالث) اباحة السفر، فلو كان عاصياً بسفره لم يقصر.  
(الرابع) أن لا يكون سفره أكثر من حضره كالملاح والمكاري والراعي  
والبدوي والذي يدور في تجارته. والضابط: من لا يقيم في بلده عشرة أيام، ولو أقام أحد

هؤلاء في بلده أو بلد غير بلده عشرة قصر اذا خرج.  
(الخامس) أن يتواري عنه جدران بلده أو يخفى أذان مصره، فلا يترخص قبل ذلك.

ومع حصول الشرائط يجب التقصير، إلا في حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والحائر—على ساكنه السلام—فانه يتخير، ولو أتم في غيرها عمداً أعاد، والجاهل لا يعيد، والناسي يعيد في الوقت لا خارجه.  
ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت، ولو دخل من السفر بعد دخول الوقت أتم.

ولو نوى المسافر إقامة عشرة أيام أتم، ولو لم ينو قصر إلى ثلاثين يوماً ثم يتم.



مركز تحقيق فقه الإمامية





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب الزكاة

وهي قسمان: زكاة المال، وزكاة الفطرة. وهنا ابواب:

## الباب الاول

(في شرائط الوجوب ووقته)

انما تجب زكاة المال على البالغ العاقل الحر المالك للنصاب المتمكن من التصرف فيه.

ويستحب لمن اتجر في مال الطفل من اوليائه اخراجها عنه.  
والمال الغائب اذا لم يتمكن صاحبه منه لا تجب فيه. ولو مضت عليه احوال  
كذلك استحب اخراج زكاة حول عنه بعد وجوده.  
ولا زكاة في الدين.

وزكاة القرض على المقرض ان تركه بحاله حولاً.  
ومع هلال الثاني عشر<sup>١</sup> تجب مع بقاء الشرائط في كمال الحول، ولا يجوز  
التأخير مع المكنة فيضمن، ولا تقديمها قبل وقت الوجوب، فان دفع كان قرضاً له  
استعادته واحتسابه منها مع بقائه على الاستحقاق وتحقق الوجوب.  
ولا يجوز نقلها عن بلدها مع وجود المستحق فيه، ويضمن<sup>٢</sup>، ولو عدم نقل

---

١ - اي مع دخول اول يوم من الشهر الثاني عشر من الحول تجب الزكاة.

٢ - اي اذا نقلها من بلدها وكان في البلد مستحق وتلفت الزكاة فهو ضامن لها.

ولا ضمان، ولا بد من النية عند الإخراج.  
وأما الضمان فشرطه اثنان: الإسلام، وإمكان الأداء. فالكافر يسقط عنه بعد  
إسلامه، ومن لم يتمكن من إخراجها مع الوجوب إذا تلفت لم يضمها.

## الباب الثاني (فيما تجب فيه الزكاة)

وهي تسعة أصناف لا غير، وينضمها ثلاثة فصول:

### الأول - النعم:

تجب الزكاة في النعم الثلاثة: الإبل والبقر والغنم، بشروط أربعة: النصاب  
والسوم والحول وإن لا تكون عوامل.

فنصاب الإبل اثنا عشر: خمس وفيها شاة، ثم عشرون وفيها شاتان، ثم خمس عشرة  
وفيها ثلاث شياة، ثم عشرون وفيها أربع شياة، ثم خمس وعشرون وفيها خمس شياة، ثم  
ست وعشرون وفيها بنت مخاض<sup>١</sup>، ثم ست وثلاثون وفيها بنت لبون<sup>٢</sup>، ثم ست وأربعون  
وفيها حقة<sup>٣</sup>، ثم إحدى وستون وفيها جذعة<sup>٤</sup>، ثم ست وسبعون وفيها بنت لبون، ثم إحدى  
وتسعون وفيها حقتان، ثم مائة وواحدة وعشرون ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين  
بنت لبون بالغاً ما بلغ.

وأما البقر: فلها نصابان: أحدهما ثلاثون وفيه تبيع<sup>٥</sup> أو تبعة<sup>٥</sup>، والثاني أربعون  
وفيه مسنة<sup>٦</sup>.

وأما الغنم: ففيها خمسة نصاب: أربعون وفيها شاة، ثم مائة وإحدى وعشرون ففيها  
شاتان، ثم مائتان وواحدة ففيها ثلاث شياة، ثم ثلاثمائة وواحدة ففيها أربع شياة، ثم  
أربعمائة ففي كل مائة شاة، بالغاً ما بلغت.

١ - بنت المخاض: هي الناقة التي دخلت في الثانية.

٢ - بنت اللبون: هي التي دخلت في الثالثة.

٣ - الحقة: هي التي دخلت في الرابعة.

٤ - الجذعة: هي التي دخلت في الخامسة.

٥ - التبيع من البقر: هو الذي استكمل عاماً ودخل في الثاني.

٦ - المسنة: هي التي دخلت في الثالثة.

وما لا يتعلق به الزكاة — وهو ما بين النصابين — في الابل شتقاً، وفي البقرة وقصاً، وفي الغنم عفواً.  
وأما السوم: فهو شرط في الجميع طول الحول، فلو اعتلفت في أثناء الحول من نفسها، أو أعلفها مالكها، استأنف الحول بعد العود الى السوم.  
وأما الحول: فهو شرط في الجميع، وهو اثنا عشر شهراً، وبدخول الثاني عشر تجب الزكاة. ولو نُتِلِم النصاب قبل الحول سقط الوجوب ولو قصد الفرار، ولو كان بعده لم يسقط.

### مسائل

(الاولى) الشاة المأخوذة في الزكاة أقلها الجذع<sup>١</sup> من الضأن، والثني<sup>٢</sup> من المعز، ويجزىء الذكر والانثى.

وبنت المخاض والتبيع: هو الذي كمل حولاً. وبنت اللبون والمسنة: ما كمل الحولين. والحقة: ما كملت ثلاثاً ودخلت في الرابعة. والجذعة: ما دخلت في الخامسة. (الثانية) لا تؤخذ المريضة، ولا الهرمة، ولا الوالدة<sup>٣</sup>، ولا ذات العوار، ولا تعد الاكولة، ولا فحل الضراب. *مركز تحقيق مكتبة تراث علوم إسلامي*  
ولو كانت ابله مراضاً أخذ منها.

(الثالثة) من وجب عليه بنت مخاض وعنده بنت لبون، دفعها واستعاد شاتين او عشرين درهماً، ولو كان بالعكس دفع بنت مخاض ومعها شاتين او عشرين درهماً، وكذا الحقة والجذعة، وابن اللبون يساوي بنت المخاض.  
(الرابعة) لا يجب اخراج العين، بل يجوز دفع القيمة.

## الفصل الثاني — في زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة فيها بشروط: الحول وقد مضى، والنصاب، وكونها مضروبين بسكة المعاملة.

١ — الجذع من الضأن: ما تم له سنة.

٢ — والثني من المعز: ما تم له سنتان.

٣ — الى خمسة عشر يوماً.

ونصاب الذهب: عشرون ديناراً ففيه نصف دينار<sup>١</sup>، ثم أربعة دنانير ففيها قيراطان<sup>٢</sup>، وهكذا دائماً. ولا يجب فيما نقص عن عشرين ولا عن أربعة شيء<sup>٣</sup>.  
ونصاب الفضة: مائتا درهم ففيها خمسة دراهم، ثم أربعون ففيها درهم<sup>٤</sup> ولا شيء فيما نقص عن المائتين، ولا عن الأربعين<sup>٥</sup>، ولا السبائك، ولا الحلي وإن قصد الفرار قبل الحول، وبعده تجب.

### الفصل الثالث - في زكاة الغلات

تجب الزكاة في أربعة أجناس منها، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. ولا تجب فيما عداها.  
وانما تجب فيها بشرطين<sup>٦</sup>:

[الاول] النصاب، وهو في كل واحد منها خمسة أوسق، كل وسق ستون صاعاً، كل صاع أربعة أمداد، كل مدرطلان ورع بالعراقي<sup>٧</sup>، فيجب العشران سقى

١ - العشرون ديناراً تساوى عشرين مثقالاً شرعياً، وهي تعادل خمسة عشر من المثاقيل المتدولة. والمثال الشرعى ١٨ حمصة، فيكون نصف الدينار منه ٩ حصص، وهو يعادل واحد من أربعين من النصاب.

٢ - الأربعة دنانير تساوى أربعة مثاقيل شرعية، وهي تعادل ثلاثة من المثاقيل المتدولة، وزكاتها القيراطان تعادل عشرها، وهي إذا اجتمعت مع التسع حصص تعادل واحد من أربعين من مجموع ١٨ مثقالاً من المتداول.

٣ - فالذهب المسكوك ديناراً لا يجب فيه شيء حتى يبلغ ١٥ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٨ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ٢١ مثقالاً.. وهكذا..

٤ - النصاب الاول: مائتا درهم، يعادل ١٠٥ مثاقيل وزكاته خمسة دراهم يعادل مثقالين و١٥ حصص. والنصاب الثانى: أربعون درهماً، يعادل ٢١ مثقالاً، فهي مع ١٠٥ مثاقيل تساوى ١٢٦ مثقالاً، يجب زكاتها وهي ما يعادل واحد من أربعين من مجموع المقدار.

٥ - فالفضة المسكوكة درهماً لا يجب فيها شيء حتى يبلغ ١٠٥ مثاقيل، فيجب فيها زكاتها وهي مثقالان و ١٥ حصص، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٢٦ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٤٧ مثقالاً.. وهكذا.

٦ - في «ن» بشرط اثنين [هكذا].

٧ - خمسة أوساق تساوى ٣٠٠ صاعاً، و ٣٠٠ صاعاً تساوى ١٢٠٠ مدأ، وهي تعادل ما يقارب ٨٥٠ كيلواً، وعلى التحديد فهي على الأقل ٨٤٧ كيلواً و ٢٠٧ غرامات، وعلى الأكثر ٨٤٩ كيلواً و ١٩٣ غراماً.

سيحاً<sup>١</sup> أو بعلاً أو عذياً<sup>٢</sup> وان سقى بالقرب والدوالي والنواضح فنصف العشر، ثم كل ما زاد بالحساب وان قل، بعد اخراج المؤون من بذرو غيره، ولو سقى بهما اعتبر بالاغلب، ولو تساوى قسط.

الثاني: أن ينمو في ملكه، فلو انتقلت اليه بالبيع أو الهبة أو غيرها لم تجب الزكاة ان كان نقلها بعد بدو الصلاح، وان كان قبله وجبت. ويتعلق الزكاة بالغلات اذا اشتدت، وفي الثمار اذا بدا صلاحها. ووقت الاخراج عند التصفية وحذ الثمرة. وان اجتمعت أجناس مختلفة ينقص كل جنس عن النصاب، لم يضم بعضه الى بعض.

### الفصل الرابع - فيما يستحب فيه الزكاة

يستحب الزكاة في مال التجارة بشرط: الحول، وأن يطلب برأس المال أو بزيادة في الحول كله، وبلوغ قيمته النصاب، يقوم بالتقدين. ويستحب في الخيل بشرط: الحول، والسوم، والانوثة. فيخرج عن العتيق<sup>٣</sup> ديناران، وعن البرذون<sup>٤</sup> دينار واحد، تحتية كغيره من الماشية. ويستحب فيما تخرج الارض عدى الاجناس الاربعة من الحبوب، بشرط حصول شرائط الوجوب في الغلات، ويخرج كما يخرج منها.

## الباب الثالث

### (في المستحق للزكاة)

وهم ثمانية أصناف:

(الاول والثاني) الفقراء والمساكين، وهم الذين لا يملكون قوت سنتهم لهم

١ - وهو ما شرب بالماء الجارى.

٢ - في مختار الصحاح: قال الاصمعي: العذى: ماسقته السماء، والبعل: ما شرب بعروقه من غير

سقى ولا سماء.

٣ - من الخيل: النجيب الفاضل النفيس في نوعه - مجمع البحرين.

٤ - بكسر الباء وفتح الذال: التركي من الخيل وجمعها البراذين وخلافها العرب - مجمع

البحرين. والدينار ان يعادلان بالمتمال الصيرفي: مثقالا ونصف، والدينار نصفه.

ولعيالهم، ويكون عاجزاً عن تحصيل الكفاية بالصنعة. ويعطى صاحب دار السكنى وعبد الخدمة وفرس الركوب.

(الثالث) العاملون، وهم السعاة للصدقات.

(الرابع) المؤلفون قلوبهم، وهم الذين يستمالون للجهاد وإن كانوا كفاراً.

(الخامس) في الرقاب، وهم المكاتبون والعبيد الذين في الشدة.

(السادس) الفارمون، وهم المدينون في غير معصية الله.

(السابع) في سبيل الله، وهو كل مصلحة أو قرينة، كالجهاد، والحج، وبناء

المساجد والقناطر.

(الثامن) ابن السبيل، وهو المنقطع به في الغربة، وإن كان غنياً في بلده،

والضيف إذا كان سفرهما مباحاً.

ويعتبر في الأولين الايمان، ويعطى أولاد المؤمنين. ولواعطى المخالف مثله أعاد

مع الاستبصار.

وأن لا يكونوا واجبي النفقة عليه، من الأبوين وإن علوا، والأولاد وإن نزلوا،

والزوجة، والمملوك.

وإن لا يكونوا هاشميين إذا كان المعطي من غيرهم وتمكنوا من الخمس<sup>٢</sup>.

وتحل للهاشمي المندوبة، ويجوز إعطاء مواليتهم. ويجوز تخصيص واحد بها اجمع.

والمستحب تقسيطها على الأصناف.

وأقل ما يعطى الفقير ما يجب في الناصب الأول، ولاحد للكثرة.

## الباب الرابع (في زكاة الفطرة)

وهي واجبة على المكلف الحر الغني، وهو مالك سنته، في كل سنة، عند

هلال شوال، وتتضيق عند صلاة العيد.

ويجوز تقديمها في رمضان، ولا تؤخر عن العيد إلا لعذر.

ولو فاتت قضيت، ولو عزلها ثم تلفت من غير تقريط فلا ضمان. ولا يجوز نقلها

عن بلده مع وجود المستحق.

وقدرها: تسعة أرطال [بالعراقي] <sup>١</sup>، من الحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والاقط <sup>٢</sup>، ومن اللبن أربعة أرطال بالمدني.

وأفضلها: التمر، ثم الزبيب، ثم ما يغلب على قوت السنة. ويجوز اخراج القيمة. ويجب أن يخرجها عن نفسه وعن من يعوله من مسلم وكافر، حر وعبد، صغير وكبير، وإن كان متبرعاً بالعلولة.

ويجب فيها النية، وإيصالها إلى مستحق زكاة المال. والافضل صرفهما إلى الامام عليه السلام، ومع غيبته إلى المأمون من فقهاء الامامية.

ولا يعطى الفقير أقل من صاع <sup>٣</sup>، ولا أحد لاكثره. ويستحب اختصاص القرابة بها ثم الجيران. ويستحب للفقير اخراجها.

### الباب الخامس (في الخمس)

وهو واجب في غنائم دار الحرب، والمعادن، والغوص، وأرباح التجارات والصناعات والزراعات، وأرض النمي إذا اشتراها من مسلم، والحرام الممتزج من الحلال ولم يتميز.

ويعتبر في المعادن والكنوز عشرون ديناراً، وفي الغوص دينار، وفي أرباح التجارات والصناعات والزراعات الزيادة عن مؤنة السنة له ولعِياله بقدر الاقتصاد فيجب في الزائد.

ووقت الوجوب: وقت حصول هذه الاشياء.

ويقسم الخمس ستة أقسام: سهم لله، وسهم لرسوله، وسهم للذي القرى، فهذه الثلاثة للامام. وسهم للمساكين من الهاشميين، وسهم لايتامهم، وسهم لابناء

١ - بحسب الكيلو ثلاث كيلوات تقريباً، وبالناقيل ستمانة واربعة عشر مثقالاً ورربع.

٢ - لبن مخف مقطوع.

٣ - ثلاث كيلوات تقريباً.



سبيلهم<sup>١</sup>.

ولا يحمل عن البلد مع وجود المستحق فيه، ويجوز اختصاص بعض الطوائف الثلاثة بنصيبهم.

ويعتبر فيهم الايمان، وفي اليتيم الفقير.

والانفال: كل أرض خربة باد أهلها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، وكل أرض أسلمها أهلها من غير قتال، ورؤوس الجبال، وبطون الاودية، والموات التي لأرباب لها، والاجام، وصوافي الملوك<sup>٢</sup> وقطائعهم غير المغصوبة، وميراث من لا وارث له، والغنائم المأخوذة بغير اذن الامام. فهذه كلها للامام. وابيع لنا المساكن، والمتاجر، والمناكح<sup>٣</sup>.



مركز تحقيق وتوثيق علوم إسلامي

١ — وذلك مأخوذ من قوله تعالى «واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه والمرسل ولذي القرن واليتامى والمساكين وابن السبيل» فقوله «ما غنمتم» يعم الانواع التي ذكرها المؤلف، والثلاثة اقسام التي يأخذها الامام هي ما كان لله ولرسوله ولذي القرن، وفي حال غيبة الامام عليه السلام يلزم دفع تلك السهام الثلاثة الى نائبه العام المجتهد العادل الامين.

٢ — صوافي الملوك: ما كان في أيديهم من غير غصب.

٣ — وفسرت المناكح: بالجواري التي تسي، فانه يجوز شراؤها وان كان فيها الخمس فلا يجب اخراجها (مسالك الافهام في شرح شرائع الاسلام) بل يفتي الفقهاء باباحة الانفال كلها للشيعة في زمن الغيبة — كما في هامش السيد اليزدي على التبصرة، واحتاط بعضهم بالاستيذان من الحاكم الشرعي الفقيه.

# كتاب الصوم

وفيه ابواب:

## الباب الاول

الصوم هو الامساك عن المفطرات مع النية، فان تعين الصوم كرمضان كفت فيه نية القرية، والا افتقر الى التعيين. ووقتها الليل، ويجوز تجديدها الى الزوال، فاذا زالت الشمس فات وقتها ووجب الامساك في رمضان والمعين، ثم قضاءه. ويجزي في رمضان نية عن الشهر في أوله، ويجوز تقديم النية عليه<sup>١</sup>.  
ويوم الشك يصام — ندباً — عن شعبان، فان اتفق أنه من رمضان أجزأ. ولو أصبح بنية الافطار ولم يفطر ثم تبين أنه من رمضان جدد النية الى الزوال، ولو كان بعد الزوال أمسك واجباً وقضى.  
وعمل الصوم النهار، من طلوع الفجر الثاني الى الغروب.

## الباب الثاني

(فيما يمسك عنه)

وهو ضربان: واجب، وندب.  
فالواجب: الاكل، والشرب، والجماع في القبل والدبر، والاستمنااء، وايصال

---

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: يوم اويومين.

الغبار الغليظ الى الحلق متعدياً، والبقاء على الجنابة متعمداً حتى يطلع الفجر، ومعاودة النوم بعد انتباهتين حتى يطلع الفجر.

وهذه السبعة توجب القضاء والكفارة.

ويجب القضاء: بالافتار بعد الفجر مع ظن بقاء الليل وترك المراعاة مع القدرة عليها — ولو أخبره غيره ببقاء الليل؛ وقبل الغروب للظلمة الموهمة — ولو غلب على الظن دخول الليل فلا قضاء — وتقليد الغير في دخول الليل ولم يدخل، ومعاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل الغسل حتى يطلع الفجر، وتعمد القيء، ودخول الماء الى الحلق للتبرد — دون ماء المضمضة للصلاة — والحقنة بالمائعات.

ويجب الامساك عن الكذب على الله تعالى وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام.

وفي الارتماس في الماء قولان<sup>١</sup>، وكذا الامساك عن كل محرم سوى ما ذكرناه، ويتأكد في الصوم.

والمندوب: [ترك] السعوط، والكحل بما فيه صبر أو مسك، وإخراج الدم، ودخول الحمام للضعفان، وشم النرجس والرياحين، والحقنة بالجامد وببل الثوب على الجسد، والقبلة والملاعبة والمباشرة بشهوة، وجلوس المرأة في الماء.

ولا يفسد الصوم بمص الخاتم، ومضغ العلك، وذوق الطعام اذا لفظه، وزق الطائر، واستتقاع الرجل في الماء.

#### مسائل

(الاولى) الكفارة لا تجب الا في رمضان والنذر المعين، وقضاء رمضان بعد الزوال، والاعتكاف على وجه<sup>٢</sup>.

وما لا يتعين صومه: كالنذر المطلق، وقضاء رمضان قبل الزوال، والنافلة؛ لا يجب بافساده شيء.

(الثانية) كفارة المتعين: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو اطعام ستين

١ — ليس في شيء من الاخبار المعتمدة — عند الفقهاء — ما يدل على وجوب الكفارة في المذكورات، فأنكرها بعضهم فيها، وقال بها آخرون، واحتاط منهم جماعة.

٢ — الكفارة فيه للاعتكاف لا للصوم، ولذا ثبت بالجماع ليلاً أيضاً.

مسكيناً.

وكفارة قضاء رمضان بعد الزوال: اطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة

أيام.

ولو تكرر الإفطار في يومين تكررت الكفارة. ويعزر المفطر، ولو كان مستحلاً

قتل.

(الثالثة) المكروه لزوجه يتحمل عنها الكفارة، والمطاوعة تكفر عن نفسها.

### الباب الثالث

(في أقسامه)

وهي أربعة: واجب، ومندوب، ومكروه، ومحظور.

والواجب شهر رمضان، والكفارات، ودم المتعة، والنذر وشبهه، والاعتكاف

على وجه، وقضاء الواجب بغير رمضان يأتي في أماكنه.

وأما شهر رمضان: فعلامته رؤية الهلال، أو مضي ثلاثين من شعبان، أو قيام

اليئنة بالرؤية.

وشرائط وجوبه سبعة: البلوغ، وكمال العقل، والسلامة من المرض، والاقامة،

أو حكمها، والخلو من الحيض، والنفاس.

وشرائط القضاء: البلوغ، وكمال العقل، والاسلام.

والمرتد يقضى ما فاتته من زمان رده.

ويتخير قاضي رمضان في اتمامه الى الزوال، فيتعين.

والمندوب: جميع أيام السنة الا المنهى عنه. والمؤكد ستة عشر قسماً: أول خميس

من كل شهر، وأول أربعاء من العشر الثاني، وآخر الخميس من الثالث، ويوم الغدير<sup>١</sup>،

والمباهلة<sup>٢</sup>، ويوم المبعث<sup>٣</sup>، ومولد النبي عليه السلام<sup>٤</sup>، ويوم دحو الارض<sup>٥</sup>، وعاشوراء<sup>٦</sup>

١ - الثامن عشر من ذي الحجة.

٢ - الخامس والعشرين من ذي الحجة.

٣ - السابع والعشرين من شهر رجب.

٤ - الثاني عشر والسابع عشر من ربيع الاول.

٥ - الرابع والعشرين من ذي الحجة.

على وجه الحزن، وعرفة<sup>١</sup> لمن لا يضعفه عن الدعاء، وأول ذي الحجة، وأول رجب، ورجب كله، وشعبان كله، وأيام البيض<sup>٢</sup>، وكل خميس، وجمعة. ويستحب الامساك<sup>٣</sup> - وإن لم يكن صوماً - للمسافر القادم بعد الزوال أو قبله وقد افطر، والمريض اذا برئ كذلك، والحائض والنفساء اذا طهرتا، والكافر اذا أسلم، والصبي اذا بلغ، والمجنون اذا أفاق، وكذا المغمى عليه. ولا يصح صوم الضيف تطوعاً بدون اذن المضيف، ولا المرأة بدون اذن الزوج<sup>٤</sup>، ولا الولد بدون اذن الوالد، ولا المملوك بدون اذن المولى. والمكروه: النافلة سفرأ، والمدعوى طعام، وعرفة مع ضعفه عن الدعاء أو شك الهلال.

والمحرم: صوم العيدين، وأيام التشريق لمن كان بمنى، ويوم الشك على أنه من رمضان، وصوم نذر المعصية، وصوم الصبى، والوصال، والواجب في السفر (الاالنذر المقيد به، وبذل دم المتعة<sup>٥</sup>، والبدنة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً، أو يكون سفره أكثر من حضره، وهو كل من ليس له في بلده مقام عشرة أيام).

مركز تحقيق مكتبة نور

مسائل

(الاولى) الصوم الواجب ينقسم الى:

مضيق، وهو رمضان، وقضاؤه، والنذر، والاعتكاف. وغيره، وهو صوم كفارة أذى حلق الرأس، وكفارة رمضان، وجزاء الصيد. ومرتب، وهو صوم كفارة اليمين، وقتل الخطأ، والظهار، ودم الهدي، وكفارة قضاء رمضان.

(الثانية) كل الصوم يجب فيه التتابع الاالنذر المطلق وشبهه، والقضاء، وجزاء

٦ - العاشر من المحرم، وحقيقته الامساك عن الطعام والشراب حزناً ومواساة للمحسين بن علي عليه السلام وآله، ويلزم فيه الاقطار بعد العصر قبل الغروب، فهو ليس بصوم وإنما هو امساك حزن ومواساة مصاب.

١ - التاسع من ذي الحجة.

٢ - الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من كل شهر.

٣ - ان كان صومها مزاحاً لحق الزوج، والا فلا احتياط أولى.

٤ - متعة الحج.

الصيد، والسبعة في بدل الهدي.

(الثالثة) كل ما يشترط فيه التتابع اذا أفطر لعذر، بئى، وان كان لغيره استأنف، الامن وجب عليه شهران فصام شهراً ومن الثاني ولو يوماً، ومن وجب عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً، والثلاثة في بدل هدي التمتع اذا صام يومي التروية وعرفة صام الثالث بعد أيام التشريق.

### الباب الرابع (في المعذورين)

اذا حاضت المرأة او نفست، أي وقت كان من النهار، بطل صومها وتقضيه ولو طهرت بعد الفجر أمسكت استحباباً وقضته.

ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل الفجر صاماً ذلك اليوم واجباً، والافلا. والمريض اذا برىء أو قدم المسافر قبل الزوال ولم يفطراً أمسكاً واجباً وأجزأهما، والافلا. ولو استمر المرض الى رمضان آخر سقط القضاء وتصدق عن الماضي لكل يوم بحد، ولو برىء بينهما وكان عيلاً على الصوم قضاء ولا كفارة، وان تهاون قضى وكفر عن كل يوم بحد، وحكم ما زاد على رمضانين حكم رمضانين. ويجب الافطار على المريض والمسافر، فلو صاماً لم يجزهما، وشرايط قصر الصلاة شرايط قصر الصوم.

والشيخ والشيخة مع عجزهما، يتصدقان عن كل يوم بحد، وكذا ذو العطاش، ويقضى مع البرء.

والحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن تفطران وتقضيان مع الصنقة. ولومات المريض في مرضه استحباب لولييه القضاء عنه، ولومات بعد استقرار الصوم والقوات بسفر وغيره قضى الولي — وهو اكبر أولاده الذكور — واجباً، ولو كان وليان تحاصا. ويقضى عن المرأة، ولو كان الاكبر انثى فلا قضاء، وتصدق من التركة عن كل يوم بحد، ولو كان عليه شهران قضى الولي شهراً، وتصدق من مال الميت عن الاخر.

## الباب الخامس

### (في الاعتكاف)

وهو اللبث للعبادة في مسجد مكة، أو مسجد النبي (عليه السلام)، أو جامع الكوفة أو البصرة خاصة.

وشروطه: النية، والصوم، وإيقاعه ثلاثة أيام فما زاد.

وهو واجب وندب: فالواجب ما أوجب بالنذر وشبهه، والندب ما تبرع به، فإذا مضى يومان وجب الثالث.

ولا يخرج عن المسجد الا لضرورة أو طاعة كتشيع أخ أو عيادة مريض وصلاة جنازة وإقامة شهادة.

ومع الخروج لا يمشي تحت الظلال ولا يجلس ولا يصلي الا بمكة. ويستحب الاشتراط.

ويحرم عليه الاستمتاع بالنساء، والبيع والشراء، وشم الطيب، والجدال. ويفسده ما يفسد الصوم.

ولو جامع فيه كفر مثل كفارة رمضان وإن كان ليلا، وفي نهار رمضان تنضاعف الكفارة.

ولو أفطر بغيره مما يوجب الكفارة، فإن وجب بالنذر المعين كفر، والا فلا، الا في الثالث.

ولو حاضت المرأة أو مرض المعتكف خرجا وقضيا مع وجوبه.

# كتاب الحج

وفيه أبواب:

## الباب الأول

(في أقسامه)

وهي: حجة الاسلام، وما يجب بالنذر وشبهه، وبالاستييجان والافساد. فحجة الاسلام واجبة بأصل الشرع مرة واحدة على الذكور والاناث والحناث، بشروط ستة: البلوغ، والعقل، والحرية، والزاد، والراحلة، وامكان المسير. فلو حج الصبي لم يجزه الا اذا أدرك أحد الموقفين بالغاً، وكذا العبد. ويصح الاحرام بالصبي غير المميز وبالمجنون، ومن العبد باذن المولى. ولو تَسَكَّعَ الفقير لم يجزئه بعد الاستطاعة. ولو كان المتمكن مريضاً لم يجب الاستئابة. ويجب مع الشرائط على الفور، ولو اهل مع الاستقرار حتى مات، قضى من صلب ماله من أقرب الاماكن ولو لم يخلف غير الاجرة. ولا يجوز لمن وجب عليه الحج أن يهجع تطوعاً ولا نائباً. ولا يشترط في المرأة المحرم ولا اذن الزوج، ويشترط في النذب. أما النائب، فشرطه: الاسلام، والعقل، وأن لا يكون عليه حج واجب، ولو لم



يكن جاز ولو كان ضرورة<sup>١</sup> او امرأة، ولو تبرع عن الميت برئت ذمته.

## الباب الثاني (في انواعه)

وهي ثلاثة: تمتع بالعمرة الى الحج، وقران، وافراد.  
أما التمتع: فصورته الاحرام من الميقات، والطواف بالبيت سبعاً، وصلاة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام، والسعي بين الصفا والمروة سبعاً، والتقصير. والاحرام ثانياً من مكة بالحج، والوقوف بعرفات تاسع ذي الحجة الى الغروب، والافاضة الى المشعر والوقوف به بعد الفجر، ورمي جرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق يوم النحر بمنى، وطواف الحج، وركعتاه، وسعيه، وطواف النساء، وركعتاه، والمبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ورمي الجمار الثلاث في اليومين، ثم أن أقام الثالث عشر رمى.

وهذا فرض من نأى عن مكة اثني عشر فزاد من كل جانب.  
والمفرد: يقدم الحج ثم يعتزم عمرة مفردة بعد الإحلال.  
والقارن: كذلك، لكنه يسوق الهدي عند احرامه.  
وشرط التمتع: النية، ووقوعه في أشهر الحج، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة، واتيان الحج والعمرة في عام واحد، وإنشاء احرام الحج من مكة.  
وشرط الباقيين: النية، ووقوعه في أشهر الحج، وعقد الاحرام من الميقات أو من منزله ان كان دون الميقات.  
ويجوز لها الطواف قبل المضى الى عرفات، لكنها يجددان التلبية عند كل طواف استحباباً، ويجب على المتمتع الهدي، ولا يجب على الباقيين.

## الباب الثالث (في الاحرام)

وانما يصح من الميقات، وهي ستة:

لاهل العراق: العقيق، وأفضله المسلخ، وأوسطه غمرة، وآخره ذات عرق. فلا يجوز عبورها الا محرماً.

ولاهل المدينة: مسجد الشجرة، وعند الضرورة الجحفة، وهي ميقات أهل الشام اختياراً.

ولليمن: يللم.

وللطائف: قرن المنازل. ولحج التمتع مكة.

ومن كان منزله أقرب من الميقات فنزله ميقاته. وفخ للصبيان<sup>١</sup>.

ومن حج على طريق أحرم من ميقات أهله.

ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقيت، ولو تجاوزها متعمداً رجع وأحرم منها، وان لم يتمكن بطل حجه، وان كان ناسياً أو جاهلاً رجع مع المكنة، وأحرم من موضعه ان لم يتمكن. ولونسي الاحرام حتى كملت مناسكه صح حجه على رواية.

والواجب في الاحرام: النية، واستدامتها حكماً، والتلبية الاربع للمتمتع والمفرد، وهي والاشعار والتقليد للقارن، وصورتها «لبيك اللهم لبيك لبيك، ان الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك لبيك»، وليس التوبين مما يصح فيه الصلاة.

والمندوب: توفير شعر الرأس للمتمتع من أول ذي القعدة، وتنظيف الجسد، وقص الاظفار والشارب، وأخذ العانة والابطين بالنورة، والغسل أمامه، والاحرام عقيب الظهر، او فريضة، أو ست ركعات، أو ركعتين<sup>٢</sup>، ورفع الصوت بالتلبية اذا علت راحلته البيداء على طريق المدينة، والدعاء والتلفظ بالنوع<sup>٣</sup> والاشتراط<sup>٤</sup> وتكرار التلبية الى أن يشاهد بيوت مكة للمتمتع، والى عند الزوال يوم عرفة للمفرد والقارن، واذا دخل الحرم للمعتمر، والاحرام في قطن محض. واحرام المرأة كاحرام الرجل الا في تحريم الخيط، ولا يمنعها الحيض منه.

١ - فخ: اسم بئر قريبة من مكة، وتأخيرها اليه رخصة، لرعاية ضعفهم عن تحمل الحر والبرد.

٢ - «يقرأ في الاولى الحمد والجحد، وفي الثانية الحمد والتوحيد» شرائع الاسلام.

٣ - أي نوع الحج من التمتع أو القارن أو الافراد.

٤ - فيذكر كونه نائباً أو يحج عن نفسه.

## الباب الرابع (في تروك الاحرام)

والواجب منها أربعة عشر تركاً: صيد البر، وامساكه، واكله، والاشارة اليه، والاغلاق عليه، وذبحه، والنساء: وطناً وتقبيلاً ولساً ونظراً بشهوة، وعقداً له ولغيره وشهادة عليه، والاستمناء، والطيب، والمحيط للرجال، وما يستر ظهر القدم، والفسوق وهو الكذب<sup>١</sup>، والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقتل هوام الجسد، وازالة الشعر مع غير الضرورة، واستعمال الدهن، وتغطية الرأس للرجال، والتظليل سائراً، وقص الاظفار، وقطع الشجر والحشيش النابت في غير ملكه الا الفواكه والاذخر<sup>٢</sup> والنخل. ويكره الاكتحال بالسواد، والنظر في المرأة، ولبس الخاتم للزينة، والحجامة، وذلك الجسد، ولبس السلاح اختياراً، على أحد القولين في ذلك كله، والنقاب للمرأة، والاحرام في الثياب الوسخة والمعلمة، والحناء للزينة، ودخول الحمام وتلبية المنادي، واستعمال الرياحين.

ويجوز حك الجسد والسواك ما لم يدم.

## الباب الخامس (في كفارات الاحرام)

وفيه فصلان:

### الاول - في كفارات الصيد

وهو الحيوان المحلل الممتنع في البر، ويجوز صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه، والدجاج الحبشي.

ففي النعامة (بدنة)، ومع العجزي فقص ثمن البدنة على البر ويطعم لكل مسكين مدان، وما زاد عن ستين له، ولا يجب عليه ما نقص عنه. ولو عجز صام عن كل مدين يوماً، فان عجز صام ثمانية عشر يوماً.

وفي بقرة الوحش وحاره (بقرة)، فان لم يجد فقص ثمنها على البر واطعم ثلاثين

١ - والسباب والمفاخرة.

٢ - ثبات ينبت بمكة ذو رائحة طيبة كان يطيب به الحجازيون.

مسكيناً لكل واحد مدان، ولا يجب عليه التتميم، والفاضل له، وان عجز صام عن كل مدين يوماً، فان عجز صام تسعة أيام.

وفي الضبي والشعنب والارنب (شاة)، فان عجز فض ثمنها على البر وأطعم عشرة لكل مسكين مدان، والفاضل له، ولا يجب عليه التتميم، فان عجز صام عن كل مدين يوماً، فان عجز صام ثلاثة أيام.

وفي كسر بيض النعام اذا تحرك الفرخ، لكل بيضة (بكرة) من الابل، وان لم يتحرك أرسل فحولة الابل في اناث بعددها فالنتاج هدي لبيت الله، فان عجز فعن كل بيضة شاة<sup>١</sup>، فان عجز صام ثلاثة أيام.

وفي بيض القطا والقبيج اذا تحرك الفرخ، لكل بيضة (من صغار الغنم)، وان لم يتحرك أرسل فحولة الغنم في اناث بعددها والنتاج هدي للبيت، ولو عجز كان كبيض النعام.

وفي الحمامة (شاة)، وفي فرخها (حمل)، وفي بيضها (درهم). وعلى المحل في الحرم عن الحمامة درهم، وعن الفرخ نصف، وعن البيضة ربع، ويجتمعان على المحرم في الحرم<sup>٢</sup>.

وفي الضب والقنفذ واليربوع (جدي)، وفي القطة والدراج وشبهه (جل فاطم)، وفي العصفور والقنبرة والصعوبة (مد)، وفي الجرادة والقملة يلقيها عن جسده (كف من طعام)، وفي الجراد الكثيرة (شاة)، ولو لم يتمكن من التحرز لم يكن عليه شيء<sup>٣</sup>.

ولو اكل ما قتله كان عليه فداء ان، ولو اكل ما ذبحه غيره ففداء واحد، ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء، وكل من معه صيد يزول ملكه عنه

١ - في مائت النسخ هنا اضافة: فان عجز اطعم عشرة مساكين.

٢ - جاء في شرائع الاسلام «من أغلق على حمام من حمام الحرم وله فراخ وبيض ضمن بالاغلاق، فان زال السبب وأرسلها سليمة مقط الضمان، ولو هلكت ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان محرماً، وان كان محلاً ففي الحمامة درهم وفي الفرخ نصف وفي البيضة ربع. وقيل: يستقر الضمان بنفس الاغلاق...».

والحرم: بريد في بريد. والبريد: اثنا عشر ميلاً، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فكل بريد اربعة فراسخ. فالحرم: اربعة فراسخ في اربعة فراسخ، والفرسخ: خمس كيلومترات ونصف تقريباً. فالحرم: اثنان وعشرون كيلومتراً في اثنان وعشرين كيلومتراً تقريباً.

بالاحرام، ويجب عليه ارساله، فان أمسكه ضمنه.

#### مسائل

(الاولى) المحرم في الحل يجب عليه الفداء، والحل في الحرم القيمة، ويجتمعان على المحرم في الحرم ما لم يبلغ بدنة فلا يتضاعف.

(الثانية) القاتل يضمن الصيد بالقتل عمداً وسهواً وجهلاً، ولو تكرر خطأ تكررت الكفارة، وكذا العمد.

(الثالثة) لو اضطر الى اكل الصيد والميتة اكل وفداه مع المكتة، والا اكل الميتة.

(الرابعة) فداء الصيد المملوك لصاحبه، وغير المملوك يتصدق به، وحمام الحرم يشتري بقيمته علف لحمامه.

(الخامسة) ما يلزمه في احرام الحج ينحصر او يذبحه بمنى، وان كان معتمراً فبمكة في الموضع المعروف بالحزورة.

(السادسة) حد الحرم بريد في بريد، من اصاب فيه صيداً ضمنه.

### الفصل الثاني - في بقية المحظورات

وفيه مسائل:

(الاولى) من جامع امرأته قبل أحد الموقفين قبلاً أو دبراً عامداً عالماً بالتحريم بطل حججه، وعليه اتمامه والقضاء من قابل، وبدنة. سواء كان الحج فرضاً أو نفلاً، وعليها مثل ذلك إن طأوعته، وعليها الافتراق... وهو أن لا ينفردا بالاجتماع... ان حجا في القابل، من موضع المعصية إلى أن يفرغا من المناسك.

ولو اكرهها صح حجها ويحمل عنها الكفارة، ولو كان بعد الموقفين صح الحج ووجبت البدنة على كل واحد منهما.

ولو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة، فان عجز فبقرة او شاة، ولو جامع قبل طواف النساء لزمه بدنة<sup>١</sup>.

ولو كان قد طاف منه خمسا فلا كفارة. ولو جامع في احرام العمرة قبل السعي

بطلت، وعليه بدنة وقضاؤها واتمامها.

ولونظرالى غيرأهله فأمنى كان عليه بدنة، فإن عجزفبقرة، وإن عجزفشاة.  
ولونظرالى أهله بغير شهوة فأمنى فلا شيء عليه، وإن كان بشهوة فأمنى  
فجزور، وكذا لو أمنى عندالملاعبة.

ولو عقد المحرم لمحرم فدخل كان عليهما كفارتان.

(الثانية) من تطيب لزمه شاة، سواء الصبغ والاطلاء والبخور والاكل، ولا  
بأس بخلق الكعبة.

(الثالثة) في تقليم كل ظفرمد من طعام، وفي يديه ورجليه شاة مع اتحاد  
المجلس، ولو تعدد فشأتان. وعلى المفتي اذا قلم المستغنى فأدعى اصبعه شاة.

(الرابعة) في لبس المحيط شاة وإن كان لضرورة.

(الخامسة) في حلق الشعرشاة، أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، أو  
صيام ثلاثة أيام وإن كان مضطراً.

(السادسة) في نتف الابطين شاة، وفي أحدهما اطعام ثلاثة مساكين، ولو  
سقط من رأسه أو لحيته شيء بهتصدق بكف من طعام، وإن كان في الوضوء فلا  
شيء.

(السابعة) في التظليل سائراً شاة، وكذا في تغطية الرأس. وإن كان لضرورة.

(الثامنة) في الجدال صادقاً ثلاثاً شاة، وكذا في الكاذب مرة، ولوثنى فبقرة،

ولوثلث فبدنة.

(التاسعة) في الدهن الطيب وقلع الضرس شاة.

(العاشرة) في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وفي أبعاضها قيمته.

(الحادية عشرة) تتكرر الكفارة بتكرر الوطئ، واللبس، مع اختلاف

المجلس، والطيب كذلك.

(الثانية عشرة) لا كفارة على الجاهل والناسي الا في الصيد.

## الباب السادس

### (في الطواف)

وهو واجب مرة في العمرة المتمتع بها، ومرتين في حجه، وفي كل واحد من

عمرة الباقيين مرتين، وكذا في حجها.

ويشترط فيه الطهارة، وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن، والختان في الرجل.  
ويجب فيه النية، والطواف سبعة أشواط، والابتداء بالحجر<sup>١</sup> والختم به، وجعل  
البيت على يساره، وادخال الحجر<sup>٢</sup> فيه، ويكون بين المقام والبيت، وصلاة ركعتيه في  
مقام إبراهيم عليه السلام<sup>٣</sup>.

ويستحب فيه الدعاء عند الدخول الى مكة والمسجد، ومضغ الاذخر<sup>٤</sup>، ودخول  
مكة من أعلاها حافياً بسكينة ووقار، والغسل من بئر ميمون اوفخ<sup>٥</sup>، واستلام الحجر في  
كل شوط، وتقبيله او الايماء اليه، والدعاء عند الاستلام وفي الطواف، والتزام المستجار  
ووضع الخد عليه والبطن، والدعاء، واستلام الركن اليماني وباقي الاركان، والطواف  
ثلاثمائة وستين طوافاً، فان لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً.

والطواف ركن من تركه عمداً بطل حجه، وناسياً يأتى به، ومع التعذر  
يستنيب. ولو شك في عدده بعد الانصراف لم يلتفت، وفي الاثناء يعيد ان كان فيما دون  
السبعة، والا قطع.

ولو ذكر في طواف الفريضة عدم الطهارة أعاد. ولو قرن في طواف الفريضة بطل،  
ويكره في النافلة.

ولو زاد سهواً اكمل اسبوعين<sup>٦</sup>، وصلى ركعتي الواجب قبل السعي والمندوب بعده.  
ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف أتم، ولورجع الى أهله استناب، ولو كان أقل  
استأنف، وكذا من قطع الطواف لحاجة أو صلاة نافلة.

ولا يجوز تقديم طواف حج التمتع وسعيه على الوقوف الالحاقية الحيف<sup>٧</sup> ولو

١ - الحجر الأسود.

٢ - حجر اسماعيل.

٣ - خلف صخرة المقام، ومع الزحام وضيق المقام ففي الاقرب فالاقرب من خلفه.

٤ - نبات طيب.

٥ - بئر قرب مكة.

٦ - الاسبوع من الطواف - بضم المهملة - سبع اشواط، والجمع: اسبوعات واسابيع

... مصباح اللغة.

٧ - والمرىض والشيخ والعاجز عن العود والعليل وغيرهم من ذوى الاعذار - كما في هامش

السيد اليزدي.

حاضيت قبله انتظرت الوقوف، فان لم تطهر بطل متعتها وصارت حجتها مفردة، وتقضي العمرة بعد ذلك. ولو حاضيت خلاله فان تجاوزت النصف تركت بقية الطواف وفعلت بقية المناسك، ثم قضت الفائت بعد ظهرها، والا فحكمها حكم من لم تطف. والمستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها كانت كالطاهرة.

## الباب السابع (في السعي)

وهو واجب في كل احرام مرة، وتجب فيه النية، والهدأة بالصفة والختم بالمرورة، والسعي سبعة أشواط من الصفا اليه شوطان.

ويستحب فيه الطهارة، واستلام الحجر، والشرب من زمزم، والاغتسال من الدلو المقابل للحجر، والخروج من باب الصفا والصعود عليه، واستقبال ركن الحجر بالتكبير والتهليل سبعاً، والدعاء والمشي طرفيه، والمرولة من المنارة الى زقاق العطارين فانه من وادي محسر، والسعي ماشياً.

وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً لاسهواً، ويعود لاجله. فان تعذر استتاب، ولوزاد على السبع عمداً بطل، لاسهواً. ويعيده لو لم يحصل عدد أشواطه، ولو قطعه لقضاء حاجة أو صلاة فريضة تمسه. ولو ظن الا تمام فأحل وواقع أهله وقلم الاظفار ثم ذكر نسيان شوط أتم ويكفر ببقرة.

واذا فرغ من سعي العمرة قصر، وأدناه أن يقص أظفاره أو شيئاً من شعره، ولا يخلق رأسه، فان فعل كان عليه دم، وكذا الونسيه حتى أحرم بالحج، ومع التقصير يحل من كل شيء أحرم منه الا الصيد مادام في الحرم، ويستحب له أن يتشبه بالمحرمين في ترك لبس المحيط.

## الباب الثامن (في افعال الحج)

وفيه فصول:

### [الفصل] الاول - في احرام الحج

اذا فرغ من العمرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة، ويستحب أن يكون يوم



التروية عند الزوال من تحت الميزاب.

وكيفيته كما تقدم، إلا أنه ينوي احرام الحج، ويقطع التلبية يوم عرفة عند الزوال. ولو نسيه حتى يحصل بعرفات<sup>١</sup> أحرم بها إذا لم يتمكن من الرجوع، ولو لم يتذكر حتى يقضى مناسكه لم يكن عليه شيء.

### الفصل الثاني - في الوقوف بعرفات

وهو ركن في الحج، يبطل الاختلال به عمداً. ولو تركه ناسياً حتى فات وقته ولم يحصل بالمشعر بطل حجه.

ويجب فيه النية، والوقوف بعرفات إلى غروب الشمس من يوم عرفة. ولو لم يتمكن من الوقوف نهراً وقف ليلاً ولو قبل الفجر، ولو لم يتمكن أو نسي حتى طلع الفجر، وقف بالمشعر وأجزأه<sup>٢</sup>، ولو أفاض منها قبل الغروب وجب عليه بدنة، ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه.

ونمرة، وثوثة، وذو الحجاز، وعرة، والاراك : حدود لا يجزئ الوقوف بها. ويستحب أن يخرج إلى منى يوم التروية بعد الزوال والامام يصلي بها، ثم يثبت بها إلى فجر عرفة، ولا يجوز وادي عسر<sup>٣</sup> حتى تطلع الشمس، ويدعو عند نزولها والخروج منها وفي الطريق، وأن يقف مع السفح في مسيرة الجبل داعياً قائماً، وأن يجمع بين الظهرين بأذان وإقامتين.

ويكره الوقوف في أعلى الجبل، وقاعداً، وراكباً.

### الفصل الثالث - في الوقوف بالمشعر

وإذا غربت الشمس من يوم عرفة أفاض إلى المشعر.

١ - أي يكون بعرفات.

٢ - «وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس إلى الغروب، من تركه عامداً فسد حجه، ووقت الاضطرار إلى طلوع الفجر من يوم النحر» (شرائع الاسلام).

٣ - أي لا يجتازه.

٤ - «بقوله: اللهم ارحم موقفي، وزد في عملي، وسلم لي ديني، وتقبل مناسكي» (شرائع الاسلام).

ويستحب أن يقتصد في المسير، ويدعو عند الكثيب الأحمر، ويؤخر العشائين حتى يصلحها فيه ولو صار ربع الليل، ويجمع بينهما بأذان وإقامتين.

وتحب فيه النية، والكون فيه بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ولو فاتته لضرورة فإلى الزوال، ولو أفاض قبل الفجر عالماً عامداً كفر بشاة وصح حجه إن وقف بعرفة. ويجوز للمرأة والخائف الإفاضة قبله.

وحد المشعر: بين المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر. وهذا الوقوف ركن، من تركه ليلاً ونهاراً عمداً بطل حجه، ولو كان ناسياً وأدرك عرفات صح حجه.

### مسائل

(الأولى) وقت الوقوف الاختياري بعرفة من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها، والاضطراري إلى الفجر.

ووقت الوقوف الاختياري بالمشعر من طلوع الفجر يوم النحر إلى طلوع الشمس، والاضطراري إلى الزوال.

فإن أدرك أحد الموقفين اختياراً وفاته الآخر لضرورة صح حجه، وإن أدرك الاضطرابين معاً فاته الحج على قول، أما لو أدرك أحدهما فاته يبطل حجه إجماعاً.

(الثانية) من فاته الحج سقطت عنه أفعاله، ويحل بعمره مفردة، ويقضى الحج في القابل مع الوجوب.

١ - صور أدراك الموقفين أو أحدهما ثمانية، أربعة منها مفردة، وهي: اختياري عرفة فقط، أو اضطراريها كذلك، ومثلها في المشعر، فهذه أربعة. وأربعة مركبة: الاختياريان، والاضطراريان، واختياري عرفة مع اضطراري المشعر، والعكس. وبضم صورتين من أدراك ليلة النحر في المشعر مفردة أو بضميمة واحد من اختياري عرفة أو اضطراريها تكون الصور إحدى عشر: خمس منها مفردة، وست مركبة، يصح منها: الاختياريان بالضرورة، واختياري أحدهما مع اضطراري الآخر بالاجماع والسنة، واضطراريها معاً على الأقوى - عند جماعة، وليلة النحر في المشعر مع اختياري عرفة - ومع اضطراري عرفة أيضاً على الأصح - عند جماعة. ومن المفردة: اختياري عرفة خاصة، أو المشعر كذلك، دون اضطراري عرفة وحده أو ليلة النحر في المشعر فقط. وتبقى صورة واحدة معروفة بالاشكال وهي: أدراك اضطراري المشعر فقط أي الوقوف به بعد طلوع الشمس يوم النحر، فقد اختلفت فيها الأخبار وتوافرت عدة منها على البطلان: كصححة الحلبي، وصححة حريز، وغيرهما. هذا كله في غير الترك العمدي، وأما معه فلا أكثر على البطلان إلا في مدرك اختياري عرفة وليلة النحر في المشعر قبل الفجر.

(الثالثة) يستحب الوقوف بعد الصلاة والدعاء، ووطأ المشعر بالرجل للضرورة، والصعود على قرح، وذكر الله عليه.  
(الرابعة) يستحب التقاط حصي الرمي منه، ويجوز من أي جهات الحرم كان، عدى المساجد.

### الفصل الرابع - في نزول منى

ويجب يوم النحر بمنى ثلاثة:  
أحدها: رمي جمرة العقبة بسبع حصيات ملتقطة من الحرم أبكاراً، مع النية، واصابة الجمرة بفعله بما يسمى رمياً.  
ويستحب أن تكون رخوة برشاً<sup>١</sup> قدر الاثملة، ملتقطة، لا مكسرة ولا صلبة، والدعاء عند كل حصاة، والطهارة، والتباعد بمقدار عشرة أذرع الى خمسة عشر ذراعاً، والرمي خذفاً<sup>٢</sup> وأن يستقبل هذه الجمرة ويستدبر القبلة، وفي غيرها يستقبلها. ويجوز الرمي عن العليل.  
الثاني: الذبح، ويجب بعد الرمي الذبح مرتباً، وهو الهدي، على المتمتع خاصة، في الفرض والتفيل، وللمولى الزام المملوك بالصوم أو أن يهدي عنه، فان عتق قبل أحد الموقفين لزمه الهدي مع القدرة، والاصام.  
وتجب فيه النية، وذبحه بمنى يوم النحر، وعدم المشاركة في الواجب، وأن يكون من النعم ثنياً<sup>٣</sup> قد دخل في السادسة ان كان من البدن، وفي الثانية ان كان من البقر والغنم، ويجزى من الضأن الجزع لسنة، تاماً غير مهزول بحيث لا يكون على كليتيها شحم.  
ويستحب أن تكون سمينة قد عرفت بها<sup>٤</sup>، اناثاً من الابل والبقر، وذكراناً من الضأن والمعز، والدعاء عند الذبح، وأن يأكل ثلثه ويهدي ثلثه ويطعم القانع والمعتزل<sup>٥</sup>.

١ - أي منقطة بسواد.

٢ - الخذف بالخاء: رمى الحصى بأن توضع على الابهام وتلغظ بظفر السبابة.

٣ - «فلا يجزى من الابل الا الثني، وهو الذي له خمس ودخل في السادسة، ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية، ويجزى من الضأن الجذع أي ستة اشهر» (شرائع الاسلام).

٤ - أي صحيحاً، فلا تجزى العوراء والعرجاء والكبيرة التي لا منخ لها، ولا مكسورة القرن من الداخل، ولا الحصى. ولا المريضة.

٥ - «هي التي احضرت عرفة عشية عرفة» (تذكرة الفقهاء).

ولو فقد الهدي ووجد ثمنه خلّفه عند من يشتريه ويذبحه طول ذي الحجة، ولو فقد صام ثلاثة أيام متتابة في الحج وسبعة إذا رجع، ويجوز تقديم الثلاثة من أول ذي الحجة ولا يجوز تقديمها عليه، فإن خرج ولم يصمها تعين الهدي في القابل بمنى. وأما هدي القران: فيجب ذبحه أو نحره بمنى إن قرن بالحج، وبمكة إن قرن بالعمره. ويجوز ركوب الهدي وشرب لبنه ما لم يضربه وبولده، وإذا هلك هدى القران لم يلزمه بدله إلا أن يكون مضموناً، ولا يتعين للصدقة إلا بالنذر، ولا يعطى الجزار من الهدي الواجب. وأما الاضحية: فستحبة يوم النحر، وثلاثة بعده بمنى، ويومان في غيرها، ويجزي هدي التمتع عنها، فلو فقدتها تصدق بمثلها. ويكره التضحية بما يربيه، وإعطاء الجزار الجلود<sup>١</sup>.

الثالث: الحلق، ويجب يوم النحر بعد الذبح الحلق أو التقصير بمنى، والحلق أفضل، ويتأكد للصورة والملبّد. ويتعين في المرأة التقصير. ولو رحل قبل الحلق أو التقصير رجع وفعل أحدهما، فإن تعذر حلق أو قصر ابن كان - وجوباً - وبعث شعره إلى منى لينفخ بها استحباً. ومن ليس على رأسه شعر يمر المومى عليه.

ولا يزور البيت قبل التقصير، فإن طاف قبله عمداً كفر بشاة، ولا شيء على الناسي، ويعيد طوافه. فإذا حلق أو قصر أحل بما عدا الطيب والنساء، فإذا طاف طواف الزيارة حل الطيب، ويحل النساء بطوافهن.

### الفصل الخامس - في بقية المناسك

فإذا تحلل بمنى مضى - ليومه أو غده إن كان متمتعاً، ويجوز للقارن والمفرد طول ذي الحجة - إلى مكة لطواف الحج، ويصلي ركعتيه، ثم يسمى للحج، ثم يطوف للنساء، كل ذلك سبعاً، ثم يصلي ركعتيه، وصفة ذلك كما قلنا في أفعال العمره، وطواف النساء واجب على كل حاج.

فإذا فرغ من هذه المناسك رجع إلى منى وبات بها ليلتي الحادي عشر والثاني عشر

من ذى الحجة واجباً، ويرمى في اليومين الجمار الثلاث، كل جرة في كل يوم، بسبع حصيات، يبدأ بالجمرة الاولى ويرميها عن يسارها مكبراً داعياً، ثم الثانية كذلك، ثم الثالثة، ولونكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب.

ووقت الرمي: ما بين طلوع الشمس الى غروبها.

ولا يجوز الرمي ليلاً الا للمعمذور كالحائث والرعاة والعبيد، فان أقام اليوم الثالث رماها أيضاً والا دفن حصاه بمنى، ولوبات الليلتين بغير منى وجب عليه عن كل ليلة شاة، الا أن يبيت بمكة مشغلاً بالعبادة. ويجوز أن يخرج بعد نصف الليل.

ويجوز النفر الاول لمن اتقى [ الصيد والنساء ] اذا لم تغرب الشمس في الثاني عشر منى، ولا يجوز لغيره، فان نفر كان عليه شاة، والنافر في الاول يخرج بعد الزوال، وفي الثاني يجوز قبله.

ولونسى رمي يوم قضاها من الغد مقدماً، ولونسى جرة وجهل عينها رمى الثلاث، ولونسى الرمي حتى دخل مكة رجع ورمى، فان تعذر مضى ورمى في القابل او استتاب مستحباً.

ويستحب الإقامة بمنى أيام التشريق.

فاذا فرغ من هذه المناسك تم حجه، واستحب له العود الى مكة لطواف الوداع ودخول الكعبة خصوصاً للصورة، والصلاة في زواياها، وبين الاسطوانتين، وعلى الرخامة الحمراء، ودخول مسجد الحصبية<sup>٢</sup> والصلاة فيه، والاستلقاء على قفاه، وكذلك مسجد الخيف، ويخرج من المسجد من باب الحناطين، ويسجد عند باب المسجد ويدعو، ويشترى بدرهم تمرأ يتصدق به.

ويكره أن يجاور بمكة، ويستحب بالمدينة.

والحائض تودع من باب المسجد.

١ - «صورته: الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الاتعام» (شرائع الاسلام).

٢ - حكى الشيخ كاشف الغطاء عن (التحرير) للعلامة «ره» انه قال: «ولا اثر له اليوم، وانما المستحب النزول بالحصب والاستراحة فيه، وحده من الابلح: ما بين الجبلين الى المقبرة» ثم قال (قده): «اقول: وهو اول منزل للحاج عند خروجهم من مكة بهذه الاوقات، ويسمى بالابلح» كما في تعليقه على التبصرة.

ثم يأتي المدينة لزيارة النبي عليه السلام استحباباً مؤكداً، وزيارة فاطمة عليها السلام من الروضة، وزيارة الأئمة عليهم السلام بالبقيع، وزيارة الشهداء خصوصاً حمزة بأحد، والاعتكاف ثلاثة أيام بها.

## الباب التاسع (في العمرة)

وهي فريضة مثل الحج بشرائطه وأسبابه.  
وأفعالها: النية، والاحرام، والطواف، وركعتاه، والسمي، وطواف النساء، وركعتاه، والتقصير أو الحلق.  
وليس في المتمتع بها طواف النساء.  
ويجوز المفردة في جميع أيام السنة، وأفضلها رجب، والقارن والمفرد يأتي بها بعد الحج، والمتمتع بها يجزي عنها.  
ولو اعتمر في أشهر الحج جاز أن ينقلها إلى التمتع، ويجوز في كل شهر، وأقله في كل عشرة أيام، ولا حد لها عند السيد المرتضى [عليه السلام].

## الباب العاشر (في المحصور والمصدود)

المصدود: الممنوع بالعدو، فإن تلبس بالاحرام نحر هديه وأحل من كل شيء أحرم منه. وإنما يتحقق الصد بالمنع عن مكة أو عن الموقفين<sup>١</sup> ولا يسقط الواجب، ويسقط المندوب. ولا يصح التحلل إلا بالهدي ونية التحلل، ويجزي هدي السياق عنه، والمعتمر المصدود كالحاج.

والمحصر: هو الممنوع بالمرض، فيبعت هديه إن لم يكن قد ساق، والاقتصر على هدي السياق، فإذا بلغ محله - وهو منى إن كان حاجاً، ومكة إن كان معتمراً - قصر، وأحل الأمن النساء حتى يحج في القابل إن كان واجباً، أو يطاف طواف النساء عنه إن كان ندباً، ولو زال الحصر التحق، فإن أدرك أحد الموقفين صبح حجه، والا فلا.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب الجهاد

وفيه فصول:

## الفصل الاول - فمن يجب عليه

وهو فرض على الكفاية بشروط تسعة: البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، وأن لا يكون هماً<sup>١</sup>، ولا مقعداً، ولا أعمى، ولا مريضاً يعجز عنه، ودعاء الامام أو من نصبه اليه. ولا يجوز مع الجائر الا أن يدهم المسلمين عدو يخشى عليه منه فينفعه ولا يقصد معونة الجائر، والعاجز يجب أن يستتيب مع القدرة<sup>٢</sup>، ويجوز لغير العاجز. ويستحب المراقبة ثلاثة أيام الى أربعين فان زادت كانت جهاداً، ويجب بالنذر [وشبهه]<sup>٣</sup>.

- 
- ١ - المهم بكسر الهماء: الشيخ الفاني العاجز عن المعونة في الدفاع والجهاد بجميع أنواعها.
  - ٢ - على الاستتابة فيستتيب حينئذ من لم يجب عليه من ذمى او معاهد، او مسلم ليس من أهل البلد، او من لامؤنة له منهم. وهذا مع عدم وجود من به الكفاية للدفاع.
  - ٣ - جاء في (تذكرة الفقهاء): «قال سلمان: سمعت رسول الله يقول رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه» وتستحب المراقبة بنفسه وغلामه وفرسه... ولو عجز عن المراقبة بنفسه، رباط فرسه او غلامه او جاريته، أو ألعان المراقبين. ويستحب الحرس في سبيل الله، قال ابن عباس: سمعت رسول الله يقول: «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».



## الفصل الثاني - فيمن يجب جهادهم

وهم ثلاثة أصناف:

الاول: اليهود والنصارى والمجوس، وهؤلاء يقتلون الى أن يسلموا أو يلتزموا شرائط الذمة، وهي: قبول الجزية، وأن لا يؤذوا المسلمين، وأن لا يتظاهروا بالمحرمات كشرب الخمر، وأن لا يحدثوا كنيسة ولا يضربوا ناقوساً، وأن يجري عليهم أحكام المسلمين. فان التزموا بهذه كف عنهم، ولاحد للجزية بل بحسب ما يراه الامام، ولا تؤخذ من الصبيان، والمجانين والبله والنساء، ويجوز وضعها على رؤوسهم وأراضيهم، ولو أسلموا سقطت، ولومات الذمي بعد الحول أخذت من تركته ويجوز أخذها من ثمن المحرمات. ومستحقها المجاهدون. وليس لهم استيناف بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام، ويجوز تجديدها، ولا يجوز أن يعلو الذمي على بناء المسلمين، ويقرما ابتاعه من مسلم على حاله، ولا يجوز أن يدخلوا المساجد.

الثاني: من عدا هؤلاء من الكفار يجب جهاده ولا يقبل منه الا الاسلام، ويبدأ بقتال الاقرب والاشد خطراً. وانما يحاربون بعد الدعاء من الامام أو من نصبه الى الاسلام فان امتنعوا احل قتالهم، ويجوز المهادنة مع المصلحة باذن الامام، ويمضي ذمام آحاد المسلمين - وان كان عبداً - لاحاد المشركين، ويرد من دخل بشبهة الامان الى مأمنه ثم يقاتل، ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين الا لمتحرف لقتال أو متحيز الى فئة، ويجوز المحاربة بسائر انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم. ولو تترسوا بالصغار والنساء أو المسلمين ولم يمكن الفتح الا بقتلهم جاز، ولا يقتل النساء - وان عاون - الامع الضرورة. ومن أسلم في دار الحرب حقن دمه وولده الصغار من السبي وماله من الاخذ مما ينقل ويحول، وأما الارضون فن الغنائم. ولو أسلم العبد قبل مولاه وخرج ملك نفسه.

الثالث: البغاة، وهم كل من خرج على امام عادل، ويجب قتاله مع دعاء الامام أو من نصبه، على الكفاية، الا أن يرجعوا، وهم قسمان: من له فئة، فيجهز على جريحهم ويتبع مدبرهم ويقتل أسيرهم. ومن لا فئة له، فلا يجهز على جريحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم، ولا يحل سبي ذراري الفريقين ولا نساؤهم ولا أموالهم.

### الفصل الثالث - في قسمة الغنائم

جميع ما يغنم من بلاد الشرك يخرج منه ما شرطه الامام كالجعائل والرضخ<sup>١</sup> والاجر وما يصطفيه، ثم يخمس الباقي، وأربعة الاخماس الباقية ان كان مما ينقل ويحول فللمقاتلة ومن حضر القتال وان لم يقاتل خاصة، للراجل سهم ولل فارس سهمان، ولذي الافراس ثلاثة، ومن ولد بعد الحيازة قبل القسمة أسهم له، وكذا من يلحقهم للمعونة، ولا يفضل احد على غيره لشرفه اوشدة بلائه، ويقسم ما يغنم في المراكب هذه القسمة، ولا يسهم لغير الخيل، والاعتبار بكونه فارساً عند الحيازة لا بدخول المعركة، ولا نصيب للاعراب<sup>٢</sup> وان جاهدوا.

والاسارى من الاناث والاطفال يملكون بالسبي. والذكور البالغون: ان اخذوا قبل أن تضع الحرب أوزارها وجب قتلهم ما لم يسلموا، ويتخير الامام بين ضرب أعناقهم وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا ويموتوا، وان أخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجز قتلهم، ويتخير الامام بين المن والفداء والاسترقاق.

وأما الارضون: فما كان حياً للمسلمين كافة لا يختص بها الغانمون، والنظر فيها الى الامام، ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا ملكها على الخصوص، بل يصرف الامام حاصلها في المصالح. والموات وقت الفتح للامام، لا يتصرف فيها الا باذنه. هذا حكم الارض المغنومة<sup>٣</sup> وأما أرض الصلح: فلا رباها، ولو باعها المالك انتقل ما عليها من الجزية الى رقبته، ولو أسلم سقط ما على أرضه أيضاً<sup>٤</sup>، ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمغنومة<sup>٥</sup>.

وأما أرض من أسلم عليها أهلها طوعاً فلا رباها، وليس عليهم سوى الزكاة مع الشرائط. وكل أرض ترك أهلها عمارتها فالامام يقبلها ويدفع طسقتها<sup>٦</sup> من المتقبل الى

١- الرضخ: القليل من العطية لمن لا قسمة له من الكفار والعبيد والنساء.

٢ - فقد وردت عدة روايات معتبرة تفيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله صالح الاعراب على أن يدعهم في ديارهم، واذا دهم العدو يقاتل بهم، وليس لهم في الغنيمة نصيب. ومرجع الامر فيها نظر الامام المعصوم عليه السلام.

٣ - في سائر النسخ: المفتوحة عنوة.

٤ - في سائر النسخ اضافة: وملكها على الخصوص.

٥ - في سائر النسخ: كالمفتوحة.

٦ - الطبق: الضريبة.

أربابها، وكل من أحيى أرضاً مواتاً باذن الامام فهو أحق بها، ولو كان لها مالك كان عليه طسقتها له، والا فللامام، ومع غيبته فهو أحق، ومع ظهوره له رفع يده.  
وشرط التملك بالاحياء: أن لا يكون في يد مسلم، ولا حراً لعامر، ولا مشعراً لعبادة، ولا مقطوعاً<sup>١</sup>، ومحجراً.  
والاحياء بالعادة، والتحجير لا يفيد التملك بل الاولوية.

### الفصل الرابع - في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهما يجبان عقلاً على الكفاية<sup>٢</sup> بشروط أربعة: أن يعلم المعروف والمنكر، وأن يجوز تأثير الانكار<sup>٣</sup>، وأن لا يظهر أمانة الاقلاع، وانتفاء المفسدة<sup>٤</sup>.  
والمعروف قسمان: واجب وندب، فالامر بالواجب واجب، وبالمندوب مندوب.  
وأما المنكر فكله قبيح فالنهي عنه واجب.  
وينكر أولاً بالقلب، ثم باللسان، ثم باليد. ولو اقتصر الى الجراح لم يفعله الا باذن الامام.

والحدود لا يقيمها الا تأمره. كمن يترحم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ويجوز للرجل اقامة الحد على عبده وولده وزوجته<sup>٥</sup> اذا أمن الضرر.  
وللفقهاء اقامتها حال الغيبة مع الامن، ويجب على الناس مساعدتهم. ولهم الفتوى والحكم بين الناس مع الشرائط المبيحة للفتيا، ولا يجوز الحكم بمذهب أهل الخلاف، فان

١ - أي بشرط ان لا تكون الارض مما اقطعه النبي صلى الله عليه وآله او الامام عليه السلام لاحد المسلمين او غيرهم، وان لم يحيه بعد، فان الاحياء بالعادة، الا ان يهمل، فيلزمه الحكم بالاحياء او يرفع يده عن الارض.

٢ - في حفظ كلية الشرائع ووصون النواميس، ولو لاها لما قامت شريعة ولا استقامت ملة.

٣ - لم يلتزم بعضهم بهذا الشرط وقال: الحق ان نفس الانكار مطلوب لصاحب الشريعة، وهو عبادة في ذاته سواء اثر في المنكر عليه ام لا، فهو على التحقيق من الثمرات لا الشروط كما في تعلية كاشف الغطاء على التبصرة.

٤ - ان كانت المفسدة في الدين أو الدنيا نوعاً او شخصاً ضرراً معتداً به لا مطلقاً - كما في تعلية كاشف الغطاء على التبصرة.

٥ - اشترط الفقهاء في هذا ان يكون الرجل فقيها جامعاً للشرائط، والا فلا يجوز له الا تعزيرهم بما لا يبلغ الحد والجرح تأديباً - كما يجوز ذلك للمعلم ايضاً.

اضطر عمل بالتقية ما لم يكن قتلا.  
ويجوز الولاية من قبل العادل، ولو ألزمه وجبت، ويحرم من الجائر ما لم يعلم تمكنه  
من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو اكره بدونه جاز، ويعتهد في انفاذ الحكم بالحق.



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب المتاجر

وفيه فصول:

## { الفصل الأول - التجارة }

قد نجب اذا لم يكن ثلاثسان معيشة سواها وكانت مباحة، وقد تستحب اذا اراد التوسعة على عياله، وقد تكره كالمحتكر، وقد تباح بأن لا يحتاج اليها ولا ضرر في فعلها، وقد تحرم اذا كانت في محرم. وهي أصناف كثيرة من سائر سائر

الأول: يحرم التكسب ببيع الاعيان النجسة، كالخمر وكل مسكر، والفقاع، والميتة، والدم، والكلب الاكلب الصيد والماشية والحائظ والزرع، والدهن النجس للاستصباح به تحت السماء.

الثاني: يحرم التكسب بالالات المحرمة، كالعود، والمزمر، والاصنام، والصلبان، وآلات القمار كالشطرنج والنرد والاربعة عشر.

الثالث: يحرم التكسب بما يقصد به المساعدة على الحرام كبيع السلاح لاعداء الدين<sup>١</sup> والمساكن للمحرمات، والحمولة لها، وبيع العنب ليصنع خمرأ، والخشب ليصنع صنماً، ويكره بيعهما على من يعمل ذلك من غير شرط.

الرابع: ما لا ينتفع به يحرم التكسب به، كالمنسوخ البرية كالقردة والذئب، والبحرية كالجري والسلاحف والبطاني، ولا بأس بالسباع.

الخامس: يحرم التكسب بما يحرم عمله، كعمل الصور المجسمة، والغناء في غير

العرس بالحق<sup>١</sup> - وهجاء المؤمنين، وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقص، وتعلم السحر والقيافة والكهانة والشعبدة، والقمار، والغش، وتزيين الرجل بالمحرم<sup>٢</sup>، وزخرفة المساجد والمصاحف، ومعونة الظالمين في ظلمهم، وأجر الزانية.

السادس: ما يجب فعله يحرم التكسب به كأجرة تغسيل الموق وتكفينهم ودفنهم، والاجرة على الحكم، والرشافيه. ويجوز أخذ الرزق من بيت المال، وكذا الاذان.

وأما المكروه: فالصرف، وبيع الاكفان، والطعام، والرقيق، والذبابة، والصياغة، والحجامة مع الشرط، والحياكة، وأجرة الضراب، وأجرة تعليم القرآن ونسخه، وكسب القابلة مع الشرط.

وما يأخذه السلطان باسم المقاسمة أو الزكاة حلال وان لم يكن مستحقاً له.

وجوائر الظالم حرام ان علمت بعينها والاحلت.

ومن أمر بصرف مال الى قبيل وعين له لم يجز التعدي، والاجاز أن يتناول منه مثل غيره اذا كان منهم، على قول.



### الفصل الثاني - في آداب التجارة

يستحب التفتق فيها ليعرف صحيح البيع وفاسده ويسلم من الربا، وأن يسوي بين المتباعين<sup>٣</sup>، ويقلل المستقل، ويشهد الشهادتين عند العقد ويكبر الله تعالى، ويأخذ الناقص ويعطى الراجح.

ويكره مدح البائع وذم المشتري<sup>٤</sup>، وكتمان العيب<sup>٥</sup> والحلف على البيع، والبيع في المظلم، والربح على المؤمن، وعلى الموعود بالاحسان، والسوم بين طلوع الفجر وطلوع

١ - كذا في نسخة «ن» وفيها عداها هكذا: «والغناء - لغير العرس - والنوح بالباطل ولا بأس بالحق». واشترط فيه الفقهاء عدم سماع الاجنبي أصواتهم.

٢ - مثل الذهب والحريز وكلها يختص بالنساء.

٣ - فلا يفرق بين الماكس وغيره بزيادة السعر للاول او بنقصه للثاني، ولا بأس بالفرق للمرجحات الشرعية كالعلم والتقوى ونحوهما - كما في المنهاج.

٤ - أي مدح البائع سلعته وذم المشتري لها.

٥ - ما لم يؤد الى غش، والاقحرام.

الشمس، وأن يدخل السوق قبل غيره، ومعاملة الدين، وذوي العاهات والاكراد<sup>١</sup>، والاستحطاط<sup>٢</sup> بعد الصفقة، والزيادة وقت النداء<sup>٣</sup>، والتعرض للكيل والوزن مع عدم المعرفة، والدخول على سوم اخيه<sup>٤</sup>، وأن يتوكل حاضراً لباد<sup>٥</sup>، وتلقى الركبان، وحده أربعة فراسخ فما دون<sup>٦</sup>.

ويثبت الخيار مع الغبن الفاحش والتجش، وهو زيادة لزيادة من واطاه البائع<sup>٧</sup>، والاحتكار وهو حبس الخنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح للزيادة في الثمن مع عدم غيره، ويجبر على البيع، ولا يسعر عليه<sup>٨</sup>.

### الفصل الثالث - في عقد البيع

وهو الايجاب، كقوله «بعثك» والقبول وهو «اشتريت».

١ - ورد كراهة معاملة هؤلاء ومننا كحهم في رواية مرسلة عن أبي الأحمر الشامي وهو كما في كتب الرجال مجهول، وقد صرح أهل اللغة بأن (الاكرد) جبل من الناس، فليس معنى كراهة معاملتهم كراهة معاملة كل من سكن مع الاكرد وتكلم بلغة الاكرد، بل الظاهر أن المراد منهم - كما في الخواري - هو الجبل المهود منهم في صدر الاسلام، ولعله لعله. وإذا كانت تسميتهم بالاكرد عربية فعناها: القوم المطاردون الراحلون من مكان الى مكان، وعلى هذا فعمل علة الكراهة فيهم ما في الاعراب مما نطق به الذكر الحكيم فقال «وأجدر أن لا تعلموا حدود ما أنزل الله»، وإذا كان علة الكراهة التعرب والبعد عن الفقه والمسائل والاحكام - كما صرح بكراهة المعاملة معه - فإذا زالت العلة هذه كما في اكرد هذا العهد زال حكم الكراهة أيضاً، ولا تكون الكراهة - على هذا - حكماً خاصاً بهم بغير علة.

٢ - أي أن يطلب الخط والتنقيص من الثمن بعد انتهاء المعاملة.

٣ - أي أن يزيد في الثمن بعد أن نادى للمشتري الآخر بثمان أقل.

٤ - وهو المعاملة بعد أن انتهت، والافهم من الزيادة بعد النداء، وقد حرمه بعضهم.

٥ - لأن العباد يرزق بعضهم من بعض - كما في الروايات، وقطعاً للوسائط دفعاً للغلاء.

٦ - لأنه إن كان الى الاكثر كان سافراً للتجارة وهو غير مكروه بل مستحب.

٧ - أي أن يزيد البائع لأن من اتفق معه البائع قد زاد في الثمن زيادة صورية غير واقعية يراد بها رفع سعر المتاع، بل افترى بعضهم بجرمة الزيادة مع عدم قصد الشراء مطلقاً سواء كان بالتوافق مع البائع أم لا - كما في تعليقة السيد اليزدي (قده) على التبصرة.

٨ - نعم إذا اجحف في الثمن يجبر على التنقيص، وهكذا إذا اجحف في ثمن غير هذه المواد او احتكرها اجحف بالعامة حتى اخل بالنظام للفقيه - بولايته - ان يجبره على البيع لاو على الأقل مما يجحف.



وانما يصح اذا صدر عن مكلف مالك، أو بحكمه كالأب والجد والحاكم وأمينه والوصي والوكيل، ويقف عقد غيرهم على الاجازة.

ولو جمع بين ملكه وغيره مضى في ملكه وتخير المالك في الآخر، وللمشتري مع فسخ المالك الخيار.

ويشترط في المكيل والموزون والمعدود معرفة المقدار بأحدها، ويجوز ابتياع بعض الجملة مشاعاً اذا علمت نسبته، ويجوز الانذار للظروف بما يقارها.

ويشترط في كل مبيع ان يكون مشاهداً أو موصوفاً بما يرفع الجهالة، فان وجد على الوصف والا كان له الخيار<sup>٢</sup>.

ولو افتقرت معرفته الى الاختبار جاز بيعه بالوصف أيضاً، ويتخير مع خلافه<sup>٣</sup> ولو أدى اختباره الى الافساد جاز شراؤه، فان خرج معيباً أخذاره، وان لم يكن له قيمة بعد الكسر أخذ الثمن<sup>٤</sup>.

ولا يجوز بيع السمك في الاجنة، ولا اللبن في الضرع، ولا ما في بطون الانعام، ويجوز لو ضم معها غيرها. ولا ما يلقح الفحل، ويجوز بيع المسك في فأره وان لم يفتق، وبيع الصوف على ظهور الغنم. *براهمة كسوة*

ولا بد أن يكون الثمن معلوماً قدراً ووصفاً بالمشاهدة أو الصفة، ولا يجوز أن يبيع بدينار غير درهم نسيئة ولا نقداً مع جهل نسبته اليه<sup>٥</sup>.

ويشترط أن يكون مقدوراً على تسليمه، فلا يصح بيع الابق<sup>٦</sup> منفرداً ولو ضم اليه غيره صح، ولا الطير في الهواء.

وكل بيع فاسد فانه مضمون على قابضه. ولو علمه صنعة، او صبغة فزادت قيمته رجع بالزيادة، ولو نقص ضمن النقصان كالأصل.

١ — اى التقدير الحدسى والتخمينى.

٢ و٣ — خيار تخلف الوصف.

٤ — ان لم يشترط البائع البراءة منه.

٥ — هذا انما هو فى الدينار والدرهم القديمين، حيث كان الدينار من ذهب والدرهم من فضة، فقد يجهل نسبة الفضة الى الذهب وبالعكس.

٦ — اى العبد الفار من مولاه.

وإذا اختلف المتبايعان<sup>١</sup> في قدر الثمن فالقول قول البائع ان كان باقياً، وقيل ان كان في يده، وقول المشتري ان كان تالفاً، وقيل ان كان في يده.

### الفصل الرابع - في الخيار

وأقسامه سبعة:

الاول: خيار المجلس، فن باع شيئاً ثبت له وللمشتري الخيار ما لم يتفرقا، أو يشترطاً سقوطه قبل العقد أو بعده، ولا يثبت في غير البيع.

الثاني: خيار الحيوان، وكل من اشترى حيواناً ثبت له الخيار خاصة ثلاثة أيام من حين العقد، ان شاء الفسخ فيها فسخ، ما لم يشترطاً سقوطه أو يتصرف المشتري فيه، فان تلف في هذه المدة قبل القبض أو بعده فن البائع ما لم يحدث المشتري فيه حدثاً، والعيب الحادث من غير تفريطه لا يمنع الرد بالسابق.

الثالث: خيار الشرط، وهو يثبت في كل مبيع اشترط الخيار فيه، ولا يتقدر بمدة معينة، بل لها أن يشترطاً مهما شاء بشرط أن تكون المدة مضبوطة، ويجوز اشتراطه لاحدهما أو لهما أو لثالث واشترطاً مدة يرد فيها البائع الثمن ويرجع المبيع، فان خرجت ولم يأت بالثمن كاملاً لزم البيع، والتلف من المشتري في المدة والنماء له.

الرابع: خيار الغبن، وهو أن يبيع بدون ثمن المثل أو يشتري بأكثر منه ولا يعرف القيمة، مما لا يتغابن الناس فيه؛ فيختار المغبون الفسخ.

الخامس: من باع شيئاً ولم يقبض الثمن ولا سلم السلعة ولم يشترط التأخير، لزم البيع ثلاثة أيام، فان جاء المشتري فهو أحق بالسلعة، وان مضت كان للبائع الفسخ، ولو تلفت السلعة كانت من مال البائع على كل حال<sup>٢</sup>، وما لا بقاء له يثبت الخيار فيه يوماً.

١ - اختلاف المتبايعين من باب التداعي الموجب للتحالف وفق القواعد العامة في باب القضاء، وعليه فيكون الرجوع الى ثمن المثل، أو التصيف، أو الحكم بالتفاسخ. ولكنهم أخرجوا هذا المورد عن القواعد بمرسلة عن أبي بصير، وهي لا تنهض - في نظر بعضهم - لاثبات حكم مخالف للقواعد - كما في تعلية كاشف الغطاء «قده» على التبصرة.

٢ - ولو تلف الثمن كان من المشتري، بقاعدة: كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه، والقاعدة تجري فيها.

السادس: خيار الرؤية، فمن اشترى موصوفاً غير مشاهد كان للمشتري خيار الفسخ اذا وجده دون الوصف، ولو لم يشاهده البائع وباعه بالوصف فظهر أجود كان الخيار للبائع.

السابع: خيار العيب، وسيأتي.

والخيار موروث. والمبيع اذا تلف قبل القبض كان من مال البائع، وان تعيب تخير المشتري بين الرد والامساك بالارش.

### الفصل الخامس - في العيوب

وهو كل ما زاد أو نقص عن المجرى الطبيعي. فان أطلق المتبايعان البيع أو اشترطا الصحة اقتضى الصحة، وان تبرأ للمشتري من العيوب فلا ضمان. وبدونه اذا ظهر عيب تخير المشتري بين الرد والامساك بالارش ما لم يتصرف، فان كان قد تصرف او حدث فيه عيب عنده ثبت الارش خاصة، ولو علم بالعيب ثم اشتراه فلا ارش ايضاً.

ولو باع شيئين صفقة وظهر العيب في أحدهما كان للمشتري الارش أورد الجميع لا المعيب وحده، ولو اشترى اثنان صفقة لم يكن لأحدهما رد حصته بالعيب الا اذا وافقه الآخر، والتصرف يبطل رد المعيب الا في الوطي في الحامل فيردها مع نصف عشر القيمة، والحلب في الشاة المصرة فيردها مع قيمة اللبن ان تعذر المثل. ولو ادعى البائع التبري من العيوب ولا بينة فالقول قول المشتري مع يمينه، ولو ادعى المشتري تقدم العيب على العقد فالقول قول البائع مع يمينه.

### الفصل السادس - في النقد والنسيئة والمراجحة

اطلاق العقد يقتضي حلول الثمن، فان شرطاً تأجيله مدة معينة صح، ويبطل في المجهولة، وكذا لو باعه بضمن حالاً وبأزيد مؤجلاً.

واذا باع نسيئة ثم اشتراه قبل الاجل بزيادة أو نقصان من جنس الثمن وغيره حالاً ومؤجلاً صح مع عدم الشرط، ولو اشتراه بعد حلوله جاز بغير الجنس مطلقاً، وبه

قيل<sup>١</sup>: لا يجوز مع التفاوت، والاقرب خلافه.

ولا يجب دفع الثمن قبل الاجل ولا قبضه قبله، ولو حل ودفع وجب القبض، فان امتنع كان هلاكه من صاحب الحق.

ولو اشترى نسيئة وجب أن يخبر بالاجل اذا باعه مراجه، فان اخفى تخير المشتري بين الرد والامساك<sup>٢</sup> بالثمن<sup>٣</sup> حالا، واذا باع مراجه نسب الربح الى السلعة<sup>٣</sup> لا الى الثمن. ولو اشترى امته صفقة بشمن لم يجز بيع أفرادها مراجه بالتقوم الا بعد الاعلام.

### الفصل السابع - فيما يدخل في المبيع

من باع ارضاً دخل فيها النخل والشجر مع الشرط، والاقلا، ويدخل لو قال: «بعتكها وما أغلق عليه بابها»، ويدخل في الدار الاعلى والاسفل الا أن يستقل بالسكنى عادة.

ولو باع نخلاً مؤبراً فالثمرة للبائع، ولو لم يؤبر فالثمرة للمشتري. ولا يدخل الحمل في الابتياح من غير شرط، فلو استثنى نخلة كان له المدخل اليها والمخرج منها ومدى جرائدها في الارض.

### الفصل الثامن - في التسليم

وهو التخلية فيما لا ينتقل ويحول، والكيل والوزن فيما يكال أو يوزن، والقبض باليد في الامتعة، والنقل في الحيوان. وهو واجب على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن، ويجبران معاً لو امتنعا. ويجب التسليم مفرغاً.

١ - القائل هو الشيخ «قده» - كما قال السيد «قده».

٢ - للاجل في النسيئة بيع المراجه مدخلية في مقدار الثمن، فاذا اخفاه البائع افق الفقهاء بالخيار للمشتري بين الرد والامساك بالثمن. وقد ورد في جملة من الاخبار أن له ان يستعلم ما للبائع من الاجل فيكون له ما للبائع منه، ولا منافاة بين خياره ومفاد هذه الروايات كما في تعليقه السيد اليزدي «قده» على التبصرة.

٣ - بأن يقول: راس مالى مائة، وبعتك بربح درهم في كل عشرة (المالك).

ويجوز بيع ما لم يقبض قبله الا ان يكون طعماً فلا يبيعه الا تولية.  
والقول قول البائع في عدم النقصان مع حضور المشتري الكيل والوزن مع يمينه  
وعدم البينة، وقول المشتري مع عدم حضوره.  
ويصح في حال العقد اشتراط ما يسوغ ويدخل تحت القدرة، ولا يجوز اشتراط  
ماليس بمقدور كصيرورة الزرع منبلاً، ويصح اشتراط العتق.  
ولو اشترط ما لا يسوغ او عدم العتق او عدم وطأ الامة بطل الشرط، وفي  
ابطال البيع وجه قوي.

ولو شرط مقداراً فنقص تغير المشتري بين الرد والامساك بالقسط من الثمن،  
سواء كانت أجزاؤه متساوية أو مختلفة، فان أخذ بالقسط تخير البائع، ولو أخذه بالجميع  
فلا خيار، ولو زاد متساوي الاجزاء اخذ البائع الزائد فيستخير المشتري حينئذ، ولو زاد  
المختلف فالوجه البطلان، ويجوز أن يجمع بين سلف وبيع مختلفين صفقة.

### الفصل التاسع - في الربا

وهو معلوم التحريم بالضرورة من الشرع، وهو: بيع أحد المثلين بآخر مع زيادة  
عينية كبيع قفيز بقفيزين، أو حكيمة كبيع قفيز بقفيز نسيتة.  
وشرطه أمران: الاتحاد في الجنس، والكيل أو الوزن.  
ويجوز بيع المثلين متساوياً نقداً، ولا يجوز نسيتة، وكل ربوي يجوز بيعه بمخالفه  
نقداً متفاضلاً، ونسيتة على كراهية. وكذا غير الربوي، الا أن يكون أحد العوضين من  
الاثمان.

والشعير والحنطة جنس واحد هنا، وكذا كل شيء مع أصله كالسمسم  
والشيرج، وكل فرعين من أصل واحد كالسمن والزبد، والجيد والرديء. واللحوم  
تختلف باختلاف الحيوان، وكذا الادهان.

ولو كان الشيء جزافاً في بلدة وموزوناً في أخرى فلكل بلد حكم نفسه،  
ولا يباع الرطب بالتمر وان تساويا، ويكره اللحم بالحيوان.

ولو باع درهماً ومد تمر بدرهمين أو مدين صح.

ومن ارتكب الربا بجهالة فلا اثم عليه، ويعيد ما أخذ منه على مالكه ان وجده  
أو ورثته، ولو جهل تصدق به عنه.

ولا رباين الوالد وولده، ولا بين السيد وعبيده، ولا بين الرجل وزوجته، ولا بين المسلم والحرى، ويثبت بينه وبين النمي.

وأما الصرف: فشرطه التقابض في المجلس، فإن تساوى الجنس وجب تساوي المقدار، والافلا. ولو قبض البعض صح فيه خاصة، ولو فارقا المجلس مصطحبين ثم تقابضا صح.

ومعدن الذهب يباع بالفضة وبالعكس، والدراهم المغشوشة اذا كانت معلومة الصرف جاز انفاقها، والافلا، الا ان يبين حالها.

والمصاغ من الجواهرين ان أمكن تخليصه لم يبع بأحدهما قبله، والايح بالناقص، ومع التساوي يباع بهما، وتراب الصاغة يتصدق به.

ويجوز أن يقرضه ويشترط الاقباض بأرض اخرى، وأن يشتري درهماً بدرهم ويشترط صياغة خاتم على اشكال. ولا ينسحب على غيره.

### الفصل العاشر - في بيع الثمار

لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها، ويجوز بعده وان لم يبد صلاحها، بشرط القطع أو مع الضميمة أو عامين، ولو فقد الجميع فقولان.

ولو أدرك بعض البستان جاز بيع الجميع، وكذا يجوز بيع البستانين اذا أدرك أحدهما، وبيع الثمرة في كمامها، والزرع قائماً وحصيداً وقصيلاً، وعلى المشتري قطعه، فان تركه طالبه البائع بأجرة الارض مدة التبقية، وللبيع قطع.

ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها لقطة ولقطات، وما يجر او يخرط جزءة وجزات وخرطة وخرطات.

ويجوز استثناء حصة مشاعة او نخلا او شجراً معيناً أو أرتالا معلومة، فان خاست سقط من الشيا بحسابه.

والمحاكمة<sup>١</sup> حرام، وكذا المزبنة<sup>٢</sup> الا العرية<sup>٣</sup>. ويجوز أن يتقبل أحد الشريكين

١ - أى بيع السليل بحب منه، وهى من الحقل بمعنى الزرع.

٢ - أى بيع تمر النخل بثمر منه، وهى بمعنى المدافعة، ومنها الزبانية.

٣ - وهى النخلة يشتريها صاحب الدار بخرصها تمرأ كما في (القواعد) للعلامة (قده).

بمحصة صاحبه بوزن معلوم.

ومن مر بشمرة نخل لا قصداً جاز أن يأكل من غير استصحاب ولا اضرار.

### الفصل الحادى عشر - فى بيع الحيوان

كل حيوان مملوك يصح بيعه ويستقر ملك المشتري عليه، الا الأبق منفرداً، وأم الولد مع وجود ولدها وإيفاء ثمنها أو القدرة عليه، الا أن يكون العبدأباً للمشتري وان علا، أو ابناً وان نزل، أو واحدة من المحرمات عليه نسباً ورضاعاً، وكذا المرأة فى العمودين، فيعتق عليه لومكله، أو يكون المشتري كافراً والعبد مسلماً، أو يكون موقوفاً. ولو ملك أحد الزوجين صاحبه استقر الملك وبطل النكاح.

ويجوز ابتياع أبعاض الحيوان المشاعة، ولو شرط أحد الشريكين الرأس والجلد بما له، كان له بنسبة ماله لا ما شرط، ولو أمره بشراء حيوان أو غيره بشركته صح ولزمه نصف الثمن، ولو شرط رأس المال لم يلزمه. وعلى البائع استبراء الامة قبل بيعها بجيضة ان كانت تحيض، والا فخمسه وأربعين يوماً، ولو لم يستبرى وجب على المشتري، ويسقط فى اليائسة والصغيرة والمستبرة وأمة المرأة، ولا يبطأ الحامل قبلا الا بعد مضي أربعة أشهر وعشرة أيام، فان فعل عزل، ولو لم يعزل كره له بيع ولدها.

ويستحب تغيير اسمه، وإطعامه شيئاً من الحلاوة، والصدقة عنه بأربعة دراهم، ولا يريه ثمنه فى الميزان. ويكره التفرقة بين الام والولد قبل سبع سنين. ولو ظهر استحقاق الامة بعد حملها انتزعها المالك، وعلى المشتري قيمتها ان كانت بكرأ والافنصفه وقيمة الولد يوم سقوطه حياً، ويرجع بذلك كله على البائع<sup>١</sup> ان لم يكن علم بالغصب وقت البيع.

ويجوز شراء ما يسيه الظالمون، وكذا بنت [الكافر] واخته وغيرهما من أقاربه. ومن اشترى جارية سرق من ارض الصلح ردها على البائع واسترجع الثمن، وان مات ولا عقب له دفعها الى الحاكم. ولو دفع الى مملوك غيره [ال] مأذون مالا ليعتق نسمة ويحج عنه فاشترى اباه، ثم ادعى كل من الثلاثة شراؤه من ماله، فالقول

قول سيد المملوك مع عدم البينة .  
ولو وطأ الشريك جارية الشركة، حد بنصيب غيره، فإن حملت قومت عليه  
وانعقد الولد حراً، وعليه قيمة حصص الشركاء منه عند سقوطه، ولو اشترى كل من  
المأذونين صاحبه ولا سبق، بطل العقدان.

### الفصل الثاني عشر: في السلف

وشروطه: ذكر الجنس والوصف الراجع للجهالة. وقبض الثمن قبل التفرق، ولو  
قبض البعض بطل الباقي، وتقدير المبيع ذي الكيل والوزن بمقداره. وتعيين أجل  
مضبوط. وامكان وجوده بعد الحلول، فان تعذر تخير المشتري بين الفسخ والصبر.  
ولو دفع دون الصفة أو أكثر أو قبل الاجل لم يجب القبول، بخلاف ما لو دفعه  
في وقته بصفته أو ازيد منها.  
ويجوز اشتراط ما هو سائغ، ولا يجوز أن يشترط من زرع أرض بعينها، أو غزل  
امراة بعينها أو ثمرة نخلة بعينها.  
وأجرة الكيال ووزان المتاع وبائع الامتعة على البائع، وأجرة الناقد ووزان  
الثمن ومشتري الامتعة على المشتري. ولو تبرع الواسطة فلا جرة.  
ولا ضمان على الدلال في الجودة ولا التلف في يده اذا لم يفرط، والقول قوله في  
التفريط مع اليقين وعدم البينة، وفي القيمة لو ثبت التفريط.

### الفصل الثالث عشر: في الشفعة

اذا باع احد الشريكين حصته في ملكه كان للآخر الشفعة، بشروط: أن يكون  
الملك مما يصح قسمته. وأن ينتقل الحصة بالبيع. وأن يكون البيع مشاعاً مع الشفع  
حال البيع، أو يكون شريكاً في الطريق والنهر والساقية. وأن لا يزيد الشركاء على  
اثنين. وأن يكون الشريك قادراً عليه. وأن يطالب على الفور مع المكنة.  
ولو باع صاحب الشقص المطلق نصيبه جاز لصاحب الوقوف الاخذ بالشفعة،



ولا يثبت لدمي على مسلم ويثبت للمسلم عليه. ويأخذ الشفيع بما وقع عليه العقد وإن أبراه من بعضه، ولو لم يكن مثلياً أخذ بقية الثمن، ولو ذكر غيبة الثمن أجل ثلاثة أيام، وينظر لو كان في بلد آخر بما يمكن وصوله إليه مع ثلاثة أيام ما لم يستضر المشتري. ويثبت للغائب يطالب مع حضوره، وللصبي والمجنون، ويطالبون مع زوال الاوصاف، أو الولي. والشفيع يأخذ من المشتري ودركه عليه.

ولو كان الثمن مؤجلاً أخذ الشفيع في الحال، والزم بكفيل إذا لم يكن مياً على إيفاء الثمن عند الاجل.

والقول قول المشتري مع يمينه في كمية الثمن إذا لم يكن للشفيع بينة. والشفعة تورث كالاموال.

ولو أسقط الشفعة قبل البيع لم تبطل، بخلاف مالو بارك أو شهد على اشكال.



مركز تحقيقات فقهية إسلامية

# كتاب الاجارة

(والوديعة وتوابعهما)

وفيه فصول:

## الفصل الاول - في الاجارة

وشروطها ستة: العقد، وهو الايجاب والقبول الدالان بالوضع على تمليك المنفعة مدة من الزمان بعوض معلوم. وأن يكون ممن هو جائز التصرف. والعلم بالاجرة كيلاً أو وزناً، ويكفي فيها وفي غيرها المشاهدة. وأن تكون المنفعة معلومة بالزمان أو العمل، ومملوكة أو في حكمها. وضبط المدة بما لا يزيد وينقص.

وهي لازمة لا تبطل الا بالتراضي، لا بالبيع ولا بالموت. والمستأجر أمين يضمن مع التعدي.

واطلاق العقد يقتضي تعجيل الاجرة، ولو شرط دفعها نحبوا معينة أو بعد المدة

صح.

وللمستأجر أن يؤجر بأكثر أو اقل ان لم يشترط عليه المباشرة، ورومنعه المؤجر من العين او هلكت قبل القبض بطلت، ولو منعه ظالم بعد القبض صحت ورجع المستأجر على الظالم.

ولو انهدم المسكن من غير تفريط فسخ المستأجر ورجع بنسبة المتخلف من الاجرة، أو ألزم المالك بالعمارة.

والقول قول منكر الاجارة مع عدم بينة المدعي، وقول المستأجر في قدر الاجرة

والتفريط وقيمة العين، وقول المالك في رد العين وقدر المستأجر.  
وكل موضع يبطل فيه الاجارة يثبت فيه اجرة المثل. ويصح اجرة المشاع.  
ويضمن الصانع ما يجنيه وان كان حاذقاً، كالقصار<sup>١</sup> يخرق الثوب.

### الفصل الثاني — في المزارعة والمساقاة

وهما عقدان لازمان لا يبطلان الا بالتفاسخ.  
(أما المزارعة) فشروطها خمسة: العقد، وأن يكون الثماء مشاعاً، والاجل المعلوم،  
وتعيين الحصة بالجزء المشاع، وكون الارض مما ينتفع بها.  
وله أن يزرع بنفسه أو بغيره أو بالشركة ما لم يشترط المباشرة. ويزرع ما شاء مع  
عدم التخصيص في العقد. والخراج على المالك ما لم يشترط عليه. والحرص<sup>٢</sup> جائز من  
الطرفين، فان اتفقا كان مشروطاً بالسلامة، واذا بطلت المزارعة أو لم يزرع العامل يثبت  
اجرة المثل<sup>٣</sup>.

ويكره اجارة الارض بالحنطة والشعير، وأن يشترط مع الحصة ذهباً أو فضة.  
ولو غرقت الارض قبل القبض بطلت، ولو غرق بعضها تخير العامل في الفسخ  
والامضاء، وكذا لو استأجرها.

(وأما المساقاة) فشروطها ستة: العقد من أهله، والمدة المعلومه، وامكان حصول  
الثمرة فيها، وتعيين الحصة، وشياعها، وأن يكون على أصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع  
بقائه.

وتصح قبل ظهور الثمرة وبعدها مع الاستزادة بالعمل، واطلاق العقد يقتضي  
قيام العامل بكل ما يستزاد به الثمرة، وعلى المالك بناء الجدران وعمل الناضح والخراج.  
ومع بطلانها يثبت للعامل اجرة المثل، والثناء لربه.

١ — غسال الثياب في القديم.

٢ — بأن يحتمل احدهما حصته على الاخر ثم يقبلها اياه من الزرع، ويقوض الزرع كله اليه، على  
أن يدفع له ذلك المقدار، وهي مستثناة من حكم (الحاقلة) ان كانت منها.

٣ — الحاصل: أنه اذا بطلت المزارعة فالزرع لصاحب البذر سواء كان هو العامل أو المالك، فان  
كان المالك فعليه اجرة عمل العامل، وان كان هو العامل فعليه اجرة الارض للمالك، وان كان البذر  
منها فالحكم عليهما كما عرفت.

ولو شرط على العامل مع الحصة ذهباً أو فضة كره، ووجب الوفاء مع سلامة الثمرة.

### الفصل الثالث - في الجعالة

ولا بد فيها من الايجاب والقبول، كقوله «من رد عبدي أو فعل كذا فله كذا» ولا يفتقر الى القبول لفظاً.

ويجوز على كل عمل محلل مقصود وإن كان مجهولاً، فإن كان العوض معلوماً لزم بالفعل، والا فأجرة المثل، إلا في البعير والابق يوجدان في المصرف عن كل واحد ديناراً وفي غير المصير أربعة.

ولو تبرع فلا أجرة سواء جعل لغيره أو لا، ولو تبرع الاجنبي بالجعل لزمه مع العمل. ويستحق الجعل بالتسليم، ومع التلبس بالعمل ليس للجاعل الفسخ بدون أجرة ما عمل. ويعمل بالمتأخر من الجعالتين. ولو جعل لفعل يصدر عن كل واحد بعضه فله جميع الجعل، ولو صدر من كل واحد فلكل واحد جعل، ولو جعل للرد من مسافة فرد من بعضها فله النسبة. والقول قول المالك في عدم الجعل، وفي تعيين الجعل فيه، وفي القدر. فيثبت فيه الأقل من أجرة المثل والمدعى، وعدم السمي.

### الفصل الرابع - في السبق والرماية<sup>١</sup>

ولا بد فيها من ايجاب وقبول، وإنما يصحان في السهام والحراب والسيوف، والابل والفيلة والخيل والبغال والحمير خاصة. ويجوز أن يكون العوض ديناً وعيناً، وأن يبذله أجنبي أو أحدهما أو من بيت المال، وجعله للسابق منها أو للمحلل، وليس المحلل شرطاً<sup>٢</sup>. ولا بد في المسابقة من تقدير المسافة والعوض وتعيين الدابة، وتساويها في

١ - هذا للخبر الوارد فيها من غير ذكر جمالة: وهو من باب الافضل لا التمين.

٢ - السبق بكون الباء: المصدر، وبالتحريك: العوض.

٣ - المحلل: هو الذي يدخل بين المتراهنين، ان سبق أخلاوان سبق ان لم يفرم. وسمى محلاً لان العقد لا يحل بدونه عند الشافعي، وكذا عند ابن الجنييد من الامامية.

احتمال السبق .

ويفتقر الرمي الى تقدير الرشق وعدد الاصابة وصفتها وقدر المسافة والغرض والعوض وتماثل جنس الالة، ولا يشترط تعيين السهم ولا القوس .  
ولوقالا «من سبق منا ومن المحلل فله العوضان»، فمن سبق من الثلاثة فهماله، فان سبقا فلكل ماله، وان سبق احدهما والمحلل فللسابق ماله ونصف الاخر والباقي للمحلل . ولو فسد العقد فلا اجرة .  
ولو كان العوض مستحقاً فعلى الباذل مثله او قيمته .  
ويحصل السبق بالتقدم بالعنق والكتد ولا يشترط ذكر المحاطة والمبادرة<sup>١</sup> .

### الفصل الخامس - في الشركة

انما يصح في الاموال دون الاعمال - فلكل اجرة عمله - والوجوه<sup>٢</sup> والمفاوضة<sup>٣</sup> .  
ويتحقق باستحقاق الشخصين - فازاد - عيناً واحدة، او بجزء المتساويين بحيث يرتفع الامتياز بينهما . ولكل منهما في الربح والخسران بقدر ماله .  
ولو اشترطا التساوي مع اختلاف المالين او بالعكس جازاً ولا يصح تصرف احدهما بدون اذن الاخر، ويقتصر على المأذون .  
ومع انتفاء الضرر بالقسمة يجبر الممتنع عنها مع المطالبة . ويكفي القرعة في تحقق القسمة مع تعديل السهام، والا حوط حضور قاسم وليس شرطاً . والشريك أمين .  
ولا تصح مؤجلة<sup>٥</sup> وتبطل بالموت والجنون .

١ - المحاطة: أى حظ ما اشترك فيه وطرحه، وجعل العوض لمن سلم له مقدار معين زائداً على اصابات صاحبه . والمبادرة: جعل العوض لمن يادر الى اصابات معينة من مقدار معين، كخمس من عشرين رمية .

٢ - الوجوه: اشراك وجهين لآمال لها لبيتاعا في النعمة، وما يربحان فهو لها .

٣ - المفاوضة: اشراك شخصين او اكثر في كل ما يفرمان ويقنعمان، بحيث لا يختص احدهما عن الاخر الا في القوت والزوجة وثياب البدن . وهما عندنا باطلان اجماعاً - كاشف الغطاء .

٤ - منعه جماعة من الفقهاء .

٥ - أى لا تصح الشركة مؤجلة بأجل، بل تكون دائمة ولكل منها الفسخ والخروج متى شاء .

ويكره مشاركة الكفار، وليس لاحد الشركاء المطالبة باقامة رأس المال. ولما تصح القسمة بالتراضي، ولا تصح قسمة الوقف، ويجوز قسمته مع الطلق.

### الفصل السادس - في المضاربة

وهي أن يدفع الانسان مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة من ربحه. وانما تصح بالاثمان<sup>١</sup> الموجودة، والشركة في الربح، وللعامل ما شرط له. ولو وقعت فاسدة فله اجرة المثل والربح لصاحب المال. وليست لازمة. ويقتصر على المأذون، ولو أطلق تصرف كيف شاء مع اعتبار المصلحة، ويضمن لو خالف، وتبطل بالموت. ويشترط العلم بمقدار المال. ويملك العامل حصته من الثماء بالظهور، ولا خسران عليه بدون التفريط. والقول قوله في عدمه وفي قدر رأس المال والتلف والخسران، وقول المالك في عدم الرد. ولو اشترى العامل أباه عتق نصيبه من الربح وسعى الاب في الباقي. وينفق العامل من الاصل في السفر قدر كفايته. ولا يبطأ جارية القراض من دون اذن. والاطلاق يقتضى الشراء بعين المال وثمن المثل. ولو فسخ المالك المضاربة فللعامل اجرته الى ذلك الوقت.

### الفصل السابع - في الوديعة

وهي عقد جائز من الطرفين، ويجب حفظها بمجرى العادة، ولو عين المالك حرزاً تعين، فلو خالف ضمن الا مع الخوف<sup>٢</sup>. ويجب على الودعي علف الدابة وسقيها، ويرجع به [على المالك]، ويضمن المستودع مع التفريط لابدونه، ولا يزول الا بالرد الى المالك أو الابرأء. ويحلف للظالم

١ - أي النقود، دون المروض.

٢ - «ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه، فلو نقلها ضمن، الا الى الاحرز، او مثله على قول. ولا يجوز نقلها الى ما دونه - ولو كان حرزاً - الا مع الخوف» (شرائع الاسلام).

ويوري، ولو أقر له لم يضمن<sup>١</sup>.

ويجب ردها عقلاً على المودع اولى ورثته بعد موته، الا أن يكون غاصباً فيردها على مالكيها، ومع الجهل لقطة يتصدق بها ان شاء<sup>٢</sup>، الا أن يمتزج بمال الظالم فيردها عليه<sup>٣</sup>.

والقول قول الودعي في التلف وعدم التفريط والرد والقيمة مع يمينه، وقول المالك<sup>٤</sup> أنه دين لا وديعة مع التلف.

### الفصل الثامن - في العارية

كل عين مملوك يصح الانتفاع بها مع بقائها صح اعارتها، بشرط كون المعير جائز التصرف.

وينتفع المستعير على العادة، ولا يضمن مع التلف بدون التضمن أو التعدي، او كون العين اثماناً<sup>٥</sup>، ولو نقصت بالاستعمال المأذون فيه لم يضمن، ولو استعار من الغاصب ضمن، فان كان جاهلاً رجع على المعير بما يؤخذ منه. ويقتصر المستعير على المأذون.

والقول قول المستعير مع يمينه في عدم التفريط والقيمة معه، وقول المالك في الرد. ويصح الاعارة للرهن، وله المطالبة بالافتكاك بعد المدة<sup>٦</sup>.

١ - اذا لم يمكن دفعه بالتورية والحلف وغيرهما بوجه من الوجوه، والا ضمن.

٢ - ان ينس من وجود صاحبها والا فعليه تعريفها الى الحول او الى اليأس.

٣ - وقال بعضهم يلزم مراجعة المرجع الشرعي فيخرجها من مال الظالم ولاية على مجهول المالك.

٤ - ينتج تقديم قول المالك هنا بقاعدة اليد، وفي شمولها لمثل المقام تأمل، والقول بكون القول قول الودعي هنا ايضاً غير بعيد، وذلك لموافقة لاصالة عدم انتقال المال من ملك مالكة السابق بالدين، فان الدين تحريك، والاصل عدله، وكيفاً كان فحسم مادة النزاع بالمصالحة في المقام اصلح قطعاً.

٥ - اي ذهباً او فضة، مسكوكة وغيرها.

٦ - ولكنها تقع لازمة في مواضع يستلزم الرجوع بها ضرراً في النفوس او الاموال، كلوح السفينة، والجدار لوضع طرف الخشبة، او الخشبة لوضع الجدار، او الارض للزرع الى اجله، او لدفن الميت الى ان لا يبقى من الميت اثر فيه.

### الفصل التاسع - في اللقطة

يشترط في ملتقط الصبي: التكليف، والاسلام، واذن المولى في المملوك<sup>١</sup> فان كان في دار الاسلام فهو حر، والافرق.

ووارث الاول الامام مع عدم الوارث وهو عاقلته.

ولو بلغ رشيداً فأقر بالرقية قبل، وينفق عليه السلطان، فان تعذر فبعض المؤمنين، فان تعذر انفق الملتقط، ويرجع مع نيته لابدونها، ولو كان له أب أو جد أو ملتقط قبله أجبر على أخذه.

ولو كان مملوكاً رده على مولاه، فان أبق أو تلف من غير تفريط فلا ضمان.

وأخذ اللقيط واجب على الكفاية، وهو مالك لما يده عليه.

ويكره أخذ الضوال الامع التلف، فلا يؤخذ البعير في كلاء وماء، ويؤخذ في غيره اذا ترك من جهد، ويملكه الاخذ، وتؤخذ الشاة في الفلاة مضمونة<sup>٢</sup> وينفق مع تعذر السلطان ويرجع بها، ولو انتفع تقاص، واذا حال الحول على الضالة ونوى الاحتفاظ فلا ضمان، ولو نوى التملك ضمن.

ويكره أخذ اللقطة، فان أخذها وكانت دون الدرهم ملكها، وان كانت درهماً فما زاد عرفها حولاً، فان كانت في الحرم تصدق بها بعده ولا ضمان اذا استبقاها أمانة، وان كانت في غيره فان نوى التملك جاز<sup>٣</sup> ويضمن، وكذا ان تصدق بها، ولو نوى الحفظ فلا ضمان، ولو كانت مما لا يبقى انتفع بها بعد التقوم وضمن القيمة، أو يدفعها الى الحاكم فلا ضمان.

ويكره أخذ ما يقل قيمته ويكثر نفعه وما يوجد في فلاة أو خربة فلو واجده<sup>٤</sup> ولو

١ - وان لا يكون فاسقاً، لانه أمانة، والفاسق لا أمانة له.

٢ - تخصيص أخذها مضمونة بما اذا كانت في الفلاة لعدم تمكنها من حفظ نفسها من السباع، فاذا كانت في العمران وكانت في معرض التلف والضياع جاز أخذها مضمونة ايضاً، وقد وردت رواية عن الامام الصادق عليه السلام قال: «جاء رجل من اهل المدينة يسألني عن رجل اصاب شاة، فأمرته ان يحبسها عنده ثلاثة ايام ويسأل عن صاحبها، فان جاء والا باعها وتصدق بشئها» وهي كما ترى عامة وان خصها بعضهم بالعمران، ولا معارض لها، وقد عمل بها جل الاصحاب من دون تخصيص بالعمران، فلا بأس بالعمل بها - كاشف الغطاء بتصرف.

٣ - بعد التعريف حولاً.

٤ - هذا اذا شهدت القرائن انه ليس من اهل عصره او ماقاربه، والاجرى عليه حكم اللقطة.



كان في مملوكة عرف المالك ، فان عرفه فهو له والاقللواجد، وكذا ما يوجد في جوف الدابة.

ويتولى الولي التعريف لوالتقط الطفل أو المجنون، ويكفي تعريف العبد في تملك المولى، وله أن يعرف بنفسه وأن يستيب.  
ولا يشترط فيه التوالي، ولا يكفي الوصف<sup>١</sup> بل لابد من البينة<sup>٢</sup>، والملتقط أمين<sup>٣</sup>.

### الفصل العاشر- في الغصب

وهو حرام عقلاً. ويتحقق بالاستيلاء على مال الغير ظلماً وإن كان عقاراً، ويضمن بالاستقلال.

ولو سكن الدار قهراً مع المالك ضمن النصف، ولو غصب حاملاً ضمن الحمل، ولو منع المالك من امساك الدابة المرسلة أو من القعود على بساطه لم يضمن<sup>٤</sup>، ولو غصب من الغاصب تخير المالك في الاستيفاء ممن شاء.

ولا يضمن الحر إلا أن يكون صغيراً، ولا اجرة الصانع لو منعه عنها، ولو استعمله فعليه اجرة عمله، ولو أزال القيد عن العبد المجنون أو الفرس ضمن، ولو فتح باباً فسرق غيره المتاع ضمن السارق، ويضمن الخمر والخنزير للذمي، وبقيمتها — عندهم — مع الاستتار، لا للمسلم<sup>٥</sup>.

ويجب رد الغصوب، فان تعيب ضمن الارش، فان تعذر ضمن مثله، فان تعذر فقيمته يوم المطالبة، ولو لم يكن مثلياً ضمنه بأعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف على اشكال، ولو زاد للسوق لم يضمنه مع الرد، ولو زاد للصفة ضمنها، ولو تجددت صفة لا قيمة لها لم يضمنها، ولو زادت القيمة لنقص بعضه كالحب فعليه

- 
- ١ — الامع الاطمشان والوثوق ولومن الاوصاف الخاصة التي لا يطلع عليها الا المالك غالباً.
  - ٢ — لحصول العلم، ولو العادى، ولو بخبر العدل الواحد. نعم لاعبرة بخبر العدل الواحد لو لم يوجب العلم، كما لاعبرة بالوصف لو لم يوجب العلم، فلودفع بدون البينة او العلم ضمن.
  - ٣ — ان كان عادلاً.
  - ٤ — ان لم يستند التلف اليه.
  - ٥ — الا اذا كان له حق الاختصاص لغرض صحيح كالدواء.

الارش، ولو زادت العين بأثرها رجع الغاصب بها وعليه أرش النقصان وليس له الرجوع بأرش نقصان عينه.

ولو غصب عبداً وجنى [عليه] بكمال قيمته رده مع الارش على قول، ولو امتزج المغصوب بمساويه أو بأجود رده، ولو كان بأدون ضمن المثل.

وفوائد المغصوب للمالك . ولو اشتراه جاهلاً بالغصب رجع بالثمن على الغاصب وبما غرم عوضاً عما لا تنفع فى مقابلته، أو كان، على اشكال. ولو كان عالماً فلا رجوع بشىء.

ولو زرع [فى] المغصوب كان الزرع له وعليه الاجرة.  
والقول قول الغاصب فى القيمة، مع اليمين وتعذر انبيئة.

### الفصل الحادى عشر - فى احياء الموات

لا يجوز التصرف فى ملك الغير بغير اذنه ولو فبا فيه صلاحه، كالطريق والنهر والمراح.

وحد الطريق المبتكر فى المباحة مع المشاحة سبعة أذرع، وحرم بئر المعطن أربعون ذراعاً، والناضح ستون، والعين فى الرخوة ألف، وفى الصلبة خمسمائة. ويجبس النهر للأعلى الى الكعب فى النخل، وللزراع الى الشراك، ثم كذلك لمن هو دونه، وللمالك أن يحبس المرعى فى ملكه، وللإمام مطلقاً. وليس لصاحب النهر تحويله الا باذن صاحب الرعى المنصوبة عليه. ويكره بيع الماء فى القنوات والانهار.

ويجوز اخراج الرواشن والاجنحة فى الطريق النافذة ما لم تضر المارة، ومع الاذن فى المرفوعة، وكذا فتح الابواب.

ويشترك المتقدم والمتأخر فى المرفوعة الى الباب الاول وصدر الدرب، ويختص المتأخر بما بين البابين، ولكل منهما تقديم بابه لا تأخيرها.

ولو أخرج الرواشن فى النافذ فليس لمقابله منعه وان استوعب عرض الدرب، ولو سقط فبادر مقابله لم يكن للاول منعه.

ويستحب للجار وضع خشب جاره على حائطه مع الحاجة، ولو أذن جاز الرجوع قبل الوضع، وأما بعده فبالارش.

ولو تداعيا جداراً مطلقاً فهو للمحالف مع نكول الآخر، ولو حلفا او نكلا فلها،  
ولو اتصل ببناء أحدهما او كان له عليه طرح فهو له مع اليمين.  
ولا يتصرف الشريك في الحائط والدولاب والبئر والنهر بغير اذن شريكه،  
ولا يعبر الشريك على العمارة.

والقول قول صاحب السفلى في جدران البيت، وقول صاحب العلو في السقف  
وجدران الغرفة والدرجة، وأما الخزانة تحتها فلها، وطريق العلو في الصحن بينهما، والباقي  
للاسفل.

وللجار عطف أغصان الشجرة، فان تعذر قطعها عن ملكه.  
وراكب الدابة أولى من قابض لجامها، وصاحب الاسفل أولى بالغرفة المفتوح  
بابها الى غيره مع التنازع واليمين وعدم البيئة.



مركز تحقيق مكتبة نور عسدي

# كتاب الديون

وفيه فصول:

## الفصل الاول

يكره الدين مع القدرة<sup>١</sup>، ولو استدان وجب نية القضاء، وثواب القرض ضعف ثواب الصدقة.

ويحرم له اشتراط زيادة القدر أو الصفة، ويجوز قبولها من غير شرط، ولو شرط موضع التسليم لزم.

وكل ما ينضبط وصفه وقدره صح قرضه، وذو المثل يثبت في النعمة مثله وغيره قيمته وقت التسليم.

ولا يجب إعادة العين بدون اختيار المقرض، ولا يتأجل الحال، ويصح تعجيل المؤجل باسقاط بعضه.

ولو غاب المدين وانقطع خبره وجب على المستدين نية القضاء والوصية به عند الوفاة، فان جهل خبره ومضت مدة لا يعيش مثله اليها غالباً سلم الى ورثته، ومع فقدهم يتصلق به عنه، والاولى أنه للامام.

ولو اقتسم الشريكان الدين لم يصح، ويصح بيع الدين بالحاضر وإن كان أقل

---

١ - ويحرم مع عدم القدرة على الاداء، أو عدم نية الاداء، أو نية عدم الاداء، ولا يبعد حرمة المال

منه اذا كان من غير جنسه أو لم يكن ربوياً، ولا يصح بدين مثله<sup>١</sup>.  
وللمسلم قبض دينه من النمي من ثمن ما باعه من المحرمات<sup>٢</sup> ولو أسلم  
النمي بعد البيع استحق المطالبة.  
وليس للعبد الاستدانة بدون إذن المولى، فان فعل تبع به ان عتق والاسقط،  
ولو أذن له لزمه دون المملوك وان عتق. وغريم المملوك كغرماء المولى.  
ولو أذن له في التجارة فاستدان لها لزم المولى، وان كان لغيرها تبع به بعد  
العتق.

### الفصل الثاني — في الرهن

ولا بد فيه من الايجاب والقبول من أهله، وفي اشتراط الاقباض اشكال.  
ويشترط فيه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه ويصح بيعه، على حق ثابت في  
الذمة عيناً كان او منفعة.  
ويقف رهن غير المملوك على الاجازة، ولو ضمنها لزم في ملكه، ويلزم من جهة  
الراهن.  
ورهن الحامل ليس رهناً للحمل وان تجدد، وفوائد الرهن للراهن. ورهن أحد  
الدينين ليس رهناً على الآخر. ولو استدان آخر وجعل الرهن على الاول رهناً عليها  
صح. وللولى الرهن مع مصلحة المولى عليه.  
وكل من الراهن والمرتهن ممنوع من التصرف بغير اذن صاحبه، ولو شرط وكالة  
المرتهن لم ينعزل مادام حياً. ولو وصى اليه لزم، والرهانة موروثة.  
والمرتهن أمين لا يضمن بدون التعدي، فيضمن به مثله ان كان مثلياً والا قيمته  
يوم القبض. والقول قوله مع يمينه — في قيمته — وعدم بينة، التفريط، لا قدر الدين. وهو  
احق به من باقى الغرماء، ولو فضل من الدين شيء شارك في الفاضل، ولو فضل من  
الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه.

١ — سواء كانا سابقين مؤجلين فعلاً او حالى الاجل او مختلفين، كما لا يجوز البيع بالدين من  
الطرفين او من أحدهما مع كون الآخر ديناً سابقاً ولو حالاً.

٢ — اذا كان بيعه لها للكفار بتسريح عملاً بشرائط الذمة، والا فلا يخلو من اشكال.

ولو تصرف المسترهن بدون إذن ضمن وعليه الاجرة، ولو أذن الراهن في البيع قبل الاجل فباع لم يتصرف في الثمن الابعده، ولو خاف جحود الوارث ولا بينة جاز أن يستوفى من الرهن من تحت يده. والقول قول المالك مع ادعاء الوداعة وادعاء الآخر الرهن.

### الفصل الثالث - في الحجر

وأسابيه ستة:

(الاول) الصغر. فالصغير ممنوع من التصرف الا مع البلوغ والرشد، ويعلم الاول بالانبيات أو الاحتلام أو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكور وتسع في الانثى<sup>١</sup>، والثاني باصلاح ماله عند اختباره بحيث يسلم من المغائبات وتقع أفعاله على الوجه الملائم.

ولا يزول الحجر مع فقد أحدهما وإن طعن في السن، ويثبت في الرجال بشهادة أمثالهم، وفي النساء بشهادتهن<sup>٢</sup> أو بشهادة الرجال.

(الثاني) الجنون. ولا يصح تصرف المجنون الا في أوقات افاقته.

(الثالث) السفه. ويحجر عليه في ماله خاصة.

(الرابع) الملك. فلا ينفذ تصرف المملوك بدون إذن مولاه، ولو ملكه شيئاً لم يملكه على الاصح.

(الخامس) المريض. تمضي وصيته في الثلث خاصة، ومنجزاته المتبرع بها كذلك اذا مات في مرضه.

(السادس) الفلاس. ويحجر عليه بشروط أربعة: ثبوت ديونه عند الحاكم، وحلولها، وقصور أمواله عنها، ومطالبة أربابها الحجر.

واذا حجر عليه الحاكم بطل تصرفه في ماله<sup>٣</sup> مادام الحجر، فلو اقترض بعده واشترى في الذمة لم يشارك المقرض والجماع الغرماء<sup>٤</sup>، ولو أتلّف مال غيره شارك

١ - وبالحيض.

٢ - بشهادة أربع نسوة مخالطات لها.

٣ - وما يزول الى المال كالنكاح والطلاق والافرار بالنسب.

٤ - اذا كانا جاهلين بفلسه، والا فلا وجه له.

صاحبه، وكذا لو أقر بدين سابق.

ولو أقر بعين — قيل — يدفع الى المقر له<sup>١</sup> وله اجازة يبيع الخيار وفسخه<sup>٢</sup> ومن وجد عين ماله كان له أخذها — ولو خلطها بالمساوي والادون، وان لم يكن سواها، دون ثنائها — والضرب مع الغرماء.

ولا اختصاص في [مال] الميت مع قصور التركة، ويخرج الحب والبيض بالزرع والاستفراخ عن الاختصاص.

وللشفيع أخذ الشقص، ويضرب البائع مع الغرماء.

#### مسائل

(الاولى) لو أفلس بثمان أم الولد بيعت او أخذها البائع.

(الثانية) لا تحل مطالبة المعسر ولا إلزامه بالتكسب<sup>٣</sup> ولا بيع دار سكناه<sup>٤</sup> ولا

عبد خدمته.

(الثالثة) لا يحل بالحجر الدين المؤجل، ولومات من عليه حل، ولا يحل بموت

صاحبه.

(الرابعة) ينفق عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله، ولومات قدم

الكفن.

(الخامسة) يقسم المال على الديون الحالة بالتقسيت، ولو ظهر دين حال نقصت

وشاركهم، ومع القسمة يطلق ويزول الحجر بالاداء.

(السادسة) الولاية في مال الطفل والمجنون<sup>٥</sup> للاب والجد له، فان فقد فالوصي،

فان فقد فالحاكم، وفي مال السفه والمفلس للحاكم خاصة.

١ — مع انتفاء التهمة، والا ففيه اشكال من الفقهاء.

٢ — مع المصلحة، والا ففيه اشكال من الفقهاء.

٣ — الا اذا كان من شأنه ذلك بلا حرج عرفاً.

٤ — الا اذا زادت عن حاجته وشأنه.

٥ — اذا اتصل جنونه اوسفه من طفولته ببلوغه فبلغ مجنوناً لو سفهاً فهي للاب والجد استصحاباً، ولو كان جنونه اوسفه عارضاً له بعد بلوغه فالولاية عليه اذن للحاكم الشرعى لا الاب والجد.

### الفصل الرابع - في الضمان<sup>١</sup>

وانما يصح اذا صدر عن أهله<sup>٢</sup> ولا بد من رضا الضامن والمضمون له، ويبرأ المضمون عنه وان انكره، وينتقل المال على الضامن، فان كان ملياً او علم المضمون له باعساره وقت الضمان صح والا كان له الفسخ.

ويصح مؤجلاً وان كان الدين حالاً، وبالعكس. ويرجع الضامن على المضمون عنه بما أذاه ان ضمن بسؤاله.

ولا يشترط العلم بقدر المضمون، ويلزمه ما تقوم به البيئة خاصة.

ولو ضمن المملوك بغير اذن مولاه تبع به بعد العتق.

ولا بد في الحق من الثبوت، سواء كان لازماً أو آيلاً اليه.

ولو ضمن عهدة الثمن لزمه مع بطلان العقد لا تجدد فسخه.

وأما الحوالة: فيشترط فيها رضا الثلاثة، ولا يجب قبولها، ومعه يلزم ويبرأ المحيل، وينتقل المال الى ذمة المحال عليه ان كان ملياً او عليم باعساره، والا فله الفسخ. ولو طالب المحال عليه بما أذاه فادعى المحيل ثبوته في ذمته فالقول قول المحال عليه مع يمينه.

ولو أحوال المشتري بالثمن ثم فسخ بطلت الحوالة على اشكال، ويرجع المشتري على البائع مع قبضه.

ولو أحوال البائع أجنبياً ثم فسخ لم تبطل الحوالة، ولو بطل البيع بطلت فيها.

وأما الكفالة: فيشترط فيها رضا الكفيل والمكفول له خاصة<sup>٣</sup>، وفي اشتراط الاجل قولان، وتعين المكفول<sup>٤</sup>، وعلى الكافل دفع المكفول أو ما عليه.

ومن اطلق غرضاً عن يد صاحبه قهراً لزم باعادته أو ما عليه، ولو كان قاتلاً دفعه أو الدية.

١ - وهو عبارة عن: تعهد شخص لآخر بما لونهفس، برثياً كان المتعهد او مشغول النعمة.

٢ - وأهله: كل مكلف جائز التصرف، فيخرج الصبي والمجنون والعبد والمجور عليه لفسه او

غيره.

٣ - وقال بعضهم باشتراط رضى المكفول أيضاً.

٤ - مراده (قله) أن لا يكون المكفول مبهماً، وأما أحد الشخصين فإذا كانا معينين صح



ولو مات المكفول او دفعه الكفيل أو سلم نفسه أو أبراه المكفول له برىء الكفيل.

ولو عينا موضعاً للتسليم لزم، والا انصرف الى بلد الكفالة.

### الفصل الخامس - في الصلح<sup>١</sup>

وهو جائز مع الاقرار والانكار، الا ما حلل حراماً او بالعكس<sup>٢</sup>، مع علم المصطلحين بالمقدار او جهلهما<sup>٣</sup>، ديناً [أو] عيناً، ولا يبطل الا برضاها او استحقاق احد العوضين.

ولو اطلق الشريكان على أن لاحدهما الربع والخسران وللآخر رأس المال صح.

ولو ادعى احدهما درهمين في يدهما والآخر أحدهما؛ اعطى الآخر نصف درهم. وكذا لو اودع احدهما درهمين والآخر ثالثاً وتلف أحدهما بغير تفريط. [فلصاحب الاثنين درهم ونصف وللآخر ما بقي]<sup>٤</sup> ولو اشتبه الثوبان؛ بيعا وقسم الثمن على نسبة رأس مالهما.

١ - قال في كتابه (تذكرة الفقهاء): «الصلح عند علمائنا أجمع عقد قائم بنفسه، ليس فرعاً على غيره، بل هو اصل في نفسه، منفرد بحكمه، ولا يتبع غيره في الاحكام، لعدم الدليل على تبعيته للغير، والاصل في العقود الاصاله» وجاء في (شرائع الاسلام) في تعريفه: «هو عقد شرعى لقطع التجاذب، وليس فرعاً على غيره ولو أفاد فائدته».

٢ - وذلك لاطلاق النصوص بمجوازه من غير تقييد بالخصومة، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «الصلح جائز بين المسلمين، الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، والاصل في العقود الصحة، وللأمر بالوفاء بها - كما جاء ذلك في (المسالك).

٣ - بالمصالح عنه، بشرط عدم الغرر، او عدم امكان الاستعلام، او رضا الغرم واقعاً على كل تقدير يفرض، بحيث لو علم به كان راضياً به أيضاً، والا فلا يصح مع الجهل منها أو أحدهما مع امكان الاستعلام وعدم رضاها على كل تقدير يفرض - على اختلاف بين الفقهاء - وأما المصالح به فلا بد من كونه معلوماً.

٤ - هذه العبارة ليست في نسخة «ن» بل في سائر النسخ، والعلامة (قده) أراد عطف هذه الصورة على الاولى. والعبارة من رواية اسماعيل بن أبي زياد السكوني القاضي العامي، وقد ذكره العلامة «قده» في القسم الثاني من (التحلية) أى في الضمائم، فراجع. فاعمل بها مشكل، والرجوع الى القرعة لو التحالف اقوى، والتراضى بالصلح احوط - كما في تعلية كاشف الغطاء (ره) على التبصرة.

وليس طلب الصلح اقراراً، بخلاف [ما اذا قال] بعني او ملكني او هبني او اجلني او قضيت.

### الفصل السادس - في الاقرار

وهو اخبار عن حق سابق. ولا يختص لفظاً، ويصح بالاشارة المعلومة. ولو قال: «نعم» او «أجل» [في] جواب «عليك كذا» فهو اقرار، وكذا «بلى» عقيب «أليس عليك» بخلاف نعم. ولو قال «أنا مقر» فليس باقرار الا أن يقول به، ولو علقه بشرط بطل، ولو قال «ان شهد فلان فهو صادق» لزمه وان لم يشهد.

ويشترط في المقر: التكليف، والحرية. ويتبع العبد باقراره بعد العتق.

وفي المقره: أهلية التملك، ولو أقر للعبد فهو لمولاه، وان فسر المقره بما يملك؛ قبل وان قل، ولو لم يفسر حبس عليه. ولو قال الف درهم؛ قبل تفسيره في الالف، ولو قال ألف وثلاثة دراهم أو مائة وعشرون درهماً فالجميع دراهم، ولو قال كذا درهماً فعشرون، ولو قال كذا درهم فمائة، و[لو قال] كذا كذا درهماً أحد عشر، وكذا [و] كذا درهماً أحد وعشرون. هذا مع معرفته والافله التفسير، ولو قال مائة مؤجلة، أو من ثمن خمر، أو مبيع لم يقبضه، أو ابتعت بخيار، فالقول قول الغرم مع اليمين.

وبحكم بما بعد الاستثناء المتصل والمنفصل<sup>٢</sup>، ويسقط بقدر قيمة المنفصل.

ولو قال عشرة الاثلاثة الاثلاثة لزمه أربعة، والوجه بطلان الاستثناء في درهم ودرهم الا درهماً. ولو قال عشرة الاخسة الا ثلاثة لزمه ثمانية، ولو قال عشرة ينقص واحداً لم يقبل. ولو قال هذا فلان بل فلان كان للاول وغرم للثاني القيمة.

ويرجع في النقد والوزن والكيل الى عادة البلد، ومع التعذر الى تفسيره.

ولو أقر بالمظروف لم يدخل الظرف. ولو قال قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان، ولو قال قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان، ولو قال قفيز حنطة بل قفيزان لزمه اثنان.

١ - لا يوجد (و) في نسخة «ن» ويوجد في سائر النسخ، ولا بد منه للفرق بين الصورتين والصورة كلها محل خلاف في الفقه.

٢ - الظاهر ان المراد بالمنفصل هنا هو المنقطع، اذ المنفصل في الزمان - بل وحتى في الكلام - انكار بعد اقرار، وهو غير مقبول.

ولو قال اذا جاء رأس الشهر فله علي ألف أو بالعكس لزمه، بخلاف ان قدم زيد. ولو أبهم الجمع حمل على أقله. ولو أبهم المقر له كانا خصمين ولهما اليمين على عدم العلم، ولو أبهم المقر له ثم عين فأنكر المقر له انتزعه الحاكم أو أقره في يده بعد يمينه. ولو أنكر المقر له بالعبد (قال الشيخ): يحتق، وفيه نظر. ولو ادعى المواطاة على الاشهاد كان له الاحلاف.

### مسائل

(الاولى) يشترط في الاقرار بالولد امكان البنوة والجهالة وعدم المنازع. ولا يشترط تصديق الصغير، ولا يلتفت الى انكاره بعد البلوغ، ويشترط في الكبير وفي غير الولد.

ومع تصديق غير الولد ولا وارث يتوارثان، ولا يتعد التوارث الى غيرهما، ولو كان له ورثة مشهودون لم يقبل في النسب.

(الثانية) لو أقر الوارث بأولى منه دفع ما في يده اليه، ولو كان مساوياً دفع بنسبة نصيبه من الاصل.

ولو أقر باثنين فتناكرا لم يلتفت الى تناكرها، ولو أقر بأولى منه ثم بأولى من المقر [له] فان صدقه دفع الى الثالث والا الى الثاني وغرم للثالث.

ولو أقر الولد بآخر ثم أقر باثالث وانكر الثالث الثاني كان للثالث النصف وللثاني السدس، ولو كانا معلومي النسب لم يلتفت الى انكاره.

(الثالثة) يثبت النسب بشهادة عدلين لا برجل وامرأتين ولا برجل وبعين. ولو شهد الاخوان باين [للميت] وكانا عدلين كان أولى منها وثبت النسب، ولو كانا فاسقين ثبت الميراث دون النسب.

### الفصل السابع - في الوكالة

ولا بد فيها من الايجاب والقبول - وان كان فعلاً أو متأخراً - والتبجيز. وهي جائزة من الطرفين. ولو عزل الموكل بطل تصرفه مع علمه بالعزل. وتبطل بالموت والجنون والاعفاء وتلف متعلقها وفعل الموكل، وتصح فيما لم يتعلق غرض الشرع بايقاعه مباشرة.

ولا يتعدى الوكيل المأذون الا في تخصيص السوق، ولو عمم التصرف صح مع

المصلحة الا في الاقرار.

والاطلاق يقتضى البيع حالا بضمن المثل بنقد البلد، وابتياح الصحيح، وتسليم المبيع في البيع وتسليم الثمن في الشراء، والرد بالعيب.  
ولا يقتضى وكالة الحكومة القبض.

ويشترط أهلية التصرف فيها، والحرية. ولو توكل العبد أو وكل بإذن مولاه

صح.

ولا يوكل الوكيل بغير إذن، وللحاكم التوكيل عن السفهاء والبله. ويستحب

لذوي المروات.

ولا يتوكل الذمي على المسلم. ولا يضمن الوكيل الابتعد ولا تبطل وكالته به. والقول قوله - مع اليمين وعدم البيئنة - في عدمه، وفي العزل والعلم به والتلف والتصرف، وفي الرد قولان.

والقول قول منكر الوكالة، وقول الموكل لو ادعى الوكيل الاذن في البيع بضمن معين، فان وجدت العين استعيدت، وان فقدت او تعذرت فالمثل أو القيمة ان لم يكن مثلياً.

ولو زوجه فأنكر الموكل الوكالة حلف، وعلى الوكيل المهر وقيل نصفه، ويجب على الموكل طلاقها مع كذبه<sup>١</sup>.

ولو وكل اثنين لم يكن لاحدهما الا تفرد بالتصرف الا أن يأذن لهما، ولا تثبت

الا بشاهدين.

ولو اخر الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة ضمن.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب الهبات وتوابعها

وفيه فصول:

## [الفصل الأول]

الهبة انما تصح في الاعيان المملوكة<sup>١</sup>— وان كانت مشاعة— بايجاب، وقبول، وقبض من المكلف الحر، ولو وهبه ما في ذمته كان ابراءً، ويشترط في القبض اذن الواهب الا أن يهبه ما في يده. وللاب والجلولاية القبول والقبض عن الصغير والمجنون<sup>٢</sup> وليس له الرجوع بعد الاقباض ان كانت لذي الرحم أو بعد التلف أو التعويض<sup>٣</sup>، وفي التصرف بخلاف، وقيل الزوجان كالرحم. وله الرجوع في غير ذلك. فان عاب فلا أرش، وان زادت زيادة متصلة تبعت، والا فللموهوب<sup>٤</sup> [له].

---

١ — ويصح ايضاً هبة المنافع والحقوق ولكنها تكون عارية، وتقترق عنها بموارد لزوم الهبة ان كانت بصيغة الهبة. واما هبة ما في النعمة فهو ابراء — كما في المتن — ولكن تخالفه في الحاجة الى القبول هنا. والتملك المجاني ان تجرد عن القرينة فهو هبة، والا فهو صدقة — كاشف الغطاء.

٢ — اشترط فيه بعض الفقهاء ان يكون جنونه من قبل البلوغ مستمراً الى ما بعده، واما اذا جن بعد البلوغ فولايته لحاكم الشرع.

٣ — الظاهر ان عدم صحة الرجوع في الهبة المعوضة اجماعى، والصحيح به متوفرة، قبل التلف وبعده، سواء كان شرط العوض في العقد او بعده. وقد علق هنا السيد اليزدى «قله» يقول: المعوضة وما قبلها كثيرها سواء. والله العالم.

٤ — في سائر النسخ: فللواهب، وهو خطأ واضح، والعجب انه لم يلصقت اليه الكثير.

## مسائل

(الاولى) لا يجوز سرقة في الصدقة بعد الاقباض وان كانت على الاجنبي، ولو قبضها من غير اذن المالك لم تنتقل اليه.

(الثانية) لا بد في الصدقة من نية القرية.

(الثالثة) يجوز الصدقة على اللعي وان كان اجنبياً.

(الرابعة) صدقة السر أفضل الامع التهمة.

## الفصل الثاني - في الوقف

وصريح ألفاظه «وقفت»، والباقي بقرينة.

وشروطه: القبول، والتقرب، والاقباض.

ويتولى الولي القبض عن الطفل، والناظر في المصالح القبض عنها، والتجيز والدوام، واخراجه عن نفسه.

ولو شرط عوده كان جيساً، ولو جعله الى امد أو لمن ينقرض غالباً رجع الى ورثة الواقف.

وأن يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقائها وان كانت مشاعة.

وجواز تصرف الواقف، ووجود الموقوف عليه<sup>١</sup> وتعيينه، وأهليته للتملك، وإباحة منفعة الوقف على الموقوف عليه.

وله جعل النظر لنفسه، فان أطلق كان لاربابه، ويصح الوقف على المعدم تبعاً للموجود.

ويصرف الوقف على البر الى الفقراء ووجوه القرب.

ولو وقف المسلم على البيع والكنائس بطل بخلاف الكافر، ويبطل على الحربي وان كان رحماً، لا النمي وان كان اجنبياً.

وينصرف وقف المسلم على الفقراء الى المسلمين، والكافر الى فقراء ملته، وعلى المسلم الى المصلي الى القبلة<sup>٢</sup> والمؤمنين أو الامامية الى الاثني عشرية، وكذا كل

١ - أو تبعيته لموجود وان لم يكن موجوداً حين الوقف كالبطون.

٢ - جاء في (شرائع الاسلام): «ولو وقف على المسلمين انصرف الى من صلى الى القبلة» وفي مختصره «والمسلمون من صلى الى القبلة».

منسوب الى من انتسب اليه، ولو نسب الى أب كان لمن انتسب اليه بالابناء، وفي البنات قولان، ولو شرك استوى الذكور والاناث ما لم يفضل.  
والقوم أهل اللغة، والعشيرة الاقرب في النسب، والجيران لمن يلي داره الى أربعين ذراعاً، وسبيل الله كلما يتقرب به اليه، والموالي الاعلون والادنون.<sup>٢</sup>  
ولا يتبع كل فقير في الوقف على الفقراء، بل يعطى أهل البلد منهم ومن حضره، ومن صار منهم جازله أن يأخذ معهم.

### مسائل

- (الاولى) اذا بطلت المصلحة الموقوف عليها صرف الى البر.
- (الثانية) لو شرط ادخال من يوجد مع الوجود صح، ولو أطلق وأقبض لم يصح، ولو شرط نقله بالكلية أو اخراج من يريد بطل الوقف.
- (الثالثة) نفقة المملوك على الموقوف عليه، ولو أقعد اعتق وكانت نفقته على نفسه. ولو جنى الموقوف لم يبطل الوقف الا بقطه قصاصاً، ولو جنى عليه كانت القيمة للموقوف عليه.
- (الرابعة) لو وقف على أولاد أو أولاده، اشترك الأولاد البنين والبنات الذكور والاناث، ولو قال «من انتسب الي» فهو لأولاد البنين خاصة، على قول.
- (الخامسة) كل ما يشترطه الواقف من الاشياء السائغة لازم.
- (السادسة) يفتقر «السكنى»<sup>٣</sup> و «العمري»<sup>٤</sup> الى ايجاب وقبول وقبض، وليست ناقلة، فان عين مدة لزمت ولومات المالك، وكذا لو قال له «عمرك» فان مات الساكن بطلت، ولو قال «مدة حياتي» بطلت بموته، ولومات الساكن قبله انتقل الحق الى ورثته مدة حياته<sup>٥</sup>، ولو لم يعين كان للمالك اخراجه متى شاء.
- ولو باع المسكن لم تبطل السكنى، وللساكن أن يسكن بنفسه ومن جرت عادته

١ - عملاً بمفاد روايات لم يعتمدها بعضهم فجعل الناطق الصدق العرفي، او القرائن على الاقل او الاكثر.

٢ - لعل المراد بالاعلون معتقوه، وبالأدنون من اعتقهم.

٣ - هي حبس العين المسكون على الساكن بدون اجل.

٤ - هي الاسكان مدة عمر احدهما او عمر اجنبي.

٥ - أي انتقل حق السكنى الى ورثته الساكن مدة حياة الواقف.



به كالولد والزوجة والخادم، وليس له اسكان غيره من دون اذن، ولا اجارته.  
وكل ما يصح وقفه يصح اعماره كالملك والعبد والاثاث، ولو حبس فرسه أو غلامه في خدمة بيوت العبادة وسبيل الله لزم ما دامت العين باقية<sup>١</sup>.

### الفصل الثالث - في الوصايا

وهي واجبة<sup>٢</sup>، ولا بد فيها من ايجاب وقبول، ويكفي الاشارة والكتابة مع الارادة والتعذر لفظاً، ولا يجب العمل بما يوجد بخطه.  
وانما تصح في السائغ<sup>٣</sup>، فلو أوصى المسلم ببناء كنيسة لم تصح، وله الرجوع فيها.

ويشترط صحة تصرف الموصي<sup>٤</sup>، ووجود الموصى له، والتكليف والاسلام في الوصي<sup>٥</sup> والملك في الموصى به.

ولو جرح نفسه بالمهلك ثم أوصى لم تصح، ولو تقدمت الوصية صححت.  
وتصح الوصية للحمل بشرط وقوعه حياً، وللذمي دون الحر، وللمملوك وأم ولده ومدبره ومكاتبه، لا لمملوك الغني، وللمكاتب فيما تحرر منه، فان كان ما أوصى به لمملوكه بقدر قيمته عتق ولا شيء له، وان زاد اعطى الفاضل، وان نقص استسمى فيه. وأم الولد كذلك، لامن النصيب.

ولو أوصى بالعتق وعليه دين قدم الدين، ولو نجز العتق صح اذا كانت قيمته ضعف الدين، وسعى للديان في نصف قيمته وللورثة في الثلث.

ولو أوصى لذكور واثاث تساوا الامع التفضيل، وكذا الاعمام والاخوان.

١ - وهي الرقي - من انواع الوقف، ووجه الاطلاق بقاء الوقف مادامت الرقة باقية، يرتقب بها عدمها.

٢ - ان كان عليه واجب، والا فستحب مؤكداً.

٣ - بشرط العلم او الاطمئنان بصحته وعدم نسخه، اى رجوعه عنها.

٤ - ولا يشترط فيه البلوغ، فتصح وصية البالغ عشرين عاماً في الخبر، بل في رواية معتبرة صحة وصية من بلغ الثمان، وفي اخرى السبع، ولكن يلزم تقييد الجميع بظهور الرشد وصحة التمييز وحسن التصرف في الاموال - كاشف الغطاء، بتصرف.

٥ - لم يشترط العدالة، وهي لازمة، خصوصاً في الوصي القيم على الصغار بعد الميت.

ولو أوصى لقرباته فهم المعروفون بنسبه، والعشيرة والجيران والسنبل والبر والفقراء كالموقف.

ولو مات الموصى له قبله ولم يرجع كانت لورثته، فان لم يكن وارث فلورثة الموصي.

وتصح الوصية بالحمل.

ويستحب للقريب وان كان وارثاً. واذا أوصى الى عدل ففسق بطلت<sup>١</sup>.

ويصح أن يوصي الى المرأة والصبي بشرط انضمامه الى الكامل، والى المملوك باذن مولاه، فيمضى الكامل الوصية الى أن يبلغ ثم يشتركان، ولا ينقض بعد بلوغه ما تقدم مما هو سائغ.

ولو أوصى الكافر الى مثله صح.

ولو أوصى الى اثنين وشرط الاجتماع او أطلق فليس لاحدهما الانفراد، ويجبرهما الحاكم على الاجتماع. ولو تشاجرا فان تعذر استبدل، ولو عجز أحدهما ضم اليه، ولو شرط الانفراد جاز وتصرف كل واحد منهما، ويجوز الاقتسام.

واذا بلغ الموصى رد الموصى اليه صح الرد، والأفلا، ولو خان استبدل به الحاكم. ولا يضمن الوصى الامع التفريط، وله أن يستوفي دينه او يقترض مع الملاءة، او يقوم على نفسه، ويأخذ اجرة المثل مع الحاجة، وأن يوصى مع الاذن لابدونه ولا يتعدى المأذون، ويتولى الحاكم من لاوصى له.

وتمضى الوصية بالثلث فادون، ولو زادت وقف الزائد على اجازة الورثة، ولو أجاز بعض مضى في قدر حصته، ولو أجازوا قبل الموت صح.

ويملك الموصى به بعد الموت والقبول. ويقدم الواجب من الاصل والباقي من

١ - هذا، ولم يشترط المؤلف في الوصى سوى الاسلام والتكليف فقط، ولعله بنى هنا على أن العدالة كانت مشترطة في نظر الموصى فبزواها تنفى الوصة أيضاً كما لو اشترطها صريحاً. وجاء في (شرائع الاسلام): «وهل تعتبر العدالة؟ قيل: نعم، لان الفاسق لا امانة له. وقيل: لا، لان المسلم محل الامانة كما في الوكالة والاستيداع، ولانها ولاية تابعة لاختيار الموصى فيتحقق بتعيينه. اما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت الموصى امكن القول ببطلان وصيته، لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه، فلا يتحقق عند زواله. فحينئذ يعزله الحاكم ويستيب مكانه».



ولو بانّت بالخلاف بعد العتق صح.  
وتصرفات المريض من الثلث وان كانت منجزة.  
أما الاقرار فان كان متهماً فكذلك ، والا فله الاصل.  
وهذا حكم يتعلق بمطلق المرض الذي يحصل به الموت وان لم يكن مخوفاً.  
ويحتسب من التركة أرش الجناية والدية.  
ولو عين ثمن الرقبة ولم توجد به توقع الوجود، فان وجد بأقل اعتق وأعطى  
الفاضل.

وتصح الوصية على كل من للموصى عليه ولاية، ولو انتفت صحت في اخراج  
الحقوق عنه<sup>١</sup>.

ولو أوصى باخراج بعض ولده من الميراث لم يصح.



مركز تحقيقات كتابية و نشر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب النكاح

وفيه فصول:

## [ الفصل الأول ]

النكاح ثلاثة: الدائم، والمنقطع، ومملك اليمين.  
ويفتقر الاول الى العقد، وهو الايجاب من أهله والقبول بلفظ الماضي من أهله، ولو قيل «زوجت بنتك (فلانة) من فلان؟» فقال «نعم» كفى في الايجاب، ويجزي مع العجز الترجمة والاشارة. ولو زوجت المرأة نفسها صح. ولا يشترط الولي مع البلوغ والرشد<sup>١</sup> ولا الشهود.  
ولا يلتفت الى دعوى الزوجية بغير بينة او تصديق. ولو ادعت اخت الزوجة زوجيته، حكم لبينته الا مع تقديم تاريخها او دخوله بها.  
والقول قول الاب في تعيين الم عقد عليها بغير تسمية مع رؤية الزوج للجميع، والا بطل العقد.  
ويستحب أن يتخير البكر العفيفة الكريمة الاصل، وصلاة ركعتين، والاشهاد والاعلان، والخطبة أمام العقد، وإيقاعه ليلا، وصلاة ركعتين عند الدخول، والدعاء، وأمرها بمثله، وسؤال الله الولد.  
ويكره إيقاع العقد والقمر في المقرب، وتزويج العقيم، والجماع ليلة الحسوف

---

١ - وان كان الاحوط تحصيل اذنه، ولكن لو تشاحا قدم رضاها الا أن تختار ما فيه هتك شرف الولي فيجوز له منعها منه حينئذ لا اجبارها او اكراهها على غيره ممن يريد - كاشف الغطاء، بتصرف.

ويوم الكسوف وعند الزوال وعند الغروب وقبل ذهاب الشفق وفي المحاق وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي أول ليلة كل شهر - الا رمضان - وليلة النصف وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة وعارياً وعقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء، والنظر الى فرج المرأة، والكلام بغير الذكر، والوطى في الدبر، والعزل عن الحرة بغير اذنها، وأن يطرق المسافر أهله ليلاً. ويحرم الدخول بالمرأة قبل تسع سنين.

ويجوز النظر الى من يريد التزويج بها او شراءها، والى أهل الذمة بغير تلذذ.

### الفصل الثاني - في الاولياء

انما الولاية للاب وان علا، والوصى، والحاكم. فالاب على الصغيرين والمجنونين، ولا خيار [لهما] بعد زوال الوصفين<sup>٢</sup> والبالغ الرشيد لا ولاية عليه ذكرأ كان أو أنثى - والحاكم والوصى على المجنون البالغ ذكرأ وأنثى مع المصلحة. ويقف عقد غيرهم على الاجازة، ويكفي فيها سكوت البكر.

وللمولى الولاية على مملوكه ذكرأ وأنثى مطلقاً، ولا ولاية للام.

ويستحب للبالغة أن تستأذن أباه، وأن توكل أخاها مع فقده.

وليس للوكيل أن يزوجه من نفسه بغير اذنها.

ولو زوج الصغيرين الابوان توارثا، ولو كان غيرهما وقف على الاجازة، فان مات أحدهما قبل البلوغ بطل، وان بلغ أحدهما وأجاز ثم مات حلف الثاني بعد بلوغه على انتضاء الطمع<sup>٣</sup> وورث، والا فلا.

١ - جاء في (المختصر النافع) «وطى الزوجة في الدبر فيه روايتان: اشهرهما الجواز على الكراهية» وجاء في (الشرائع): أى الكراهة الشديدة. والرواية الاخرى بالتحريم.

٢ - الا اذا كان العقد حين وقوعه ذا مفسدة عند العقلاء، فلا يصح الا بالاجازة بعد البلوغ والرشد، بل لا يترك الاحتياط بالاجازة منها فيما اذا كان العقد صحيحاً بلا مفسدة ايضاً، لان في لزومه عليها اشكالا - منهاج الصالحين، بتصرف.

٣ - أى الطمع في الميراث.

### الفصل الثالث - في المحرمات

وهي قسمان: نسب وسبب.

فالنسب: الام وان علت، والبنت وان سفلت، والاخت وبناتها وان نزلن،  
والعمة والخالة وان علت، وبنات الاخ وان نزلن.  
وأما السبب فأمر:

الاول: ما يحرم بالمصاهرة

فمن وطأ امرأة بالعقد أو الملك حرمت عليه أمها وان علت، وبناتها وان نزلت،  
تحريماً مؤبداً، سواء سبقن على الوطئ أو تأخرن عنه.  
وتحرم الموطوءة بالملك أو العقد على أب الواطيء وان علا، وعلى أولاده وان  
نزلوا.

ومن عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت عليه أمها أبداً، وبناتها ما دامت الام  
في عقده، فان طلقها قبل الدخول جاز له العقد على بنتها، ولو دخل حرمت أبداً.  
وتحرم اخت الزوجة جمعاً لأعيانها، وكذا بنت اختها وبنت أخيها الامع اذن

العمة والخالة، ولو عقد من دون اذنها بطل العقد.  
ومن زنا بعمته او خالته حرمت عليها بناتها أبداً. ولو ملك الاختين فوطأ  
احدهما حرمت الاخرى جمعاً، فلو وطأها أثم ولم تحرم الاولى.

ويحرم على الحر في الدائم ما زاد على أربع حرائر، وفي الاماء ما زاد على أمتين،  
وله أن يجمع بين حرتين وأمتين او ثلاث حرائر وأمة، وعلى العبد ما زاد على أربع اماء،  
وفي الحرائر ما زاد على حرتين، وله أن ينكح حرة وأمتين.

ولا يجوز نكاح الامة على الحرية الا باذنها، ولو عقد بدونه كان باطلاً. ولو أدخل  
الحرية على الامة ولم تعلم قلها الخيار، ولو جمعها في عقد صح على الحرية.

ويحرم العقد على ذات البعل، والمعتدة مادامت كذلك، ولو تزوجها في عدتها  
جأهلاً بطل العقد، فان دخل حرمت أبداً والولد له والمهر للمرأة، وتتم عدة الاول  
وتستأنف للثاني، ولو عقد عالماً حرمت أبداً بالعقد.

#### مسائل

(الاولى) من لاط بغلام فأوقبه حرم عليه أم الغلام وأخته وبنته أبداً، ولو سبق

عقدهن لم يحرم.



(الثانية) لو دخل بصبية لم تبلغ تسعاً فأفضاها<sup>١</sup> حرمت أبداً ولم تخرج من حباله.

(الثالثة) لو زنا بامرأة لم يحرم نكاحها<sup>٢</sup> ولو زنا بذات بعل أو في عدة رجعية حرمت أبداً.

(الرابعة) لو عقد المحرم عالماً بالتحريم حرمت أبداً، ولو كان جاهلاً بطل العقد ولم تحرم<sup>٣</sup>.

(الخامسة) لا تنحصر المتعة وملك اليمين في عدد.

(السادسة) لو طلقت الحرة ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وإن كانت تحت عبد، ولو طلقت الأمة طلقين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وإن كانت تحت حر. (السابعة) المطلقة تسعاً للعدة ينكحها بينها رجلان تحرم على المطلق أبداً.

(الثامنة) لو طلق احدى الأربع رجعيّاً لم يجز أن ينكح بدلهما حتى تخرج من العدة، ويجوز في البائن. ولو عقد ذوالثلاث على اثنتين دفعة بطلا، ولو ترتب بطل الثاني، وكذا الحكم في الاختين.

الثاني: الرضاع

ويحرم منه ما يحرم بالنسب، إذا كان عن نكاح، يوماً وليلة، أو ما أنبت اللحم وشد العظم، أو كان خمس عشرة رضة كاملة من الثدي لا يفصل بينها رضاع أخرى، وأن يكون في الحولين بالنسبة إلى المرتضع، وفي ولد المرضعة قولان، وأن يكون اللبن لفحل واحد.

فلو أرضعت امرأتان [صبيين] بلبن فحل واحد نشر الحرمة بينهما، ولو أرضعت امرأة صبيين بلبن فحلين لم ينشر الحرمة.

ومع الشرائط تصير المرضعة أمّاً وذواللبن أباً وأخوتها أخوالاً وأعماماً وأولادها أخوة. ويحرم أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً على المرتضع وأولاد المرضعة ولادة

١ — الافضاء: خرق مخرج البول وإيصاله إلى مخرج الحيض، أي المهبل.

٢ — على الزاني، إلا أن تكون ذات بعل أو في عدة رجعية فتحرم عليه أبداً على المشهور (شرائع الاسلام).

٣ — إذا عقد المحرم على امرأة عالماً بالتحريم حرمت عليه أبداً، ولو كان جاهلاً فسد عقده ولم تحرم (شرائع الاسلام).

لارضاعاً<sup>١</sup>.

ولا ينكح ابوالمترضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً، ولا في اولاد زوجة المرضعة ولادة لا رضاعاً، ولا اولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة والفحل.

ولو أرضعت كبيرة الزوجتين صغيرتهما حرمتا ان كان دخل بالمرضعة<sup>٢</sup> والافالمرضعة. ولو أرضعت الام من الرضاعة الزوجة حرمت<sup>٣</sup> ولا تحرم ام ام الولد من الرضاع على أبيه وان حرمت من النسب.

ويستحب اختيار المسلمة الوضيئة العفيفة العاقلة للرضاع.

الثالث: اللعان

ويثبت به التحريم المؤبد، وكذا قذف الزوج امرأته الصماء الخرساء.

الرابع: الكفر

ولا يجوز للمسلم أن ينكح غير الكتابية اجماعاً، وفيها قولان، ولا للمسلمة أن تنكح غير المسلم.

ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ في الحال، ويقف بعده على انقضاء العدة، الا أن يرتد الزوج عن فطرة فينفسخ في الحال.

وعدة المرتد عن فطرة عدة الوفاة، وعن غيرها عدة الطلاق.

ولو أسلم زوج الكتابية ثبت عقده، ولو أسلمت دونه قبل الدخول انفسخ العقد، وبعده يقف على العدة، فان أسلم فيها كان أملاك بها.

ولو كان الزوجان حربيين وأسلم أحدهما قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال، ولو كان بعده وقف على انقضاء العدة.

١ - فانهم لا يحرمون على المترضع اذا لم يكونوا قد رضعوا من لبن ذلك الفحل الذي رضع منه ذلك المترضع، والا فانهم يحرمون عليه قطعاً اتفاقاً. وعليه فلو ارتضع من ام امه او ضرثها بلبن جده لامه حرمت امه على أبيه، لان الام من اولاد صاحب اللبن فتحرم على أب المترضع، دون ما لو ارتضع من ام ابيه، وكذا لاحرمه لو أرضعت ام امه ولكن من لبن جده لا ابيه او اجنبي - كاشف الغطاء «قده» بتصرف.

٢ - اعتبار الدخول لاجل أن يكون اللبن منه، فلو لم يدخل ولم يكن اللبن منه حرمت نفس المرضعة، لانها تصبح ام زوجته، ولا تحرم المرضعة.

٣ - هذا اذا كان ارضاع الام من الرضاعة للزوجة من نفس اللبن الذي شرب منه الزوج.

[ولو أسلم الزوج الحرى على أكثر من أربع حريات وأسلمن فاختار أربعاً  
انفسخ نكاح البواقي] <sup>١</sup> ولو أسلم الذمي وعنده أربع ثبت عقده عليهن، ولو كن أزيد تغير  
أربعاً وبطل نكاح البواقي.

#### مسائل

(الاولى) لا يجوز للمؤمنة أن تتزوج بالمخالف، ويجوز العكس <sup>٢</sup> ويكره تزويج  
الفاسق <sup>٣</sup>.

(الثانية) نكاح الشغار باطل، وهو جعل نكاح امرأة مهراً لآخرى.

(الثالثة) يجوز تزويج الحرة بالعبد والهاشمية بغيره والعربية بالمعجمي  
وبالعكس، ويجب اجابة المؤمن القادر [على النفقة] <sup>٤</sup>.

#### الفصل الرابع - في المتعة

ويشترط فيها الايجاب والقبول <sup>٥</sup> من أهله، وذكر المهر، ولا بد فيه من ذكر  
الاجل المعين. ولو لم يذكر المهر بطل، ولو لم يذكر الاجل فالاقرب البطلان <sup>٦</sup>.  
ويحرم غير الكتابية من الكفار والامة على الحرة من دون اذنها، وبنت الاخ  
والاخت من دون اذن العمة والحالة.

ويكره الزانية <sup>٧</sup> والبكر من دون اذن الاب.

ولا حد للمهر <sup>٨</sup> ولو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه، ولو أخلت ببعض المدة

١ - ليست في نسخة «ن».

٢ - المناط خوف الضلال، فاذا خيف حرم من الطرفين، والافجائر عند الأكثر.

٣ - والاحوط تركه خصوصاً في شارب الخمر وتارك الصلاة، ولا سيما اذا خيف الضلال.

٤ - ليست في نسخة «ن» والمشهور على عدم الوجوب بل الاستحباب المؤكد وكراهة الرد كراهة  
شديدة مغلفة، في الخبر: «اذا جاءكم مؤمن ترصون خلقه ودينه فزوجوه، ان لا تفعلوا تكن فتنة في الارض  
وفساد كبير» (الوسائل ج ١٤).

٥ - والفاظ الايجاب ثلاثة: زوجتك وممتعك وأنكحتك.

٦ - والاكثر على عدم البطلان بل انتقالها دائماً، والاحتياط بالطلاق ثم التجديد من دون عدة.

٧ - واذا كانت مشهورة بالزنا فقد احتاط بعضهم لزوماً بترك التمتع بها - المنهاج.

٨ - في (صحيح مسلم) عن جابر بن عبد الله الانصاري كان يقول: «كنا نستمتع بالقبضة من  
التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر، حتى نهى عمر في شأن عمرو بن حريث».

أسقط بنسبته. ولو ظهر بطلان العقد فلامهر قبل الدخول، وبعده لها المهر مع جهلها. ويلحق به الولد وان عزل، ولو نفاه فللعان.

ولا يقع بها طلاق ولانعان ولاظهار، ولا ميراث لها وان شرط<sup>١</sup> وتعتد بعد الاجل بحيضتين، أو بخمسة واربعين يوماً، وفي الموت بأربعة أشهر وعشرة أيام.

### الفصل الخامس - في نكاح الاماء

ولا يجوز للعبد والامة أن يعقدا لانفسهما بغير اذن المولى، فان فعل أحدهما وقف على الاجازة، ولو أذن المولى للعبد ثبت مهر عبده عليه ونفقة زوجته، وثبت لمولى الامة مهر أمته. ويستقر بالدخول. ولو لم يأذنا فالولد لها، ولو أذن أحدهما فالولد للآخر. ولو كان أحد الزوجين حراً فالولد مثله ما لم يشترط المولى الرقية.

ولو تزوج الحر من دون اذن المولى عالماً فهو زان والولد رق، ولو كان جاهلاً سقط الحدود المهر وعليه قيمة الولد يوم سقوطه حياً، ولو ادعت الحرية فكذلك. وعلى الاب فك أولاده، ويلزم المولى دفعهم اليه، ولو عجز سعى في القيمة، ومع عدم الدخول لامهر.

ولو تزوجت الحرة بعبد عالة فلامهر والولد رق ومع الجهل حر ولا قيمة، وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق مع الدخول.

ولو زنى الحر أو العبد بمملوكة فالولد لمولاه، ولو اشترى جزءاً من زوجته بطل العقد ولم تحل بالتحليل على قول، ولو اعتقت الامة كان لها فسخ النكاح.

ويجوز جعل المعتق مهراً لمملوكته اذا قدم العتق أو النكاح على خلاف. وأم الولد رق لا يجوز بيعها مع وجوده الا في ثمن رقبته اذا لم يكن غيرها، وتنعتق بموت المولى من نصيب الولد، ولو عجز سعت.

واذا بيعت الامة كان للمشتري على الفور فسخ النكاح ولصاحب العبد أيضاً، وكذا العبد.

ومع فسخ مشتري الامة قبل الدخول لامهر، ولو أجاز قبله فله المهر، وبعده للبائع.

وطلاق العبد بيده، ولو كانا لواحد كان للمولى فسخه.  
ويحرم لمن زوج أمته وطيبها ولمسها والنظر بشهوة ما دامت في حباله. وليس  
لاحد الشريكين وطىء المشتركة بالملك.  
ويجب على مشتري الجارية استبراؤها<sup>١</sup> ولو اعتقها حل له وطيبها بالعقد من غير  
استبراء، ولا بد لغيره من عدة الحرة<sup>٢</sup>.  
ولو حلل أمته على غيره حلت له ولو كان لمملوكه، ولا يحل غير المأذون<sup>٣</sup>،  
وينعقد الولد حراً<sup>٤</sup>.

### الفصل السادس — في العيوب

وهي أربعة في الرجل: الجنون، والخصاء، والعن<sup>٥</sup>، والجلب<sup>٦</sup>.  
وسبعة في المرأة: الجنون، والجذام، والبرص، والقرن، والافضاء، والعمى،  
والاقعاد.  
ولا فسخ بالمتجدد بعد العقد في غير العنة، وفي الجنون المتجدد قول بالفسخ.  
والخيار على الفور، وليس بطلاق. ولا بد من الحاكم في العنة خاصة.  
ولا مهر في الفسخ قبل الدخول من الرجل، وبعده المسمى، ويرجع الزوج على  
المدلس.  
ومن المرأة لامهر لها قبل الدخول الا في العنة فيثبت نصفه، وبعده المسمى.  
والقول قول المنكر للمعيب.  
ويؤجل الحاكم العنين مع المرافعة سنة، فان وطأها او غيرها فلا فسخ، والا

---

١ — بحیضة، او بخمسة واربعين يوماً ان كانت لا تحيض في سن من تحيض، ويسقط اذا كان  
البائع امرأة او كانت الامة حائضاً او يائسة او حاملاً، او علم عدم وطيبها، او عدم حلها، او اخبر عدل  
بامتبرائها.

٢ — هذا اذا اعتقها المشتري واراد غيره العقد عليها.

٣ — من الاستمتاع.

٤ — اذا كان ابوه حراً.

٥ — المعجز عن الوطىء قبلاً.

٦ — الجلب: القطع، اذا لم يبق معه ما يمكن الوطىء به قبلاً.

فسخت ولها نصف المهر.

ولو تزوجها حرة فبانئت أمة فسخ ولا مهر الا مع الدخول، فيرجع على المدلس.  
وكذا لو شرطت بنت مهيرة فخرجت بنت أمة.  
ولو تزوجته حراً فبان عبداً فلها الفسخ، والمهر بعد الدخول لا قبله.

### الفصل السابع — في المهر

وهو عوض البضع، وتملكه المرأة بالعقد، ويسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول، ولو دخل قبلاً أو دبراً استقر.  
ويصح أن يكون عيناً أو ديناً أو منفعة، ولا يتقدز قلة وكثرة، ولا بد فيه من الوصف أو المشاهدة.

ولو لم يتعين صح العقد، وكان لها مع الدخول مهر المثل ما لم يتجاوز السنة، فإن تجاوز رد اليها، ومع الطلاق لها المتعة، للموسر بالشوب المرتفع أو عشرة دنانير، والمتوسط بخمسة، والفقير بخاتم أو درهم.  
ولو تزوجها بحكم أحدهما صح، ويلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم تتجاوز المرأة مهر السنة ان كانت الحاكمة، ولومات الحاكم قبله فلها المتعة.  
ولو تزوجها على خادم مطلقاً أو دار أو بيت كان لها وسط ذلك، ولو قال «على الستة» فخمسمائة درهم.

ولو تزوج النعميان على خرصح، فإن أسلم أحدهما قبل القبض فلها القيمة<sup>١</sup>، ولو تزوج المسلم عليه قيل يصح ويثبت على الدخول مهر المثل، وقيل يبطل العقد، ولو أمهر المدبر بطل التدبير.  
ولو شرط في العقد المحرم بطل الشرط خاصة، ولو اشترط أن لا يخرجها من بلدها لزم.

والقول قول الزوج في قدر المهر، ولو أنكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل، ولو

١ — لزود النص المعتبر في «النصراني يتزوج النصرانية على ثلاثين دنأ خراً وثلاثين خنزيراً ثم اسلم بعد ذلك، ولم يكن دخل بها؟ قال عليه السلام: ينظر كم قيمة الخنزيركم قيمة الخنازير ويرسل بها اليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الاول» (الوسائل ج ١٤) والظاهر عدم الفرق بين الاسلام قبل الدخول او بعده — كاشف الغطاء.

ادعت الواقعة فالقول قوله مع يمينه على اشكال .  
ولو زوج الاب الصغير ضمن المهر مع فقره، وللمرأة الامتناع قبل الدخول حتى  
تقبض المهر.

### الفصل الثامن - في القسم والنشوز

للزوجة دائماً ليلة من أربع، وللزوجتين ليلتان، وللثلاث ثلاث، ولو كن أربع  
فلكل واحدة ليلة. ولو وهبته احداهن وضع ليلتها حيث شاء، ولو وهبت الضرة بات  
عندها.

والواجب المضاجعة ليلاً لا الواقعة، وللحررة ليلتان، وللأمة والكتيبة ليلة،  
وتختص البكر عند الدخول بسبع، والثيب بثلاث. ويستحب التسوية في الانفاق.  
ويجب على الزوجة التمكين وإزالة المنفر. وله ضرب الناشزة بعد وعظها  
وهجرها، ولو نشز طالبتة، ولها ترك بعض حقها أو كله استمالة له، ويحل قبوله.  
ولو كره كل منها صاحبه انفذ الحاكم حكيم من أهلها أو أجنبيين، فإن رأيا  
الصلح أصلحاً، وإن رأيا الفرقة راجعاًهما في الطلاق والبدل، ولا حكم مع اختلافهما.

### الفصل التاسع - في أحكام الاولاد

يلحق الولد في الدائم مع الدخول<sup>١</sup>، ومضي ستة أشهر من حين الوطء  
ووضعه لمدة الحمل، وهي ستة أشهر إلى عشرة<sup>٢</sup>، فلو غاب أو اعتزل أكثر من عشرة  
أشهر ثم ولدت لم يلحق به.  
والقول قوله في عدم الدخول، ولو اعترف به وانكر الولد لم ينتف الا باللعان،

- ١ - ويجب على الزوجين العمل بحكمها فيما عدى البدل والطلاق، ان كانا عادلين.
- ٢ - وعند الشك يحكم به لذي الفراش حتى مع العلم بعدم الدخول اذا أمنى على فرجها او امكن  
احتمال وقوع ذلك، لمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».
- ٣ - هذا لما يحصل من الاشتباه في مبدأ الحمل عند الناس، والا فهو محدود في اقضاء  
— بالتجربة — بتسعة اشهر وتسعة ايام وتسع ساعات. ومصدر القول بتحديدده عندنا ماورد عن الائمة  
عليهم السلام من الروايات، ولذلك فقد اختص به المذهب الجعفرى، حيث قال سواء بأكثر منه الى اربع  
سنتين! ورووا في ذلك ولادة الشافى بعد اربع سنين من غياب زوج امه عنها!. ومنشأ الاختلاف فيه  
عندهم التخرصات والظنون.

ولا يجوز له الحاق ولد الزنا به.

ولو تزوجت بآخر بعد طلاق الاول وأنت بولد لاقل من ستة أشهر فهو للاول، وان كان لسته أشهر فصاعداً فهو للاخير، ولو كان لاقل من ستة أشهر من وطئ الثاني أو أكثر من عشرة أشهر من طلاق الاول فليس لها، وكذا الامه لو بيعت بعد الوطئ. ولو اعترف بولد أمته أو المتعة ألحق به، ولا يقبل نفيه بعد ذلك.

ولو وطأها المولى وأجنبى فالولد للمولى، ومع اماره الانتفاء لا يجوز الحاقه ولانفيه، بل يستحب أن يوصى له بشيء.

ولو وطأها المشتركون فتداعوه ألحق بمن تخرجه القرعة، ويغرم للباقي حصصهم من قيمة الامه وقيمته يوم سقوطه حياً.

ولو وطأ بالشبهة ألحق به الولد، فان كان لها زوج وظنت خلوها ردت عليه بعد العدة من الثاني، ويجب عند الولادة استبدال النساء أو الزوج بالمرأة.

ويستحب غسل المولود، والاذان في أذنه اليمنى، والاقامة في اليسرى، وتحنكه بتربة الحسين عليه السلام وجماء الفرات، وتسميته بأسم أحد الانبياء أو الائمة عليهم السلام<sup>١</sup> والكنية، ولا يكتفى عمداً بأبي القاسم، وحلق رأسه يوم السابع، والعقيقة بعده، والتصدق بوزنه ذهباً أو فضة، وثقب اذنه، وختانه فيه، ويجب بعد البلوغ. ونخض الجوارى مستحب.

ويستحب له أن يعق عن الذكر بذكر وعن الانثى بأنثى، بصفات الاضحية. ولا يأكل الابوان منها، ولا يكسر شيء من عظامها. وأفضل المراضع الام. وللحره الاجرة على الاب، ومع موته من مال الرضيع، ولا تجبر على ارضاعه، وتجب الامه.

وحد الرضاع حولان، واقله أحد وعشرون شهراً، والام أحق بارضاعه اذا رضيت بما يطلب غيرها من أجره أو تبرع وأحق بحضانه الذكر مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة، وبالانثى الى سبع سنين، وتسقط الحضانه لو تزوجت، ولومات الاب أو كان مملوكاً أو كافراً فالام أولى.



### الفصل العاشر - في النفقات

أما الزوجة فيجب لها النفقة: من الاطعام والكسوة والسكنى، مع العقد الدائم والتمكين التام مع القدرة<sup>١</sup> وان كانت ذمية أو أمة. فان طلقت بائناً أو مات الزوج فلانفقة مع عدم الحمل<sup>٢</sup> وتقضي مع القوات.

وأما الاقارب، فيجب للابوين وان علوا والاولاد وان نزلوا خاصة، بشرط الفقر، والعجز عن التكسب. وعلى الاب نفقة الولد، فان فقد أو عجز فعلى أب الاب وهكذا، فان فقدوا فعلى الام، فان فقدت فأباًؤها.

وأما المملوك: فتجب نفقته على مولاه، وله ان يجعلها في كسبه مع الكفاية، والا أتمه الموت. وينجب للبهائم، فان امتنع اجبر على البيع، أو الذبح ان كانت مذكاة<sup>٣</sup> أو الانفاق.



مركز تحقيقات مكتبة مير علي حسيني

١ - والواجب من النفقة الطعام والكسوة والسكنى بحسب شأنها، فلو كان من شأنها الخدمة وجب بحسب شأنها، الا ان تكون ناشئة فلايجب شيء على الزوج.

٢ - «وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتان، اشهرهما انه لانفقة لها، والاخرى: ينفق عليها من نصيب ولدها» (شرائع الاسلام).

٣ - وان كانت غير مأكولة اللحم، وذلك لراحتها من الم الجوع المستمر والموت بالتدريج.

## كتاب الطلاق

وفيه فصول :

### الفصل الاول - في الطلاق

ويشترط في المطلق: البلوغ، والعقل، والاختيار، والقصد. وللولي أن يطلق عن المجنون لا الصغير والسكران. وفي المطلقة: دوام الزوجية، وخلوها عن الحيض والنفاس ان كان حاضراً ودخل بها، ولو كان غائباً يقدر انتقالها من طهر الى آخر صبح طلاقه ولو كانت حائضاً، وان يطلقها في طهر لم يقربها فيه بجماع الا في الصغيرة واليايسة<sup>١</sup> والحامل، والمستربة<sup>٢</sup> تصبر ثلاثة أشهر.

ولا يقع الا بقوله «طالق» مجرداً عن الشرط والصفة<sup>٣</sup>، ويشترط سماع رجلين عدلين<sup>٤</sup>.

---

١ - لما في صحيحه عبدالرحمان بن الحجاج «ثلاث يتزوجن على كل حال: من اتي لها اقل من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد يست من الحيض».

٢ - يشتمل المستربة هنا: مستربة الدم اي من اتصل دمها ولم يتميز حيضها من طهرها، والمستربة في الحمل، والمستربة في اليأس وعدمه ودخولها في الحيض وعدمه، ومن لا تحيض وهي في سن من تحيض ففي جميع هذه الصور يجب عليها التريص ثلاثة اشهر - كاشف الغطاء(قده).

٣ - الشرط في اصطلاح الفقهاء عبارة عن: كل حادث امكن وقوعه وعدمه، كشفاء المريض وقدم المسافر. والصفة: ما كان محقق الوقوع، كطلوع الشمس وغيوبة الشفق. وتعليق الطلاق على كل ذلك باطل عندهم اجماعاً.

٤ - لقوله تعالى «واشهدوا ذوي عدل منكم» سورة الطلاق.

## الفصل الثاني - في اقسامه

وهو بدعة، وسنة.

فالاول: طلاق الحائض الحائِل<sup>١</sup> او النفساء مع حضور الزوج<sup>٢</sup> والمسترابة<sup>٣</sup> قبل ثلاثة أشهر، وطلاق الثلاث مرسل<sup>٤</sup> والكل باطل<sup>٥</sup>.

والثاني: بائن، ورجعي.

فالاول: طلاق اليائسة، والصغيرة، وغير المدخول بها والمختلعة والمباراة مع استمرارها على البذل، والمطلقة ثلاثاً بينها رجعتان<sup>٦</sup>.  
والثاني: ماعداه مما للرجل المراجعة فيه.

وطلاق العدة من أحد هذه: ما يراجع في العدة ويواقع ثم يطلق بعد الطهر، فهذه تحرم بعد تسع ينكحها بينها رجلان مؤبداً. وما عداه تحرم في كل ثلاثة حتى تنكح غيره.

ويشترط في المحلل: البلوغ، والوطنى قبلاً بالعقد الصحيح الدائم. وكما يهدم الثلاث يهدم ما دونها.

ويصح الرجعة نطقاً وفعلاً، ولا يجب فيها الاشهاد. ويقبل قول المرأة في انقضاء العدة بالحيض<sup>٧</sup>.

ويكره طلاق المريض، ويقع، لكن ترثه المرأة - وان كان بائناً - الى سنة، ما لم يميت بعدها - ولو بلحظة - أو تتزوج هي، أو يبرأ من مرضه. وهو يرثها في الرجعي في العدة، ونكاحه صحيح مع الدخول، والا فلا.

١ - غير الحامل.

٢ - الحق بالحضور بعضهم ما يحكمه من امكان علمه بجاها مع غيبه.

٣ - سبق معناه فيما مضى.

٤ - أى من غير رجعة بينها.

٥ - لا يبنى الاشكال في وقوع الطلاق الثلاث المرسل بواحدة، وقد ورد بها الاخبار.

٦ - المراد من الرجعة ما يشمل العود الى الزوجية بعقد جديد، وان لم يطأها وكانت الطلقات

كلها في طهر واحد غير مواقع فيه.

٧ - وبغيره أيضاً.

### الفصل الثالث - في العدد

لاعدة في الطلاق على الصغيرة، واليائسة، وغير المدخول بها.  
 والمستقيمة الحيض عدتها ثلاثة أقراء<sup>١</sup> ان كانت حرة والافقرءان.  
 وان كانت في سن من تحيض ولا حيض لها فعدتها ثلاثة أشهر ان كانت حرة، والافشهر ونصف.  
 والحامل عدتها وضع الحمل وان كان مقطاً.  
 وعدة الحرة المتوفى عنها زوجها. أربعة أشهر وعشرة أيام، صغيرة أويائسة او غيرهما، دخل أولاً، ولو كانت حاملاً فأبعد الاجلين، وعليها الحداد<sup>٢</sup> ولو كانت أمة فشهران وخمسة أيام، والحامل بأبعد الاجلين.  
 وأم الولد تعتد من وفاة الزوج كالحرة، وغيرها كالامة.  
 ولومات زوج الامة ثم اعتقت اعتدت كالحرة، ولو اعتق امته بعد وطئها اعتدت بثلاثة أقراء.  
 ولومات بعد الطلاق رجعيًا اعتدت الحرة والامة للوفاة، ولو كان بائناً اتمت عدة الطلاق.  
 ولا يجوز للزوج أن يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى يخرج عدتها الا أن تأتي بفاحشة، ولاها أن تخرج الامع الضرورة بعد نصف الليل وترجع قبل الفجر، وعليه نفقة عدتها.  
 وتعتد المطلقة من وقت ايقاعه، والمتوفى عنها من حين البلوغ<sup>٣</sup>.

### الفصل الرابع - في الخلع والمباراة

ولا يقع الخلع بمجرد ما لم يتبع بالطلاق على قول. ولا بد فيه من الفدية، وهي

- ١ - اى أطهار.
- ٢ - وهو ترك الزينة من الثياب الملونة والادهان والكحل الاسود والحناء الاحمر، وكل ما يتعارف عند النساء للزينة، وهو يختلف باختلاف الامصار والامصار والنساء. والاحوط مع ذلك ان لا تخرج من بيتها ليلاً ولا تبين خارج منزلها، ولو خرجت لضرورة رجعت اليه ولو بعد نصف الليل - كاشف الغطاء «قده».
- ٣ - اى بلوغ خبر الوفاة لو كان غائباً او غائبة.

ما يصح تملكه. بشرط التعيين، واختيار المرأة. وله أن يأخذ أزيد مما أعطاه.  
ويشترط في الخالع: التكليف، والاختيار، والقصد. وفي المرأة — مع  
الدخول — الظهر الذي لم يقرها فيه بجماع مع حضوره، وانقضاء الحمل، وامكان  
الحيض، واختصاصها بالكراهية، وحضور شاهدين عدلين، وتجرده عن شرط لا يقتضيه  
العقد. ويبطل لو انتفت الكراهية منها. ولا يملك الفدية، ولها الرجوع في الفدية مادامت  
في العدة، وإذا رجعت كان له الرجوع في البضع، والا فلا. ولا توارث بينهما في العدة.  
ولو بانّت الفدية مستحقة — قيل — يبطل الخلع. ولو بدلت الامة مع الاذن  
صح، وبدونه تتبع به.

ولو كانت فدية المسلم خيراً فان اتبع بالطلاق كان رجعيّاً. ولو خالعه على  
ألف ولم يعين بطل، ولو خالع على خل فبان خيراً صح، وله بقدره خل.  
ولو طلق بفدية كان بائناً وان تجرد عن لفظ الخلع، ولو قالت «طلقني بكذا»  
كان الجواب على الفور، فان تأخر فلا فدية، وكان رجعيّاً.  
وشروط المبراة كالخلع، الا أن الكراهية منها، وصورتها «بارأئك بكذا فأنّت  
طالق» وهي بائن مالم ترجع في البذل في العدة، ولا يحل له الزائد على ما أعطاه.

### الفصل الخامس — في الظهار

وهو حرام، وصورته أن يقول لزوجته «أنت علي كظهر أمي» أو إحدى  
المحرمات<sup>١</sup>.

وشروطه: سماع شاهدي عدل، وكمال المظاهر، والاختيار، والقصد، وإيقاعه  
في طهر لم يجامعها فيه اذا كان حاضراً ومثلها تحيض. وفي المتمتع بها، والامة،  
وغير المدخول بها، ومع الشرط قولان<sup>٢</sup> ولا يقع في اضرار ولا يمين<sup>٣</sup>.  
ومع ارادة الوطي يجب الكفارة، بمعنى تحريم الوطي حتى يكفر. فان طلق

١ — في وقوع الظهار بالتشبيه بسائر المحرمات اختلاف، والشهور على البطلان.

٢ — اما الدخول فهو شرط في صحة الظهار وترتب آثاره لتظافر الصحاح باعتباره. ويصح تعليقه  
على الشرط — وهو ما يحتمل وقوعه — كخروجها من الدار، لا الصفة — وهو متحقق الوقوع — كخروج  
الشهر، والفارق بين الامرين ورود النص في الشرط دون الصفة كاشف الغطاء (قده).

٣ — في مقابل الايلاء، فانه يمين لا ينعقد لغير الاضرار. وهذا من الفروق بينها.

وراجع في العدة لم تحل حتى يكفر، ولو خرجت أو كان بائناً فاستأنف في العدة أو مات أحدهما أو ارتد فلا كفارة، ولو وطأ قبل التكفير عامداً [لزمته] كفارتان، ويتكرر بكل وطئ كفارة، ولو وطأ قبل التكفير عامداً [لزمته] كفارتان، ويتكرر بكل وطئ كفارة، ولو عجز أجزاءه الاستغفار.

وإذا رافعت أنظره الحاكم ثلاثة أشهر من حين المرافعة فيضيق عليه بعدها حتى يكفر أو يطلق.

ولو ظاهر زوجته الإمة ثم اشتراها ووطأها بالملك فلا كفارة.

### الفصل السادس - في الإيلاء<sup>١</sup>

ولا ينقذ بغير اسم الله تعالى، ولا يغير اضراء<sup>٢</sup> من كامل مختار قاصد، وإن كان عبداً أو خصياً أو مجبوباً<sup>٣</sup>.

ولا بد أن تكون المرأة منكوبة بالدائم، مدخولاً بها، يولي مطلقاً أو يزيد من أربعة أشهر<sup>٤</sup>.

وإذا رافعت أنظره الحاكم أربعة أشهر، فإن رجع وكفر<sup>٥</sup> والألزمه الطلاق أو الفينة والتكفير، ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يفعل أحدهما. ويقع الطلاق رجعيًا.

ولو آلى مدة فدفع حتى خرجت فلا كفارة، وعليه الكفارة لو وطأ قبل [ها]<sup>٦</sup> ولو

١ - الإيلاء: هو الحلف بالله (جل شأنه) على ترك وطئ زوجته المعينة مدة معينة، أو مطلقاً، مجرداً عن الشرط والصفة. فهو صنف خاص من اليمين يختص بأحكام خاصة من الشارع، كوجوب الفنة، والكفارة أو الطلاق. وإذا بطل إيلاء أصح يميناً وجرت عليه أحكامه. والإيلاء من آلى على نفسه، أي حلف ليمين نفسه عن شيء مطلقاً أو في مدة معينة.

٢ - بالزوجة فقط.

٣ - فيما لو بقي مقدار يمكن معه الدخول.

٤ - ومن هذا أنهم حكموا بجمرة ترك وطئ الزوجة أكثر من أربعة أشهر اختياراً، الإبرضاها، وجمرة السفر أكثر من أربعة أشهر الإبرضاها أو أخذها معه، إلا أن يكون السفر ضرورياً.

٥ - كفارة اليمين للوطئ خلافاً للحلف على الامتناع منه.

٦ - أي قبل المدة، والمعبارة في الأصل: قبله، وهو من التسامح في تذكير الضمير، أو لتلاشتيه بقبل المرأة.

ادعى الاصابة<sup>١</sup> فالقول قوله مع يمينه.  
وفئة القادر الوطي قبلا، وفئة العاجز اظهار العزم على الوطي مع القدرة. ولا يتكرر الكفارة بتكرر اليمين<sup>٢</sup>.

### الفصل السابع - في اللعان

وسببه: قذف الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة<sup>٣</sup> وانكار ولد يلحق به ظاهراً.

ويشترط في الملعن والملاعنة: التكليف، وسلامة المرأة من الصمم والخرس، ودوام النكاح. وفي اشتراط الدخول قولان.

وصورته: أن يقول الرجل «اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما قلت عن هذه المرأة» أربع مرات. ثم يعظه الحاكم، فإن رجع حده، والا قال «ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين» ثم تقول المرأة أربع مرات «اشهد بالله انه لمن الكاذبين»، ثم يعظها الحاكم، فإن اعترفت رجها والا قالت «ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين» فتحرم أبداً<sup>٤</sup>.

ويجب: التلفظ بالشهادة، وقيامهما عند التلفظ، وبداءة الرجل، وتعيين المرأة، والنطق بالعربية مع القدرة، ويجوز غيرها مع العذر، والبداءة بالشهادات ثم باللعن في الرجل، وفي المرأة تبدأ بالشهادات ثم بالغضب.

ويستحب: جلوس الحاكم مستدبر القبلة، ووقوف الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره، وحضور من يسمع اللعان، والوعظ قبل اللعن والغضب.

ولو أكذب نفسه بعد اللعان حد للقذف، ولم يزل التحريم، ويرثه الولد مع اعترافه بعد اللعان، ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به.

ولو اعترفت المرأة بعد اللعان اربعاً، قيل تحد. ولو ادعت المرأة المطلقة الحمل

١ - أي الدخول.

٢ - في ايلاء واحد، الا في ايلاء واحد لنسائه، تخصيصاً او جمعاً.

٣ - مع عفتها، فلورمى المشهورة بالزنا - ولو كان شهرتها بالزنا مرة واحدة - فعليه التعزير، بلاللعان في الزوجة، ولا حد في غيرها - كاشف الغطاء يتصرف.

٤ - وينتفى الولد.

منه فأنكر الدخول فأقامت بينة بارخاء الستر، فالأقرب سقوط اللعان ما لم يشبث الدخول.



مركز تحقیقات کتب و تدریس علوم اسلامی





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كتاب العتق

وفيه فصول:

## [الفصل الأول - في الرق]

يختص الرق بأهل الحرب، أو بأهل الذمة أن أدخلوا بالشرائط.  
ويحكم على المقر بالرقية مختاراً، ولا يقبل قول مدعى الحرية إذا كان يباع في  
أسواق الـ بيعة<sup>١</sup>.

ولا يملك الرجل ولا المرأة أحد الأبوين وإن علوا، والأولاد وإن نزلوا، ولا  
[يملك] الرجل بالمحارم بالنسب من النساء، ولو ملك أحد هؤلاء عتق. وحكم الرضاع  
حكم النسب.

## [الفصل الثاني - في العتق]

والصريح «أنت حر»، وفي لفظ العتق اشكال، ولا يقع بغيرهما، ولا بالإشارة  
والكتابة مع القدرة، ولا يقع مشروطاً ولا في يمين<sup>٢</sup> ولو شرط مع العتق شيئاً من خلع

---

١ - هذا من باب تقديم الظاهر على الأصل، ومقتضى الأصل: الحرية حتى يثبت خلافه  
كأشف الغطاء.

٢ - المراد بالعتق باليمين: ما هو المعروف عند العامة من الخلف بالعتاق والطلاق، حيث يقول  
القائل «عبيدك أحراره ونساؤه طوالق إن فعل كذا»، وهو باطل عندنا إجماعاً، وفي الخبر «إنها من خطوات  
الشیطان» - كأشف الغطاء «قد». .

وغيرها جاز.

وشرطه: تكليف المعتق<sup>١</sup> والاختيار، والقصد، والقربة، واسلام العبد. ويكره [اعتقاق] المخالف. ولو نذر عتقه او عتق الكافر صح<sup>٢</sup>.

ويستحب أن يعتق من مضى [له] في ملكه سبع سنين.  
ولو نذر عتق كل عبد له قديم عتق من ملكه ستة أشهر فصاعداً، ولو نذر عتق  
اول مملوك يملكه فلك جماعة استخرج بالقرعة — على خلاف.  
والعبد لا يملك شيئاً وان ملكه مولاه على الاقوى، فلو اعنته ويبيده مال فالمال  
للمولى وان علم به ولم يستثنه.

ولو اعنت ثلث عبيده استخرج بالقرعة. ولو اعنت بعض عبده عتق كله، ولو  
كان له شريك قوم عليه حصة شريكه واعتقت، ولو كان معسراً سعى العبد في  
النصيب.

ولو اعنت الحبلي فالوجه: عدم عتق الحمل الا أن يعتقه بالنصوصية.  
وعمى المملوك، وجذامه، وتنكيل المولى به، والاقعاد: أسباب في العتق،  
وكذا اسلام العبد وخروجه قبل مواليه<sup>٣</sup>.  
ولو مات ذوالمال وله مملوك وارث لا غير اشترى من مولاه واعنت واعطي الباقي.

### [الفصل الثالث — التدبير

وهو أن يقول «أنت رق في حياتي حر بعد وفاتي»، من الكامل القاصد،  
فينعتق من الثلث بعد الوفاة كالوصية، وله الرجوع متى شاء، وهو متأخر عن الدين.  
ولو دبر الحبلي اختصت بالتدبير دون الحمل، أما لو تجدد الحمل من مملوك بعد  
التدبير فانه يكون مدبراً.

ولو رجع في تدبير الام قليل: لا يصح رجوعه في تدبير الاولاد، والاقرب أن

١ — بالكسر، أي بلوغه حتى يكون نافذ التصرف، فان قصد العبي كالتقص.

٢ — يحتمل ان يكون منع عتق العبد الكافر لعدم القربة المرجحة، فيصبح بالنذر راجعاً. ولم  
يوافقه المشهور في اشتراط الاسلام في الاعتاق.

٣ — من دار الحرب الى دار الاسلام.

رجوعه في تدبير الام خاصة ليس رجوعاً في تدبير الاولاد، ولو رجع في تدبيرهما صح الرجوع.  
 وولد المدبر من مملوكه مدبر، ولا يبطل تدبير الولد بموت أبيه قبل مولاه،  
 وينعتقون من الثلث، فان عجز استسعوا.  
 وابق المدبر ابطال للتدبير.

### [الفصل الرابع - في الكتابة]

وهي قسمان: مطلقة، ومشروطة.

فالمطلقة: ان يقول لعبده او امته «كاتبك على كذا على ان تؤديه في نجم كذا» اما في نجم واحد او نجوم<sup>١</sup> متعددة، فيقول «قبلت». وقيل: يفتقر الى قول: «فاذا اديت فانت حر»، فهذا يتحرر منه بقدر ما يؤدي، وليس لمولاه فسخ الكتابة وان عجز، ويفكه الامام من سهم الرقاب وجوباً مع العجز.  
 فان اولد من مملوكة تحرر من اولاده بقدر ما فيه من الحرية، وان مات ولم يتحرر منه شيء كان ميراثه للمولى، وان تحرر منه شيء كان لمولاه من ماله بقدر الرقية، ولورثته بقدر الباقي، ويؤدون منه ما بقي من مال الكتابة.  
 ولو لم يكن مال سعى الاولاد فيما بقي على ابيهم، ومع الاداء ينعتق الاولاد ويرث بقدر نصيب الحرية.

ولو اوصى او اوصى له بشيء صح بقدر نصيب الحرية، وكذا لو وجب عليه حد، ولو وطأ المولى المطلقة حد بنصيب الحرية.  
 وأما المشروطة: فان يقول بعد ذلك «فان عجز فانت رد في الرق». وهذا لا يتحرر منه شيء الا بأداء جميع ما عليه، فان عجز - وحده ان يؤخر نجماً عن وقته - رد في الرق، ويستحب للمولى الصبر عليه.  
 ولا بد في العوض من كونه ديناً مؤجلاً معلوماً مما يصح تملكه. ويكره أن يتجاوز به القيمة.

واذا مات المشروط بطلت الكتابة، وكان ماله وأولاده لمولاه. وليس للمكاتب أن يتصرف في ماله بغير الاكتساب الا باذن المولى، وينقطع تصرف المولى عن ماله بغير

١ - النجوم: بالاقساط الموضوعة على العبد المكاتب.

الاستيفاء.

ولووظأ مكاتبته مكرهاً فلها المهر، وليس لها أن تتزوج بدون إذن المولى، وأولادها بعدالكتابة اذا لم يكونوا أحراراً حكمهم حكمها يعتقون بعقبتها مشروطة كانت أو مطلقة.

ولواعتق من المطلقة بعضها اعتق من الولد بقدره، وكسبهم ان عتقوا فلهم وان رقوا فللمولى.

ولوأشرفت الام على العجزوهم المولى بالفسخ استعانت به<sup>١</sup>. والله أعلم بالصواب.



مرکز تحقیقات فقه وعلوم اسلامی

# كتاب الايمان

وفيه فصول:

## [الفصل الأول:]

لا ينعقد اليمين بغير أسماء الله تعالى، ولا بالبراءة منه أو من أحد الانبياء أو الأئمة عليهم السلام.

ويشترط في الخالف: التكليف، والقصد، والاختيار. ويصح من الكافر. وإنما ينعقد على فعل الواجب أو المندوب أو المباح مع الأولوية أو التساوي أو ترك الحرام أو ترك المكروه أو ترك المباح مع الأولوية.

ولو تساوى متعلق اليمين وعدمه في الدين والدنيا وجب العمل بمقتضى اليمين.

ولا يتعلق بفعل الغير، ولا بالماضي ولا بالمستحيل.

ولو تجدد المعجز عن الممكن انحلت اليمين، ويجوز أن يحلف على خلاف الواقع مع تضمن المصلحة والتورية أن عرفها.

ولو استثنى بالمشيئة انحلت اليمين، وللوالد والزوج والمولى حل يمين الولد والزوجة والعبد في غير الواجب.

وإنما تجب الكفارة بترك ما يجب فعله أو فعل ما يجب تركه باليمين، لا بالغموس<sup>١</sup>.

---

١ - في الحديث - كما في الجمع - «اليمين الغموس: هي التي عقوبتها دخول النار، وهي أن يحلف الرجل على مال امرئ مسلم أو على حقه ظلماً» فهو يمين على فعل الحرام، ولا ينعقد اليمين على فعل

ولا يجوز أن يحلف الا مع العلم<sup>١</sup>.  
وينعقد لو قال: والله لأفعلن، أو بالله، أو بالله، أو أيم الله، أو لعمر الله، أو أقسم بالله، أو أحلف برب المصحف. دون: وحق الله.

### [الفصل الثاني - في النذر والعهود]

ويشترط في الناذر: التكلي، والاختيار، والقصد، والاسلام، واذن الزوج والمولى في الزوجة والعبد في غير الواجب.

وهو إما بر كقوله «ان رزقت ولداً فله علي كذا»، أو شكر كقوله «ان برىء المريض فله علي كذا»، أو زجر كقوله «ان فعلت محرماً فله علي كذا»، أو «ان لم أقبل الطاعة فله علي كذا»، أو تبرع كقوله «الله علي كذا». ولو قال «علي» ولم يقل «الله» لم يجب.

ومتعلق النذر يجب أن يكون طاعة لله مقدوراً للناذر، ولو نذر فعل طاعة ولم يعين تصديق بشيء أو صلى ركعتين أو صام يوماً.

ولو نذر صوم حين كان عليه ستة أشهر، ولو قال زماناً فخمسة.  
ولو نذر الصدقة بمال كثير فثمانون درهماً<sup>٢</sup> ولو عجز ناذر الصدقة بماله قومه وتصديق شيئاً فشيئاً حتى يوفى، ومع الاطلاق لا يتقيد بوقت، ولو قيده بوقت أو مكان لزم<sup>٣</sup>.

ولو نذر صوم يوم بعينه فاتفق له السفر أظطر وقضاه، وكذا لو حاضت المرأة أو

الحرام، فلا كفارة في حنثه، بل يجب تركه والاستغفار منه. فعدم وجوب الكفارة فيه لوجوب حنثه لالشدة الذنب فيها - كما في الجمع - وإن كان الذنب فيه شديداً ففي الحديث - كما في الجمع - «اليمين الغموس هي التي تذر الديار بلاقع».

١ - فلو حلف على امر غير واقع بالنسبة الى الماضي فلا كفارة، كما لو حلف على ان زيداً قد مات ولم يكن بميت لم تلزمه الكفارة وإن حنث واثم، وإنما تلزم لو حلف على فعل فلم يفعله أو ترك فلم يتركه.

٢ - هنا عبارة لا توجد في النسخة المخطوطة وتوجد في سائر النسخ وهي: [ولو نذرتي كل عبد له قديم عتي من مضى عليه ستة اشهر فصاعداً في ملكه. ولو عجز عما نذر سقط فرضه. ولو نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه وخاف الضرر قومه... الخ].

٣ - هذا اذا كانت تلك الخصوصية راجحة.

نفس، ولو كان عيداً أفطر ولا قضاء، وكذا لو عجز عن صومه.  
والعهد: أن يقول «عاهدت الله»، أو «علي عهد الله أنه متى كان كذا فعلي كذا». وهو لازم وحكمه حكم اليمين.  
ولا ينعقد النذر والعهد إلا باللفظ.  
ولو جعل دابته أو عبده أو جاريته هدياً لبیت الله تعالى [أو أحد المشاهد]<sup>١</sup>  
بيع وصرف ثمنه في مصالح البيت أو المشهد الذي جعل له، وفي معونة الحاج والزائرین.

### الفصل [الثالث] - في الكفارات

وهي: مرتبة، ونخيرة، وما يجتمع فيه الامران، وكفارة الجمع.  
فالمرتبة: كفارة الظهار، وقتل الخطأ. ويجب فيها عتق رقبة، فان عجز صام شهرين متتابعين، فان عجز أطعم ستين مسكيناً. وكفارة من الفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال: اطعام عشرة مساكين، فان عجز صام ثلاثة أيام متتابعات.  
والنخيرة: كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان، أو من نذر معين، أو خالف عهداً أو نذراً - على قول<sup>٢</sup>. وهي: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو اطعام ستين مسكيناً.

وما يجتمع فيه الامران: كفارة اليمين: عتق رقبة، أو اطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فان عجز صام ثلاثة أيام متتابعات. وكذا الايلاء.  
وكفارة الجمع: في قتل المؤمن عمداً ظلماً: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، واطعام ستين مسكيناً.  
وقيل: من حلف بالبراءة فعليه كفارة ظهار، فان عجز فكفارة اليمين. وفي جز المرأة شعرها في المصاب كفارة رمضان، وفي نفه أو خدش وجهها<sup>٣</sup> أو شق الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته: كفارة يمين.

١ - ليست في النسخة «ن».

٢ - والقول الاخر ان تكون كفارة النذر والعهد كفارة اليمين.

٣ - مع الادعاء - كما في الخبر - كاشف الغطاء «قدم».



ولو تزوج امرأة في عدتها فارقها وكفر بخمسة أصوع<sup>١</sup> من دقيق.  
ولو نام عن العشاء الاخرة حتى خرج الوقت أصبح صائماً.  
ولو عجز عن صوم يوم نذره تصدق بمدين على مسكين.

#### مسائل

- (الاولى) من وجد الثمن وأمكنه الشراء فقد وجد الرقبة، ويشترط فيها الايمان، ويجزىء الايق، وأم الولد، والمدبر.
- (الثانية) من لم يجد الرقبة، أو وجدها ولم يجد الثمن انتقل الى الصوم في المرتبة، ولا يباع ثياب بدنه ولا خادمه ولا مسكنه.
- (الثالثة) كفارة العبد في الظهار وقتل الخطأ — في الصوم — نصف كفارة الحر.
- (الرابعة) اذا عجز عن الصيام في المرتبة وجب الاطعام لكل مسكين مدمن طعام، ولو تعذر العدد جاز التكرار، ويطعم غالب قوته. ويستحب الادام، وأعلاه اللحم، وأوسطه الخل، وأدناه الملح. ولا يجوز اطعام الصغار الامنضمين الى الرجال، وان انفردوا احتسب الاثنان بواحد.
- (الخامسة) الكسوة لكل فقير ثوبان مع القدرة، والافواحد.
- (السادسة) لا بد من نية القرية والتعين، والتكليف في المكفر، واسلامه.

# كتاب الصيد وتوابعه

وفيه فصول:

## [ الفصل الأول - فيما يوكل صيده ]

وهو أمران: الكلب، والسهم.

أما الكلب: فاذا قتل صيداً وهو الممنوع حل إكله بشروط ستة: ان يكون الكلب معلماً يسترسل اذا أرسله وينزجر اذا زجره، وان لا يعتاد اكل ما يصيده ولا اعتبار بالنادر، وان يكون المرسل مسلماً أو في حكمه، قاصداً لارسال الكلب، وأن يسمي عند ارساله، وأن لا يغيب عن العين حياً.

فلونسي التسمية - وكان يعتقد وجوبها - حل الاكل. ولو سمي غير المرسل لم يحل. وكذا لا يحل لو شاركه كلب الكافر ان سمي، أو من لم يسم، أو لم يقصد.

وأما السهم: فيدخل فيه السيف والرمح والسهم والمعارض اذا خرق، فيوكل ما يقتله أحدها اذا سمي المرسل وكان مسلماً أو بحكمه، ولو قتل ما فيه حديدة معترضاً حل، ولو قتل السهم أو الكلب فرخاً لم يحل.

---

١ - أي: لا يغيب الصيد عن عين المرسل وللصيد حياة مستقرة، فالواجب عليه أن يبادر الى ذبحه، فلو مات قبل أن يبادر الى ذبحه - ولو نقصر الزمان، او لعدم وجود الإله - حرم. وقد غاب عن المصنف «قده» أن يضيف شرطاً (سابقاً): أن يقتله بعقره لا باتعابه أو صدمته، وهو شرط متفق عليه. و(ثامناً): أن يكون قصده الى الصيد الحلال والاحرم وان قتل محلاً، بخلاف ما اذا قصد محلاً معيناً فقتل محلاً غيره. وهذا أيضاً متفق عليه.

ولو رماه بهم فتردى من جبل أو وقع في الماء فمات لم يحل، ولو قد السيف بنصفين حلا أن تحركا أولم يتحركا، ولو تحرك أحدهما حركة ما حياته مستقرة حل بعد التذكية خاصة<sup>١</sup>، والا حلا معاً. ولو قطعت الحباله بعضه فهو ميتة<sup>٢</sup>.

ولو رمى صيداً فأصاب غيره حل، ولو رماه للصيد فأصاب لم يحل. وباقي آلات الصيد كالفهود والحباله وغيرها لا يحل ما لم يدرك ذكاته — وهو المستقر حياته — وبذكيه<sup>٣</sup>.

### الفصل الثاني — في الذبابة

ويشترط في الذابح الاسلام أو حكمه، ولو ذبح النمي أو الناصب<sup>٤</sup> لم يحل الاكل، ويحل [من] المخالف.

وانما يكون بالحديد مع القدرة، ويجوز مع الضرورة بما يفري الاوداج. ويجب قطع المريء والودجين<sup>٥</sup> والحقن<sup>٦</sup>، ويكفي في المتحور طعنه في وهدة اللبة. ويشترط في الذبيحة: استقبال القبلة، والتسمية، ولو أخل بأحدهما عمداً لم يحل، ولو كان ناسياً جاز<sup>٧</sup>.

ويشترط في الابل النحر، وفي غيرها الذبح، وإن يتحرك بعد التذكية حركة الاحياء، وأقله حركة الذنب أو تطرف العين، أو يخرج الدم المسفوح، ولو فقد لم تحل. ويستحب في الغنم ربط قوائمها على إحدى رجله، وفي البقر إطلاق ذنبه، وربط أخفاف الابل إلى الابط، وإرسال الطير.

وما يباع في سوق المسلمين فهو ذكي حلال إذا لم يعلم حاله، ولو تعذر الذبح

١ — وحرم الباقي، لأنه حينئذ كالقطعة المبانة من الحى، أما لو لم يتحركا فالجميع حلال لأنه مقتول بالالة.

٢ — والباقي أن ذكاه وهو مستقر الحياة حل، والا فهو ميتة ايضاً.

٣ — وفي (الشرائع): «ولو رمى صيداً فتردى من جبل أو وقع في ماء فمات، لم يحل، لاحتمال أن يكون موته من السقطه، نعم لو صير حياته غير مستقرة، حل، لأنه يجري مجرى المذبوح».

٤ — وفي (المختصر النافع): «لا تحل ذبيحة المعادى لاهل البيت عليهم السلام».

٥ — المريء: مجرى النفس المتصل بالحقن، وهو مجرى الطعام، والودجان: عرقان إلى جانبيه.

٦ — لرواية وردت في حل ذبيحة الجاهل بالاستقبال، والحق به الفقهاء جاهل التسمية.

أو النحر كالمتردي والمستعصي يجوز أخذه بالسيوف وغيرها مما يجرح اذا خشي التلف.  
 وذكاة السمك اخراجه من الماء حياً، ولومات في الماء بعد أخذه لم يحل. وكذا  
 ذكاة الجراد أخذه حياً، ولا يشترط فيها الاسلام ولا التسمية.  
 والدبا حرام، ولو احترق في أجمة قبل أخذه فحرام.  
 وذكاة الجنين ذكاة امه مع تمام الخلقة، ولو أخرج حياً لم يحل بدون الذكاة.

### الفصل الثالث - في الاطعمة والاشربة

وفيه مباحث:

#### الاول: في حيوان البحر

ولا يؤكل منه الا سمك له فلس ويحرم الطافي والجلال منه حتى يطعم علفاً  
 طاهراً يوماً وليلة، والجري والسلحفاة والضفادع والسرطان.  
 ولا بأس بالكنعنت، والريثاء، والظمر، والطبراني، والابلامي، والاربيان.  
 ويؤكل ما يوجد في حوف السمكة اذا كانت مباحة، لاماتقذفه الحية الا أن  
 يضطرب ولم ينسلخ.

والبيض تابع، ومع الاشتباه يؤكل الخشن<sup>١</sup>.

#### الثاني: البهائم

ويؤكل النعم الاهلية، وبقرة الوحش، وكبش الجبل، والحمير، والغزلان،  
 واليحامير.

ويكره الخيل، والبغال، والحمير.

ويحرم الجلال من المباح، وهو ما يأكل عذرة الانسان خاصة، الا مع  
 الاستبراء، وتطعم الناقة علفاً طاهراً أربعين يوماً، والبقرة عشرين، والشاة عشرة. ولو  
 شرب لبن خنزيرة كره، ولو اشتد لحمه كره هو ونسله.

ويحرم كل ذي ناب كالاسد والثعلب، ويحرم الارنب، والضب، واليربوع،  
 والحشرات، والقمل، والبق، والبراغيث.

## الثالث: الطيور

ويحرم السبع كالباري، والرخم، وما كان صفيغه أكثر من دفيغه، وما ليس له قانصة<sup>١</sup> ولا حوصلة ولا صيصة، والخفاش، والطاوس، والجلال من الحلال حتى يستبرأ، فالبطة وشبهها بخمسة أيام، والدجاجة بثلاثة. والزناير، والذباب، وبيض المحرم، وما اتفق طرفاه في المشتبه.

ويكره: الغراب، والخطاف، والهدهد، والصرد، والصوم، والشقراق، والفاخته، والقبرة.

## الرابع: الجامد

ويحرم الميتة واجزاؤها، عدى صوف ما كان طاهراً في حياته، وشعره ووبره وريشه، وقرنه وعظمه<sup>٢</sup> وظلفه<sup>٣</sup> وبيضه اذا اكتسى الجلد فوقاني، والانفحة<sup>٤</sup>.  
ويحرم من الذبيحة: القضيب، والانشيان، والطحال<sup>٥</sup> والفريث، والدم، والمثانة، والمرارة<sup>٦</sup> والمشيمة<sup>٧</sup> والفرج، والعلباء<sup>٨</sup> والنخاع<sup>٩</sup> والغدد<sup>١٠</sup> وذات الاشاجع<sup>١١</sup>

١ — القانصة في الطير بمنزلة الامعاء لغيرها، والحوصلة بمنزلة المعدة، والصيصة شوكة في عقب رجل الطائر.

٢ — ومنه الاسنان.

٣ — وهو بمنزلة الظفر لرجل البقر والغنم والمعز، والحق به الخنف من الابل، والحافر من الخيل والبعال والحمر.

٤ — الانفحة — بكسر الهمزة وفتح الفاء — كما في المجموع حكاية عن صحاح الجوهري عن ابي زيد: هي كرش الحمل والجدى ما لم يأكل فاذا اكل فهو كرش. وعن المغرب: يقال: هي كرشه الا انه مادام رضيعاً سمى انفحة، فاذا فطم ورعى العشب قيل: استكرش. وهو شىء اصفر عليه صوف رقيق اصفر يعصر في صوفه مبتلة في اللبن فيغلظ كالجن.

٥ — وما ان الطحال فيه دم فاذا شوى مع اللحم فان كان الطحال غير مثقوب لم يؤثر شيئاً، والا فينجس ما تحته من اللحم فيحرم.

٦ — المرارة: كيس فيها ماء اخضر هي الكبد، مرة الصفراء معلقة مع وهي لكل حيوان الا البعير.

٧ — المشيمة: غشاء ولد الانسان، ويقال له من غيره: السلا. المجموع.

٨ — العلباء، او العلباء ان — بكسر العين والمد: هما عصبتان عريضتان صفراوان ممتدان على الظهر والعنق. المجموع.

٩ — النخاع — بالضم: هو الخيط الابيض داخل عظم الرقبة، ممتد الى الصلب، يكون في جوف الفقار. وفي الخبر: لا تنخمو الذبيحة حتى تجب. اي لا تقطعوا رقبتها وتفصلوها حتى يسكن حركتها.

وخرزة الدماغ<sup>١</sup> والحدق.

ويكره: الكلى، واذنا القلب.

ويحرم الاعيان النجسة: <sup>٢</sup> كالعذرة، وما أبين من الحى، والطين، عدى اليسير من تربة الحسين عليه السلام للاستشفاء، والسموم القاتلة<sup>٣</sup>.

#### الخامس: المائع

ويحرم كل مسكر من خمر وغيره، والعصير اذا غلا، والفقاع، والدم، والعلقة وان كانت في البيضة، وهي نجسة، وكل ما هو نجس من المائع وغيره وتلقى النجاسة وما يكتنفها من الجامد كالسمن والعسل ويحل الباقي.

والدهن النجس بملاقاة النجاسة يجوز الاستصباح به تحت السماء خاصة.

ويحرم الابوال كلها عدى أبوال الابل للاستشفاء. وكذا يحرم لبن الحيوان المحرم. ولو اشتبه اللحم ألقى في النار، فإن انقبض فذكي، والافيتة، ولو امتزجا واشتبه اجتبأ<sup>٤</sup>.

#### مسائل

(الاولى) يجوز للانسان أن يأكل من بيت من تضمنته الآية خاصة<sup>٥</sup> مع عدم

١٠ - الغدد جمع الغدة، وهى: شىء اسود او اصفر شديد يحدث على الشحم من داء بين الجلد واللحم - المجمع.

١١ - الاشاجع: اصول الاصابع التي تتصل ببعض ظواهر الكف، والواحدة: اشجع.

١ - قيل: هى خرزة في وسط المخ الكائن في وسط الدماغ بقدر الحمصة تقريباً، يخالف لونها لونه، تسبل الى الغبرة.

٢ - يفتى كثير من الفقهاء بجواز ما تعارف عليه العقلاء من المنافع المحملة المقصودة عندهم من النجس او المتنجس من تسميد او غيره، فتكون المعاملة عليه ايضاً جائزة.

٣ - الحق بالسّم جمع من متأخرى الفقهاء جميع انواع الافيونات ومنها الترياق، الا للمعالجة.

٤ - هذا على روايتين عمل بهما جماعة، والعمل بأصالة الحرمة اوفق بالاحتياط.

٥ - وهى قوله تعالى: «ليس على الاعمى حرج ولا على المريض حرج ولا على انفسكم ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوالكم او بيوت خالاتكم او ما ملكتم مفاتحه او صديقكم» [التور: ٦٠] والمراد بما ملكتم مفاتحه ما لكم الولاية عليه والقبسومة به وما ملكتم امره كالعبد والطفل ونحوهما.

العلم بالكراهية.

(الثانية) اذا انقلبت الخمر خلا ظهرت<sup>١</sup>، بعلاج كان او غيره، مالم يمازجها نجاسة.

(الثالثة) لا يحرم شئ من الربوبات وان شم منها رائحة المسكر.

(الرابعة) العصير<sup>٢</sup> اذا غلا من قبل نفسه او بالنار حرم حتى يذهب ثلثاه، او ينقلب خلا.

(الخامسة) يجوز للمضطر تناول المحرم بقدر ما يمك رمقه، الا الباغى، وهو: الخارج على الامام عليه السلام، والعادي، وهو قاطع الطريق.

(السادسة) يستحب غسل اليد قبل الطعام، والتسمية، والاكل باليمين<sup>٣</sup> وغسل اليد بعده، والحمد، والاستلقاء وجعل الرجل اليمنى على اليسرى. ويحرم الاكل على مائدة المسكر<sup>٤</sup> وافراط الاكل المتضمن للضرر.



مركز تحقيق ونشر العلوم الإسلامية

١ — هي وظروفها وآلاتها واغطيها وجميع توابعها.

٢ — خصوص العصير العنبي او الزبيبي — على اختلاف الفتاوى.

٣ — في سائر النسخ: باليمين.

٤ — بل يجب مقاطعة ذلك المجلس والخروج منه انكاراً للمنكر، فيحرم حتى الجلوس فيه.

# كتاب الميراث

وفيه فصول:

## [الفصل الأول - في أسبابه]

وهي شيئان، نسب. وسبب. فالنسب مراتبه ثلاث:

الأولى: الابوان والاولاد

فلاب المنفرد المال، وللام وحدها الثلث والباقي رد عليها، ولو اجتمعا كان الباقي له.

ولو كان معها زوج او زوجة فله نصيبه<sup>١</sup> وللام الثلث والباقي للاب<sup>٢</sup>.

وللابن المال، وكذا الاثني<sup>٣</sup> فما زاد بالسوية. ولو انفردت البنت فلها النصف

والباقي رد عليها، وللاثنتين<sup>٤</sup> فما زاد الثلثان والباقي رد عليهما، فلو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد قللذكر مثل حظ الانثيين.

ولكل واحد من الابوين مع الذكور السدس والباقي للاولاد، ولو كان معهم

اناث فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين.

ولكل واحد من الابوين منفرداً مع البنت الربع بالتسمية والرد والباقي للبنت

---

١ - الاعلى: للزوج النصف وللزوجة الربع.

٢ - وهو السدس مع الزوج، والسدسان ونصف السدس مع الزوجة.

٣ - في سائر النسخ: الاثني.

٤ - في سائر النسخ: وللبنتين.



كذلك ، ومع البنتين فما زاد: الخمس .  
ولهما معاً<sup>١</sup> مع البنت: الخمسان تسمية ورداً والباقي لها، ومع البنتين فما زاد:  
الثلث.

ولو شاركهم زوج او زوجة دخل النقص على البنت او البنات<sup>٢</sup>.

### مسائل

(الاولى) اذا خلف الميت مع الابوين اخاً وأختين او اربع اخوات او اخوين،  
حجبوا الام عما زاد على<sup>٣</sup> السدس، بشرط أن يكونوا مسلمين، غير قاتلين ولا مماليك،  
منفصلين غير حمل، ويكونوا من الابوين، او من الاب ويكون موجوداً، فان فقد  
أحد هذه فلا حجب، واذا اجتمعت الشرائط فان لم يكن معها أولاد فلام السدس  
خاصة والباقي للاب، وان كان معها بنت فلكل من الابوين السدس وللبنات  
النصف، والباقي يرد على الاب والبنات أرباعاً.

(الثانية) أولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد عند عدمهم، ويأخذ كل فريق  
منهم نصيب من يتقرب به، فلا أولاد للبنات مع أولاد الابن الثلث للذكر مثل حظ  
الانثيين، ولا أولاد لابن الثلثان كذلك، والاقرب يمنع الابعد<sup>٤</sup> ويشاركون الابوين  
كآبائهم، ويرد على أولاد البنت كما يرد عليها ذكوراً كانوا أو إناثاً.

(الثالثة) يحجب الولد الذكر الأكبر: بشياب بدن الميت، وخاتمه، وسيفه،  
ومصحفه<sup>٥</sup>، اذا لم يكن سفياً ولا فاسد الرأي، بشرط أن يخلف الميت غير ذلك، وعليه  
ما على الميت من صلاة وصيام.

١ - لا توجد في سائر النسخ.

٢ - وهو من عدم القول بالعول الذي يقول به العامة، اى دخول النقص على الجميع، وسيأتى  
الكلام عليه مفصلاً في غمارج السهام.

٣ - في سائر النسخ: عن.

٤ - اى ان المتقرب بالابوين يمنع المتقرب بالاب في جميع الطبقات، بشرطين: اولاً: تساوى  
الدرج. وثانياً: اتحاد القرابة، فالعم من الابوين لا يمنع الخال من الاب لاختلاف القرابة، ولا يمنع ابن  
الخال من الابوين الخال من الاب لاختلاف الدرجة. وهذا اتفاق كاشف الغطاء (قده).

٥ - وازداد بعضهم الى ما ذكر - كما في بعض الروايات - الكتب والرحل والراحلة والدرع  
والسلاح، وقال: فله ما يختار من هذه الانواع الواردة في الاخبار على ان يحتسبها من حصته، ثم قال: ولعل  
هذا وجه ما يمكن الجمع به بين الاخبار المختلفة في المقام.

### المرتبة الثانية: الاخوة والاجداد

إذا لم يكن للبيت ولد - وان نزل - ولا أحد الابوين، كان ميراثه للاخوة والاجداد، فللاخ من الابوين فإزاد المال، وللأخت من قبلهما النصف والباقي رد عليهما، وللأختين منها فما زاد الثلثان والباقي رد عليهما.

ولو اجتمع الذكور والإناث فللذكر مثل حظ الأنثيين، وللواحد من ولد الأم ذكراً أو أنثى السدس والباقي رد عليه، وللاثنين فصاعداً الثلث والباقي رد عليهم الذكر والأنثى سواء.

ويقوم من يتقرب بالاب خاصة مقام من يتقرب بالابوين من غير مشاركة وحكمهم حكمهم.

ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل واحد منها كان لمن يتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثلث ان كانوا أكثر بينهم بالسوية وان كانوا ذكوراً وإناثاً، ومن تقرب بالابوين الباقي واحداً كان أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين وسقط الاخوة من الأب<sup>١</sup>.

ولو اجتمع الاخوة من الأم مع الاخوة من الأب خاصة كان لمن تقرب بالأم السدس ان كان واحداً، والثلث ان كان أكثر بالسوية، والباقي لمن تقرب بالاب للذكر مثل حظ الأنثيين.

ولو كان الاخوة من قبل الاب إناثاً كان الرد بينهن وبين المتقرب بالأم أرباعاً أو أخماساً وللزوج والزوجة نصيبهما الأعلى، ويدخل النقص على المتقرب بالابوين أو بالاب<sup>٢</sup>.

وللجد إذا انفرد المال، وكذا الجدة، ولو اجتمع الاب فللذكر ضعف الأنثى، وان كانا لام فبالسوية.

ولو اجتمع المختلفون فللمتقرب بالأم الثلث وان كان واحداً والباقي للمتقرب بالاب، ولو دخل الزوج أو الزوجة دخل النقص على المتقرب بالاب<sup>٣</sup> والاقرب يمنع

١ - لان الاقرب يمنع الاعد كما سبق واسلفنا معناه فيما مضى.

٢ و٣ - لعدم القول بالمول، كما سبق ويأتى في مخرج السهام.

الابعد<sup>١</sup>.

ولو اجتمع الاخوة والاجداد كان الجد كالاخ والجدة كالاخت<sup>٢</sup>. والجد وان  
علا يقاسم الاخوة.

واولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الاجداد،  
وكل واحد منهم يرث نصيب من يتقرب به، ويقتسمون بالسوية ان كانوا لام، وان  
كانوا لاب فللذكر ضعف الانثى.

#### المرتبة الثالثة: الاعمام والاخوال

وانما يرثون مع فقد الاولين، فللعلم وحده المال، وكذا العمان فازاد، كذا العمة  
والعمتان والعمات، ولو اجتمعوا فللذكر منهم مثل حظ الانثيين، ولو تفرقوا فللواحد من  
الام السدس، وللزائد عليه الثلث بالسوية والباقي لمن تقرب بالابوين واحداً او اكثر  
للذكر ضعف الانثى، وسقط المتقرب بالاب، ولو فقد المتقرب بهما قام المتقرب بالاب  
مقامه وحكمه حكمه.

ولللخال المنفرد المال، وكذا الخالان فما زاد، وكذا الخالة والخالتان والخالات،  
ولو اجتمعوا تساووا، ولو تفرقوا فللمتقرب بالام السدس وان كان واحداً، والثلث ان  
كان اكثر بالسوية، والباقي لمن يتقرب بالابوين واحداً كان او اكثر بالسوية، وسقط  
المتقرب بالاب، ولو فقد المتقرب بهما قام المتقرب بالاب مقامه كهيئته.

ولو اجتمع الاخوال والاعمام فللاخوال الثلث وان كان واحداً ذكراً او أنثى،  
والباقي للاعمام<sup>٣</sup>، فان تفرق الاخوال فللمتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحداً،  
وثلثه ان كان اكثر بالسوية، والباقي لمن تقرب بالابوين، وسقط المتقرب بالاب،  
وللاعمام الباقي، فان تفرقوا فللمتقرب بالام سدسه ان كان واحداً، والا فالثلث،

١ — مع اتحاد الصنف ايضاً، فالجد الادنى يمنع الاعلى ولا يمنع ابن الاخ، والاخ لهما يمنع ابن الاخ  
ولا يمنع الجد البعيد، وان كان الاخ لقرب منه لاختلاف القرابة — كاشف الغطاء «فده».

٢ — هذا مع الاتحاد في جهة النسبة، فالجدودة من طرف الاب او الابوين كالاخوة من طرفها،  
واما مع الاختلاف، فمع اجتماع الجدودة من طرف الاب مع الاخوة للام: للاخوة مع الاتحاد السدس  
ومع التعدد الثلث، والبقية للجدودة اتحدوا او تعددوا. ومع اجتماع الامى منهم مع الابى من الاخوة: لهم  
الثلث اتحدوا او تعددوا، والبقية للاخوة كذلك — السيد اليزدى (فده).

٣ — في سائر النسخ هنا اضافة: وان كان واحداً ذكراً او أنثى.

والباقي للمتقرب بهما، وسقط للمتقرب بالاب، وللزوج او الزوجة نصيبه<sup>١</sup>، وللمتقرب بالام ثلث الاصل، والباقي للمتقرب بهما أو بالاب.

ويقوم أولاد العمومة والعمات والخؤولة والخالات مقام آبائهم مع عدمهم، ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به، واحداً كان أو أكثر، والاقترب يمنع الابتعاد في صورة واحدة، وهي: ابن عم من الابوين مع العم من الاب، فان المال لابن العم خاصة.

وعمومة الاب وخؤولته وعمومة الام وخؤولتها يقومون مقام العمومة والعمات والخؤولة والخالات مع فقدهم، والاقترب يمنع الابتعاد، وأولاد العمومة والخؤولة وان نزلوا يمنعون عمومة الاب وخؤولته وعمومة الام وخؤولتها.

ولو اجتمع للوارث سببان متشاركان ورث بهما، كابن عم لاب هو ابن خال لام، أو زوج هو ابن عم، مع ابن عم أو ابن خال<sup>٢</sup>.

ولو منع أحدهما الآخر ورث من قبل المانع كابن عم لاب هو اخ لام<sup>٣</sup>.

## الفصل الثاني - في الميراث بالسبب

وهو اثنان: الزوجية، والولاء.

فللزوج مع عدم الولد النصف، ومعه وان نزل الربع، وللزوجة مع عدمه الربع ومع وجوده الثمن، ولو فقد غيرها رد على الزوج، وفي الزوجة قولان<sup>٤</sup> ويتشارك ما زاد على الواحدة في الثمن أو الربع.

ويرث كل منهما من صاحبه مع الدخول وعدمه، ومع الطلاق الرجعي<sup>٥</sup>.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: الاعلى.

٢ - في سائر النسخ: هو ابن عم أو ابن خال، فالتساقط: مع ابن عم.

٣ - «كما اذا تزوج الاخوان زوجتين فولدتاهما، ثم مات أحدهما، فتزوجها الآخر فولدت له، فولد هذه المرأة من زوجها الاول ابن عم لولدها من زوجها الثاني، واخ لام، فيرث بالاخوة لا بالعمومة» - المنهاج. وبعبارة اخرى: كرجل تزوج زوجتين وله من كل منهما ولد ذكر تزوج أحدهما بزوجة وله منها ولد ذكر، ثم طلقها وتزوجها الآخر وله ولد ذكر ايضاً هو الميت، فيكون ولد هذين لولد الآخر اخواناً لامهم وابناء عم لابيهم.

٤ - قول بالرد وقول بالرجوع الى الامام.

ويرث الزوج من جميع التركة، وكذا المرأة إذا كان له ولد منها.  
ولو فقد ورثت الا من العقارات والارضين، فيقوم الابنية والالات والنخيل  
والاشجار وترث من القيمة<sup>١</sup>.  
ولو تزوج المريض ودخل ورثت، والا فلا مهر ولا ميراث<sup>٢</sup>.  
وأما الولاء: فأقسامه ثلاثة:  
[الاول] ولأء العتق. ويرث المعتق عتيقه مع التبرع وعدم التبني من الحرية  
بعد فقد النسب. ويشارك الزوج والزوجة.  
ولو كان المنعم متعدياً تشاركوا، ولو عدم فالأقرب انتقال الولاء الى الابوين  
والاولاد الذكور، فان فقدوا فللعصبة.  
ولو كان المنعم امرأة انتقل الى عصبتها دون أولادها.  
ولا يرث الولاء من يتقرب بالام.  
ولا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه في بيع.  
وجر الولاء صحيح، فلو حملت المعتقة بعد العتق من مملوك حراً<sup>٣</sup> فولأؤه لمولاه،  
فاذا اعتق الاب انجر الولاء الى معتق ابيه، فان فقد فلا بويه وأولاده الذكور، فان فقدوا  
فلعصبته: فان فقد فلمولى مولى الاب، فان فقد فلمولى عصبة المولى، فان فقد فللضامن،  
فان فقد فللامام.  
ولا يرجع الى مولى الام.  
ولو مات المنعم عن اثنين ثم مات المعتق بعد موت أحدهما شارك الحى ورثة الميت.  
[الثاني] ولأء تضمن الحرية<sup>٤</sup> ومن توالى انساناً يضمن حدثه، ويكون ولأؤه

- 
- ٥ - ولا ترث في البائن الا اذا كان الطلاق في مرضه الذي توفي فيه، فانها ترثه حينئذ الى سنة  
من حين الطلاق في ذلك المرض، ان لم تكن قد تزوجت، او طلبت الطلاق بنفسها، فحينئذ لا ارث لها.  
١ - اشترط العلامة في منعه من ارث الارض ان لا يكون له منها ولد. ومشهور الشيعة مساواة  
ذات الولد لغيرها في المنع من ارث الارض عيناً وقيمة، وانما ترث من قيمة ما عليها.  
٢ - بينهما.  
٣ - في سائر النسخ: آخر، وهو قيد زائد لاحاجة اليه. ويكون ولدها حراً لانه تابع لامه فهي  
اشرف الابوين. وحيث ان اباه مملوك، وقد اشترط مولاه المعتق ولأءها لنفسه بازاء ضمانه لحريرتها،  
يكون ولأء ولدها ايضاً له لانه تابع لها.  
٤ - هو المعروف عند فقهاء السنة بولاء الموالاة.

له، وورث مع فقد كل مناسب ومسابب، ويشارك الزوجين، وهو أولى من الامام. ولا يتعدى الضامن.

ولا يضمن الاسائبة - كالمعتق - واجباً، او من لا وارث سواه.

[الثالث] ولاء الامامة، واذا فقد كل مناسب ومسابب انتقل الميراث الى الامام يعمل به ما شاء وكان علي (عليه السلام) يضعه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه. ومع الغيبة يقسم في الفقراء.

### الفصل الثالث - في موانع الارث

وهي ثلاثة: كفر، وقتل، ورق.

أما الكفر: فلا يرث الكافر المسلم وان قرب، ولا يمنع من يتقرب به، فلو كان للمسلم ولد كافر وله ابن مسلم ورث الجد ولو فقد المسلم كان الميراث للامام. والمسلم يرث الكافر، ويمنع مشاركة الكفار، فلو كان للكافر ولد كافر وابن عم مسلم فميراثه لابن العم، ولو أسلم الكافر قبل القسمة شاركه ان كان مساوياً وأخذ الجميع ان كان أولى، سواء كان الميراث مسلماً او كافراً، ولو كان الوارث واحداً وأسلم الكافر لم يرث. والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في الاراء، والكفار يتوارثون وان اختلفوا في الملل.

والمرتد عن فطرة<sup>١</sup> يقتل في الحال، وتعتد امرأته من حين الارتداد عدة الوفاة، ويقسم ميراثه، ولا تسقط هذه الاحكام بالتوبة.

وعن غير فطرة يستتاب، فان تاب والاقبل، وتعتد زوجته عدة الطلاق، ولا تقسم أمواله الا بعد القتل، ولو تكرّر قتل في الرابعة.

والمرأة اذا ارتدت حبست وضربت اوقات الصلاة حتى تتوب او تموت، وان كانت عن فطرة.

وميراث المرتد للمسلم ولو لم يكن الا كافراً انتقل الى الامام، والمرتد لا يرث المسلم.

الثاني: القتل، وهو يمنع الوارث من الارث ان كان عمداً ظلماً، ولو كان خطأ

منع من ارث الدية على قول، وميراث المقتول لغير القاتل وان بعد او تقرب بالقاتل، ولو فقد فللامام.

والدية يرثها من يتقرب بالاب ذكوراً أو اناثاً والزوج والزوجة، وفي المتقرب بالام قولان.

ولو لم يكن للمقتول عمداً وارث لم يكن للامام العفو بل اخذ الدية او القتل، ويقضى من الدية الديون والوصايا، وان كانت للعمد، وليس للديان المنع من القصاص.

الثالث: الرق، وهو مانع في الطرفين<sup>١</sup> ولو اجتمع الحرم المملوك فالمال للحر وان بعد، ولو اعتق قبل القسمة شارك مع المساواة واختص مع الاولوية. ولو كان الوارث واحداً واعتق لم يرث، ولو لم يكن وارث الا المملوك أجبر مولاه على أخذ القيمة من التركة واعتق واخذ الباقي، ولو قصرت التركة لم يفك. وميراث المملوك لمولاه وان قلنا أنه يملك، فالمدبر وأم الولد والمكاتب المشروط أو المطلق اذا لم يتحرر منه شيء كالقن.

مركزية تكميلية علوم إسلامية

### الفصل الرابع - في مخارج السهام

النصف من اثنين، والثلث والثلثان من ثلاثة، والربع من أربعة، والسدس من ستة، والثمن من ثمانية. ولو كان في الفريضة ربع وسدس فمن اثني عشر، والثمن والسدس من أربعة وعشرين.

وقد تنكسر الفريضة فيضرب عدد من انكسر في أصل الفريضة - ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق<sup>٢</sup> - مثل: أبوين وخمس بنات، والاضربت الوفق من العدد

١ - أي وارثاً وموروثاً، وعلى هذا فانتقال مال للمملوك الى سيده ليس من باب الارث.

٢ - الوفق: هو العدد أكثر من الواحد الذي يزيد من احد العددين المختلفين اذا قيس بالآخر. وميزان معرفة الوفق بين الاعداد: ان تسقط الاقل من الاكثر ما امكن، فان بقي منه شيء تسقطه من الاقل، فان بقي منه شيء تسقطه مما بقي من الاكثر، ولا تزال تفعل ذلك حتى يفنى العدد المنقوص منه اخيراً، فان فنى بعدد أكثر من الواحد فهما متوافقان، ووفقهما: الجزء المأخوذ من ذلك العدد الذي فنى به العدد، فان فنى باثنين فهما متوافقان بالنصف، وان فنى بثلاثة فهما متوافقان بالثلث وهكذا... كالسنة مع العشرة: فانه لا يفنى العشرة بالسنة، ولكن يفنى الاثنان، لانا نرجع فنسقط الاربعة الباقية من الستة

كأبوين وست بنات تضرب ثلاثة وفق العدد مع النصيب<sup>١</sup> في الفريضة.  
ولو قصرت الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة دخل النقص على البنت أو البنات والاخت أو الأخوات للأبوين أو للاب<sup>٢</sup>.  
ولو زادت الفريضة ردت على غير الزوج والزوجة والام مع الأخوة<sup>٣</sup>.  
وذو السببين أولى بالرد من السبب الواحد.

بالتقاسم إلى العشرة من الستة، فيبقى اثنان، فهما الوفق والوفق فيها النصف. وهكذا في الأربعة والستة.  
فالمثال الذي ضرب به المصنف «قده» الأبوين وخمس بنات - ليس بين عددهم - خمس بنات - ونصيبهم - أربعة من ستة - وفق، لأن الأبوين لكل واحد منها السدس، وقد قال المصنف «قده»: إن السدس يخرج من ستة، فإذا اخلفنا التقسيم من ستة واعطينا لكل واحد من الأبوين السدس يبقى أربعة لخمس بنات، فلا يقسم عليهن بالمطابقة، وأيضاً ليس بين الأربعة - النصيب - والخمسة - العدد: وفق لأنه إذا أخرج الأقل من الأكثر بقي واحد وهو ليس وفقاً.

فهنا قال المصنف «قده»: «وقد تنكسر الفريضة، فيضرب عدد من انكسر [عليه] في أصل الفريضة» وعدد المنكسر عليه هنا - وهن البنات - خمسة، وأصل الفريضة - أي المخرج الأول - كان ستة، فيضرب أحدهما في الآخر فيحصل ثلاثون «٥ في ٦ يساوي ٣٠» فيعطى سدسه (٥) للاب وسدسه (٥) للام، ويبقى عشرون يقسم بينهما بالسوية لكل واحدة أربعة: «٥ زائد ٥ زائد ٢٠ يساوي ٣٠».

١ - إنما كان وفق العدد - والعدد ستة - مع النصيب - وهو أربعة - ثلاثة، لأن الأربعة إذا قيس بالستة زاد اثنان، وهو النصف، فإذا ضربنا نصف الأربعة فيها لم يحصل المخرج الموافق، وإذا ضربنا نصف الأربعة في الستة كان كذلك، وإذا ضربنا نصف الستة في الأربعة كان كذلك، ولكننا إذا ضربنا نصف الستة فيها حصل المخرج الموافق للعدد والنصيب. هكذا: «٣ في ٦ يساوي ١٨» فللاب السدس (٣) وللأم السدس (٣) وللبنات الست لكل واحدة اثنان، هكذا: «٣ زائد ٣ زائد ١٢ يساوي ١٨».

٢ - وهذا لعدم القول بالمول الذي يقول به العامة أي دخول النقص على الجميع، وبطلانه من ضروريات مذهبنا. وتصويره: كما إذا ماتت امرأة ولها زوج وأبوان وبنت، فللزوجة الربع وللأبوين الثلث وللبنات النصف، فينقص، أو مات رجل وله زوجة وأبوان وبنتان، فللأبوين الثلث وللزوجة الثمن وللبنتين الثلثان، فينقص.

٣ - في بعض النسخ: الاخت، وهو خطأ، إذ لا خصوصية للاخت في حجب الأم عن الرد عليها، بل الحاجب هم الأخوة والأخوات مطلقاً. والقول بالحجب لعدم القول بالتعصيب الذي يقول به العامة أي رد الزائد على عصبة الأب فقط، وبطلانه من ضروريات مذهبنا. وتصويره: كما إذا مات رجل وله بنت وأبوان وزوجة وأخوة، فللبنت النصف وللأبوين الثلث وللزوجة الثمن، فيزيد شيء يرد على الأب والبنات فقط، ولا يرد على الأم لوجود الأخوة، ولا على الزوج لأنه سبب لانسب.



ولومات بعض الوراث ١ قبل القسمة وتغاير الوارث ٢ او الاستحقاق ٣ فاضرب  
الوفى من الفريضة الثانية فى الفريضة الاولى ٤، وان لم يكن وفق فاضرب الفريضة  
الثانية فى الاولى ٥.

### الفصل الخامس — فى ميراث ولد الملاعنة والزنا والحمل والمفقود

ولد الملاعنة: ترثه امه ومن يتقرب بها وولده وزوجه او زوجته، وهو يرثهم.  
فلا توارث بينه وبين الاب ومن يتقرب به، ولو ترك اخوة من الابوين مع اخوة من

١ — هكذا فى الاصل. والمفروض: موته وانحصار الورثة فى الباقي مع اتحاد رتبهم جميعاً: كست  
اخوة واخوات، مات اخ ثم اخت ثم اخ ثم اخت، فورثهم اخ واخوت بلا مزاحم.  
٢ — والمفروض هنا: موت الوارث وله وارث مثله يخلفه: كالأخوين وارثين مات احدهما فخلفه  
ابنه.

٣ — كاخوة وراث مات احدهم فانتقلت حصته وارثه الى أخويه.  
٤ — الفريضة الاولى: أى القسمة الاولى قبل موت بعض الوراث او تغيير استحقاقه.  
والفريضة الثانية: هى القسمة فى تركة الميت الثانى. والوفى يكون فيما لو كان للميت أبوان وابن،  
فالفريضة الاولى ستة، لان لكل من الابوين السدس، وللابن الباقي. فينقسم مال الميت الى ستة أقسام:  
قسم للاب وقسم للام واربعة اقسام للابن، فان مات الابن قبل القسمة، وكان له ابنان وبنتان، فيجب  
ان يقسم مال الميت الثانى — أى الابن — الى ستة اقسام: لكل من البنين قسم واحد ولكل من البنين  
فسمان، فصار لكل من الفريضتين ستة، ولو اردنا تقسيم حصة الميت الثانى — التى هى اربعة — على ورثته  
— الذين هم على ست حصص — لزم الكسر، فهنا يكون الوفق بين الاربعة والسته فى اثنين وهو النصف،  
فيضرب الوفق — أى النصف — وهو هنا الثلاثة نصف الستة فى الفريضة الاولى أى القسمة الاولى أى  
السته فيحصل ثمانية عشر، هكذا: «٣ فى ٦ يساوى ١٨» وحينئذ يصح التقسيم على جميع الورثة بقسمة  
واحدة بالمطابقة أى بدون كسر: فالسدسان ستة للابوين، والباقي اثنا عشر للذكر مثل حظ الانثيين. لكل  
ذكر اربعة، ولكل انثى اثنان.

٥ — كما لو كان للميت أبوان وابن، فالفريضة الاولى ستة، لان لكل من الابوين السدس،  
وللابن الباقي، فيقسم المال الى ستة اقسام: قسم للاب وقسم للام واربعة اقسام للابن، فأت الابن قبل  
القسمة، وكان له ابنان وبنت واحدة، فتكون سهامهم خمسة وارثهم اربعة وليس بين الاربعة والخمسة  
وفق — لانه لا يزيد احدهما على الاخر عند المقايضة أكثر من واحد — فهنا تضرب الفريضة الثانية أى  
القسمة الثانية — أى الخمسة — فى الفريضة الاولى أى القسمة الاولى — أى الستة — فيحصل ثلاثون،  
هكذا: «٥ فى ٦ يساوى ٣٠» وحينئذ يصح التقسيم على جميع الورثة بقسمة واحدة بالمطابقة أى بدون  
كسر: فالسدسان عشرة للابوين، والعشرون للذكر مثل حظ الانثيين: أى لكل ذكر ثمانية وللانثى  
اربعة، هكذا: «٥ زائد ٥ زائد ٨ زائد ٤ يساوى ٣٠».

الام تساوا في ميراثه.

وولد الزنا: لا يرثه الزاني ولا الزانية ولا من يتقرب بهما، ولا يرثهم، وإنما يرثه ولده وزوجه او زوجته، وهو يرثهم، ومع عدمهم الامام.

والحمل: ان سقط حياً ورث، والا فلا، ويوقف له قبل الولادة نصيب ذكرين احتياطاً، ويعطى اصحاب الفرض اقل النصيبين، ودية الجنين لابويه ومن يتقرب بهما أو بالاب.

والمفقود: يقسم أمواله بعد مضي مدة لا يمكن أن يعيش مثله اليها غالباً.

### الفصل السادس - في ميراث الخنثى

وهو من له فرجان، فأيهما سبق بالبول منه حكم له، ولو تساويا حكم للمتأخر في الانقطاع، فان تساويا اعطي نصف سهم رجل ونصف سهم امرأة.

ولو خلف ولدين ذكراً وخنثى فرضتهما ذكرين ثم ذكراً وانثى، وضربت احدى الفريضتين في الاخرى، ثم المجتمع<sup>١</sup> في حالتيه<sup>٢</sup> فيكون اثني عشر، للخنثى خمسة<sup>٣</sup> وللذكر سبعة. ولو كان معه انثى كان لها خمسة وللخنثى سبعة<sup>٤</sup> ولو اجتمعا معه فالفريضة من

١ - أي المجتمع من ضرب احدى الفريضتين في الاخرى: أي الستة المجتمعة من ضرب فريضة الذكركين: أي الاثنين، في فريضة الذكر والانثى: أي الثلاثة.

٢ - أي حالتي فرضه ذكراً أو فرضه انثى: أي الحالتين: أي الاثنين. يعني يضرب مجموع الستة في اثنين، فيكون اثني عشر. وفي سائر النسخ هنا إضافة: في مخرج النصف، وهي زائدة، لأنها ان كانت كان عبارة: في حالتيه زائدة، لأن الستة ليس هو العدد المجتمع من حالتي الخنثى بل هو اثنان، فتارة واحد من اثنين واخرى واحد من ثلاثة، وإذا كان المراد به الاثنين كانت عبارة: في مخرج النصف، زائدة لا محالة. والعجب ان خنثى هذا على الكثير!

٣ - وهي مجموع نصف حظ الذكر مع الذكر: ثلاثة من ستة، ونصف حظ الانثى مع الذكر: اثنين من أربعة.

٤ - لأن الخنثى تفرض انثى فتكون الفريضة من اثنين، واخرى تفرض ذكراً فتكون الفريضة من ثلاثة: اثنان للخنثى وواحدة للانثى، فيضرب الثلاثة في الاثنين: «٣ في ٢ يساوي ٦» ثم تضرب الستة في الاثنين ايضاً - كما سبق - «٦ في ٢ يساوي ١٢»، فعلى كون الخنثى ذكراً لها ثمانية، فنصف حظ الذكر والانثى يكون سبعة.

لأربعين<sup>١</sup> ولو فقد الفرجين ورث بالقرعة.  
ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد، يصاح به فإن انتبها معاً فواحد  
والافئشان.

### الفصل السابع - في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

وهؤلاء يتوارثون بشروط: أن يكون لهما اولا حدهما مال وكانوا يتوارثون،  
ويشبه المتقدم. وفي ثبوت الحكم بغير الغرق والهدم اشكال. ومع الشرائط يرث كل  
منهم<sup>٢</sup> من صاحبه لا بماورث منه. ويقدم الاضعف في الارث، فلو غرق أب وابن فرض  
موت الابن وأخذ الاب نصيبه ثم يرث الابن نصيبه من تركة الاب مما ورث وينقل  
نصيب كل واحد منها الى وارثه، ولو كان لاحد الاخرين مال انتقل ماله الى ورثة  
الآخر. ولو لم يكن وارث كان للامام.

### الفصل الثامن - في ميراث المجوس

وهؤلاء يرثون بالنسب والنسب صحيحهما وقاسدهما - على خلاف، فلو ترك  
أمأ هي زوجة فلها نصيبها، ولو كان أحدهما مانعاً ورث به خاصة: كبنت هي بنت  
بنت، فانها ترث نصيب البنت خاصة.

١ - أي لو اجتمع الذكر والانثى مع الخنثى، فالخنثى تفرض انثى فتكون الفريضة من اربعة،  
واخرى تفرض ذكراً فتكون الفريضة من خمسة، فتضرب الاربعة في الخمسة: «٤ في ٥ يساوي ٢٠» ثم  
تضرب العشرون في الاثنين ايضاً - كما سبق: «٢٠ في ٢ يساوي ٤٠» فعل كونه الخنثى ذكراً لها ستة  
عشر، وعلى كونها انثى لها عشرة، فنصف حظ الذكر والانثى يكون ثلاثة عشر، والباقي سبعة وعشرون  
للكوثلثة: ثمانية عشرة، وللانثى ثلثة: تسعة: «١٣ زائد ١٨ زائد ٩ يساوي ٤٠».

٢ - في سائر النسخ هنا الحضافة: واحد.

# كتاب القضاء

(والشهادات والحدود)

وفيه فصول:

## [ الفصل الأول - في صفات القاضي ]

ولا بد أن يكون: مكلفاً، مؤمناً، عدلاً، عالماً (ذكراً)، طاهر المولد، ضابطاً. ولا يكفيه فتوى العلماء.

ولا بد من اذن الامام، وينفذ قضاء<sup>١</sup> الفقيه مع الغيبة اذا جمع الصفات. ويستحب الاعلان بوضوئه، والجلوس وسط البلد مستدبر القبلة، والسؤال عن الحجج والودائع وأرباب السجن وموجبه. وأن يفرق الشهود مع التهمة، ومحاوطة العلماء.

ويكره القضاء مع شغل القلب بالغضب والجوع والعطش والهيم والفرح وغيرها، واتخاذ حاجب وقت القضاء، وتعيين قوم للشهادة، والشفاعة الى الغريم في اسقاطه حقه.

ويقضى الامام بعلمه. وغيره به في حقوق الناس، واذا انتفى العلم حكم

---

١ - بل القضاء واجب على الفقهاء، كفاية مع التعدد، وعيناً مع الانحصار اللهم الامع خوف الضرر على نفسه او عرضه، او عدم وثوقه بنفوذ حكمه، او عدم تطامن الناس الى الحق، كما هو الحال الغالب في هذه الازمنة، الذي اوجب تعطيل القضاء بالحق من اهله، والله المستعان - كاشف الغطاء (قله).

بالشهادة مع علمه بعدالة الشهود او التزكية وتسمع مطلقة، بخلاف الجرح، ومع التعارض يقدم الجرح.

وتحرم الرشوة، ويجب اعادتها وان حكم بالحق، واذا التمس الغريم احضار خصمه أجابه، الا المرأة غير البرزة أو المريض فينفذ اليها من يحكم بينهما.

### الفصل الثاني - في كيفية الحكم

وعليه أن يسوي بين الخصمين في الكلام والسلام والمكان والنظر والانصات والعدل في الحكم، ويجوز أن يكون المسلم قاعداً أو أعلى منزلاً والكافر أخفض أو قائماً. ولا يلحق الخصم، ولو بدر أحدهما بالدعوى قدمه فيها، ولو ادعى دفعة سمع من الذي على يمين خصمه.

فان أقر خصمه ألزمه ان كان كاملاً مختاراً، فان امتنع حبسه مع التماس خصمه، ولو طلب المدعى اثبات حقه اثبتته مع معرفته باسمه ونسبه، أو بعد معرفة عدلين، أو بالحلية.

ولو ادعى الاعسار وثبت انظر، وان لم يثبت ألزم بالبيينة اذا عرف له مال، او كان اصل الدعوى مالا، والا قبل قوله مع اليمين.

وان جحد طلبت البيينة من المدعى، فان احضرها حكم له، والا توجهت له اليمين، فان التمسها حلف المنكر.

ولا يجوز احلافه حتى يلتمس المدعى، فان تبرع او أحلفه الحاكم لم يعتد بها وأعيدت مع التماس المدعى، فان نكل ردت على المدعى وثبت حقه ان حلف<sup>١</sup> وان نكل بطل<sup>٢</sup> وان رد اليمين حلف المدعى فان نكل بطلت دعواه.

واذا حلف المنكر لم يكن للمدعى المقاصة، ولا تسمع بينته بعد اليمين الا أن يكذب نفسه.

ولو كان الدين على ميت احتاج المدعى مع البيينة الى يمين على البقاء

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: المدعى.

٢ - في سائر النسخ هكذا: فان نكل بطلت دعواه والجملة التالية الى: بطلت دعواه، غير موجودة. وهو من حذف النسخ حصل من الاشتباه بين كلمتي نكل في الجملتين.

استظهاراً.

ولو مسكت المنكر لافة توصل الى معرفة اقراره او انكاره، ولا يكف المترجم الواحد، وان كان عناداً حبس حتى يجيب.

### الفصل الثالث - في الاستحلاف

ولا يجوز بغير أسماء الله تعالى، ولو كان احلاف الذمي بدينه أردع جاز. ويستحب الوعظ والتخويف والتغليظ، في نصاب القطع<sup>١</sup> فما زاد، بالقول والمكان والزمان. ويكفي «والله ماله قبلي كذا».

ويمين الاخرس بالاشارة، ولا يحلف الا في مجلس القضاء مع المكنة. واليمين على القطع، الا في نفي فعل الغير فانها على نفي العلم. ولو ادعى المنكر البراء او الاقباض انقلب مدعياً. ولا يمين في حد، ولا مع عدم العلم، ولا يثبت ما لا لغيره. وتقبل الشهادة مع اليمين اذا بدأ بالشهادة وعدل، في الاموال والديون، لا في الهلال والطلاق والقصاص. وإذا شهد بالحكم عدلان عند آخر انفاذه الحاكم الثاني مالم يناف المشروع.

### الفصل الرابع - في المدعى

ولا بد أن يكون مكلفاً مدعياً لنفسه او لمن له الولاية عنه ما يصح تملكه وله انتزاع العين، لها الدين فكذا مع الجحد وعدم البيئة ومع عدم البذل. ولو ادعى ما لا يد لاحد عليه قضى له به مع عدم المنازع. ويحكم على الغائب مع البيئة وبيع ماله في الدين، ولا يدفع الا بكفيل.

ولو تنازع اثنان ما في يدهما فلها بالسوية، ولكل احلاف صاحبه، ولو كان في يد احدهما فللمتشبه مع اليمين. ولو كانت في يد ثالث فهي لمن صدقه وللآخر احلافه، فان صدقها تساويا ولكل احلاف صاحبه، وان كذبها اقرت في يده. ولو تداعى الزوجان متاع البيت قيل للرجل ما يصلح له وللمرأة ما يصلح لها،

وما يصلح لهما بينهما. وقال في (البسوط): اذا لم تكن بينة ويدهما عليه فهو لهما، ولو تعارضت البينتان قضى للخارج الا ان تشهد بينة المئتشبت بالسبب. ولو شهدتا بالسبب فللخارج، ولو تشبها قضى لكل بما في يد صاحبه فيكون بينهما بالسوية، ولو كان في يد ثالث قضى للاعدل فالأكثر عدداً، وان تساويا اقرع فيحلف من تخرجه القرعة، فان امتنع احلف الآخر، فان امتعاً قسم بينهما.

### الفصل الخامس - في صفات الشاهد

وهي ستة: البلوغ، وكمال العقل، والايمان، والعدالة، وانتفاء التهمة<sup>١</sup> وطهارة المولد.

وتقبل شهادة الصبيان في الجراح مع بلوغ العشر وعدم الاختلاف وعدم الاجتماع على المحرم.

وتقبل شهادة أهل النعمة في الوصية مع عدم المسلمين. ولا تقبل شهادة الفاسق الامع التوبة، ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه، ولا الوصي فيما له الولاية فيه، وكذا الوكيل<sup>٢</sup>، ولا العدو، ولا شهادة الولد على الوالد، ويجوز العكس، وتقبل شهادة كل منها لصاحبه، وكذا الزوجان.

ولا تقبل شهادة المملوك على مولاه، وفي غيره قولان. ولو اعتق قبلت له وعليه.

ولو شهد من تحملها مع المانع بعد زواله قبلت. ولا تقبل شهادة المتبرع<sup>٣</sup>، ولا شهادة النساء في الهلال والطلاق والحدود، وتقبل مع الرجال<sup>٤</sup> في الحقوق<sup>٥</sup> والاموال، وتقبل شهادتهن بانفرادهن في العذرة وعيوب

١ - التهمة المانعة هي التي يجبر الشاهد فيها نفعاً الى نفسه كالشريك والاجير والغريم، وأما ما لا تستلزم نفعاً للشاهد فلا تمنع كالصدقة والقربة والجوار ونحوها، نعم للخصم أن يبرحه بها فينظر الحاكم فيها رداً او قبولاً.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: ولا القاذف.

٣ - في حقوق الناس فقط.

٤ - في بعضها: ففي الزنا الموجب للرجم يكفي ثلاثة رجال وامرأتان، وفي الموجب للجلد رجلان او اربع نسوة.

٥ - في سائر النسخ: في الحدود. وعلق عليه كاشف الغطاء «قده» يقول: في النسخة الصحيحة:

النساء الباطنة<sup>١</sup> وشهادة القابلة في ربع ميراث المستهل، وامرأة واحدة في ربع الوصية.

### الفصل السادس - في بقية مسائل الشهادات

(الاولى) لا يحل للشاهد أن يشهد الامع العلم، ولا يكفي رؤية الخط مع عدم الذكر وان أقام غيره، ويكفي في الشهادة بالملك مشاهدته متصرفاً فيه. ويشت بالسماع<sup>٢</sup>: النسب والملك الطلق والوقف والزوجية. ولو سمع الاقرار شهد وان قيل له لا تشهد.

(الثانية) لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع العلم وانتفاء الضرر غير المستحق<sup>٣</sup> ولو دعى للتحمل وجب على الكفاية، ولا يشهد على من لا يعرفه إلا بمعرفة عدلين، ويجوز له النظر إلى وجه امرأة للشهادة.

(الثالثة) تقبل الشهادة على الشهادة في الديون والاموال والحقوق لا الحدود. ولا يكفي اقل من عدلين على أصل، ولو شهد اثنان على كل واحد من الاصلين قبلت، وانما تقبل مع تعذر حضور شاهد الاصل. ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكم، ولا تسمع الشهادة الثالثة في شئ أصلاً. (الرابعة) اذا رجع الشاهدان قبل الحكم بطل، وان كان بعده لم ينقض وغرمها<sup>٤</sup>.

ولو ثبت تزويرها استعيدت العين، فان تلفت او تعذر الاستعادة ضمن الشهود.

ولو قال شهود القتل بعد القصاص أخطأنا غرموا، وان قالوا تعمدنا اقتص منهم او من بعضهم ويرده البعض ما وجب عليهم، فان فضل شئ أتمه الولي، ولو قال

في الحقوق.

١ - والولادة والرضاع والحيض.

٢ - في سائر النسخ: بالشياع.

٣ - هذا احتراز عن الضرر المستحق، كما لو خاف أن يطالبه الشهود عليه بما له عليه.

٤ - في سائر النسخ هكذا: لم ينقض الحكم وغرموا. هذا اذا كانت الشهادة في الحقوق لا الحدود، والانقض، وأجرى عليها حد القذف أو عزرها.

٥ - في سائر النسخ هنا اضافة: على، وهو خطأ، فكيف يرد على البعض ماوجب عليهم؟ والمعجب كيف غفل عنه الكثير.



بعضهم ذلك رد عليه الولي ما يفضل عن جنائته، واقتصر منه ان كان عمداً وأخذ منه ما قابل فعله من الدية ان قال أخطأت.

ولو شهدا بسرقة فقطعت يد المشهود عليه ثم قالوا: أوهمنا والسارق غيره، غرماً — دية اليد، ولا يقبل قولها على الثاني.

(الخامسة) يجب شهرة شاهد الزور وتعزيره بما يراه الامام رادعاً.

### الفصل السابع — في حد الزنا

وهو يثبت بإيلاج فرجه في فرج امرأة، حتى تغيب الحشفة، قبلاً أو دبراً، من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك، بشرط بلوغه وعقله وعلمه بالتحريم واختياره، ولو علم التحريم وعقد على المحرم ثبت الحد، ولو تشبهت الاجنبية عليه حدث دونه، ولو ادعى الزوجية أو ما يصلح شبهة سقط الحد.

ولو تزوج المعتدة عالماً حد مع الدخول، وكذا المرأة، ولو ادعى أحدهما الجهالة المحتملة قبل.

ويحد الإعمى مع انتفاء الشبهة المحتملة لامعها.

ويثبت بالاقرار من أهله أربع مرات، أو بشهادة أربعة رجال عدول أو ثلاثة وامرأتين، ولو شهد رجلان وأربع نسوة ثبت الجلد دون الرجم، ولا يقبل رجل واحد مع النساء وإن كثرن. ولو شهد أقل من أربعة حدوا للفرية.

ويشترط في الشهادة اتفاقها من كل وجه والمشاهدة عياناً كالميل في المكحلة،

ولو شهدوا بالمضاجعة والمعانقة والتقبيل والتفخيذ ثبت التعزير.

ولو أقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط، ولو كان بحد لم يسقط. ولو أقر ثم تاب

تخير الامام، ولو تاب بعد البينة تحتمت الإقامة، ولو كان قبلها سقط الحد.

ويقتل الزاني بأمه أو باحدى المحرمات نسباً أو رضاعاً أو بامرأة الاب، أو

بالمسلمة اذا كان ذمياً، أو بمن اكرهها عليه، محصناً كان أو غير محصن عبداً أو حراً مسلماً أو كافراً.

أما الزاني بغير المحرمات نسباً أو رضاعاً، فان كان محصناً — وهو الذي له فرج

مملوك بالعقد الدائم أو الملك يغدو اليه ويروح — ويكون عاقلاً، جلد مائة، ثم رجم ان

زنى ببالغة عاقلة، وإن كان بصغيرة أو مجنونة جلد خاصة.

وكذا المرأة المحصنة ترجم بعد الحد، واحصانها كاحصان الرجل.  
ولوراجع الخالع لم يرجم حتى يطاء، وكذا العبد اذا أعتق، والمكاتب اذا تحرر.  
ولوزنت المحصنة بصغير حدث، ولو كان بمجنون رجعت، وان كان غير محصن  
جلد مائة سوط وحلق رأسه وغرب عن البلد<sup>١</sup>. وليس على المرأة والمملوك جز ولا  
تغريب.

فان زنى بعد الحد ثانية تكرر الحد، وان لم يحد كفى حد واحد، فان زنى ثالثة  
بعد الحدين قتل، وقيل في الرابعة، وكذا المرأة.  
أما المملوك فيجلد<sup>٢</sup> خمسين محصناً كان أو غيره، وكذا المملوكة، ويقتل في  
الثامنة او التاسعة مع تكرار الحد في كل مرة.

#### مسائل

(الاولى) للحاكم اقامة الحد على أهل النعمة، ورفعه الى اهل ملته ليقسموه  
عليه.

(الثانية) لا يقام الحد على حامل حتى تضع، ويستغنى الولد، ولا المريض ولا  
المستحاضة وترجمان.

ولواقتضت المصلحة تقديم حد المريض ضرب بضغث فيه مائة سوط دفعة.  
ولا يقام في شدة الحر ولا البرد، ولا في أرض العدو، ولا على الملتجئ إلى  
الحرم، ويضيق عليه في الطعام والمشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد، ولو زنى في الحرم  
حد فيه.

(الثالثة) لو اجتمع الجلد والرجم بدىء بالجلد، ويلفن المرجوم الى حقويه  
والمرأة الى صدرها، فان فز أحدهما وقد ثبت بالبينة أعيد، وان كان بالاقرار لم يعد مع  
اصابة الحجر. ويبدأ الشهود بالرجم، وفي الاقرار الامام.

(الرابعة) يجرد للمجلد، ويضرب أشد الضرب، ويتقى وجهه<sup>٣</sup> وتضرب المرأة  
جالسة وقد ربطت عليها ثيابها.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: سنة.

٢ - في سائر النسخ: فيحد.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: وفرجه.

(الخامسة) من تزوج بأمة على حرة مسلمة فوطأها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني، ومن زنى في زمان شريف او مكان شريف ضرب زيادة على الجلد<sup>١</sup>.

### الفصل الثامن - في اللواط والسحق والقيادة

يثبت اللواط بما يثبت به الزنا ان أوقب قتل، أو رجم، أو ألقي من شاهق، أو احرق، وللإمام احراقه أو قتله بغيره، وان كان بصغير أو مجنون. ولولواط المجنون أو الصغير بعقل أدباً، وقتل العاقل. ولو ادعى العبد اكراه مولاه قبل والاقتل. ولولواط الذمي بمسلم قتل وان لم يوقب.

يقتل المفعول مع الايقاب، ولو لم يوقب جلد مائة، حرّاً كان او عبداً، فاعلاً أو مفعولاً. ولو تكرّر الحد قتل في الرابعة.

ويعزر الاجنبيان المجتمعان في أزار واحد مجردين من ثلاثين الى تسعة وتسعين، ولو تكرّر التعزير حد في الثالثة، ويعزر من قبل غلاماً بشهوة.

ويثبت السحق بما يثبت به الزنا، ويجب فيه جلد مائة على الفاعلة والمفعولة الحرة والامة سواء، ولو تكرّر الحد قُتِلَت في الرابعة.

ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعدها.

وتعزر المجتمعان تحت أزار واحد مجردتين، وتحدان لو تكرّر التعزير مرتين.

ويحد<sup>٢</sup> القواد خمساً وسبعين جلدة، ويحلق رأسه، ويشهر وينفى، حرّاً كان او عبداً مسلماً او كافراً، ولاجز على المرأة ولا نفى. ويثبت بشاهدين<sup>٣</sup>، او الاقرار مرتين.

### الفصل التاسع - في حد القذف

من قال من المكلفين للمبالغ العاقل الحر المسلم المحصن «يا زان» أو «يا لائط» أو «يامنكوحاً في دبره» أو «انت زان» أو «لائط»، بأي لغة كانت، مع معرفة القائل

١ - في سائر النسخ: الحد.

٢ - في سائر النسخ: ويجلد.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: عدلين.

بالفائدة<sup>١</sup> حد ثمانين جلدة، حرّاً كان او عبداً.

ولو قال لمن اعترف ببنته «لست بولدي»، او قال لغيره «لست لايك»، وجب الحد. ولو قال: «يا بن الزاني أو الزانية» او «يا بن الزانيين» فالحد للابوين اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافراً، ويعزر لو قال للمسلم: «ابن الكافرة» [او] «امك زانية». ولو قال: «يا زوج الزانية» او «يا اخ الزانية» او «يا اب الزانية» فالحد للمنسوبة الى الزنادون المخاطب. ولو قال: «زيت بفلانة» او «لاط بك فلان» او «لطت به» وجب حدان.

ويعزر في كل قول موجب للاستخفاف، كقوله لامراته «لم اجدك عذراء» او «احتلمت بأمك البارحة» او «يا فاسق» او «يا شارب الخمر» اذا لم يكن المقول له متظاهراً.

وكذا يعزر قاذف الصبي والمجنون والكافر والمملوك والمتظاهر بالزنا، والاب اذا قذف ولده.

ولو قذف جماعة، فان جاؤوا به مجتمعين فعليه حد واحد، وان جاؤوا متفرقين فلكل واحد حد.

ويثبت القذف بالاقرار مرتين من المكلف، او بشهادة عدلين.

ويعزر الصبي والمجنون اذا قلغا.

والحد موروث كالمال، ولا ميراث للمزوجين، ولو عفى احد الوراث كان للباقي الاستيفاء على التمام.

ولو تكرر الحد ثلاثاً قتل في الرابعة.

ولو تقاذف اثنان عزرا.

ويقتل من سب النبي (عليه السلام) او واحداً من الائمة (عليهم السلام). ويحل لكل سامع قتله مع أمن الضرر، وكذا يقتل مدعى النبوة ومن قال: لا ادري صدق محمد (عليه السلام) وكذبه مع تظاهره بالاسلام أولاً، والساحر اذا كان مسلماً، ويعزر الكافر.

١ - وان لا يكون قد لقلت منه في حال الغضب او نحوه، كما في بعض النصوص كاشف الغطاء

### الفصل العاشر - في حد المسكر

من تناول مسكراً وفقاعاً أو عصيراً أقد غلاً قبل ذهاب ثلثيه اختياراً مع العلم بالتحريم والتكليف حد ثمانين جلدة عارياً على ظهره وكتفه، ويتنق وجهه وفرجه، بعد الافاقة، حرأ كان أو عبداً أو كافراً متظاهراً. ولو تكرر الحد ثلاثاً قتل في الرابعة. ولو شرب الخمر مستحلاً فهو مرتد ويحد مستحل غيره<sup>١</sup>. ولو باع الخمر مستحلاً استتيب، فإن تاب والاقبل، ويعزر بائع غيره. ولو تاب قبل قيام البينة سقط الحد، ولا يسقط بعدها. ولو أقر ثم تاب تخير الامام.

ويثبت بشهادة عدلين، أو الاقرار مرتين من اهله. ولو شرب المسكر جاهلاً به أو بالتحريم سقط الحد. ومن استحل ما اجمع على تحريمه كالهيئة قتل، ولو تناوله محرماً عزر. ولا دية لمقتول الحد أو التعزير، ولو بان فسق الشهود فالدية في بيت المال.

### الفصل الحادي عشر - في حد السرقة

ويشترط في قطع السارق: التكليف، وانتفاء الشبهة، وهتك الحرز - وهو المستور بقفل أو غلق أو دفن - واخراج النصاب - وهو ما قيمته ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً بسكة المعاملة - بنفسه سرأ. ومع الشرائط تقطع اصابعه الاربع من يده اليمنى، فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب، فإن عاد ثالثاً خلد السجن، فإن سرق فيه قتل. ولو تكررت السرقة من غير حد كفى حد واحد. ولو سرق الطفل أو المجنون عزراً، ولا يقطع العبد بسرقة مال السيد، ويقطع الاجير والزوج والزوجة والضيف مع الاحراز دونهم. ويستعاد المال من السارق. ولا يقطع السارق من المواضع المنتابة<sup>٢</sup> كالحمامات والمساجد، ولا من الجيب

١ - قال في (شرائع الاسلام): «واما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلها، لتحقيق الخلاف بين المسلمين فيها، ويقام الحد مع شرها مستحلاً ومحرماً».

٢ - هي الامكنة التي يدخل الناس اليها بالنوبة.

والكم الظاهرين، ولو كانا باطنين قطع<sup>١</sup>.

ويقطع سارق الكفن، وبائع المملوك والحر، ولو نبش ولم يأخذ عزراً. فإن تكرر وفات السلطان<sup>٢</sup> قتله.

ويثبت بشهادة عدلين أو الاقرار<sup>٣</sup> مرتين من اهله، ويكفي في غرم المال المرة وشهادة الواحد مع اليمين. ولو تاب قبل السيئة سقط الحد لابعدها، ولو تاب بعد الاقرار تخير الامام.

### مسائل

(الاولى) لو سرق اثنان نصاباً فالاقوى سقوط الحد عنها حتى يبلغ نصيب كل واحد النصاب.

(الثانية) قطع السارق موقوف على المرافعة، فلوم يرافعه المسروق منه لم يقطع الامام. ولو وهبه او عفى عن القطع سقط ان كان قبل المرافعة والا فلا<sup>٤</sup>.

(الثالثة) لو اخرج النصاب دفعة وجب القطع، وكذا لو اخرجه مراراً على الاقوى.

(الرابعة) لو سرق الوالد من مال ولده لم يقطع، ولو سرق الولد قطع<sup>٥</sup>.

(الخامسة) يقطع اليمين وان كانت احدى يديه او هما شلاوين او لم يكن له يسار<sup>٦</sup> ولو لم يكن له يمين قطعت يساره، وقيل رجله اليسرى.

١ - ولا الشريك من شريكه، وفي بعض النصوص: لا قطع في طير، ولا رخام، ولا ثمر، ولا بيدر امام جائره، ولا من بيت المال، فان له فيه نصيباً.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: جاز.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: به. وفي بعض النصوص: اذا كان اقراره بعد الضرب فان جاء بالسرقة قطع، والا فلا، لاحتمال ان يكون اقراره لنفع المذاب.

٤ - وفي الخبر: انما الهبة قبل ان يرفع الى الامام، وذلك قوله تعالى: «والحافظون لحدود الله» فاذا انتهى الى الامام فليس لاحد تركه.

٥ - وفي رواية: لا يقطع، لان ابن الرجل لا يحجب عن منزل ابيه، هذا خائن. وكذلك ان اخذ من منزل اخيه او اخته ان كانا لا يحجبانه عن الدخول - كاشف الغطاء (قده).

٦ - وفي بعض النصوص: ان يسراه اذا كانت شلاء لا تقطع يمينه - كاشف الغطاء (قده).

### الفصل الثاني عشر - في حد المحارب وغيره

كل من جرد السلاح للاخافة في بر او بحر ليلا او نهاراً، نحر الامام بين: قتله، وصلبه، وقطعه مخالفاً<sup>١</sup>، ونفيه. ولو تاب قبل القدرة عليه سقط الحد دون حقوق الناس، ولو تاب بعدها لم يسقط.

واذا نفي كتب الى كل بلد بالمنع من معاملته ومواكلته ومجالسته الى ان يتوب. واللص محارب يدفع مع غلبة السلامة، فان قتل فهدر. ومن كابر امرأة على فرجها او غلاماً فلها دفعه فان قتلاه فهدر. ومن دخل دار قوم فزجروه فلم ينزجر لم يضمنوا تلفه أو تلف بعض اعضائه. ويعزر المختلس والمستلب، والمحتال بشهادة الزور وغيرها، والبنج<sup>٢</sup>، بما يرتدع غيره [به] ويستعاد منه ما أخذه.

#### مسائل

[الاولى]: اذا وطأ البالغ العاقل بهيمة عزرة، ثم ان كانت مأكولة اللحم حرم لحمها ولحم نسلها، وتذبح وتحرق ويغرم قيمتها لصاحبها، ولو اشتبهت قسم القطيع نصفين ثم اقرع ثم قسم الخارج بالقرعة الى ان يقع الى واحدة. ولو كانت غير مأكولة<sup>٣</sup> اخرجت من البلد وبيعت في غيره، ويغرم قيمتها لصاحبها ان لم يكن له، ويتصدق بالثمن على رأي. ويثبت بشهادة عدلين، او الاقرار مرتين. ولو تكرر التعزير قتل في الرابعة.

(الثانية) من زنى بهيمة فهو كمن زنى بحية في الحد واعتبار الاحصان، ويغلف هاهنا العقوبة، ولو كانت الميتة زوجة عزرة، ويثبت بأربعة.

١ - اي اليد اليمنى والرجل اليسرى كقطع السارق من مفصل الاصابع عدا الابهام. وقد وردت رواية معتبرة فيمن لم يأخذ ما لا ولم يقتل احداً ولم يجرح ان يقتصر فيه على الثني دون القطع والقتل. نعم لو قتل تعين قتله - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٢ - من البنج معرب بنگ (بالگاف الفارسية): نبت مسبت مخبط للعقل - بدیع اللغة.

٣ - في بعض النسخ هنا اضافة «اللحم»، والمراد بها غير المعدة للاكل وان كانت جائرة الاكل كالخيل والبنغال والحمير، فلا يجري حكم الذبيح والاحراق عليها. ومن هنا يعلم ان اضافة: اللحم غير مقصودة، لانها قيد للمعنى المصطلح وهو غير مقصود.

وحكم اللائط بالميت حكم اللائط بالحى ويغلظ عقوبته.  
(الثالثة) من استمنى بيده عزراً، ويثبت بشهادة عدلين والاقرار مرة.  
(الرابعة) للانسان الدفع عن نفسه وحرمة وماله ما استطاع. ويجب الاسهل،  
فان لم يندفع به انتقل الى الاصعب. ومن اطلع على قوم فزجروه فلم ينزجر فرموه بحصاة او  
عود فجني عليه فهدر.



مركز تحقيقات كميوتير علوم اسلامی





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

# كتاب القصاص [والديات]<sup>١</sup>

وفيه فصول:

## [الفصل الأول]

القتل: اما عمد. وهو ان يقصد بفعله الى القتل، كمن يقصد قتل انسان بفعل صالح له ولو نادراً، او يقصد الى فعل يقتل غالباً وان لم يقصد القتل. واما شبهه عمد. وهو أن يكون عامداً في فعله مخطئاً في قصده، كمن يضرب تأديباً فيموت.

واما خطأ محض. بأن يكون مخطئاً في الفعل والقصد معاً كمن يرمي طائراً فيصيب انساناً، وكذا اقسام الجراح.

ويثبت القصاص بالاول مع صدوره من البالغ العاقل، في النفس المعصومة المتكافئة، سواء كان مباشرة كالذبح والخنق، او تسببياً كالرمي بالسهم والحجر والضرب المتكرر بالعصا بحيث لا يحتمله مثله، والالقاء الى الاسد فيفترسه، وكذا الوجرحه فسرت الجناية فوات، ويدخل قصاص الطرف وديته<sup>٢</sup> في قصاص النفس وديتها. ولو جرحه ثم قتله فان فرق اقتص منها والافالنفس.

ولو اكره غيره على القتل اقتص من القاتل، وكذا لو أمر، ويحذف الامر السجن به، وان كان عبداً الامر.

---

١ — ليست في نسخة الاصل.

٢ — في صورة السراية الى النفس، يتداخلان.

ولو امسكه واحد وقتله آخر ونظر ثالث قتل القاتل وخلد المسك [السجن]  
وسملت عين الناظر<sup>١</sup>.

## الفصل الثاني - في شرائط القصاص

وهي خمسة:

### (الاول) الحرية

إذا كان القاتل حراً، فلا يقتص من الحر للعبد، ولا للمكاتب، ولا لام الولد،  
ولا المدبر، بل يلزمه قيمته يوم قتل<sup>٢</sup> ولا يتجاوز دية الحر، ولا بقيمة الامة دية الحر، ولا  
بدية عبد النمي دية مولاه، ولا بدية امته دية الذمية.  
ويقتل الحر بمثله، وبالحرّة مع ردنصف الدية، والحرّة بمثلها، وبالحر، ولا يؤخذ  
منها الفضل.

وكذا في قصاص الجراح والاطراف ما لم يبلغ ثلث دية الحر فينتصف دية المرأة،  
ويقتص لها من الرجل مع رد الفضل، وله منها، ولا رد.  
ويقتل العبد بالامة<sup>٣</sup> والامة بمثلها وبالعبد<sup>٤</sup>  
ولو قتل العبد حراً كان ولي الدم غنياً بين قتله واسترقاقه، ولا خيار لمولاه، ولو  
جرح اقتص المجروح او استرقه ان استوعب الجناية قيمته والافبالنسبة، او يباع فيؤخذ  
من ثمنه الارش.

ولو كانت الجناية خطأ<sup>٥</sup> فلمولاه أن يفديه بأرش الجناية، والاقوى: بأقل  
الامرین من القيمة وأرش الجناية<sup>٥</sup> ولو قتل مولاه قيد به ان اختار الولي، ولو قتل عبداً  
مثله عمداً قتل به، ولو قتل خطأ للمولى فكاه بقيمته او دفعه، وله فاضل قيمته عن قيمة

١ - في (مجمع البحرين): قضى على عليه السلام فيمن رأى المقتول، ان تسمل عيناه! اي تقفأ  
بحديدة محمأة!

٢ - في سائر النسخ: بل تلزم قيمة عبد يوم قتله.

٣ - في سائر النسخ: العبد بالعبد وبالامة.

٤ - لا توجد هذه الجملة: «ولو كانت الجناية خطأ» في سائر النسخ، بل فيها: ولمولاه..

٥ - لا توجد هذه الجملة: «والاقوى بأقل الامرین من القيمة وأرش الجناية» في سائر النسخ.

المقتول، ولا يضمن النقص<sup>١</sup>.

والمكاتب المشروط او المطلق الذي لم يؤد شيئاً كالقن، وان كان قد أدى شيئاً قيد بالحر لا القن، بل يسمى في نصيب الحرية وبيع، او يسترى في نصيب الرقية. ولو قتل خطأ فعلى الامام في نصيب الحرية، وللمولى الخيارين فك<sup>٢</sup> الرقية بالارش او تسليم الرق للرقية.

ولو قتل الحر حرين قتل بهما.

ولو كان القاتل عبداً، على التعاقب، اشتركاً<sup>٣</sup> فيه مالم يحكم به للاول فيكون للثاني<sup>٤</sup>.

### (الثاني) الاسلام

اذا كان القاتل مسلماً، فلا يقتل مسلم بكافر وان كان ذمياً، بل يعزرو ويغرم دية النمي<sup>٥</sup>.

يقتل الذمي بمثله، وبالنمية بعدد فاضل ديته، والنمية بمثلها، وبالذمي ولارد.

ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله الى اولياء المقتول ان شاؤوا قتلوه وان شاؤوا استرقوه، وقيل: يسترى اولاده الصغار أيضاً.

ولو أسلم بعد القتل فكالمسلم.

ولو قتل خطأ لزمته الدية في ماله، فان لم يكن له مال فالعاقلة الامام دون أهله.

١ - اي ما ينقص من قيمة الجاني عن قيمة المجنى عليه.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: نصيب الرقية.

٣ - ضمير المثني راجع الى وليي المقتولين.

٤ - سئل الامام عليه السلام عن عبد قتل اربعة احرار واحداً بعد واحد؟ فقال عليه السلام هو لاهل الاخير من القتلى، ان شاؤوا قتلوه، وان شاؤوا استرقوه لانه اذا قتل الاول استحقه اولياؤه، فاذا قتل الثاني استحقه اولياء الثاني وهكذا. وظاهره: أن الحكم للاخير لالسابق مطلقاً - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٥ - وهي نصف دية المسلم: خمسمائة دينار.

### (الثالث) أن لا يكون القاتل أباً

فلا يقتل الاب بالولد بل يؤخذ منه الدية، ويعزر<sup>١</sup> ويكفر. ولو قتل الولد أباه قتل به، وكذا الام لو قتلت ولدها قتلت به.

### (الرابعة) العقل

فلو قتل المجنون أو الصبي لم يقتل، بل اخذت الدية من العاقلة، لان عمدهما خطأ. ولو قتل البالغ صبياً قتل به، ولو قتل العاقل مجنوناً اخذ منه الدية. الا ان يقصد دفعه فيكون هدرأ<sup>٢</sup>، والاعمى كالمبصر على الاقوى.

### (الخامس) أن يكون المقتول معصوم الدم.

فلو قتل مرتداً او من أباح الشرع قتله لم يقتل به.

## الفصل الثالث — في الاشتراك

اذا اشترك جماعة في قتل حر مسلم كان للولي قتل الجميع بعد رد فاضل دية كل واحد عن جنايته عليه، وله قتل البعض ويرد الاخرون قدر جنايتهم على المقتص منه، ولو فضل للمقتولين فضل قام به الولي، وان فضل منهم كان له، وكذا البحث في الاطراف.

ولو قتلت امرأتان رجلاً قتلتا به ولا رد، ولو كن اكثر قتلتن به بعد رد الفاضل عليهن، وللولي قتل البعض، وترد الباقيات قدر جنايتهن.

ولو اشترك رجل وامرأة في قتل رجل فلولي قتلها بعد رد الفاضل على الرجل، وله قتل الرجل، وترد المرأة ديتها عليه، وله<sup>٣</sup> قتل المرأة واخذ نصف الدية من الرجل.

ولو اشترك عبد وحر في قتل حر فلولي قتلها بعد رد نصف الدية على الحر وما يفضل من قيمة العبد عن جنايته على مولاه.

ولو قتل الحر رد السيد عليه نصف الدية، أو سلم العبد اليه، ولوزادت قيمته على النصف كان الزيادة للمولى، ولو قتل العبد رد الحر على المولى ما فضل عن نصف

١ — وفي الخبر: يضرب ضرباً شديداً وينتق من مسقط رأسه.

٢ — بل في معتبرة أبي بصير: تدفع ديته الى ورثته من بيت المال — كاشف الغطاء «قده»

بتصرف.

٣ — وفي سائر النسخ: ولو قتل المرأة أخذ.

الدية<sup>١</sup> والا كان تمامها لاولياء المقتول.  
ولو اشترك عبد وامرأة في قتل الحر فللولي قتلها، ولو فضلت قيمة العبد عن جنيته رد الولي على مولاه الفاضل، وله قتل المرأة واسترقاق العبد ان كانت قيمته بقدر الجناية أو أقل، والا كان الفاضل لمولاه.  
ولو قتل العبد وقيمه بقدر الجناية أو أقل كان للولي أخذ نصف الدية من المرأة، ولو كانت القيمة اكثر ردت المرأة عليه الفاضل، فان استوعبت دية الحر والا كان الفاضل لورثة المقتول.

### الفصل الرابع - فيما يثبت به القتل

وهو ثلاثة:

(الاول) الاقرار. ويكفي المرة من أهله، ولو أقر بقتله عمداً فأقر آخر أنه الذي قتل ورجع الاول سقط القصاص وكانت الدية على بيت المال، ولو أقر واحد بقتله عمداً وأقر آخر أنه قتل خطأ كان للولي الاخذ بقول من شاء منها ولا سبيل له على الاخر.

(الثاني) البيينة. وهي عدلان. ويثبت ما يوجب الدية - كالخطأ والهاشمة - بشاهد وامرأتين، أو بشاهد ويمين.

(الثالث) القسامة. وهي تثبت مع اللوث<sup>٢</sup> وهو لعارة يغلب معها الظن بصدق المدعي، كالشاهد الواحد. فللولي معه اثبات الدعوى بأن يحلف هو وقومه خمسين يميناً. ولولم يكن للمدعي قسامة كررت عليه الايمان، ولولم يحلف حلف المنكر خمسين يميناً هو وقومه، ولولم يكن له أحد كررت الخمسون عليه، ولونكل الزم الدعوى. والاعضاء الموجبة للدية كالنفس، ولو نقصت فبالحساب. ولا يثبت اللوث بالفاسق الواحد ولا الصبي ولا الكافر.

ولو أخرج جماعة الفساق أو النساء مع الظن بانتهاء المواطاة ثبت اللوث، ولو كانوا كفاراً أو صبياناً لم يثبت اللوث الا أن يبلغوا حد التواتر.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: ان كان في العبد فضل، فان استوعب الدية، والا..

٢ - اظهر موارد اللوث وجوده قتيلاً في دار قوم او قريتهم او نحو ذلك.

ولو وجد قتيلًا في دار قوم أو محلّتهم أو قريّتهم كان لوثًا، ولو وجد بين قريتين وهو إلى أحدهما أقرب فهو لوث، ولو تساوت مسافتها تساوى في اللوث، ولو وجد في فلاة وجهل قاتله، أو في عسكر أو سوق فديته على بيت المال، ومع انتفاء اللوث يكون الدعوى فيه كغيرها من الدعاوي.

### الفصل الخامس — في كيفية القصاص

قتل العمد يوجب القصاص<sup>١</sup> ولا يثبت الدية الا صلحاً، وكذا الجراح، ولا قصاص الا بالسيف<sup>٢</sup>، ويقتصر على ضرب العنق<sup>٣</sup>، ولا يضمن سرّاية القصاص مع عدم التعدي.

ولو كان القصاص لجماعة وقف على الاجتماع. ولو طلب البعض الدية ودفعها القاتل كان للباقي القصاص بعد رد نصيب الآخرين على القاتل، وكذا لو عفى البعض.

ولو مات القاتل قبل القصاص أخذت الدية من تركته. ولو كان المقتول مقطوع اليد في قصاص أو أخذ ديتها كان للولي القصاص بعد رد دية اليد، ولو قطعت من غير جناية ولم يأخذ ديتها فلا رد.

ويثبت القصاص في الطرف لكل من يثبت له القصاص في النفس، ويقتص للرجل من المرأة ولا رد، وللمرأة من الرجل مع الرد فيما زاد على الثلث.

ويعتبر سلامة العضو، فلا يقطع الصحيح بالاشل، ويقطع الاشل بالصحيح اذا كان مما ينحسم. وتساوي المساحة في الشجاج طولاً وعرضاً لانزولاً بل يعتبر الاسم كالموضحة.

ويثبت القصاص فيما لا تعزير فيه، ولا قصاص فيما فيه تعزير كالمأمومة<sup>٤</sup>

١ — للولي، ولا يجب الثبوت عند الامام ولا اذنه — كاشف الغطاء «قده» يتصرف.

٢ — في سائر النسخ هنا اضافة: وشبهه.

٣ — من دون قطعه لانه من المثلة، الا ان يكون الجاني فعله. ولا يكون الا السيف حتى ولو احرقه الجاني او اغرقه — كاشف الغطاء «قده».

٤ — المأمومة: الشجة التي بلغت ام الرأس التي تجمع ام الدماغ، وهي اشد الشجاج — المجمع.

والجأفة<sup>١</sup> وكسر العظام. ولا يقتص للذمي من المسلم<sup>٢</sup>، ولا للعبد من الحر. ويقطع الأنف الشام بفاقده، والأذن الصحيحة بالصماء، ولا يقطع الذكر الصحيح بالعنين، وتقلع عين الأعور الصحيحة بعين السليم قصاصاً وإن عمي، وينتظر بسن الصبي سنة فإن عادت فالأرش والا فالقصاص. والملتجىء إلى الحرم يضيق عليه في المطعم والمشرع ليخرج ويقتص منه، ولو جنى في الحرم اقتص منه فيه. ولو قطع يد رجل وأصبع آخر اقتص للأول وكان للثاني الدية، ولو قطع الأصبع أولاً اقتص صاحبها ثم صاحب اليد ورجع بدية الأصبع.

### الفصل السادس - في دية النفس

دية الحر المسلم في العمد: مائة من مسان الأبل<sup>٣</sup>، أو مائتا بقرة<sup>٤</sup>، أو مائتا حلة<sup>٥</sup> هي أربع مائة ثوب من برود اليمن، أو ألف شاة، أو ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم<sup>٦</sup> وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني، ولا يثبت الألتراضي. ودية شبيه العمد، من الأبل: ثلاث وثلاثون بنت لبون، وثلاث وثلاثون حقة، وأربع وثلاثون ثنية طروقة الفحل، أو ما ذكرنا [هـ] في مال الجاني. وتستأدى في سنتين. ودية الخطأ، من الأبل: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة. أو ما ذكرنا [هـ] من باقي الأصناف. وتؤخذ من العاقلة في ثلاث سنين.

ودية المرأة: النصف من ذلك.

ودية الذمي: ثمان مائة درهم. والذمية أربع مائة درهم.

١ - التي تبلغ الجوف - المجمع.

٢ - إلا أن يعتاد المسلم ذلك فيقتل به صاغراً - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٣ - وهي ما دخل في السنة السادسة.

٤ - في سائر النسخ هنا إضافة: مسنة، وهي ما دخل في الثالثة.

٥ - الحلة: بردان: رداء وأزار من نوع واحد.

٦ - والتخير للقاتل.



ودية العبد: قيمته ما لم تتجاوز دية الحر فيرد اليها. ودية الامة قيمتها فان تجاوزت دية الحر ردت اليها.

ودية الاعضاء بنسبة القيمة، فكل ما في الحر كمال ديته في العبد كمال قيمته، لكن ليس للمولى المطالبة بها الا بعد دفع العبد الى الجاني، وما فيه دونه بحسابه، وما لا تقدير فيه ففيه الارش.

وجناية العبد تتعلق برقبته لا بالمولى، لكن له فكه بأرش الجناية.

### الفصل السابع - فيما يوجب ضمان الدية

وهو اثنان:

(الاول) المباشرة. بأن يقع التلف من غير قصد، كالطبيب يعالج فيختلف المريض بعلاجه<sup>١</sup> والنائم اذا انقلب على غيره فمات، ومن حمل على رأسه متاعاً فأصاب غيره، وكسر المتاع فانه يضمها، ولو وقع على غيره من علوفات ضمن ديته، ولو أوقعه غيره فالدية على الدافع.

ولو اشترك ثلاثة في هدم حائط فوقع على أحدهم فمات كان على الباقيين ثلثا ديته. ولو أخرج غيره من منزله ليلا ضمنه الا أن تقوم البينة بموته او بقتل غيره له.

(الثاني) التسيب. كمن ضرب ثراً في غير ملكه فوقع فيها انسان، او نصب سكيناً او طرح المعثر في الطريق، ولو كان ذلك في ملكه لم يضمن. ولو دخل دار قوم باذنهم فعقره كلهم ضمنوا جنايته، ولو كان بغير اذن فلا ضمان.

ومن ركب دابة ضمن ما تجنيه بيديها، وكذا لوقادها، ولو وقف بها ضمن جنايتها بيديها ورجليها، وكذا لو ضررها غيره فالدية على الضارب، ولو ركبها اثنان تساويا في الضمان، ولو كان صاحبها معها ضمن دون الراكب، ولو ألقى الراكب ضمن المالك ان كان بتفكيره والافلا.

ولو اجتمع المباشر والسبب كان الضمان على المباشر.

١ - وفي الخبر المشهور: من تطيب او تبيطر فليأخذ الجراءة من وليه. والافهوضامن - كاشف الغطاء(قده).

## الفصل الثامن - في ديات الاعضاء

في شعر الرأس: الدية كاملة، وكذا في اللحية اذا لم ينبتا، ولونبتا فالارش وفي شعر المرأة ديتها، فان نبت مهرها.

وفي الحاجبين: خمس مائة دينار، وفي كل واحد النصف.

وفي الاهداب الارش وكذا باقي الشعر.

وفي كل واحد من العينين نصف الدية، وفي كل جفن ربع الدية. اما عين الاعور الصحيحة ففيها الدية كاملة ان كان العور خلقة او بشيء من قبل الله تعالى، وفي خسف العوراء الثلث<sup>١</sup>.

وفي الانف الدية كاملة، وكذا في مارنه، او كسر مفسد، ولو جبر على غير عيب فائة دينار. وفي شلله ثلثاديته. وفي الروثة - وهي الحاجز - نصف الدية<sup>٢</sup>. وفي أحد المنخرين نصف الدية.

وفي كل اذن نصف الدية، وتقسط الدية على اجزائها.

وفي الشحمة ثلث ديتها وكذا في خرمها.

وفي كل شفة نصف الدية، وفي بعضها بحسب<sup>٣</sup>، ولو تقلصت قال الشيخ: فيه ديتها، ولو استرخت فثلثا الدية.

وفي لسان الصحيح أو الطفل الدية، ولو قطع بعضه اعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً، فيقسط الدية عليها فما نقص أخذ قسطه. وفي لسان الاخرس ثلث الدية، وفي بعضه بالحساب مساحة. ولو ادعى الصحيح ذهاب نطقه صدق مع القسامة.

وفي الاسنان الدية، وهي ثمانية وعشرون. اثنا عشر مقادير في كل واحدة

١ - خسف العين: فقؤها. وفي صحيحة محمد بن قيس: في رجل أصيب عينه الصحيحة: تفقأ إحدى عيني صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفو عن عين صاحبه - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٢ - في رواية الشيخ الكليني «قده» عن أمير المؤمنين عليه السلام «فإن قطع روثة الانف - وهي طرفه - فديته: خمسمائة» وفي رواية عن مسمع: «أنه عليه السلام قضى في خرم الانف: ثلث الدية» - كاشف الغطاء (قده).

٣ - وفي رواية الشيخ الكليني (قده) عن (كتاب طريف): «أن في العليا النصف، وفي السفلى الثلث» كاشف الغطاء (قده).

خسون [ديناراً] وستة عشر مثاًخير في كل واحدة خمسة وعشرون.  
وفي الزائد منفردة ثلث دية الاصلية، ولادية لها مع الانضمام.  
وفي اسوداد السن ثلثاديتها، وفي انصداعها من غير سقوط ثلثاديتها.  
وفي سن الصبي الذي لم يشغل الارش ان نبت والافدية المثغر.<sup>١</sup>  
وفي العنق اذا كسر وصار الانسان أصور: الدية، وكذا الوجنى عليه بما يمنع  
الازدراد، ولو زال فالارش.  
وفي اللحين: الدية لو انفردا عن الاسنان كالصبي وفاقد الاسنان، ومع  
الاسنان ديتان.

وفي كل يد: نصف الدية، وحدها المعصم.  
وفي شلل اليد ثلثاديتها، وفي الشلاء ثلث الصحيحة، وكذا للزائدة.  
وفي كل اصبع من اليدين عشر الدية، ويقسط على ثلاث أنامل، وفي الابهام  
على اثنين. وفي الزائدة ثلث الاصلية، وكذا الشلاء. وفي الشلل الثلثان.  
وفي الظفر: عشرة دنائير ان لم ينبت او نبت أسود، ولو نبت أبيض فخمسة.  
وفي الظهر اذا كسر: الدية، وكذا لو اصاب فاحدودب أو صار بحيث لا يقدر  
على القعود، ولو صلح فثلث الدية، ولو ذهب مشيه وجماعه فديتان.  
وفي النخاع: الدية.  
وفي كل واحد من ثديي المرأة نصف ديتها، وكذا في حلمتها، ولو انقطع لبنها  
أو تعذر نزوله فالارش. وفي حمة الرجل نصف الدية عند (الشيخ) وثمنها عند  
(ابن بابويه).

وفي الذكر: الدية، وكذا<sup>٢</sup> في الحشفة، وفي العنين ثلث الدية.  
وفي الخصيتين: الدية، وفي كل واحدة النصف، وفي ادرة<sup>٣</sup> الخصيتين أربع  
مائة دينار، فان فحج<sup>٤</sup> فلم يقدر على المشى فثمانمائة.

١ - وفي شرائع الاسلام: وينتظر بسن الصغير، فان نبت لزم الارش، وان لم ينبت فدية سن  
المثغر. ومثله في المختصر النافع.

٢ - في بعض النسخ هنا اضافة: عند الشيخ.

٣ - فتق الخصيتين - المجمع.

٤ - الفحج: تباعد ما بين الرجلين في الاعقاب مع تقارب صدور القدمين. وفي سائر النسخ:

وفي كل واحد من شفرى المرأة نصف ديتها.  
 وفي افشاء<sup>١</sup> المرأة ديتها، ويسقط عن الزوج بعد بلوغها، ولو كان قبله ضمن  
 الزوج مع المهر الدية والاتفاق عليها حتى يموت أحدهما، ولو لم يكن زوجاً وكان مكرهاً  
 فالمهر والدية، ومع المطاوعة الدية، ولو كانت المكروهة بكراً فلها أرش البكارة أيضاً.  
 وفي كل واحدة من الاليتين: نصف الدية، وفي كل واحدة من الرجلين نصف  
 الدية، وحدها مفصل الساق وأصابعها كاليدين.  
 وفي كل واحد من الساقين والفخذين: نصف الدية.  
 وفي كسر الضلع: خمسة وعشرون ديناراً إن كان مما يخالط القلب، وإن كان  
 مما يلي العضدين فعشرة.  
 وفي كسر البعصوص<sup>٢</sup> إذا لم يملك الغائط: الدية وكذا في العجان<sup>٣</sup> إذا لم يملك  
 البول ولا الغائط.  
 وفي الترقوة إذا كسرت وجبرت على غير عيب: أربعون ديناراً.  
 ومن داس بطن انسان حتى احدث: ديس بطنه، او يفتدي ذلك بثلاث الدية.  
 ومن افترض بكراً باصبعه حتى خرق مشاتها فلم تملك بولها [فعليه] ديتها ومثل  
 مهر نسائها.  
 وفي كسر عظم من عضو: خمس دية ذلك العضو، فان صلح على غير عيب:  
 فأربعة أخماس دية كسره، وفي موضحته ربع دية كسره، وفي رضه ثلث دية، فان برىء  
 على غير عيب: فأربعة أخماس دية رضه، وفي فكه من العضو بحيث تتعطل: ثلثا دية  
 العضو، فان صلح على غير عيب فأربعة أخماس دية فكه.

### الفصل التاسع - في ديات المنافع

في العقل: الدية، وفي نقصه الارش، ولو عاد لم يرتجع الدية.  
 وفي السمع: الدية، وفي سمع احدى الاذنين: النصف، ولو نقص سمع

فخرج بالحاء وهو خطأ لم يلغضت اليه الكثير.

١ - الافشاء: ايصال مخرج البول بالمهبل اى الفرج، اى اتحادهما.

٢ - البعصوص: العضص، وهو عجب الذنب.

٣ - العجان بكسر العين: ما بين الدبر والخصية.

احدها قيس الى الاخرى ويؤخذ بحسب التفاوت بين المسافتين، ولونقص سمعها قيس الى المساوي له في السن.

وفي ضوء كل عين: نصف الدية، وفي نقصان ضوء احدهما بحسابه، وكذا في نقصان ضوئها، ويعتبر بالقياس الى عيني مساويه في السن.

وفي الشم: الدية، ولو قطع الانف فذهب الشم فديتان، وفي نقصانه الارش بما يراه الحاكم.

وفي الذوق: الدية، وفي نقصانه الارش.

ولو اصاب فتعذر عليه الانزال حالة الجماع: فالدية.

وفي سلس البول: الدية.

وفي الصوت: الدية.

### الفصل العاشر — في ديات الجراح

الشجاج ثمانية:

الحارصة: وهي التي تقشر الجلد، وفيها بعير.

والدامية: وهي التي تأخذ يسيراً في اللحم، وفيها بعيران.

والمتلاحة: وهي التي تأخذ في اللحم اكثر، وفيها ثلاثة أبعرة.

والسمحاق: وهي التي تنهى الى الجلدة المغشية للعظم، وفيها أربعة أبعرة.

والموضحة: وهي التي توضح العظم، وفيها خمسة أبعرة.

والهاشمة: وهي التي تهشم العظم، وفيها عشرة أبعرة.

والمنقلة: وهي التي تحوج الى نقل العظم، وفيها خمسة عشر بعيراً.

والمأمومة: وهي التي تصل الى ام الدماغ، وفيها ثلث الدية. وكذا —

الجايفة: وهي التي تبلغ الى الجوف. وديه —

النافذة في الانف: ثلث الدية، فان صلح فخمس الدية<sup>١</sup>.

وفي احد المنخرين الى الحاجز: عشر الدية.

١ — لو روده في رواية طريف، وان كانت في خصوص نافذة الحد — كاشف الغطاء «قده»

وفى شق الشفتين حتى تبدو الاسنان: ثلث الدية، ولو برئت فالخمس، وفى كل واحد نصف ذلك .

وفى الناقذة فى شيء من اطراف الرجل: مائة دينار.  
وفى احمرار الوجه بالجنابة: دينار ونصف، وفى اخضراره: ثلاثة، وفى اسوداده: ستة، ولو كانت فى البدن فعلى النصف. ويتساوى الشجاج فى الرأس والوجه. أما البدن فنسبة العضو الذى يتفق فيه من دية الرأس.  
ويتساوى المرأة والرجل فى الدية والقصاص فيما دون ثلث الدية، فاذا بلغت الجنابة ثلث الدية صارت المرأة على النصف.

وكل ما فيه الدية من الرجل ففيه من المرأة ديتها، وذلك من الذمي، ومن العبد قيمته. وما فيه مقدر من الحرف فهو بنسبته من دية المرأة والذمي وقيمة العبد. والامام ولي من لاوولي له، يقتص أو يأخذ الدية، وليس له العفو.

### الفصل الحادى عشر - فى دية الجنين والميت

فى النطفة بعد استقرارها فى الرحم: عشرون ديناراً، وفى العلقه: أربعون. وفى المضغة: ستون. وفى العظم: ثمانون. وإذا تمت خلقته ولم تلجه الروح فائة، وفيما بين ذلك بحسابه.

ودية جنين الذمي عشر دية أبيه<sup>١</sup>.  
والمملوك: عشر قيمة امه المملوكة سواء الذكر والانثى.  
ولو ولجته الروح فدية كاملة فى الذكر ونصف فى الانثى.  
ولو قتلت المرأة ومات معها فدية للمرأة ونصف الديتين للجنين ان جهل حاله.  
ولو ألقته المرأة مباشرة او تسبباً فعليها ديته لو ارثه، ولا يسهم لها.  
ومن أفرغ مجامعاً فعزل فعليه عشرة دنانير.  
ويرث دية الجنين من يرث المال، الاقرب فالاقرب.  
ودية جراحاته واعضائه بنسبة ديته.

١ - وفى روايتي مسمع والسكونى: عشر دية امه، ولكنها ضعيفتان، وقد اعرض عنها المشهور، وقاعدة: ان الولد يلحق بأبيه فى الانسان، وبأمه فى الحيوان، محكمة - كاشف الغطاء «قد» بتصرف.

ولو ضرب الحامل فألقت جنيناً حياً فأت باللقاء قتل به ان كان عمداً، والا اخذت الدية.

وفي قطع رأس الميت الحر المسلم مائة دينار، وفي قطع جوارحه بحساب دية، وكذا في جراحه وشجاجه، وتصرف هذه الدية في وجوه البر.

### الفصل الثاني عشر - في الجنابة على الحيوان

من أتلف حيواناً مأكولاً بالذكاة فعليه الارش<sup>١</sup> بماله، وان كان بغيرها فعليه القيمة يوم الاتلاف، وفي قطع جوارحه او كسر شىء من أعضائه الارش. وان كان غير مأكول<sup>٢</sup> وهو مما يقع عليه الذكاة، فان كان بالذكاة فالارش، وكذا في قطع أعضائه مع استقرار الحياة، وان كان بغيرها فالقيمة: وان لم تقع عليه الذكاة فالقيمة، ففي كلب الصيد أربعون درهماً، وفي كلب الغنم والحائظ عشرون درهماً، وفي كلب الزرع قفيز من بر، وفي جنين البهيمة عشر قيمتها.

### الفصل الثالث عشر - في العاقلة

قد بينا ان دية الخطأ على العاقلة، وهم: العصب، والمعق، وضامن الجريرة، والامام.

اما العصب: فهم المستقربون الى الميت بالابوين أو بالاب، والاقرب دخول الاباء والاولاد في العقل، ولا يدخل القاتل فيه، ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون، ولا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا مدبراً ولا أم ولد ولا مادون الموضحة ولا ما يشبه بالاقرار ولا صلحاً ولا جنابة الانسان على نفسه ولا ما تجنيه البهيمة ولا اتلاف المال. وعاقلة الذمي الامام ان لم يكن له مال.

وتنقسط الدية على الاقرب فالاقرب، وتقديره الى الامام، او من ينصبه للحكومة، ولا ترجع العاقلة على الجاني.

ولو زادت الدية عن العصب اخذت من المولى، فان اتسعت فن عصبية المولى،

١ - أى تفاوت ما بين قيمته حياً ومذكى.

٢ - فى مائر النسخ هنا اضافة: اللحم.

فان اتسعت فن موالى الموالى وهكذا، ولوزادت الدية عن العاقلة أجمع كان الزائد على  
لامام، ولوزادت العاقلة وزع بالحصص، ولو غاب بعض العاقلة لم يخص بها الحاضر.  
ولو قتل الاب ولده عمداً اخذت منه الدية لغيره من الوراث، وان لم يكن  
وارث فالامام، ولو كان خطأ فالدية على العاقلة.

• • •

فهذا خلاصة ما اثبتناه في هذا المختصر.  
ونسأل الله تعالى أن يجعل ذلك لوجهه خالصاً، انه قريب مجيب.  
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى، وعلى  
وصيه علي المرتضى، وآلهما الطيبين والطاهرين.

• • •

تم ذلك في ليلة الثلاثاء، خامس عشرين ربيع الثاني، لسنة تسع وخمسين  
وسبعمائة، بمدينة (حلة) حماها الله عن الآفات.

مركز تحقيق مكتبة ميرزا علي راسدي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# الجوهرة في نظم البصرة

لشيخ الدين الحسين بن علي بن داود الجلي  
مركز بحوث ودراسات إسلامية

مختص

جستار الذکاہی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والصالحين والبرهان والهدى  
لهم عيسى وذي الطول  
يوم الجزاء والسلام السرمه  
سيد رساله هذا العالم  
واحد فالنصرة العظمى  
لحم الدين ربه والمبندى  
وهو منافع كل طالب  
وذا شرعت في امثالها - حيا  
لا يرق ابيه الطاهر  
كما ناله في يومى آيت اده العظمى  
هو نشى نجهنم - ام  
افه





در کتابخانه عمومی آیت الله العظمی  
مرعشی نجاشی قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لحمدا لله الذي تقاد بنا سلطانه وشاره تعاظما  
رو ضح البرهان والمدة عباده النعماء حيث استلا  
لهم بسين وذي الطول ابناء كلهم حيث ابدوا المغنا  
لهم الجاد والسلا على النبي المصطفى محمد  
سيدنا محمد بن عبد الله والقرن الطاهر الاظم  
وبعد فالشجرة المعظمة شجرة المنفعة تعلمه  
لحكم دين ربه والمبتدئ له تكون تلك الخير مرشد  
وضعه هانف كل طائفة يتمدعون ذي المواء  
انه اكرم  
الابتداء بالاهم فلا

الله ورغبته في  
الكتابخانه عمومی آیت الله العظمی  
مرعشی نجاشی . قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 عَدَا لَيْسَ الْوَقَاتِكِ وَالْأَرْسَالِ حَيْثُ كُنْتَ قَدْ  
 قَدْ هَادِ شَيْئًا كِي لَا يَسْ وَايَسَ  
 مَوْسَى وَعَلَيْهِ دَاوُدُ هَمَّ تَوْبًا بِحَسْبِ يَوْصِيَتْ  
 وَالْمُسْطَقْفِي عَلَى عِلْمِنَا نَدْعَاهُ بِالْمَرْغَبَاتِ حَلْمَه  
 الْوَالْمَرْغَبِيْنَ فِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَتُوحَ بَنِي مَلِكٍ وَتَحْلِيلَ وَمَوْسَى وَغُرَانِ عِلْمِيْنَ  
 وَأَذَا الْكُرْجَمِ رَأَى الْهُوَ الْقَبِيْهَ  
 لَا تَحْبِسْ فُهَابَ نَفْسِكَ مَسْتَه  
 مَا الْمَوْتُ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مَوْلَا  
 إِنْ أَقْبَبَ لَهُ اسْتِكَارِيْشٌ وَخُضُوعٌ مَدِيُونٌ وَفَلْ  
 وَأَذَا الْكَلِمِ فِي الْحَالِيْنَ وَأَذَا أَصْلًا يُقَالُ فَيَرْصِبُ  
 مِنْ رَأْيِ عِيَابِ فَسَدِ الْخَلَاءِ كَمَا كَانَ عِنْدَ الصِّدْقِ عَيْنِ الْمَلَا  
 لَا تَعَايِنْ مِنْ بَعْضِ قُلْ جَلَسَ لَا فَيَرْصِبُ وَعَلَا  
 وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَقَاتِكِ وَالْأَرْسَالِ حَيْثُ كُنْتَ قَدْ



## مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيتنا محمد وآله الطاهرين لاسيما بقيّة الله في الأرضين

واللعنة الدائمة على أعدائهم وأعدائهم اجمعين من الآن الى قيام يوم الدين  
١ - مصنف الأرجوزة وناظمها هو الشيخ تقي الدين أبو محمد الحسن بن علي بن داود الحلبي؛ العالم الفاضل الجليل الفقيه الصالح، والمحقق المتبحر الأديب، الموصوف في الاجازات وفي المعاجم الرجاليه بسلطان الأدباء والبلغاء وتاج المحدثين والفقهاء. ولد في خامس جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ - كما ذكره في كتاب رجاله (كتاب الرجال، ط النجف، ص ٧٥).<sup>١</sup>

كان معاصراً للعلامة الحلبي والسيد عبدالكريم بن جمال الدين أحمد بن طاووس الحلبي وشريكاً له في الدرس عند المحقق الحلبي. ومن آثاره التي عدّها - رحمه الله - لنفسه وسائر من ترجم له؛ «الجمهرة في نظم التبصرة». وقد ترجم له أكثر أرباب المعاجم. ومنهم:  
العلامة الأفندي، في رياض العلماء، ١/ ٢٥٤ - ٢٥٨.

---

١ - وللتبصرة نظم آخر للشيخ عباس علي الزنجاني (المتوفى ١٣٤٤)، نسختها موجودة في مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي بقم المقدسة، رقم (٦٠٨٤)، (فهرسها ٩١/٩٠-٩١).

- الشيخ يوسف البحراني، في لؤلؤة البحرين، ص ١٦٩.
- التفريشي، في نقد الرجال، ص ٩٣.
- الشيخ الحر العاملي، في أمل الآمل، ٧١/٢.
- المحدث النوري، في خاتمة مستدرك الوسائل، ٤٤٢/٣.
- الشيخ أبوأهدى الاصفهاني، في سماء المقال في علم الرجال، ٩١/١.
- الخوانساري، في روضات الجنات، ٢٨٧/٢ - ٢٨٩.
- المحدث انقسي، في الكنى والألقاب، ٢٨٢/١ - ٢٨٣، وهدية الأحاب، ص ٦٧، والفوائد الرضوية، ١٠٤/١ - ١٠٩.
- العلامة الأمين، في أعيان الشيعة، ١٨٩/٥ - ١٩٢.
- المدرس الحياباني، في ربحانة الأدب، ٥١٣/٧ - ٥١٤.
- العلامة الأميني، في الغدير، ٦/٦.
- العلامة الطهراني، في مصني المقال في مصني علم الرجال، ص ١٢٦.
- العلامة بحر العلوم، في رجاله، ٢٢٣/٢ - ٢٣٦.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ٢٥٣/٣.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ٢٠٤/٢.

ومن الغريب أن ابن داود ترجم للعلامة الحلي في كتاب رجاله، في القسم الأول منه ولكن العلامة لم يذكره في «خلاصته»، مع أنه معاصره وشريكه في الدرس عند المحقق ومن قرأه ... كما عرفت ... وإيضاً مما يستدعي الغرابة إختفاء زمان فوته ومدفنه. والأمر الأخير (إختفاء مدفنه) عند أهل النظر، محلاً للتأمل والدقة.

٢ - نظمه - رحمه الله - لهذه للأرجوزة لأهمية التبصرة، حيث قال:

وبعد فالتبصرة المعظمه	تبصرة لمن بغى تعلّمه
لحكم دين ربّه والمبتدي	له تكون نعم خير مرشد
وضعها مفيد كلّ طالب	ومستمداً عون ذي المواهب
ولامثال أمر صديقه وقرينه وشريكه في الدرس؛ السيد عبدالكريم بن السيد أحمد بن طاووس، حيث قال:	
وقد شرعت في أمثال	حباً له ورغبة في...

لأنني رقب أبيه الطاهر سمي ذي المعلوم والمفاخر  
أفضل أهل البيت في التحقيق ذي البحث والنظر والتدقيق<sup>١</sup>  
وإذ كانت وفاة السيد عبد الكرم بن طاووس في ٩٩٣ ق - كما ذكره ابن  
داود في ترجمته - فلا بد أن يكون زمان تصنيف الأرجوزة ونظمها قبل ذلك  
التاريخ.

٣ - أعتدنا في تقوم نص الأرجوزة وتحقيقه على نسختين موجودتين في مكتبة  
آية الله النجفي المرعشي - العاقبة - في قم، تحت رقمين ٥٠٩٠ (م) و ٥٦١٣ (ع).  
٤ - وأخيراً أقدم شكري وتقديري إلى أخي العزيز الأديب المدقق والفاضل  
المحقق صباح صالح الهنداوي الذي ساعدني في مقابلة النسخ وحل مشاكلها  
- جزاه الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء -.

حسين الدراگهي



مركز تحقيقات کتب ویراث علوم اسلامی

١ - قال - رحمه الله - في كتاب رجاله، ط النجف، ص ٤٥:

أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد... طاووس العلوي الحسيني: سيدنا الطاهر الإمام المعظم،  
فقيه أهل البيت؛ جمال الدين أبو الفضائل، مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة. مصنف مجتهد  
كان أروع فضلاء زمانه. قرأت عليه أكثر «البشرى» و «الملاد» وغير ذلك من تصانيفه.  
وأجاز لي جميع تصانيفه.

أنظر - أيضاً - نفس المصدر، ص ١٣٠، ترجمه عبد الكرم بن احمد بن طاووس. وأشار فيه إلى  
مصاحبه منذ الطفولة إلى وفاته - رحمه الله عليه -.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقادما سلطاناه وشأنه تماظما  
وواضح<sup>١</sup> البرهان والمسدي على عباده التقماء حيث أرسلنا  
لهم نبيين وذو الظول بما كلفهم حيث أنيلوا المغنا  
يوم الجزاء والسلام الترمذي على النبي المصطفى محمد  
سيد رسله لهذا العام والعترة الظاهرة الأعظام  
وبعد فالتبصرة المعظمه تبصرة لمن بغى تعلمه  
لحكم دين ربّه والمبتدي له تكون نعم<sup>٢</sup> خير مرشد  
وضعتها مفيد كل طالب ومستمداً عون ذي المواهب  
وإنه أكرم من يُسدي النعم والآبتداء بالأهم فالأهم  
وقد شرعيت في أمثال حباً له ورغبة في...<sup>٣</sup>  
لأنني رقي أبويه الظاهر سمي ذي العلوم<sup>٤</sup> والمفاخر  
أفضل أهل البيت في التحقيق ذي البحث والنظر والتدقيق

١- ع: أوضح. ٢- ع: تلك. ٣- في كلتي النسختين لم تقرأ الكلمة.

٤- ع: «مجتمع العلوم» بدل «سمي ذي العلوم».

فليُسَبِّلِ الشَّرَّ عَلَى عَوَارِهَا      فَالْجَرْدُ<sup>١</sup> قَدْ تَعَثَّرَ فِي مَضَاهَا رَهَا  
وَلِيَبْدَ لِي وَكَلَّ مِنْهَا أَنْتَفَع      بِكَلِّ وَقْتِ رَحْمَاتِ لِي تَسَع  
وَرَبِّهَا يَظْهَرُ بِالطَّلَابِ      مَعْجَلًا وَأَجَلًا<sup>٢</sup> الثَّوَابِ



مركز تحقيقات كليات العلوم الإسلامية

## كتاب الطهارة

### القول في الطهارة الشرعية أولها مسائل المائّة

الماء ضربان فضرب مطلق وهو الذي في سلبه لا يصدق  
ويصدق الإطلاق في الأخبار يقسم أقساماً فنه جاري  
لا يقبل التنجيس بالملاقي إلا بتغيير للاتفاق  
وإن تغير نجس المغير وسلم السابق<sup>١</sup> والمسوخر  
كذلك حتمام وغيث جاري ما اتصالاً بالسحب والمجاري  
ثانيه كالإناء والحياض<sup>٢</sup> إن كان كراً فهو مثل الماضي  
وأكرّمه مئتان ألف رطل عراقي وفيه خلف  
أو طوله والعرض والعمق شرط ثلاثة ونصف أشبار وسط  
وإن يغيّره بُعيد طهر<sup>٣</sup> بانه يُسلقى عليه كراً  
متصلاً حتّى يزول الطاري عنه ودون الكرّ في المقدار  
تنجسه الأخبات باللقاء من دون<sup>٤</sup> تغيير ولا أستيفاء<sup>٥</sup>

١- م: الباقي. ٢- الحياض: جمع حوض. ٣- ع: طهرا. ٤- ع: كراً.

٥- ع: غير. ٦- ع: لا استبقاء.

وإن ترد تطهيره فكر<sup>١</sup>      ثالثه الأبار لا يسوثر<sup>٢</sup>  
وقيل بل ينجس باللقاء      للمسكر الفقاع والإمناء  
ولبغير مات والممتنعه      والكر للحمار أو كالبقره  
خمس إن ذابت دم إن كثراه<sup>٣</sup>      سوى الثلاثة وأربعينا  
فالكلب مثل ذاك في بول الرجل      وفأرة تفسخت وأنتفخت  
وجنب دخلها وأغتسل<sup>٤</sup>      والحيّة الثلاث مثل الفار  
كذلك في بول الرضيع قد وجب<sup>٥</sup>      رابعه السور جميعاً طاهر  
ومنه ما يصدق كالمضاف      ممتزجاً كمرق أو معتصر  
لا حَدَثاً أو خبثاً يطهر<sup>٦</sup>      وغاسل الأخبات غيّرته  
أولا لا الاستنجاء نجسته<sup>٧</sup>

يلقى عليه بأتصال طهر<sup>٨</sup>      فيها<sup>٩</sup> إذا لاقت وما يغير<sup>١٠</sup>  
وأوجبوا نزح جميع الماء      وهكذا ثلاثة الدماء<sup>١١</sup>  
لها تراوح بنهار<sup>١٢</sup> أربعة      سبعين للإنسان ثم العذرة  
أولم تذب<sup>١٣</sup> عشر كذا إن نزا      للهرة شاة ثعلب أجزي<sup>١٤</sup>  
سبعاً لطير والضبّي أن يبل<sup>١٥</sup>      كذا كلاب ولجت وخرجت  
والذرق من دجاجة خمس<sup>١٦</sup> دلا      والدلو للعصفور والأنظار<sup>١٧</sup>  
والحقّ عندي أن ذاك مستحب<sup>١٨</sup>      لا الكلب والخنزير ثم الكافر<sup>١٩</sup>  
سلباً كماء الورد والخلاف<sup>٢٠</sup>      ينجس بالأخبث قل أو كثر<sup>٢١</sup>  
ورافع لأصفر مطهر<sup>٢٢</sup>      أولا لا الاستنجاء نجسته<sup>٢٣</sup>

١- ع: فيما. ٢- ع: تغير. ٣- يعني: دم الحيض والاستحاضة والنفاس.

٤- ع: نهاراً. ٥- أي: غير الدماء الثلاثة. ٦- م: يذب. ٧- ع: أجرينا.

٨- م: سبع. ٩- يعني: ونظائرها؛ أي: شبهها. ١٠- السور: البقية من الشراب.

١١- أي: إلا سور الكلب والخنزير والكافر. ١٢- الخلاف: الصفصاف.



غسالة الحَمَام نجس إلا إن علم الخلّومنها أصلاً  
ونجس لا يرفع الأقداراً أو حدثاً أو يشرب اختياراً

### القول فيما يوجب القهارة أولها الصَّغرى فخذ صفاره

فوجب الوضوء ببول غائظه ان يغلب<sup>٣</sup> الحِثَّين أو معناه<sup>٤</sup>  
وواجب الخلوة ستر العوره وواجب استقباله للقبلة  
كذلك استدباره سواء في ذلك الصَّحراء والبناء  
وُسْنٌ تقديم اليسار داخلاً ورجله اليمنى كذلك قافلاً<sup>٥</sup>  
وأن يغطي رأسه والتَّسْمِيَةَ كذلك استبراؤه والأدعية  
لداخل وللخروج باغ وعند الاستنجاء والفراغ  
والجمع بين الماء والأحجار إذا تعدى لا كالاقتصار  
ويُكره الجلوس في الشوارع وفي جهات اللعن<sup>٦</sup> والمشارع  
كذلك تحت مثمر الأشجار وجهة الرِّيح والأقمار  
والبول في الصلبة والأفياء<sup>٧</sup> في موضع النزال أو في الماء  
والحجرات وكذا الطعام والشرب والسَّواك والكلام

١٣- أي: عدا ماء الاستنجاء. وفي م: أولى وللاستنجاء. ١- م: مطلقاً. ٢- ع: يوم.

٣- ع: يسمع. ٤- يعني: السمع والبصر. وما في معناه: كالجنون والإغماء.

٥- أي: قليل. ٦- أي: راجعاً. ٧- أي: مواضع اللعن.

٨- الأفياء - جمع فيء -؛ والمقصود به: في النزال. ٩- م: و.

إلا بذكر وأضطرار عتاً  
أو باليسار إن تكن مختمه  
أله أو أئمة أو رسل  
مخرج بول معه بالماء  
مع التعدي وإذا لم يتفق  
كذلك<sup>١</sup> أستنجأؤه باليمن  
بما<sup>٢</sup> عليه أسم من المعظمه  
ويجب أستنجأؤه أي غسل  
حسب كذا الغائط في أستنجاء  
إجزاء أحجار ثلاث أو خرق

### القول في الوضوء والكيفيّة فروضها سبع فمنها التّيه

ووقتها حيث لوجه<sup>٣</sup> غسل  
ثمّ دوام حكمها المعتبر  
ثمّ إلى محاذ<sup>٤</sup> الأذقان  
عليه إيهام ووسطى عرضاً  
منها إلى أواخر الأصابع  
مقدماً للرأس فأمسح شعره  
أدنى المسمى وأمسح الرجلين  
وجاز منكوساً وترتيب جلا  
وسنّ قبل الغسل لليدين  
لغائط ثمّ ثلاث للجنب  
والاغتراف باليمن تسبقه  
أو لليدين<sup>٥</sup> مستحب قبل  
وغسل وجه من قصاص الشعر  
طولاً ومادار من البنان  
ثمّ اليدين المرفقين أيضاً  
من غير نكس لوجود المانع  
ببَلِ الوضوء أو للبشره  
من الأصابع إلى الكعبين  
ثمّ الموالاة تتاليها ولا  
نومًا وبسولاً مرة ثنتين  
ووضعه الإناء يميناً مستحب  
تسمية مضمضة تستنشقه<sup>٦</sup>

١- ع: كذلك . ٢- م: متاً . ٣- م: للوجه . ٤- م: اليدين .

كلتا النسختين: محاذ . ٦- ع: تنشقّه .

ثلاثة وأغسل مرتين	ووضعه الما <sup>١</sup> ظاهر اليدين
وهي على الباطن في أولاهما	ثانية بعكسه كلاهما
ثم الدعاء ماسحاً ويغسل	وكثره استعانةً بمندل <sup>٢</sup>
وجُرِّمت توليةً وحُضراً	لمحدث <sup>٣</sup> من الكتاب سطرًا
من علم الحدث ثم ما درى	هل بعده طهارة تطهرا
والعكس لا أو شك في فعل على	حال الوضوء ما كثرًا ما أنتقلا
أتى به وبالذي يتلوه	وبعد الانصراف صحَّحوه

### القول في الأغسال إن قسمته فرض ونفل والفروض ستته

تفصيلها الغسل من الجنابه	والحيض والتفاس وأستحاضه
ومسّ مَيِّتٍ بعد برد الميت	وقبل تطهير وغسل الميت
ويحصل الإجناب بالإنزال	ووطئها ولو مع الإكسال <sup>٤</sup>
وحده حشفة من ذكر	يدخلها في قُبُل أو دُبر
وفرضه نيَّته بالعين	ووقتها في الغسل لليدين <sup>٥</sup>
أو <sup>٦</sup> عند غسل الرأس وأستدامته	لحكمها وإن يعمّ جثته <sup>٧</sup>
وهكذا تخليل ما ليس يصل	إلابه <sup>٨</sup> كذلك ترتيب الغسل
الرأس فاليمين ثم اليسره <sup>٩</sup>	يسقط عنه بارتماس مره

١- ع: الاناء. ٢- م: تمتدل. ٣- ع: لمجرم. ٤- كلا النسختين: الاكسال.

٥- ع: «لغسل في اليدين» بدل «في الغسل لليدين». ٦- ع: و

٧- م: جنابته. ٨- أي: بالتخليل. ٩- ع: البشرة.

وفيه الاستبراء مستحبٌ      بولاً ويكفيه أجهاد حسب  
مضمضة تنشق تأكداً      وغسله بالقصاع أو بأزيدا  
تخليل غير مانع كالحتام      وحرموا قراءة السعزائم  
ولسه القرآن والأسامي      لله والنبي والإمام  
دخوله المسجد إلا جائزا      لا المسجدين الوضع ليس جائزا  
يُكره أن يقرأ فوق سبع      أكل وشرب ومزيل المنع  
مضمضة تنشق كذا الكرى      قبل وضوء والخضاب أشهراً<sup>١</sup>  
ولس مصحف ولا غتساله<sup>٢</sup>      يعيد من أحدث في خلاله

### القول في الحيض وبأني أسودا والحر والحرقسة إن<sup>٣</sup> يظردا

لكنها تراه بعد السّتين      قریش والتّبط ثمّ الخمسين  
غيرهما لو كان قبل التسع لا      حيضاً أقلّه ثلاثة ولا  
أكثره عشرة<sup>٤</sup> وما بينها      بحسب العادة لورات<sup>٥</sup> دما  
تجاوز العشر وذات العادة      تقعد في أيامها المعتاده  
واثنان<sup>٦</sup> مبتدأة مضطربه      تميزه فإن تساوى وأشته  
فحال مبتدأة كأهلها      فإن فقدن فسني مثلها  
فإن فقدن وأختلفن عملت      بسبعة من كلّ شهر رؤيت  
أوفقدت<sup>٧</sup> ثلاثة في الأول<sup>٨</sup>      وعشرة من بعد في المستقبل

١- ع: اشتراها. ٢- ع: الاغتساله. ٣- م: لن. ٤- م: عشرة. ٥- ع: راه.

٦- م: شأن. ٧- م: قعدت. ٨- ع: أول.

وحَيْض مضطربة يسبب<sup>١</sup> وحُرِّمَتْ كَجَنْبِ مَسَاجِدَ  
كُذَّكَ لَمْ أَحْرَفُ<sup>٢</sup> التَّنْزِيلَ  
وَفِيهِ لَوْ تَعَمَّدَ التَّعْزِيرَ  
صَلَاتِهَا وَصَوْمُهَا لَا يَنْعَقِدُ  
وَلَا لَهَا يَصْخُ الْعَتَكُافُ  
صِيَامُهَا تَقْضِيهِ لَا الصَّلَاةُ  
عَدَا الْعِزَائِمُ فَذَلِكَ يَسْأَلُ  
وَالْوُطْءَ قَبْلَ غَسْلِهَا وَيَكْرَهُ  
تَمَتُّعَ وَنَدْبَ التَّوَضُّعِ  
وَالذِّكْرَ وَالْجُلُوسَ فِي الْمَصَلَّى بِقَدَرِ وَقْتِ رَاكِعٍ لَوْ صَلَّى

### القول في استنحاضة والأكثر دم رقيق فيه برد<sup>٣</sup> أصفر

تَرَاهُ بَعْدَ الْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ  
فَتَتَوَضَّعُ إِنْ يَكُنْ قَلِيلًا  
لِكُلِّ<sup>٤</sup> فَرَضٍ وَبِحَشْوِ تَبْتَدِلُ<sup>٥</sup>  
زَادَتْ عَلَيْهِ الْغَسْلُ لِلْغَدَاةِ  
فَهَذِهِ تَتَّبَعُ ذَا غَسْلَيْنِ  
بِكُلِّ غَسْلٍ تَجْمَعُ الْفُرْضَيْنِ

١- ع: بئين. م: بين. ٢- ع: مصحف. ٣- ع: مرة. م: دم. ٤- م: بكل.

٥- ع: تبدل.

وهي إذا قامت بذى الأوامر صامت وصلت<sup>١</sup> كسبيل الظاهر

القول في التفاس وهو ما جرى  
مع الولادة أو عقيها نرى

أحكامه وهو كثير العدد كالحيض بل للتر ما من حد

القول في التّغسيل<sup>٢</sup> للأموات  
وآلاحتضار أول الحالات

ففيه فرض واجب وندب فالواجب أستقباله فحسب  
معناه أن يُلقَى على قفاه<sup>٣</sup> تواجه القبلة أخصاه  
وندبة تلقينه الشهادة بالله والتبّي ثم السّادة  
أئمة الهدى وكلمات الفرج قراءة القرآن إسراج السرج  
تغميض عينيه وإطباق فمه مدّ يديه وشياع مأتمه  
وسرعة التجهيز إن<sup>٤</sup> لم يُشْتَبه وكُره الحائض أن تلمّ به  
أو جنب وقال والمفيد يكره فوق بطنه الحديد  
وواجب الغسل ثلاثاً<sup>٥</sup> سدر كافوره ثم قراح<sup>٦</sup> طهر  
وهو كغسل جنب تقدما إن خشي أنتشار لحم يُمّا  
والتدب كون غاسل يمينا مستغفراً<sup>٧</sup> بالذكر مستكينا  
وغمز بطن الميت غير الحامل في الأولين قسيل والأنامل

١- ع: صلت وصامت. ٢- م: التّغسل. ٣- ع: ما. ٤- م: جديد.

٥- م: ثلاث. ٦- م: جاء. القراح: الخالص الذي لم يمتزج بشي ع. ٧- م: مستغفر.

وحفر ما يجري إليه الماء      والظل للتفصيل لا الفضاء  
وغسل رأس الميت ثم الجثمان      رغبة سدر فرجه بالأشنان  
وضوؤه وكرهوا للمحتضر      إقعاده والقلم ترجيل الشعر  
وواجب التكفين للمختار      في المئزر القميص والإزار  
والمس بالكافور للمساجد      وسن للرجل في الزوائد  
حبرة لا طرز فيها بالذهب      وخرقة لفخذه تستحب  
عمامة بحنك وخضت      لفافة لها لشدي<sup>١</sup> شدت  
وعوض العمامة القناعا      والقطن فيه ستة إجماعا  
وبالذرية أستحبوا طيبه      جريدتان معه مندوبه  
عليها يُكْتَب والقميص      لفافة إزاره المنصوص  
إقرار ميت بالشهادتين      أثمة بتربة الحسين  
ووزن كافور ثلاث عشرة      وثلاث<sup>٢</sup> وفي السواد يكره  
تكفينه وأُيجعل الكافور      في السمع والبصر والتجمير<sup>٣</sup>

### القول في صلاة ميت يتبع<sup>٤</sup>

### فذاك للفرض وللنفل<sup>٥</sup> جمع

فرض صلاة ميت كل مسلم      أولا حق<sup>٦</sup> بحكمه مئتم  
متمن مضى عليه من أولادهم      ست كذا الأموات من عبادهم  
ذكورهم في ذاك كالإناث      أولاهم الأحق بالميراث

١- ع: الثدي. ٢- م: ثلثاً. ٣- ع: أو. ٤- م: والتبع. ٥- ع: للندب.

٦- ع: لاحقاً.

والزَّوجَ أُولَى ثُمَّ هاشمِيَّ  
وُسْنٌ لِلوَلِيِّ أَنْ يَقْدَمَهُ  
إِمَامَنَا أَحَقَّ بِالْوَلَايَةِ  
صَوْرَتِهَا التَّكْبِيرُ بَعْدَ التَّيَّةِ  
أَفْضَلُهَا الشَّهَادَتَانِ بِأَدْيِهِ  
ثُمَّ دَعَاءُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَهُ  
وَبَدْعَاءُ مُسْتَضْعَفٍ إِنْ أَهْلًا  
وَإِنْ تَعَمَّتْ حَالُ مَيِّتٍ جَهْلًا  
وَلَا صَلَاةَ قَبْلَ غَسْلِ وَكْفَنِ  
تُسْتَدْرَكُ الصَّلَاةُ لَوْفَاتٍ عَلَى  
وَمَوْقِفِ الْإِمَامِ وَسَطِ الرَّجْلِ  
مَتَى يَلِيهِ الْمَرْءُ وَلَيْسَ يُولَى  
وَوَاجِبٌ فِي الدَّفْنِ سِتْرُ جَثَّتِهِ  
وَالْتَدَبُ أَنْ نَعْشَهُ مُتَبَوِّعٍ  
وَوَضْعُهُ قَرِيبَ رِجْلِ الْقَبْرِ  
وَأَخْذُهَا عَرْضًا نَزُولًا وَهُوَ  
أَوْ قَامَةً وَالسَّنَةُ اللَّحُودُ  
أُولَى مِنَ الشَّقِّ وَفَضْلُ الذَّكَرِ  
كَحَلِّهِ إِزْرَارُهُ وَالْكَشْفُ  
وَأَنْ تُحَلَّ عَقْدُ الْأَثْوَابِ<sup>٥</sup>

أَحَقُّ إِنْ قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ  
إِنْ جَمَعَ الشَّرَائِطُ الْمَقْدَمَهُ  
وَهِيَ وَجُوهًا عَلَى الْكُفَايَةِ  
خَسًّا لَهَا أَدْعِيَةُ مَرْوِيَّتِهِ  
ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ ثَانِيَةٍ  
ثُمَّ لَهُ مَعْتَقِدًا أَوْضَدَهُ  
وَفَرَطًا<sup>٣</sup> الْأَبْوِيَّةَ طِفْلًا  
فَأَنْ يَكُونَ مَعَ مَنْ تَوَلَّى  
وَكَرَّهُوا تَكْرِيرَهَا وَجَازَ أَنْ  
قَبْرُ إِلَى يَسُومَ وَلَيْلَةً فَلَا  
وَصَدْرَهَا وَإِنْ هُمَا فَلْيَجْعَلْ  
رَأْسَ الْفَقِيدِ يَمْنَةً الْمَصْلِيِّ  
عَلَى الْيَمِينِ وَجْهَهُ لِقَبْلَتِهِ  
أَوْ مَعَ جَانِسِيهِ وَالتَّرْبِيعُ  
وَهِيَ لِذِي قِبْلَةٍ رَأْسَ الْحَفْرِ  
بِرَأْسِهِ وَالْحَفْرُ قَدْرُ الثَّرْقَوِ  
بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُهُ الْقَعُودُ  
عِنْدَ التَّنَاوُلِ وَوَضْعُ الْقَبْرِ  
لِرَأْسِهِ وَهَكَذَا التَّحْفِي  
وَيُوضَعُ الْخَذُّ عَلَى الشَّرَابِ

١- م: ثم. ٢- م: خمس. ٣- أي: سابقاً إلى الجنة. ٤- م: فرض.

٥- ع: «عقدة الأثواب» بدل «عقد الأثواب».



وتربة في القبر والتلقين  
 أئمة الإسلام ثم يشرح  
 ثم يهيل جملة الحضور  
 ثم يُظَمَّ قبره مرتبًا  
 وسُنَّ وضع اليد والترحم  
 وكرهت إهالة على الرّحم  
 تخصيصه تجديده<sup>١</sup> والسّاج  
 ودفن ميّتين بقبر واحد  
 وميت بحر مانع يُثقل  
 والدفن في مقابر الإسلام  
 ذمّة قد حملت من مسلم  
 وإن قضى الشهيد في الحرب دُفِنَ  
 والصدر مثل ميت يُثَمُّ  
 فالغسل والتكفين والدفن معه  
 وغير ذي العظم يلف في الحرق  
 ويخرج الكفن من الأصول  
 كفنها ولو مضت عن مال  
 بل يمنع الكافور والسادس من  
 يطهر بعد برده العادي  
 وغير ذات العظم أولاً بشري

شهادتيه وهداة الدّين  
 لبنا ومن جهة رجل يخرج  
 تربًا من الأكف بالظهور  
 ثم يُصَبَّ الماء دورًا أجمعًا  
 عليه والتلقين إذ تصرّموا  
 كذا نزول القبر إلّا في الحرم  
 يفرش مالم يلتزمه الحاج  
 ونقله إلى سوى المشاهد  
 وقيل أويوعى<sup>٢</sup> وفيه يُرسل  
 يخضهم وجازل للإكرام  
 تُدفن مستبدرة للحرم  
 بثوبه لاغسل فيه ولا كفن  
 وغيره إن كان فيه عظم  
 كالسّقط إن تمّ شهور أربعة  
 والدفن للسّقط بدون<sup>٣</sup> ما سبق  
 قبل الدّيون وعلى الحليل  
 والحكم في المحرم كالخلال  
 لأمس ميّتا بشريًا قبل أن  
 أودات عظم ميّت<sup>٤</sup> أوحى  
 يكفيك غسل اليد في التطهر

١- ع: تحديده. ٢- أي: يوضع في وعاء.

٣- ع: «كالسقط لدون» بدل «للسقط بدون». ٤- م: و. ٥- ع: من ربه.

## القول في مندوبة الأغسال<sup>١</sup> كجمعة الفجر إلى الزوال<sup>٢</sup>

أولى <sup>٣</sup> الصيام النصف سبع عشره	إحدى وعشرين وتسع عشره
ثلاث <sup>٤</sup> عشرين وليل الفطر	ويومي العيدين نصف شهر <sup>٥</sup>
من رجب ليلاً ومن شعبان	المبعث الغدير والولدان
والغسل للإحرام والزياره	وغسل توبة والاستخاره
ولقضا الكسوف إن أحلا <sup>٦</sup>	عمداً مع احتراق قرص أصلا <sup>٦</sup>
والمسجدين الحرم المكي	وكعبة مدينة النبي
ولصلاة الحاج والمباهله	عشرون غسلاً وثمان كامله

## القول في معرفة التيمم لعدم الماء أو التآلم

كذا إذا خاف الضمأ أو من حصل	به نجاسة وعنهما ما فضل
أو ثمن يضره في الحال	لوم يضر أشتري <sup>٧</sup> وهو غال
ويجب الطلب حزناً سهماً	والسهل سهمين اشتراطاً <sup>٨</sup> حتماً
من أربع الجهات بالثراب	جواز بجص نسورة أولاب <sup>٩</sup>
يكره بالسباخ ثم الرمل	وجاز في عدمها بالوحد
صورته ضرب يديه الأرضاً	بنية وبعد ذاك نفصاً

١ - في كلتي النسختين: الأنفال. ٢ - ع: «فلفجر للزوال» بدل «الفجر إلى الزوال».

٣ - ع: أول. ٤ - ع: ثالث. ٥ - ع: الشهر. ٦ - م: صلا. ٧ - ع: فاشتر.

٨ - ع: احتياطاً. ٩ - أي: الحجر.

ومسح مابين قصاص الشعر	وطرف الأنف موالى البصر
وظهر كفت أيمن باليسرى	والعكس هذا بدل من صغرى
وبدل الكبرى بضربتين	أولى لوجه ثم لليدين
مرتباً <sup>١</sup> والنقض كالمائيه	ثم زوال العذر بالكلية
لو وجد الماء في الصلاة أكملها	ولا يعاد ما به قد فعلا
ولا يجوز قبل وقت ومعه	مضيقاً <sup>٢</sup> جاز وخلف في سعه

### القول في الانحاس وهي عشرة بول سوى المأكول ثم العذره

من سائل النفس <sup>٣</sup> إذا ما اتفقاً	منني ذي نفس تسيل مطلقاً
كالقول في الميتة منه والدم	والكلب والخنزير غير المسلم
والمسكر الفقاع لا يُصلّى	فيها على ثوب وجسم إلا
إذا أزيلت غير دون الدرهم	مما عدا ثلاثة من الدم
وقد عُفي أيضاً عن الجروح	دائمة المسيل والسقروح
وكلما الصلاة لا يستم	منفرداً فيه به تلم
كتكة نجسة أوجوب	وتكتفي المرأة إن ربت صبي
بغسلها للثوب لا سواه	لها بيوم مرة كفاه
إن علمت غُسل <sup>٤</sup> ذاك الموضع	أوجهلت في الثوب فهو أجمع
لو <sup>٥</sup> لم تحقق أي ثوبيه التجس	أقى بها في كل ثوب ملتبس

١- ع: ضربة. ٢- م: مضيقاً. ٣- م: الدم. ٤- ع: ما غُسل.

٥- م: من

من لم يطق للشَّوب منها<sup>١</sup> غسلا  
 فيه إذا أعوزه سواه  
 ومن درى بسنجس وصلّى  
 ومن سها حال الصلاة وذكر  
 ولو درى بعدُ فلا يبالي  
 إن جففتها الشمس والبواري  
 وباطن الخف بوطئ الأرض  
 ثلاثة عند ولوغ الكلب  
 خمر وفار<sup>٢</sup> ثلثوا والأفضل  
 ثلاثة وتحسرم الأواني  
 أكل وغيره ولكن<sup>٣</sup> يُكره  
 ثم أواني المشركين طاهره  
 فعاريًا أوخاف بردًا صلا  
 ولا يعيد بعد ما صلاه  
 أعاد في الوقت وحين ولّى  
 بعدُ أعاد وقته لا ما غبر  
 وتظهر الأرض من الأبوال  
 والحصر والبناء كالجدار  
 ويغسل الإناء غسل فرض  
 أولهنّ شرعت بالترّب  
 سبع سواه مرة والأكمل  
 من فضة وذهب سيان  
 مفضّض وقد نقلنا خطره<sup>٤</sup>  
 إن جهل التنجيس بالمباشرة

١- م: فيها. ٢- م: خمرًا وفارًا. ٣- م: كل. ٤- كلتا النسختين: خطره.

## كتاب الصلاة

القول في الصلاة وهي واجب  
وسنة فالأول الرواتب



خمس وهنّ الظهر والعصر حضر  
والمغرب الثلاث في الحالين  
والصبح ركعتان بالسوية  
أربعة من بعدها ثلاثون  
ثمانياً كذاك قبل العصر  
وتيرة بعد العشاء ثنتان  
ثم صلاة ليلهم ثمان  
وبعدها واحدة للوتر  
وسقطت نوافل النهار  
بقية الفرض صلاة الجمعة  
ثم الكسوف والذي يخاف  
والتندر والعهود واليمين  
أربعة وركعتان في السفر  
ثم العشاء كالظهر في الأمرين  
والتدب فالتوافل اليومية  
في الحضر قبل ظهرهم يصلّون  
وأربعاً لمغرب في الإثر  
من القعود ركعة يُعدّان  
والشفع بعد هنّ ركعتان  
وركعتان بعدها للفجر  
وتيرة العشاء في الأسفار  
عيدين والجنّاة المشيعه  
كالآي والزلازل والطواف  
وما عداه كلّ مسنون

## القول في معرفة الأوقات ليعرف الدخول في الصلاة

فإنه إذا بدا الزوال      يختص بالظهر له مثال  
أربع ركعات وبعد ذاكا      للظهر والعصر<sup>١</sup> اشتراكا  
حتى يصير لغروب الشمس      مقدار فرض العصر ثم يسي  
فذاك للعصر وأما غربت      وحده حمرة شرق ذهببت  
فذاك للمغرب حتى يمضي      مقدارها ثم اشتراك الفرض  
حتى يصير الانتصاف في الدجى      مقدار أربع فذاك للعشا  
وعندما يطلع فجر ثاني      يدخل وقت الصبح والأذان  
[إلى طلوع الشمس ثم التأفله]      للظهر حال ما يميل زائله<sup>١</sup>  
حتى يصير ظل كل مثليه      فقدم الفرض وأسقط<sup>٢</sup> نفيه  
وهكذا يسقط<sup>٣</sup> نفل العصر      إن صار مثليه<sup>٤</sup> كحكم الظهر  
ما لم يكن بركعة تقدما      فعندها قدشأن أن يتمما  
ووقت نفل مغرب في عقبها<sup>٥</sup>      حتى تغيب حمرة من غربها  
فإن تغب ولم يكن قد أكمل  
وتيرة بعد العشاء تمتد  
ووقت نفل الليل إذ أنتصفا  
فإن بدا الفجر وقد تلبسا  
فإن يكن لأربع ما أكمل

١ - ليس في م. ٢ - م: آخر. ٣ - م: يصير. ٤ - م: مثلين. ٥ - م: وقتها.

٦ - م: بعد. ٧ - ع: يقيم.

وركعتا<sup>١</sup> الفجر عقيب الوتر  
فإن رأى بعد الصبح شهره  
وكل فرض جاز أن يبادره  
إن قضيت أو أديت والتأفله  
لا يبدأ التفل طلوع الحام<sup>٢</sup>  
حتى<sup>٣</sup> تزول غير جمعة ولا  
والصلوات<sup>٤</sup> أول الأوقات  
ولا يجوز أن يؤخروها  
وفضلها<sup>٥</sup> بعد طلوع الفجر  
زاحم إلا أن تلوح الحمرة  
ما لم يكن قد ضاق وقت الحاضرة  
ما لم يكن أوقات فرض داخله  
ولا الغروب ومع القيام  
يعاقب الفجر بها والأصلا<sup>٦</sup>  
أفضل إلا في جهات تاتي  
عن وقتها ولا يقدموها

### القول في القبلة وهي الكعبة لمن دنا<sup>٧</sup> من نأى فالجبهة

ومن يكن في جوفها يصلي  
وفوق فليبرز ولو قليلا  
مستلقيا وكل<sup>٨</sup> من يصلون  
علامة العراق فجر واري<sup>٩</sup>  
والشفق اليمين والشمس على  
والجدي خلف المنكب اليمين  
إذ<sup>١٠</sup> مع فقد هذه الحالات  
في كل فرض مع الاختيار  
ما شاء من جدرانها يولي  
من سطحها قدامه وقبلا  
في جهة فركنهم يولون  
محاذيا لمنكب اليسار<sup>١١</sup>  
حاجبه اليمين<sup>١٢</sup> للأنف تلا  
ومع فقد الظن واليقين  
صلى الصلاة أربع الجهات  
وجهة ما عند الاضطرار

١- م: ركعة. ٢- م: فضلها. ٣- أي: الشمس. ٤- ع: ليس.

٥- يعني: العصر. ٦- ع: الصلاة. ٧- م: أو. ٨- م: قيل. ٩- ع: وار.

١٠- ع: اليسار. ١١- ع: اليمين. ١٢- م: و.

وتارك القبلة إن تعمدا      أعاد والناسي إذا ظن الهدى  
 إن كان بين مغرب ومشرق      فلا يعيد فات وقت أوبقى  
 فإن يكن إليها في البقا      وإن يكن مستدبراً فطلقا  
 ولا يصلى فوق ظهر الراحله      مع اختيار المرء إلا النافله

### القول في اللباس ستر العوره فرضاً يكون ملبساً وغيره

من الثياب كالخشيش والشعر      والصوف والخز الصريح والوبر  
 وذاك مما لحمه في الأغذية      وجلده أيضاً بشرط التذكية  
 ولا صلاة في جلود الميت      ولو ذبح عن عند أهل البيت  
 ولا سوى المأكول أو في شعره      ذكّي مذبوحاً وصوف وبره  
 ولاحرير المحض للرجال      مع اختيار وهو في القتال  
 وللبساء جاز والركوب<sup>١</sup>      والافتراش ليس بالمغصوب  
 ولا الذي يستر ظهر القدم      بغير ساق وبه لم يصم  
 وكرهوها في الثياب السود لا      عمامة والخق ذان أجلا<sup>٢</sup>  
 وإنه فوق القميص يأتزر      فيها ويصحب الحديد إن ظهر  
 وفي اللثام والقباء المشدود لا      في الحرب والصفاء أن يشتملا  
 وشرطه طهارة الثياب لا      ماقد ذكرنا العفومنه أولاً  
 والملك أو في حكمه وعورته      قبله ودبره وأمرأته  
 جسدها لا الوجه والكفان      والقدمات فيها قولان  
 وللقبايا وإلما أن يدخلوا      بلاخار وبذاك أفضل

١- ع: للركوب. ٢- ع: «دان احتملا» بدل «ذان أجلا».



وُسْنٌ لِلرَّجُلِ سِتْرُ الْجَسَدِ      وَإِنَّهُ فَوْقَ الْقَمِيصِ يَرْتَدِي  
وَهَنْ بِالْقَمِيصِ وَالْخِمَارِ      وَالدَّرْعِ وَالْمُضْطَرَّ صَلَّى عَارِي  
فَقَائِمًا مَعَ أَمْنِهِ لِلرَّائِي      وَخَائِفًا يَجْلِسُ بِالْإِيْمَاءِ<sup>٢</sup>

### القول في المكان والشرط لزم ملكاً أو الحكم بلا غصب علم

وطهر موضع جبين السَّاجِدِ      حَسْبُ وَسْنُ الْفَرَضِ فِي الْمَسَاجِدِ  
وَالْتَفَلُّ فِي الْمَسْجِدِ لَا كِتَامَ      وَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ  
ضَجْنَانٍ وَالْبِيدَاءِ ثُمَّ الشَّقَرِ      ذَاتُ الصَّلَاصِلِ وَبَيْنَ الْمَقْبَرِ  
سَبْخَةٍ وَجُوفِ وَادِ الرَّمْلِ      مَعَاطِنُ الْإِبِلِ قَرْنِي لِلتَّمَلِّ<sup>٣</sup>  
وَالطُّرُقِ أَبْيَاتِ الْمَجُوسِ وَاللَّهَبِ      وَالْفَرَضِ جُوفِ الْبَيْتِ لَا مَا يَسْتَحِبُّ  
أَوْ كَانَ فِي قَبْلَتِهِ إِنْسَانٌ      مُوَاجِهَةً أَوْ أَضْرَمْتَ نِيرَانُ  
أَوْ حَائِظٌ يَنْزَمُنُ بِالنَّوْعَةِ      وَالْبَابِ مَفْتُوحٌ<sup>٤</sup> تَجَاهَ قَبْلَتِهِ  
وَأَمْرًا قَدَامَهُ تَصَلِّي      وَجَانِبِيهِ لَا لِبَعْضٍ<sup>٥</sup> التَّفَلُّ  
وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّجُودِ<sup>٦</sup> إِلَّا<sup>٧</sup>      أَرْضٌ وَنَبَتٌ لَا كُثَا وَأَكْلًا  
إِنْ كَانَ مَلَكًا وَكَذَا فِي حَكْمِهِ      لَا نَجَسًا مَفْتَصِبًا بِعِلْمِهِ  
وَلَا الَّذِي تَخْرُجُهُ<sup>٨</sup> أَسْتِحَالَتُهُ      عَنْ أَسْمِ أَرْضٍ أَوْ عَرَتْ<sup>٩</sup> نَجَاسَتُهُ  
وَعِنْدَ فَقْدِ الْأَرْضِ وَالتَّيْبَاتِ      فَالْثَّلَجِ وَالْقِيرِ وَمَا يُوَاتِي  
فِي الْحَرِّ فَوْقَ ثَوْبِهِ فَلْيَسْجُدْ      وَعِنْدَ<sup>١٠</sup> فَقْدِ ثَوْبِهِ عَلَى الْيَدِ

١- ع: مع. ٢- م: للأيام. ٣- م: معاطن الإبل قراء النمل. ٤- ع: مفتوحاً.

٥- م: كبعض. ٦- م: السجود. ٧- م: إلا على. ٨- ع: يخرج.

٩- م: عرفت. ١٠- م: مع.

## القول في الأذان والإقامة في الخمس أذى أوقضى أيامه<sup>٢</sup>

<p>لكنه يجهر والأنثى تسر وبالخصوص<sup>٣</sup> الصبح والعشيّة شهادتا الشّهليل ثمّ ياتي حيّ على الصّلاة دفعتين ومثله حيّ على خير العمل كذا الإقامة سوى نقصين آخرها تهليله مجرّده من بعد خير العمل الهداة أذان فرض وقته ما دخلاه وشرطه ترتيبيه كما نُقل بالموقت والعدالة الظهارة مرتفع الصوت بالاستقبال<sup>٧</sup> وحادراً إقامة وفاصلا أو خطوة تسبيحة أو سجدة مع قدرة والفصول يعربا إلاّ لشعاربه يذيع<sup>٨</sup></p>	<p>ندب لفرد جامع أنثى ذكر ويتأكّدان في الجسهرية صورته أربع تكبيرات شهادتا الرّسول مرتين حيّ على الفلاح مثنى كالأول تكبيرتين ثمّ تهليلين أولها تكبيرتان مفردة وزادها قد قامت الصّلاة فصولها خمس ثلاثون ولا إلاّ الصّباح ويسعاد إن دخل وشنّ في المؤذن البصاره وصيت<sup>٩</sup> يقوم فوق عالي مرتلا<sup>٤</sup> أذانه لا عاجلا ما بينه وبينها بقعدة ويكره المشي كذا إن يركبا وكثره الكلام والترجيع</p>
--	---

١- م: الفرض. ٢- م: في الفرض أذى وأنقصى أيامه. ٣- م: للخصوص.

٤- ع: شهادة. ٥- م: «يعاقب الفجر بها والأصلا» بدل المصراع الاخير.

٦- ع: وصيتا. ٧- م: باستقبال. ٨- م: مرتبا. ٩- ع: «يشيع». وكلاهما صحيح.

وهكذا قولهم الصَّلَاة خير من النوم فكروها

## القول في الأفعال في الصَّلَاة من واجبات ثم مندوبات

فالواجبات نيّة مقارنه  
يستحضر القربة والتّعين  
ونيّة الأداء أو قضائها  
ثان لها تكبيرة الإحرام  
الله أكبر ولا يجزيه  
وبعدها يلزم بالتّعلّم  
مع عقده القلب بما يرام  
ويستحبّ رفعه اليدين  
ثالثها القيام ركن إن قدر  
للعجز فاضطجاع<sup>١</sup> والإيماء  
رابعها القراءة المأثورة  
ففي الثّنائِي وأولتين  
وليس يجزي في الصَّلَاة التّرجمة  
وبقرأ العاجز شيئاً يحسنه  
وأخرس يحرك اللّسانا  
وهو في ثالثة ورابعه

تكبيرة الإحرام لامباينه  
وواجب ذلك أم مسنون  
دوامها حكماً إلى أنقضائها  
ركن كذا النّيّة مع قيام  
ترجمة إلا لعجز فيه  
إشارة الأخرس كالشّكلم  
وشرطها مع قدرة قيام  
بها إلى شحمتي الأذنين  
فالاتماد والقعود يعتبر  
وجاز للعجز بالاستلقاء  
واجبة بالحمد ثمّ السّوره  
من غيره لابدّ من هاتين  
بل أوجبوا لقادر<sup>٢</sup> أن يعلمه  
أولا فتكبير وذكر يمكنه  
بذكرها ويعقد الجنانا  
مخير في السّبحات الأربعه

وسورة الحمد وفرض الجهر  
 والجهر في أولتي عشائين  
 عزائم تحرم في فريضته  
 وسورتان<sup>٢</sup> بعد حمدتاتي  
 ندب بها استحَبَّ ظهري جمعه  
 وإن تقل آمين أبطلوها  
 خامسها الركوع وهو مرة  
 ركن وفيه يجب أنحناءه  
 وعاجز بممكن والآ  
 تسبيحة وواجب في الركعة  
 والانتصاب مطمئناً قد وجب  
 ورفعته مكبَّراً يديه  
 [مفرجاً أصابع اليدين  
 دعاؤه مستوياً لظهره  
 ومستحبَّ الرِّفْع أن يُورِّدَه  
 ويكره الركوع واليدان  
 السادس السجود وهو واجب  
 وفرضه بجهة يدين  
 ولا تُقلَّ جهة في الأمكنه  
 ولو تعذر السجود أو ما  
 ويطمئن قَدَّرَ تسبيحتها  
 صباحاً وإخفاً بظهر عصر  
 باقيها الإخفات مثل الظهرين<sup>١</sup>  
 وما يفوت الوقت بقرائته  
 والجهر في تسمية الإخفات  
 وبالمنافقين أو في الجمعه  
 لا كَتَبَ عِدَّةً مكروها  
 في ركعة ثنتا الكسوف عشرة  
 قدرًا تصيب الكف ركبتاه  
 أومى ويطمئن قدرًا يُتلى  
 سبحان ربِّي العظيم دفعه  
 لكنَّا التكبير قيل مستحب  
 ووضعها من فوق ركبتيه  
 يردَّ نحو الخلف ركبتين  
 زيادة التشبيح مدَّ نحره  
 بِسْمِ اللَّهِ لمن حمده  
 تحت الثياب بل من الأردان  
 ثنتان في الركعة ركن لازب  
 إيهامي الرجلين ركبتين  
 عن موضع القيام فوق لبنة  
 أورافعاً قدامه شيئاً ما  
 واحدة تجب في سجودها

صورتها سبحانه ربّي الأعلى  
بينها ووضع جبهة على  
ويستحبّ قبله التّكبير  
بأنفه والسّبق باليدين  
ثمّ الدّعاء ويطمئنّ بعدما  
فليدع وليعمد على يديه  
ويكره الإقعاء ثمّ السّابع  
ففي الثّنائيّة مرّة وما  
فواجباته الجلوس قدره  
على رسول الله ثمّ الال  
والثّدب فيه جلسة التّورك  
والثامن التّسليم والوجوب  
مسلماً إما علينا وعلى  
أوقائلاً عليكم ما قدما  
حكم النظام يقتضي تغييره  
وسنّ للمفرد نحو القبلة  
وصفحة الإمام والجنبيين إلّ

ويطمئنّ في السّجود مهلاً  
ما قد شرطنا في السّجود أولاً  
وبعد رفع الرّأس والتّعفير  
زيادة التّسبيح في الثّنتين  
يرفع من ثائيّة بينها  
إذ قام سابقاً بركبتيه  
تشهد لفرضه مواضع  
عداه مرّتين ثمّ قسماً  
شهادتاه والصّلاة أثره  
فذلك الفرض من الأفعال  
ثمّ الدّعاء بعد التّبرك  
أول وقيل إنّه مندوب  
جمع العباد الصّالحين أولاً  
أجزأه وسنّ أن يتّما  
لذاك لم يأت بلفظ الصّوره  
يومئ يميناً بأخير المقله  
لمأموم إن كان يساره رجل

### القول في أفعالها لمندوبه

### والثّدب فيها خمسة محسوبة

أولها توجّه التّكبير  
ثمّ القنوت سنّ في الثّواني  
سبعاً بها فرضاً على التّخير  
قبل الرّكوع عجز القرآن

يقضى إذا مافاتہ نيسانا	وثالشا نظره إن كانا
حال قيام لمكان سجده	وقانتا للمراحتين من يده <sup>١</sup>
وراكعًا مابين رجلية وفي	سجوده من أنفه للطرف
وفي الجلوس حجره والرابع	إن المصلي لليدين واضع
فقائمًا وجالسًا فخذيه	وقانتا تلقاء وجنتيه
وراكعًا من فوق ركبتيه	وساجدًا حذاء أذنتيه <sup>٢</sup>
والخامس التعقيب لا محصورا	بل قد أقي مطولاً كشيروا
أقله التسبيح للزهراء	وفضله زاد على الإحصاء

### القول في قواطع الصلاة تبطل بالأحداث والتفات

إلى وراء نطقه بحرقين	غير قرآن ودعاء خلين
قهقهة وفعله الكثير	كعبرة <sup>٣</sup> البكاء والتكفير
ما لم يكن بكاؤه للأخرى	ويكره التفات يمين يسرى
تشاؤب تمطي وفرقعه	تنخم البصاق مكروه معه
إقعاؤه ونفخ مسجد عبث	تأوه الحرف دفاعه الخبيث <sup>٤</sup>
يحرم قطعه مع الإمكان	في العقص للشعر بها <sup>٥</sup> قولان
وجاز تسمية لعاطس مسلم <sup>٦</sup>	دعا <sup>٧</sup> المباح [الرد] <sup>٨</sup> للمسلم

١- ع: أذنيه. ٢- ليس في م. ٣- ع: بغيرها. ٤- م: الحدث. ٥- م: بالشعر لها.

٦- م: «عطاس المسلم» بدل «لعاطس مسلم». ٧- م: دعاؤه. ٨- من ع.

## القول في بقية الصلاة ضربان من فرض ومندوبات

فروضها أولهنّ الجمعة  
في وقتها مع الزوال مهله  
وشرطها الإمام أو من نصبها  
والخطبتان حمد ذي الجلال  
والوعظ ثمّ سورة خفيفه  
ولا يكون ثمّ جمعتان  
فهي مع الشّروط فرض لازم  
من العمى أو عرج أو كبير  
مذكراً<sup>١</sup> من بينهم وبينها  
وإن تفت فصلّ ظهرأصلها<sup>٢</sup>  
ثمّ القيام للخطيب قد وجب  
ملازماً صلاته معتمداً  
ونذب الإصغاء في السّماع  
يحرم بيع بالتّداء<sup>٣</sup> وينعقد  
جمعه<sup>٤</sup> ندباً وسُنّ النّفل  
حلق وأخذ شارب وظفر

ثنتان قد قاما مقام الأربعة  
حتّى يصير ظل كلّ مثله  
وعُدّة خمسة ومنهم حُسبوا  
صلاته على النّبي والآل  
وكونها جماعة معروفه  
لدون فرسخ فيبطلان  
للحرّ ذي التّكليف وهو سالم  
كسجراً أو مرض أو سفر  
فويق<sup>٥</sup> فرسخين لا يغشونها  
والخطبتان لزوال قبلها  
وكونه مطهراً قد استُحب  
فيها على شيء [بليغاً]<sup>٥</sup> ذارداً  
أذانه الثّاني من الإبداع  
لو أمكنت في غيبه<sup>٧</sup> فليعتمد  
عشرين ركعة كذاك الغسل  
طيب وقار والدّعاء<sup>٩</sup> والجهر

١- ع: لعجزه. ٢- ع: مذكراً. ٣- ع: ذي.

٤- م: «فضل ظهر فضلها» بدل «فصل ظهر أصلها». ٥- من م.

٦- ع: بعد النداء. ٧- ع: غيبته. ٨- ع: جمعة. ٩- ع: كالنداء.

## ثانيه الفرض صلاة العيدين جماعة بشرط جماعة بين

طلوع شمس وزوال لوفقد	شرط فندب جامع أو منفرد <sup>١</sup>
لم تقض كيفيتها في الأولى	من ركعتيها الحمد ثم الأعلى
ثم أتت بالتكبير ثم قنته	خمساً لخمس راكمًا في السّته
وأنت بسجدين وأنقض واشفعا	بالحمد والشمس وكبر أربعاً
وأقنت لمن مثلهن أربعاً	وقيل فرض فلخمس فاركعا
ويستحبّ عندها الإصحار	وحافياً يخرج والسوقار
يطعم فطرًا قبله وأضحى	من بعده ممّا به قد ضحى
والأشبه أستحباب تكبيرات	عقيب أربع من الصلاة
من مغرب للفطر حتى <sup>٢</sup> العيد	أضحى لخمس عشرة معدود
أولهنّ ظهر عيد بمنى	وغيرها عقيب عشر عينا <sup>٣</sup>
يكره من قبل وبعد النفل	إلا بسجد التّبيّ قبل
وقيل تكبير الصلاة الزّائد	فرضاً وهكذا القنوت الوارد
والخطبتان بعدها والسّفرة <sup>٤</sup>	يكره قبل الشمس بعد حضرة <sup>٥</sup>

## ثالثه الخسوف والكسوف زلزلة ورعها المخوف

تشمل كلّ ركعة مرتين خمس ركوعات وسجدين

١- ع: «جامعاً ومنفرداً» بدل «جامع أو منفرد». ٢- م: ثم. ٣- م: منى.

٤- م: السفرو. ٥- ع: حضروا م: خطرو.



صورتها التَّيَّة والتَّكْبِير  
 منها ويركع ثم [وقتاً] <sup>٢</sup> ينتصب  
 و<sup>٣</sup> سورة أو<sup>٤</sup> بعضها وهكذا  
 عن سورة الحمد ببعض السَّورة  
 خمس ركوعات وبعد<sup>٥</sup> كَبَّرَا  
 إلى القيام صانعاً كما سلف  
 وتُذِبت بالسَّور العظام  
 وكونها جماعة كأختها  
 مكبَّراً فيهنَّ كلِّها أنتصب  
 بِسَمِيعٍ <sup>١٢</sup> الله لمن حمده  
 ووقتها ما بين الابتداء  
 وفي سوى التَّجَمِينَ قدر مدته  
 وليقضها بالعمد والسَّهو كلا  
 بشرط تفريط ولو تقدراً <sup>١٣</sup>  
 ما لم يضق بعضها فيفعلا  
 ونديها صلاة الاستسقاء  
 هيئتها مثل صلاة العيد  
 وسُنَّ بالمأثور والصَّيام  
 خروجهم في اثنين أو في جمعه

والحمد <sup>١</sup> والسَّورة أو يسير  
 فإن يكن أتمَّ بالحمد يجب  
 خمساً ومن ليس أتمها <sup>٥</sup> أكتفى  
 أو بتمامها ويأت الصَّورة  
 وسجد<sup>٧</sup> اثنين ثمَّ أبتدرا  
 وليشهد<sup>٨</sup> ويسلم وأنصرف  
 وشبَّه<sup>٩</sup> الركوع بالقيام  
 وأن تعاد مع بقاء وقتها  
 إلا لخامس وعاشر ندب<sup>١١</sup>  
 وخمسة يقنت من قصده  
 وأول الأخذ في الانجلاء  
 وعمره أجمع في زلزلته  
 حاله أما الجهل ببعض الفرض لا  
 في وقت فرض حاضر تخيراً  
 وإن يضيقا فالحضور أولاً  
 وكيدة عند قصور الماء  
 قنوتها بالغيث والمدود  
 ثلاثة وآخر الأثام  
 كل رضيع أفقدوه المرضعه

١ - م: بالحمد. ٢ - ليس في م. ٣ - م: أو. ٤ - م: و. ٥ - ع: يتمها.  
 ٦ - م: بعض. ٧ - م: أو قعد. ٨ - م: تشهد. ٩ - م: متة. ١٠ - م: مكبَّر.  
 ١١ - في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ١٢ - كلتا النسخين: يسع ١٣ - م: تَعْدَرَا.

وُسُنَّ تحويل الإمام للردا تسبيحه اليمين والتهليل  
 مبين والناس تابعوه<sup>٢</sup> يساره التّحميد حيث الحيل<sup>١</sup>  
 ورمضان الألف قد رويانا إن لم يغاثوا بعد راجعوه  
 وعشرة الاخرى ثلاثون وفي عشرين كلّ ليلة عشرونا  
 وليلة الفطر ونصف شعبان كلّ من الأفراد مائة يفي  
 لليلة التّشريف<sup>٣</sup> والنّهار والقسنو والزّهراء والظّيّار  
 يوم الغدير مبعث صلاتان

### القول في السّهو وكلّ من أخل بواجب عمدًا ولو جهلاً بطل

إلا من الإخفات أو في الجهر فالجهل في تركها كالعذر  
 كذلك الحكم إذا المرّة قيل ما وجب الترك له عمدًا بطل  
 أمّا الذي يترك للنسيان فإن يكن ركنًا من الأركان  
 أتى به إن كان في محله وتبطل الصّلاة بعد مثله  
 وإن يزد في فرضه ركوعا عمدًا وسهواً بطلا جميعا  
 وترك ركعة وركعتين إن قال قبل<sup>٥</sup> ذكره حرفين  
 أو بعد الاستدبار أو من صلّى في الغصب أو في نجس لا جهلاً<sup>٦</sup>  
 بل عالماً أو وقع السجود عليها فإنّه يعيد  
 وغير ركن فله أقسام أولها ليست له أحكام

١ - الظاهر: «الجبل». لانه يقال: والتحميد تلقاء الناس. ٢ - م: مأتين والناس يتابعوه.

٣ - م: ساعها. ٤ - م: بعد. ٥ - م: جهلا.

من نسي القرآن حتى ركعاً  
والذكر في الركوع حتى انتقلاً<sup>٢</sup>  
والذكر في السجود حتى قعداً  
وواحداً من سبعة الأعضاء  
والثاني منها يوجب التلافيا  
حتى قرا السورة ثم ذكرها  
وذاكر<sup>٣</sup> ترك الركوع ما سجد  
وذاكر السجدة أو تشهد  
وبعدها يسجد سجدتين  
ومن نسي تشهداً وسلماً  
ثالثها الشك<sup>٥</sup> يكون في عدد<sup>٦</sup>  
أو أولتين من رباعياته  
وتارة يشك في أفعاله  
وقبله يأتي به فإن ذكر  
ولم يعد إن كان غير ركن  
فيه على الظن فإن تعذراً  
من شك في الثنتين أو الثلاث أو  
بني على الأكثر ثم تمَّ  
أو ركعتين جالساً وأما

والجهر والإخفات بعضها أو معاً<sup>١</sup>  
أو رفع رأس منه حتى أسترسلأ  
أو الظمأنينات فيها ورداً  
فذاك في الصلحة بالسواء  
من ترك الحمد وكان ناسياً  
فليقرأ الحمد وما كان قرا  
يركع والصلاة ما فيها أود  
من بعد أن قام له فليقعد  
للسهوي يأتي ذكرها بالعين  
أو الصلاة بالقضاء تمَّ  
فرض ثنائي ثلاثي فسد  
أو مادي ما مر<sup>٧</sup> من صلاته  
لم يلتفت إليه بانتقاله  
إتيانه ركناً أعاد في الأثر  
وبعد أو لي الرباعي يبني  
بني على الأكثر ثم استظهرها  
ثلاثة وأربع فقد رويوا  
وركعة القيام حين سلماً  
ثنيتين أو أربعة أتمَّ

١- م: «أو بعضاً معاً» بدل «بعضاً أو معاً». ٢- م: اشتتلاً. ٣- ع: ذكرها.

٤- م: «أنه» بدل «بعد أن». ٥- ع: الشكر. ٦- م: العدد. ٧- م: هو.

٨- ع: أو.

وركعتين قائماً إن<sup>١</sup> وقعا  
سلم ثم قام ركعتين  
وليس للسهو الكثير حكم  
إن كان بعضاً حافظاً لصاحبه  
على الأقل من سها في الشافله  
وسجدتا<sup>٢</sup> السهو من الكلام  
أو عكسه وقيل أن يكمل  
كذلك من يشك<sup>٣</sup> بين الأربع  
وقتها<sup>٤</sup> بعد الصلاة وأذهب  
بعدهما تشهد الخفيف  
ومن أحل بالصلاة عامداً  
مكسفاً<sup>٥</sup> ومسلماً قضاها  
وهكذا الكافر لا المرتد  
وفناقد الظهور ماء وبدل  
ومن عليه فائت وحضرا<sup>٦</sup>  
أيها صلاة قبل أجزاء<sup>٧</sup>  
فائتها<sup>٨</sup> مرتب كال حاضر

ثنتين أم ثلاثة أم أربعاً  
وبعدها<sup>٩</sup> يقعد باثنتين  
ولا الإمام والذي يأتى  
ومن سها في السهو لم يبال به  
يبنى وبالأكثر إن يبنى<sup>١٠</sup> فله  
أو القعود موضع القيام  
سلم سهواً في جميع ما خلا  
والخمس لا ما قاله<sup>١١</sup> في المقنع  
في ذكرها إلى حديث<sup>١٢</sup> الحلبي  
وبعده<sup>١٣</sup> التسليم ولينصرف  
أو ناسياً أو ثملاً أو راقداً  
لا [ما]<sup>١٤</sup> بإغناء قضى مداها  
فأله من القضاء بـ  
فلا أداء والقضاء أيضاً بطل  
وقت لفرض حاضر<sup>١٥</sup> تخيراً  
لكن إذا تضيقت تعيّن  
يقضى بقصر فائت المسافر

١ - م: «جالساً قد» بدل «قائماً إن». ٢ - ع: هكذا. ٣ - ع: بنى. ٤ - م: سجدة

٥ - م: و. ٦ - ع: شك. ٧ - م: «مقاله» بدل «ما قاله». ٨ - م: وفيها.

٩ - م: صحيح. ١٠ - ع: بعدها. ١١ - م: أو. ١٢ - من ع.

١٣ - ع: حاضر. ١٤ - م: حاضر. ١٥ - م: أجراه. ١٦ - ع: أجزت.

١٧ - م: فائتها.

[ولو قضاها المرء وهو حاضر  
جاهل فرض فاته بالعين  
سُنَّ قضاء نفل المرتب  
فالأفضل المُدُّ لركعتين  
والعكس إتماماً قضى المسافر]<sup>١</sup>  
يقضى أربعاً ثلاثة ثنتين  
إلا الذي يفوته لَوْصَبٍ<sup>٢</sup>  
وعاجزاً<sup>٣</sup> مَدين عن يومين

### القول في الصلاة في الجماعه واجبة طوراً وطوراً طاعه

وجوها في جمعة عيدين  
وفي الفروض الباقيات ندب  
كذلك الجمعة والعيدين  
أقل من به تصح أثنان  
كذا علو موقف الإمام  
كذا إذا شط به الوقوف  
وإن يجد إمامه قد ركعا  
لا يقرأ المأموم خلف العدل  
لابد من نيته الائتمام  
وجاز الاختلاف في فريضته  
والأكثرون وقفوا من خلف  
يجلس والمرأة وسط هنا<sup>٤</sup>  
إن كملت شرائط الفرضين  
وهي في الاستسقاء مستحب  
إن أمكنا في غيبة السلطان<sup>٥</sup>  
تبطل بالحائل بين الذكران  
لا العكس كالبناء في المقام  
عنه ولم تتصل الصفوف  
أدركها ولا كذا إن رفعا  
ولا يكن يسبقه بفعل  
فرضاً على المأموم لا الإمام  
ويقف الواحد عن يمينه  
إلا مع العاري فوسط<sup>٥</sup> الصف  
إن آتَمَمْن<sup>٧</sup> بهم<sup>٨</sup> أخرنا

١ - ليس في م. ٢ - الوَصَب: الوجع والمرض والتعب وفقر البدن. ٣ - م: غيره.

٤ - أي: الإمام. ٥ - م: بوسط. ٦ - م: «بينهما» بدل «وسط هنا».

٧ - ع: يتمن. ٨ - م: بهما.

مكلفاً طاهرة <sup>١</sup> ولادته	شرط الإمام عندنا عدالته
ولا المؤوف لسناً تاماً	ولا يؤتم القاعد القيامة
والمرء لا يأتى بالنساء	كلّا ولا الأُمّي بالقراء
أولى كذا ذوالمسجد <sup>٢</sup> المرضي	ولا الخنثى ثم هاشمي
لأقدم فالأسن فالأسنى <sup>٣</sup> قبل	يُقدّم الأقرأ فالأفقه فا
وأبرص وأجسّم سسلياً	يُكره أم ضاعن مقياً
وهكذا المحدود بعد توبته	و متيمّم أخاطهارته
كذاك أعراب مهاجريناً	وأغلف مكروه <sup>٤</sup> مأموميناً
أغمى عليه قدّموا عدلاً ولو	لو أحدث استناب أولومات أو
ثم مشى للالتحاق وآتبع	خاف الذي يلحق فوتها <sup>٥</sup> ركع
نافلة قطعها ولو قصد	لو دخل الإمام بعدما عقد
إمام أصل أيها كان قطع	فريضة أتمها نفلاً ومع
وأول الصلاة ذاك جـ علا	لوفاته بعض الصلاة دخلا
مكملاً لمابه التمام	وقام إذ يسلم الإمام

### القول في المساجد الأولى بها الكشف والميضاة في أبوابها

وشنّ للمستهدم العماره	يكون مع حائطها المناره
في غيرها والشرح في أبياتها	وجاز أن يستعملوا آلاتها
وأخذ شيء في طريق أو عقر	وحرّموا زخرفة نقش الصور

١- م: طهارة. ٢- م: ومسجد. ٣- أي: الأصبح. ٤- م: يكره. ٥- م: قريها.

أَدْخَالَ أَنْجَاسَ وَأَخْرَجَ الْحَصَا  
وَكَرَّهُوا الْعُلُوَّ وَالتَّشْرِيفَ<sup>٢</sup>  
[ثُمَّ الْمُحَارِيبَ وَالْإِسْطِرَاقَ<sup>٣</sup>  
وَالشَّعْرَ وَالصَّنْعَةَ وَالْمَنَامَ  
وَسُنَّ تَقْدِيمَ الْيَمِينِ دَاخِلًا  
مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُ [يَعْدُ]<sup>٤</sup> فَقَدْ عَصَى  
وَالْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَالتَّحْرِيفَ<sup>٥</sup>  
إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَالْبَصَاقِ]<sup>٦</sup>  
وَمَنْ بِهِ الْجَنُونُ وَالْأَحْكَامُ  
وَالْكُنْسُ<sup>٧</sup> وَالذَّعَاءُ وَيَسْرَى قَافِلًا

### القول في حكم صلاة الخوف من العدا أو سبع أو سيف

مَقْصُورَةٌ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ  
شُرُوطُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ  
تَقَاوُمُ الْعَدُوِّ وَالْخَصْمِ  
صَلَّى بِالْأُولَى رُكْعَةً وَيَقِفُ<sup>٨</sup>  
وَجَاءَتِ الْآخَرَى فَصَلَّى الثَّانِيَةَ  
حَتَّى يَتِمَّ وَبِهِ<sup>٩</sup> يَسْلَمُوا  
وَاحِدَةً ثَانِيَةً ثَلَاثَةً  
وَيُؤْخَذُ السَّلَاحُ فَرَضًا إِلَّا  
وَشِدَّةَ الْخَوْفِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ  
جَمَاعَةٌ أَوْ<sup>١٠</sup> بَانْفِرَادٍ التَّنْفِرِ  
بِمَحِثٍ يَعْلَمُونَ أَنَّ شَطْرَهُ  
لَا قِبْلَةَ<sup>١١</sup> فَيُحْذَرُ الْمَهْجُومُ<sup>١٢</sup>  
ثَانِيَةً حَتَّى قَضَوْا وَأَنْصَرَفُوا  
يَطِيلُ فِي تَشْهَدِ الثَّالِيَةِ  
وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ  
أَوْ عَكْسُهَا بِهِ رَوَايَتَانِ  
أَنْ يَمْنَعَ الْوَاجِبُ مَنْ قَدْ صَلَّى  
فَوَاقِفًا أَوْ مَاشِيًا أَوْ رُكْبَانًا

١ - من ع. ٢ - م: الاشتراق. ٣ - م: «إقامة الحدود والبصاق». ٤ - من ع.

٥ - م: كالكنس. ٦ - م: و.

٧ - كلتا النسختين: «لا قبله». و «لا قبله»؛ أي: خلاف جهة القبلة. ٨ - ع: المغموم

٩ - ع: «وبهم». وإذا أخذنا بها فيجب أن يقال: «يسلم» بدل «يسلموا»؛ أي: يسلم بهم

الإمام.

مسجده<sup>١</sup> قربوسه<sup>٢</sup> وأسرجه  
إن لم يطق على السجود أو ما  
سبح كل ركعة تكبيره  
كذلك في الإيما غريق موئل  
مستقبلاً ويجزئ الشوجه  
وإن يكن ليس يطيق الإيما  
مما ينوب الحمد في الأخيره  
لم يقصرا إلا لسفراً أو وجل

### القول في حكم الصلاة في السفر بشرط ما كان رباعياً حضره<sup>١٥</sup>

شروطها القصد إلى ثمان  
رجوعه ليومه ثانيها  
ملك له أستوطنه شهراً  
وهكذا العزم على المقام  
وإن يكن مشواً بالتحقيق  
ثالثها جواز ذلك السفر<sup>٦</sup>  
رابعها أن لا يكون حضره  
كذلك راع بدوي ملاح  
وحده أن لا يقيم عشراً  
فإن أقام ذلك المقدراً  
خامسها أن لا يرى جدرانها  
فيجب التقصير إلا في حرم  
فراسخ وأربع يعاني  
أن لا يجوز ضيعة<sup>٦</sup> وفيها  
شيئاً فلا يعتمد التقصير  
خلالها عشرة الأيام  
في رأسها قصر في الطريق  
فريجوز القصر فيها قد حظره<sup>٧</sup>  
أكثر منه كالمكاري سفره  
ومن يدور تاجرًا في الأرباح  
في مصره أو في بلاد أخرى  
يخرج في سفره مقصراً  
أو يفتني من مصره أذانه  
مكة والرسول والحائثر ثم

١- ع: سجده. ٢- القربوس: حوال السرج. ٣- ع: أو. ٤- م: سفاراً. ٥- م: حظر.

ع: صنعة. ٧- م: للسفر. ٨- م: حضر. ٩- م: أقيم. ١٠- ع: تم.



جامع كوفان الخيار فيها	فلو أتم غيرها يقضيها
لا جاهلاً ولو أتم ناسيا	أعادها في وقتها لا ماضيا
لو دخل الوقت وصار قصرا	وعكسه يتسمها إن حضرا
ولو نوى <sup>٢</sup> مسافر إقامة	عشرة لأوجبوا إتمامه
ولو أقام غير ناوياً <sup>٤</sup> رسم	قصر ثلاثين ومن بعدتم



مركز تحقيقات علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## كتاب الزكاة

### القول في الزكاة وهي قسمان زكاة مال وزكاة أبدان

شرط الوجوب في زكاة المال <sup>١</sup> بلوغ حرٍّ خَصَّ بالكمال  
له نصاب مالك التصرف <sup>٢</sup> ويستحب للذي يتجر في  
مال القسبي <sup>٣</sup> أن يكن ولياً <sup>٤</sup> إخراجها <sup>٥</sup> عنه كذا ملياً  
وغائب المال إذا المرء سلب <sup>٦</sup> تمكننا منه ففيه لا يجب  
وإن يغيب عنه كذا أحقاباً <sup>٧</sup> زكاة حولاً إن أتى استحباباً  
ولا يزكي الذين ثمَّ المقرض <sup>٨</sup> إذا بقي حولاً على من أقرض <sup>٩</sup>  
وهلال شهره الثاني عشر <sup>١٠</sup> يلزم والشروط حولاً تعتبر  
ولم يجز للقادرين <sup>١١</sup> منعها <sup>١٢</sup> وقبل وقت لا يجوز دفعها  
وإن يقدمها ففرض يُحتسب <sup>١٣</sup> إن بقي القابض أهلاً <sup>١٤</sup> ويجب  
أو تستعاد وحرام نقلها <sup>١٥</sup> عن بلدة يوجد فيها أهلها  
ويضمن الثاقل لامع العدم <sup>١٦</sup> ونية الإخراج شرط يلتزم  
أما الضمان فله شرطان <sup>١٧</sup> تقدم الإسلام والإمكان

١- ع: الصغير. ٢- م: إخراجها. ٣- ع: انقراض. ٤- م: للحاضرين. ٥- ع: أو.

فكافر أسلم لا تلزمه أصنافهن تسعة منها النعم  
شروطه أربعة منها النصب أما نصاب الإبل فهو اثنا عشر  
وخمس عشرة ثلاث من غنم خمساً وعشرين فخمس واقض  
وبعده الست مع الثلاثين وبعده ست وأربعون  
جذعة ست وسبعون لها إحدى وتسعين فحقتان  
إحدى وعشرين في الخمسين بنت لبون بالغاً مكرراً  
وهي ثلاثون تبيع فيها [بلوغ أربعين فسنة  
بلوغ أربعين شاة يُحتسب شاتان ومائتان مع واحدة  
وبعدها واحدة فأربع في مائة شاة إلى حيث اتفق  
[وبسقروقص وعفوف في الغنم حولاً ولو تكرر العلف اعتبر  
وفاقد الإمكان لا يفرمه وهن إبل بقير ثم غنم  
سوم وحول لا عوامل دؤب<sup>١</sup> خمس بها شاة وشاتان عشر  
أربعة عشرون ثم إن تم في الست والعشرين بنت مخض  
بنت لبون سنتان تتمين فحقة إحدى مع الستين  
بنثاً لبون ثم إن أكملها حتى تصير مائة تداني  
حققتها وكمل أربعين بنت لبون بالغاً مكرراً  
ثم نصابان فحسب للبقر وإن يشأ تبعية ثانياً  
ونصب الغنم خمس هن<sup>٢</sup> فائة إحدى وعشرون يجب  
فيها ثلاث فثلاث مائة أربع مائة ففيها يشرع  
مالاً زكاة فيه من إبل شتق<sup>٣</sup> والسوم في الجميع شرط يلتزم<sup>٤</sup>  
بالحول بعد سومها لا ما غير

١- أي: دائبة في العمل. ٢- من ع. ٣- ع: سبق. م: شتق.

٤- ليس في ع. ٥- ع: تخلص.

والحول شرط في الجميع معتبر  
لو ثلم النصاب قبل الحول  
أقل ما يجزئ من الضأن الجذع  
أنشاه والذكر يجزئ ما حصل  
حولاً وبنت اللبون حولين  
وحقة ما دخلت في الرابعة  
لا تؤخذ الرثى ولا ذات الهرم  
ما لم تكن إبلة عليه  
من عنده أدنى بسنّ دفعه  
والعكس في العكس  
ساوت  
ليس شرطاً أخذ عين النعم  
بل يجزئ إخراجها بالقيم

### القول في شرط زكا التقدين الحول والنصاب في المضروبين

بسكّة بها يعاملونا  
فنصف دينار به والثاني  
كذلك دائماً وما يعجز عن  
ومائتان إن تكن دراهما  
فدرهم والنقص عفواً والحلي  
أدنى نصاب ذهب عشرون  
أربعة ففيه قيراطان  
عشرين أو أربعة لا يلزم  
فخمس ثم أربعون دائماً  
عفواً ولو فرّ ولما يحل

## القول في الزكاة في الغلات وجوبها في أربع ستاتي<sup>١</sup>

الحنطة الشعير تمر وزبيب      وليس في الخارج عن ذلك نصيب  
فيه شرطان نصاب ونما      في الملك والنصاب إن يتمما  
خسة أوسق وكل وسق      ستون صاعاً وأعف إن لم يرتق  
والصاع أمداد ثعة أربعة      والمد رطلان يزداد ربعاً  
وزناً عراقياً ففياً يطر      سيحاً وبعلاً ثم عذياً<sup>٢</sup> عشر  
وما سقى بالغرب<sup>٣</sup> والدوالي      فناضح<sup>٤</sup> فنصف عشر المال  
وكلما زاد فبالحساب      بعد بذوره مؤن أسباب  
لوبيها سقوه كان الغالب      وبالتساوي والتساوي<sup>٥</sup> واجب  
ولو بعد نُقلت إليه      بعد صلاح لم يجب عليه  
بل قبله وتجب الزكاة      فيها إذا ما أشدت الغلات  
وفي الثمار إن صلاحاً أبدت      ووقت خرج<sup>٦</sup> إن صفت<sup>٧</sup> وجُذت<sup>٨</sup>  
[إن كان كل ناقص عن فرض      فلا يتم بعضها ببعض]<sup>٩</sup>

١ - أي: ستاتي. ٢ - ع: «غدياً وسيحاً ثم بعلاً» بدل «سيحاً وبعلاً ثم عذياً».

والبعل: ما شرب بعروقه من غير سقى ولا سماء.

٣ - الغرب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور. ٤ - الناضح: الدابة يستقى عليها.

٥ - م: خروج. بذور: إخراج المؤن من بذور وغيره.

٦ - ع: «وفي التساوي فالنصاب» بدل «وبالتساوي والتساوي».

٧ - م: صرف. ع: ضيقت. ٩ - الجذاذ: جني الثمر. ١٠ - ليس في م.

## القول فيما يستحب فيه ثلاثة أول ما نبديه

يُبغى <sup>١</sup> برأس المال فيه كله	مال التجارات بشرط حوله
ثانيه خيل تؤخذ أستحباً	وأن تساوي القيمة التصاباً
وأقنع بدينار عن البرذون	خذ للعتيق منه دينارين
حوولها سائمة إنثاء	وأشترطوا شرائطاً ثلاثاً
عدا الذي قد خص بالوجوب	ثالثهن سائر الحبوب
هناك والخرج كخرج الآزب <sup>٢</sup>	بشرط أن تكمل شروط الواجب

## القول في جماعة الأصناف من مستحقها وفي الأوصاف

منصوصة أولها والثان	والمستحق فرق ثمان
لا يملكون قوتهم عاماً ولا	الفقراء والمساكين الأولى <sup>٣</sup>
ذو منزل السكنى وعبد يخدم	تحصيله من صنعة ومنهم
والعاملون الثالث الجباة	وفرس يتبعها <sup>٤</sup> الآلات
قلوبهم مع كونها منحرفة <sup>٥</sup>	للصدقات الرابع المؤلفه
من سوء رق والمكاتبينا	الخامس الرقاب للشاكيينا
على المباح احتقبقوا الديونا	والغارمون <sup>٦</sup> السادس اللذينا

١ - م: يبق. ٢ - أي: الثابت. ٣ - م: الأولى.

٤ - ع: «وفرش تبعها» بدل «وفرش يتبعها».

٥ - م: «لكونها مؤتلفه» بدل «مع كونها منحرفة». ٦ - ع: العاملون.

سابعها السبيل كلّ قربه	وأبن السبيل ثامن ذو غربه
منقطع به ولو غنيا	في أهله والضيف لا <sup>١</sup> عصيا
والأولون شرطهم إيمانهم	والمؤمنون مثلهم ولدانهم <sup>٢</sup>
لو بالزكاة كان خُصّ المبدع	فريقة أعاد حتى يرجع <sup>٣</sup>
والشرط أن لا يجب الإنفاق	عليهم فمنعه اتّفاق
كزوجة ووالد وإن علا	ورقه وولد لو سفلا
ولا يكونوا هاشميين إذا	كانت من الغير فتلك كالقذا
وجاز أخذهم من المسندوب	ولوالهم من الوجوب
بها يجوز أن يخصّ واحد	منها <sup>٤</sup> وللتقسيت فضل زائد
أقلّ ما يعطى الفقير ما يجب	لا حدة للكثرة أول التّصّب

### القول في الفطرة وهي الثاني من قسمي الزكاة للأبدان

شروطها مثل شروط المال	وجوبها عند هلال شوال
وضيقها عند صلاة العيد لا	تأخير إلا لا اضطرار حصلا
في رمضان جُوزوا <sup>٥</sup> التّقديم	وإن تفتّ <sup>٦</sup> قضاؤها محتوم
لو عُزِلت فتُلفت ما ضُمنت	لوم يفرط وكذا لو نُقِلت
ما لم يكن أهل لها موجودا	أما مع العدم لن يعيدا
وقدرها من الشعر والحنط	ثمّ زبيب ثمّ أرز وأقط

١ - م: «والضيف لا في أهله» بدل «في أهله والضيف لا». ٢ - م: ولدناهم.

٣ - ع: حين. ٤ - ع: منهم. ٥ - ع: رُخص. ٦ - ع: بقت.



والصاع تسعة وصاع اللبن	أربعة وقيل ذاك مدني
أفضلهن الثمر والزبيب	فغالب القوت هو المندوب
وتخرج القيمة والمبدول	عن نفسه وكل من يعمل
من مسلم وكافر وحرّ	عبد وطفل وكبير العمر
ثم سواء واجب الإنفاق	ونديه ومن بالاتفاق
وصرفها إلى الإمام أفضل	وإن يغب فالأفقه المؤهل
وتجب النية والأقل	صاع وما كثر فهو فضل
وشنّ تخصيص التسيب والجار	ويستحب للفقير الإيثار <sup>١</sup>

### القول في الخمس وهو واجب في كلّ ما يغنمه المحارب

ومعدن غوص كنوز الظافر <sup>٢</sup>	صناعة زراعة متاجر
وأرض ذميّ شرا من مسلم	وفي أمتزاج الحلّ بالمحرّم
لم يتميّز حدث الكنوز	عشرين ديناراً لها يجوز
كذلك المعدن والدينار	في الغوص وما يربحه الثّجار
وصنعة زراعة زياده	عن مؤنة العام بحسب العاده
في الاقتصاد وهو فيما زادا	وقت الخروج حال <sup>٢</sup> ما أستفادا
والخمس فاقسم سته فقسم	لله ثمّ للرسول سهم
سهم لذي القرى فذي السّهام	ثلاثة يختصّها الإمام
وبعده اليتيم والفقير	وآبن السبيل نصفه الأخير

١ - أي: أن يخرجها. ٢ - م: حيث.

وكلهم من هاشم وإن حضر      صنف<sup>١</sup> حوى سهم الطوائف الآخر  
إيمانهم والفقير في اليتيم      معتبران حالة التسليم

## القول في معرفة الأنفال كل خراب أهله جوال

وكلما لم يوجفوا<sup>٢</sup> عليه      بالخييل أو ركبائهم لديه  
وكلما أسلمه أهله      بلا قتال عنه كابدوه  
رؤوس أجيال بطون أوديه      كذاك آجام موات مرديه  
ما ملكت قطائع منتخبه      كذا صوافي لم تكن مغتصبه  
ميراث من ليس له بقيته      يرثه ومغنم السريره  
بغير إذن كل ذي الأقسام      عند أنبساط قدرة الإمام  
واليوم فالإمام قد أباح<sup>٣</sup>      مساكناً متاجراً نكاحاً

## كتاب الصوم

### القول في الصوم لإمساك شرع عن المفطرات أصلاً بمتنع

مع نيّة فإن تعيّن فيه كرمضان قربة تكفيه  
والغير محتاج إلى التّعيين ووقتها ليلاً على المسنون  
إلى الزّوال جوّزوا التّجديد وبعد فانت وله يعيد  
وواجب إمساك باقي اليوم إن كان من معيّنات<sup>١</sup> الصوم  
ولو نوى عن رمضان نيّة أوله كانت به كفيّه  
وجوّزوا تقدّمها عليه ويوم<sup>٢</sup> شك ندبوا إليه  
إذا نوى الفطر فإن الشّهر تُجدّد النّيّة حتّى الظّهر  
ولو نواه من حساب شعبان أجزأه عن رمضان لو بان  
وإن تزل<sup>٣</sup> ومانوى فليمض فرضاً على الأمساك ثمّ يقض

١- ع: معيدات. ٢- ع: صوم. ٣- أي: الشمس. وفي م: ترك.

## القول فيما يسكون عنه ضربان مفروض وندب منه

الأكل والشرب والاستمناء	فالأول الإمساك عن أشياء
ثم إلى الخلق غبار عبّرا	ثم الجماع قبلاً أودبرا
عمداً إلى الفجر بشرط قدرته	ومثله الصبر على جنابته
نوماً <sup>١</sup> إلى الفجر فذا عليه	وعوده بعد أنتباهته
في شهرنا القضاء والكفاره	في هذه إن وقعت مخّتاره
لظن أن اللّيل غير زائل	ويجب القضاء بالتناول
مع قدرة منه على اعتباره	أو صدق الكاذب في أخباره
موهبة ليل مدلهمة	كذاك قبل مغرب لظلمه
بأنه وقت الغروب ماوجب	ولو بنى <sup>٢</sup> الفطر على ظن غلب
ولم يكن في ذاك بالمصيب	أو قلّد المخبر بالغروب
بعد أنتباهة بغير طهر <sup>٣</sup>	وعوده في النوم حتى الفجر
لا للصلاة ألقى عن تعمّد	وبلغ ماء ثم للتبرّد
إمساكه في صومه عن الكذب	وحقنة بالمائعات ويجب
أئمة وكلّ حظر غير ذاك	على الإله والنبي وكذا
وندب الإمساك عن أشياء	قولان في أرتماسه في الماء
صبر ومسك فصاد مضعف	سموطه والكحل بالمزوج في
وبلّه لشويه على الجسد	كذاك حمام وحقنة الجمد
دعابة بشهوة ومسلمس	وشتم ريحان كذاك التّرجس

١ - م: عمداً. ٢ - م: نوى. ٣ - في نسخة م يورد هذا البيت قبل الايات الثلاثة الاخيرة

وقبله ومكثها في الماء  
مضغ لعلك مصّ خاتم كذا  
لفظه وحرم أبتلاعه  
لا تجب الكفارة المذكورة  
إن عُيِّنَتْ وفي قضاء الشهر  
والاعتكاف ثلثاً أو نذراً  
كمطلق التذرع قضاء الشهر  
كفارة المعيّنين العتق  
أو طعم ستين أمت مخيرة  
فإن يكن لا يملك الطعاما  
فإن تكرّر فطره يومين  
يُعزّر المفطر لا محلاً  
ورخص<sup>١</sup> الصائم في أشياء  
زق لطير ذوق مطعم إذا  
وجاز في الماء له أستنقاعه  
إلا لرمضان والمنذوره  
إن أفطر القاضي عقيب الظهر  
وجاز إفساد جهات أخرى  
قبل الزوال وصيام<sup>٢</sup> البر  
أو صوم شهرين وليس فرق  
وفي قضاء الشهر طعم عشرة  
صيام بها ثلاثة أياما  
تكرّر التكفير مرتين  
ومن يكون مستحلاً فتيلاً

### القول في الأقسام وهي أربعة فرض كربه سنة متبعة<sup>٣</sup>

والفرض في رمضان والكفارات  
وشبهها وفي قضاء الفرض  
فرمضان أن يرى هلاله  
وهو ثلاثون أو العدلان  
وفي دم المتعة والمنذورات  
كذلك أعتكافه في البعض  
أومر ممّا قبله كماله  
برؤية الهلال يشهدان

١ - هكذا في هامش (خ ل). وفي كلا النسختين: رخصة.

٢ - م: «الصيام وقضاء» بدل «الزوال وصيام». ٣ - م: ممتعه. ٤ - م: مامن.

ثم شرائط الوجوب سبعة إقامة أو حكمها كالعشرة والشرط في القضاء الاحتلام وكل مرتدة قضا ما أخرا في الفطر والصوم إلى الزوال والتدب صوم العام إلا ما حظر [من وجوده خيسان مكملان غرة ذي الحجة والغديرا عرفة إن كان ليس يضعفه ويوم دحو الأرض والمباهلة ويوم نصف رجب وغرته والبيض وأستحب الإمساك وإن بعد الزوال قبله وقد أكل وحائضاً ونفساء طهرا والطفل إن بلغ<sup>٢</sup> ثم المغمى ولا يصوم الضيف والرقيق تطوعاً إلا بإذن القاري ويكره النفل الصيام<sup>٣</sup> في السفر ومثله صيام يوم عرفه وحرم العيدان والتشريق إن شهر الصيام الصمت كالوصال

بلوغه كماله والصحة خلوحيض ونفاس للمرأة كذا كمال العقل والإسلام ومن قضى من رمضان خيراً ثم يصير واجب الإكمال لكننا الأوكد ستة عشر أول أربعاء عشر ثاني<sup>١</sup> فصم كذا صم حزناً عاشورا عن الدعاء والهلال يعرفه ومولداً ومبعث المراسله وهكذا شعبان صمه جملة لم يك صوماً إن قدمت من ظعن كذا المريض مثله إذا أثل وكافر أسلم ومجنون برا أفاق في الجميع سوى الحكماء وزوجة وولد شفيق ومالك زوج أبي الصغار ومن دعي إلى طعام قد حضر<sup>٤</sup> في الشك في الهلال أو من أضعفه حل مني والشك إن نواه من ونذر مالميس من الهلال

وهكذا حُرِّمَ صوم<sup>١</sup> سفره  
وصوم هدي متعة للفاقد  
فراقه قبل غروب الحام<sup>٢</sup>  
أو الذي فاق السفار حضره  
وواجبات الصوم هنَّ أضرب  
فأول الأقسام شهر الصوم  
من بعد يومين وثاني القسمه  
[كفارة لأشهر الصيام  
ثالثها كفارة الأيمان  
وخطأ مع الظهار والدم  
وكل صوم واجب تتابعه  
كمطلق التذر مع العهد  
وسبعة الهدي كلما شرع  
بنى وإن أفطر لالعذر  
من الثلاث في دم المتعة إن  
إن صام نصفاً أو وجوب شهرين  
يجوز أن يتم بعد التشريق

إلا الذي قيده<sup>٣</sup> إذ نذرا<sup>٤</sup>  
وعوض بدنته للعامد  
عرفة للمشعر الحرام  
فلا يقيم في ديار عشره  
معيّن غيّر<sup>٥</sup> مرتّب  
قضاؤه التذر أعتكاف يوم  
صوم لكفارة حلق اللّحم  
وعن جزاء الصيد في الحرام]<sup>٦</sup>  
وهكذا قضاء رمضان  
للهدي في تمتّع للمحرم  
إلا الذي قد وردت مواضعه  
وكالقضاء وجزا القيود  
فيه تتابع إذا العذر منع  
فلا سوى وجوب صوم<sup>٧</sup> شهر  
تروية عرفة صام إذن<sup>٨</sup>  
فصام يوماً بعد شهر وأثنين  
بغير عيد لا يجوز التفريق

١- ع: «صيام يوم» بدل «حرّم صوم». ٢- م: عنده.

٣- هكذا في ع. وفي م جاء بعد البيت التالي. ٤- أي: الشمس. ٥- ع: محترم.

٦- ليس في م. ٧- ع: «صوم وجوب» بدل «وجوب صوم».

٨- هذا البيت مؤخر على البيت الذي يليه في نسخة م.

## القول في حكم ذوي الأعذار إذا خلوا في معرض النهار

إن حاضت المرأة أو تنفست<sup>٢</sup> أو طهرت بعد طلوع الفجر  
 إن بلغ الطفل ومجنون برا<sup>٣</sup> أو شفي المريض والثاني<sup>٤</sup> قدم  
 أولاً فلا وإن<sup>٥</sup> أدام المرضا وليتصدق عنه في اليوم بمُد  
 عزمًا على القضاء لكن ما قضى و إن يكن تهاوناً قضاءه  
 وحكم ما زاد على عامين وواجب أن يفطر المسافر  
 كذا المريض وشروط القصر والشيخ والشيخة عند الجهد  
 كذا. معطوش ويقضي إن برا في قرهبا وقلّة الألبان  
 وإن يميت ذاك المريض في المرض وإن يميت من بعد الاستقرار  
 قضى الولي وهو الكبير ذكرا أبطل ذاك صومها ثم قضت  
 قضت ولكن أمسكت للأجر قبل الصّباح صحّ أولاً أفطرا  
 قبل الزوال صحّ إن<sup>٥</sup> كان سلم لرمضان آخر فلا قضا  
 ولو برا بينها وقد عقد قضى ولا كفارة عما مضى  
 مكفراً بالمُد لاجترأه حكمها في دينك الحالين  
 فإن يصم قضاءه وهو حاضر في الصلوات كشروط الفطر  
 إن عجزا تصدقا بالمُد وحامل ومرضع فليفطرا  
 وأخرجوا المد ويقضيان قضى الولي سنة لا مفترض  
 وفات بالأسفار والأعذار فرضاً وبالحصة كانوا أكثرا

١ - م: باقي. ٢ - أي: صارت نفساء. وفي م: إن تعست. ٣ - م: إن.

٤ - ع: الثاني. م: الثاني. ٥ - م: أو. ٦ - م: من.



وإن يكن أنثى فكل يوم      مة من الميراث دون الصوم  
وإن تمت أنثى قضى الولي<sup>١</sup>      لا كالأذي خرجه الثقي<sup>٢</sup>  
وإن يكن عليه شهران قضى      وليه شهراً وباقيه قضى  
عليه تصدقه بالمدة      عن كل يوم من تراث المرد<sup>٣</sup>

## القول في بيان الاعتكاف اللبث في المساجد الأشراف<sup>٤</sup>

بمكة ومسجد النبي      ومسجد الكوفة والبصري  
عبادة والشرط فيه التيه      فصومه<sup>٥</sup> ثلاثة منويته  
فصاعداً وواجب وندب      فالأول التذروشه حسب<sup>٦</sup>  
والتدب ما تبرع الإنسان      ولومضي من صومه يومان  
لوجب الثالث والمقام      شرط كذا خروجه حرام  
إلا لطاعة أو التشييع      للأخ أو عيادة الموجدوع  
أو لصلاة الميت أو شهاده<sup>٧</sup>      يقيمها أو لا يضطرار قاده  
ومعه لا يمشي تحت الظل      وفي سوى مكة لا يصلي  
كذاك لا يجلس وندبا يشترط      ومعه يجوز أن لا يشترط<sup>٨</sup>  
وتحرم المتعة<sup>٩</sup> بالنساء      كالبيع طيب جدل مرء  
يفسده ما يفسد الصياما      وفي الجماع<sup>١٠</sup> كفر أنتقاما

١- م: فلاولي. ٢- في هامش ع: هو أبو الصلح. ٣- ع: المودي. ٤- ع: الشراف.  
٥- م: وكونه. ٦- م: في هامش نسخة ع: كالعهد واليمن.  
٧- م: لحاجة. ٨- ع: لا يرتبط. ٩- في هامش ع: المتعة والاستمتاع واحد.  
١٠- م: الجميع.

ولو دجى كرمضان كفرا      وفي نهار رمضان كرا  
 ولو بغير المس كان أفطرا      مما به يجب أن يكفرا<sup>١</sup>  
 وإن يكن نذراً<sup>٢</sup> معيّنًا وجب      وثالثا كفر ولولا<sup>٣</sup> لا يجب  
 وإن تحض أو مرضاً تغلبا      فليخرجا وليقضيا ما وجبا



مركز تحقيقات علوم اسلامی

١- م: يكررا. ٢- م: ندباً. ٣- ع: «كفرا ولا» بدل «كفر ولولا».

## كتاب الحج

### القول في الحج على أقسام أولها الحجّة للإسلام

الواجب التذرع وشبه التذرع وأجرة وبفساد تجري  
فحجّة الإسلام أصل الشرع توجبها في العمر طوراً دفعه  
ويلزم الذكور والأنثى مع شروط الحج والخنثى  
شروطه ست بلوغ العقل حرّة راحلة وأكل  
إمكان سير والقبلي إن وصل لم تجزّه إلا إذا كان كمل  
قبل فوات الموقفين أو إذا أعتق عبد قبلها كان كذا  
وصحّ إحرام الولي بالقبلي غير المميّز ومجنون غبي  
وجاز من عبد بإذن المولى ولوتسكع الفقير حولا  
لم يجزه الحج مع استطاعته وإن يكن ذوالمال خلف مرضته  
لم تجب استنابة عليه بل ذاك أمر ندبوا إليه  
ويجب الحج مع استكمالها فوراً ومع ذلك في إهمالها  
إن مات فليقض من أصل التركة من أقرب الأماكن المنسلكة  
لوم يخلف غير ذاك القدر ومن عليه واجب لا يسري

تطوعاً ندباً ولا ينوب	لا ينبغي لامرأة مندوب
إلا بإذن الزوج أمّا اللازم	فلا ولا يشترط <sup>١</sup> المحارم
والشّروط في الثّائب عقل إسلام	ولم يكن عليه حجّ الإسلام
وجاز الصّرورة <sup>٢</sup> الثّياب	وأمرأة ومن قضى فتابه
تبرّعاً بغير أجر حيّ	أجزأه وبرئ السّوليّ

### القول في الأنواع والأعداد تمتّع قرانه أفراد

فصورة الأوّل إحرام من ال	مقات والطّواف سبعا وليصل
من بعد ركعتين في مقام إب	راهيم والسّعي عقيبته يجب
بين الصّفا ومروة سبعا وإن	يختم بالتّقصير قد أحلّ من
عمرته وجدّد الإحراما	للحجّ من مكّة ثمّ أعتاما
عرفة لوقفه الوجوب	تاسع ذي الحجة للغروب
ثمّ يفيض منه يوم <sup>٣</sup> النّحر	يقف بالمشعر بعد الفجر
ثمّ إلى منى لرمي الجمره	عقيبته بالذّبح حلق شعره
ثمّ إلى مكّة للطّواف	والسّعي ثمّ للتّسا طواف
وركعتيه ومنى فليحضرا	في ليلتي حادي وثاني عشرا
يوميهما يرمي الحصا مكررا	على الثّلاث ثمّ إن تأخرا
ثالث يوم أكمل الجمارا	وذاك فرض من نأى الأديارا
عن مكّة وحده باثني عشر	ميلاً فازاد خلافاً للأخر

١- م: لا يلتزم. ٢- كلتا النسختين: للضرورة. ٣- ع: ليل. ٤- ع: يومها.

من كلّ جانب وكلّ نهج ويفرد العمرة بعد الإحلال لكنّه يختص بالسّياق والشّروط في المتعة عقد النّيّة سؤال ذوا القعدة الحجّة مع وعقده بمكّة العلّية وفي شهور الحجّ حيث يأتي [أو بيته إن كان دون الميقات وقوفه بعرفات وندب هدي على غير الذي تمثّعا

ومفرد مقدّم للحجّ من حجّه وقارن كذا الحال للهدي في الإحرام دون الباقي وكونها في الأشهر المرويّة أيّها كلاهما عامّاً جمع إحرام حجّ شرط باقي النّيّة وعقد إحرام من الميقات ولها الطواف قبل أوقات تجديده تلبية ولا يجب إن لم يجد فصومه قد شرعا

### القول في الإحرام وهو البيّته من المواقيت وهنّ ستّة

فللعراقيّ العقيق المسلخ على الأخير وهو ذات عرق والمدنيّ مسجدٌ للشّجره للمدنيّ عند الاضطرار واليمنيّ يللملم للواصل ومكّة لحجّة التّمتع أقرب من ميقاته فنزله ومن أتى على طريق يحرم عن ذي المواقيت ولو تعدّى

أفضله غمرة ويرجع وبعدها الإخلال غير طلق ولشاميّ جحفة مقدّره ولشاميّ في الاختيار والطائفيّ قرن المنازل ومن يكن منزله في موضع وللصبيّ فخّ منها يعضله ميقات أهلها ولا يقدر وهو مجلّ ناسياً أو عمداً

عماد فإن لم يستمكن بطلا  
 يحرم من مكانه ومن ذهل  
 وواجب الإحرام عقد نيته  
 والتلبيات في الفروض أربع  
 وهي أو التقليد والأشعار  
 مما يصلّي فيه والمندوب أن  
 أول ذي القعدة تنظيف الجسد  
 وندب التنوير للأجسام  
 للظهر أو فرض لإحدى ذين  
 والمدنيّ جهرّة بالتلبية  
 واللفظ بالنوع الذي يأتي به  
 ولم يزل مكرراً للتلبية  
 بمسكة وقارن ومفرد  
 وإن يكن معتمراً فليختم  
 وستة الشوبان قطن محضا  
 إلا المحيط وإذا ما حاضت  
 في العمد أما من نسي أو جهلا  
 عنه إلى الإكمال فالمرويّ كمل  
 وأن يدوم حكمها لصورته  
 لمن له الأفراد والتّمّتع  
 لقارن والبُرد والإزار  
 يوفر اللّمة ذوالمتعة من  
 وقصّ أظفار وشارب وكد  
 والغسل والإتباع بالإحرام  
 أوست ركعات أو اثنتين  
 إذا علا البيداء ثمّ الأدعية  
 وأتته مشارط لرّبّه<sup>١</sup>  
 في متعة حتّى تلوح الأبنية  
 إلى زوال عرفات يورد  
 تلبية عند دخول الحرم  
 إحرامهن كالرجال أيضا  
 لا تمنع الإحرام إن أرادت

### القول في التّروك وهي إقما فرض وإقما سنة فأقما

وأجها فأربع مع عشر      الطيب والقبلة صيد البرّ

إمساكسه إشارة إليه      وأكله إغلاقه عليه  
والذبح والنساء وطناً لثماً      ونظراً بشهوة وضماً  
واللّمس والعقد له وغيره      وشاهداً كذاك حلق شعره  
في حال الاختيار كاستمناة      كذا المحيط جاز للنساء  
وسائر القدم والفسق الكذب      جداله والحلف تركه يجب  
قتل دبيب الجسم والظلال      في السير للرجال وأستعمال  
للدهن ستر الرأس قصّ الظفر      قطع الحشيش ثمّ قطع<sup>١</sup> الشجر  
إن ثبتا<sup>٢</sup> في ملك غير المجتري<sup>٣</sup>      غير الفواكه ونخل إذخر  
والتدب ترك الكحل بالسواد      حجامه والذّلك للأجساد  
ونظر المرأة لبس الخاتم      للزينة السلاح للمسلم  
وقيل بل جميعه حرام      كذاها النقاب والإحرام  
في وسخ وماله إعلام<sup>٤</sup> للزينة الحناء والحمام  
ريحانه وللتدا ملبّياً      جاز السواك الحك<sup>٥</sup> ما لم يدميا

## القول في كفارة الإحرام

### صيد وغيره من الحرام

والصّيد كلّ حيوان بري      محلّل ممتنع لا يجري  
عبرته بالبيض والمعشش      في مائه وكالدجاج الحبشي  
ففي النعمامة عليه بدنه      صدقة ينحرها إن أمكنه

١- م: قلع. ٢- ع: ثبتا. ٣- ع: «في غير ملك المشتري» بدل «في... المجتري».

٤- أي: المعلمة. ٥- م: انحل ع: الحل.

إن لم يطق فضّ على الطعام      ثمّنها وقام بالإطعام  
 مدان للمسكين والفاصل عن      ستين لا يلزم والتاقص لن  
 يتمّه لو لم يجد فالصوم      عن كلّ مدين صيام<sup>١</sup> يوم  
 إن لم يطقه فيصم ثمانيه      عشرة فتلك عنها كافيه  
 وإن يصب بقرة فبقره      كذا الحمار إن فدا حضره  
 أو لا يفضّ ثمناً كالأوله      على ثلاثين وما يفضل له  
 ولا يتمّ نقصه والآن      صام عن المدين يوماً أصلاً  
 إن لم يطق فتسعة والثعلب      والضبي شاة وكذلك الأرنب  
 أن<sup>٢</sup> لم يطق فضّ كذا وأطعما      عشرة من غير أن يتمّا  
 أولاً فعن مدين صام يوماً      أولاً فيجزيه الثلاث صوماً  
 وبيضة النعام إن يصب إذا      تحرّك الفرخ فبكرة<sup>٣</sup> فدا  
 أولاً لإرسال الفحول في العدد      بيض إناث إبل فما ولد<sup>٤</sup>  
 فإنّه هديّ فإن يعجز فعن      كلّ من البيضات شاة ثمّ إن  
 لم يستطع إطعام عنها عشره      أو لم يطق ثلاثة مقرّره<sup>٥</sup>  
 بيض القطا والقبج إن تحرّك الـ      فرخ لكلّ بيضة منها حمل  
 أولاً فكاً لإرسال في الأغنام      وعاجز كبيضة النعام  
 حمامة شاة وفرخها حمل      بيضتها الدرهم فعلى المحلّ  
 حمامة بدرهم في الحرم      والفرخ نصف ثمّ ربع درهم  
 عن بيضة وجمعان في الحرم      محرم فديسته مع القيم

١- ع: طعاما. ٢- م: أو. ٣- أي: بكرة في الإبل. ٤- م: ورد.

٥- م: مقرّره.



إن قنفاً ضباً ويربوعاً قتل  
 يرعى فطيماً وبعضفور ورد  
 جرادة أو قلة يلقيها  
 إن كثر الجراد شاة أو خرج  
 لو أكل القاتل ماله قتل  
 ما ذبح الغير فداء واحد  
 من معه صيد من الحرام  
 ويجب الإرسال حيث أمكنه  
 وعمر في الحل يفدي والمحل  
 ويأكل الصيد إذا اضطر ولا  
 أما إذا تسعذر الفداء  
 إن كان ملكاً فالفداء لربه  
 أو كان من بعض حمامات الحرم  
 ما يلزم الحرم بالحج فدا  
 أو عمرة ذبحه أو نحره  
 والمحرم المضمن المصيد  
 جدياً فدرجاً قطاة فحمل<sup>١</sup>  
 قنبرة فصعوة في الكل مد  
 عن جسمه كقت طعام فيها  
 عن طاقة أحترازه فلا حرج  
 فدا فداًين وعمر أكل  
 وشركة كل فداء وارد<sup>٢</sup>  
 يزول عنه الملك بالإحرام  
 ولو أبى<sup>٣</sup> وهو مطبق ضمنه  
 في الحرم القيمة والأمران كل  
 يأكل ميتاً وفدا ما أكلا  
 جازله بالميتة أغتداء  
 أو ليس بمملوكاً تصدقوا به  
 علفهن بالفداء والقيم  
 فذبحه أو نحره على منى  
 بمكة أفضلها الحزوره  
 قد حذ بالبريد في البريد

١-ع:

إن قنفاً ضباً ويربوعاً قتل

جدي فدرج قطاة فحمل

٢-ع: فادر ٣-م: أتى.

## القول في بقية الحرام من جامع الزوجة في الإحرام

قبل أنقضاء الموقفين دبراً<sup>١</sup>      أو قبلاً<sup>٢</sup> عمداً بتحريم درا  
 أفسده وناقته وليكلاً      وليقض فرضاً كان أو تنقلاً  
 [كذا على المرأة بالسواء      في الطوع والتفريق بالقضاء]<sup>٣</sup>  
 عند مكان فعل ذلك الحادث      معناه أن لا يخلوا من ثالث  
 حتى الفراغ ولها إن قهرا      صخ لها الحج وعنها كفرا  
 وإن يجمع بعد موقوفه      صخ وكل نقاة عليه  
 وقبل أن يطوف للزياره      بدنة إن وجدت كفاره  
 أو لا فشة أو يطوف للثا      بدنة وإن يكن قد أخسا  
 فلا ولو جامعها معتبراً      من قبل سعي بطلت وكفرا  
 بناقته ثم أتم وقضى      ومن إلى غير حليلة زناً  
 عمداً فأمنى فعليه بدنه      إن لم يطق بقرة إن أمكنه  
 أو لا فشة إن يكن قد احتلا<sup>٤</sup>      لأهله من غير شهوة فلا  
 وإن يكن عن شهوة جزور      كذاك عن دعابة تكفير  
 لو محرم لمحرم قد عقدا      ثم بنى كفسارتان قلدا  
 من اظلى بالطيب أو تبخرا      أو في طعام فشة كفرا  
 عدا خلوق كعبه أو قلما      ظفراً فمداً لفقر أطعما  
 والشاة في يديه أورجليه      في مجلس وإن يزد عليه

١- م: قبلاً. ٢- م: دبراً. ٣- ليس في م. ٤- أي: نظر. وفي م: زناً.

٥- م: اختلا.

ففيه شاتان ومن أفتاه  
لبس المخيط الشاة لا يضطراره  
في الخلق<sup>١</sup> شاة أو طعام عشره  
عن اختيار كان أو تضررا  
بالشاة والواحد بالإطعام  
في شعر في رأسه ولحيته  
والشاة في تظليله في السير<sup>٢</sup>  
كذا جداله ثلاثا صادقا  
وإن يشن كاذبا فبقره  
وفي أذهان محرم بدهن  
وجاء في الشجرة الكبيرة  
والبعض بالقيمة والمكر<sup>٣</sup>  
كذلك الاطياب والملابس  
في سوى الصيد فما من بأس  
يلزمه شاة إذا أدماه  
لبسه لو كان باختياره  
بالمدة أو صوم ثلاث خيره<sup>٤</sup>  
من نَتَفَ الإبطين فليتكفرا  
ثلاثة والكف من طعام  
يسقط لمسأ ليس من طهارته  
لمن يغطي الرأس خوف الضير<sup>٥</sup>  
ومرة إن كان فيه كاذبا  
وثالثا بدنة مكفره  
مطيب شاة كقلع السن  
بقرة والشاة في الصغيرة  
الوطئ كل مرة يكفر  
بشرط أن يختلف المجالس  
عليه كان جاهلا أو ناسي

### القول في الطواف أَمَا العَمْرَه في متعة فالفرض فيها مرّة

وحجّها وذینک التوعین  
وشرطه الظهارة العينية  
كذا الختان في الرجال شرعا  
ومفرد العمرة مرتين  
في الثوب والبدن والحكمية  
ونسية وأن يطوف سبعا

١- م: للخلق. ٢- ع: جبره. ٣- م: البر. ٤- م: الضر. ٥- ع: فاسقا.

وبدؤه وختمه بالحجر  
والحجر للبيت من الثمام  
وبعده يركع في المقام  
ونذب الدعاء في الدخول  
والمضغ للإذخر في حماها  
حاف على الوقار والسكون  
وليستلم في كل شوط الحجر  
ثم الدعاء في كل وقت يستلم  
ووضع خذ فوقه وبطن  
وقد روي في قدره تعيين  
ست أسابيع فإن لم يستطع  
وهو ركن يبطل الحج إذا  
أتى به فرضاً وإن تعذراً  
في عده بعد أنصراف ما بطل<sup>٣</sup>  
وفوقه<sup>٤</sup> يقطعه إن عرفا  
ويبطل الفرض إذا المرء قرن  
وإن يزد في الفرض سهواً كملاً  
من قبل سعي ركعتي وجوب  
من جاوز النصف أتم لونه نقص  
وقبله أو لصلاة نفل

والبيت من جهة جنب أيسراً  
فقطفه بين البيت والمقام  
ثنتين أو لديه في الزحام  
بمكة ومسجد الرسول  
وليكن الدخول من أعلاها  
وغسله من فخ أو ميمون  
مقبلاً<sup>٢</sup> أو مومتأ حسب القدر  
وطائفاً بالمستجار يلتزم  
ثم الدعاء وأستلام الركن  
عد ثلثمائة وستين  
فتلك أشواط وقيل يمتنع  
تركه عمداً وإن عنه سها  
فليستنب والشك فيه إن عرا  
وقيل فيما دون سبعة بطل  
في الفرض إهمال الظهور<sup>٥</sup> استأنفا  
تعمداً وكرهوه في السنن  
عدا طوافين وصلّى أولاً  
وبعده ثنتين للمندوب  
أو استتاب لو إلى الأهل شخص  
أو حاجة يعيده من أصل

١- م: والبيت من جهته حيث يسري. ٢- م: مكثراً. ٣- ع: لم يبل.

٤- م: وقوفه. ٥- كلتا النسختين: الظهور.

ليس لذي المتعة قبل عرفه      تقديمه طواف حج أسلفه  
 إلا حذار الحيض يخشى حجره      وإن تحض قبل طواف العمره  
 تربصت فإن يدم حيضتها      لوقت حج بطلت عمرتها  
 فلتفرد الحج وتقضي العمره      بعد ولو حاضت وجازت شطره  
 أخرت التمام حتى تقضي      مناسك الحج وبعد الحيض  
 تقضي الطواف<sup>١</sup> ومتى لم ينتصف      كانت كمن أدركها ولم تطف  
 والمستحاضة إذا ما فعلت      فروضها بحكم من قد طهرت

### القول في السعي ومرة يجب في كل إحرام وفيه قد وجب

نيتته والابتداء<sup>٢</sup> بالصفا      وألحتم بالمروة سبعاً كلفا  
 من الصفا إلى الصفا شوطان      طهر<sup>٣</sup> ولثم حجر نديان  
 قيل وشرب زمزم حسب الأثر      والغسل بالذلول المقابل الحجر  
 وأنه يخرج من باب الصفا      وأنه يصعد منحرفا  
 بحجة الركن الذي فيه الحجر      مكبراً سبعاً مهتلاً الحُر  
 وداعياً والمشي طرفيه      مهرولاً ما عيّنوا عليه  
 من المنارة إلى الزقاق<sup>٤</sup>      فهو محسرٌ بالاتفاق  
 مشياً ويدعو وهو ركن إن عمد      تركاً له لا ساهياً فقد فسد  
 وعاد لاستدراكه إيجاباً      لو أنه لا يقدر استناباً

١- ع: الفوات. ٢- م: بنية فالابتداء. ٣- م: طم. ٤- أي: زقاق العطارين.

٥- أي: وادي محسر.

لو أنه زاد على سبع بطل  
أو لاحتياج قطع الطواف  
ولو كمال سعيه<sup>١</sup> توهمها  
ثم استبان ترك شوط ذكره  
وبعد ما ينحر سعي العمره  
أو طرفاً من شعره فإن حلق  
لونسى التقصير حتى أحرمها  
وبعد تقصير محل كلما  
لكن يدوم للمخيط سلباً

عمداً كذا لو لم يحصل ما فعل  
أو لفريضة فلا استئنافاً  
فواقع النساء ثم قلما  
أتى به مكفراً ببقرة  
قصر أدناه يقص ظفره  
فيه دم وإن يكن عمداً فسق  
بالحج صحاً منه وليرق دماً  
أحرم منه غير صيد حرماً  
تشبهاً بالمحرمين ندباً

### القول في الحج وفيه أفعال أولها الإحرام بعد الإحلال

ويجب الإحرام بالحج إذا  
وسن في زوال يوم الترويه  
وغيرها فثل ما تقدما  
وقطعها عند زوال عرفه  
إن لم يطق عوداً وإن لم يذكر  
الثاني في وقوفه عرفات  
عمداً ولونسية لا يذكر  
لا حج أو قسمه على الوجوب

ما أنجز العمرة من أم القرى  
من تحت ميزاب وأما التلبية  
لكنه بالحج ينوي محرماً  
ولوسها أحرم حيث عرفه  
حتى انقضاء الحج لم يكفر  
ركن يفتت الحج بالفوات  
حتى مضى الوقت وفات الشعر  
كنية ليست إلى الغروب

لو عدم المكنة في النهار  
لو نسي الوقوف أو ما أمكنا  
ومن يفض قبل الغروب عامدا  
أو لم يجد فليعمد الصياما  
وإن يكن أفاض وهو ناسي  
وذو المجاز والأراك عرنه  
حدودها ليس بها وقوف  
وندبه خروجه بالأدعية  
إمامهم بها يصلي الظهر<sup>٢</sup>  
ولا يجوز وادي المحسّر<sup>٣</sup>  
وليدع في النزول والخروج  
ثم الوقوف عن مياسر الجبل  
والجمع بين فرضي الظهرين  
ويكره الوقوف في أعلى الجبل

فالليل حتى قبل الانفجار  
أجزأه المشعر إن تمكنا<sup>١</sup>  
وعالمأ بدنة إن وجدا  
وهو ثمان عشرة أياما  
أو جاهلاً فإياه من بأس  
نمرة ثوية المعينة  
ولا يصح عندها تعريف  
إلى متى بعد زوال الثرويه  
ثم بها يبيت حتى الفجرا  
حتى طلوع الشمس للمخير<sup>٤</sup>  
وفي الطريق وكذا الولوج  
سفحاً ويدعوقائماً بما نُقل  
مع أذان وإقامتين  
أو قاعداً وراكباً فإبطال

### القول في الوقوف بالمزدلفه

#### إذا توارت شمس يوم عرفه

أفاض نحو المشعر الحرام  
وداعياً عند الكشيبي الأحمر  
إليه حتى يجمع الفرضين

مقتصدأ في السير لاحترام<sup>٣</sup>  
وللفريضتين فليؤخر  
مع أذان وإقامتين

ولو إلى ربع من الليل إذا  
والفرض كالنَّيَّة والمقام  
وجاز حتى الظَّهر للمضطر  
عمداً على علم فشاة ثم إن  
[وجاز للمرأة والمضطر  
والمأزمان من حدود الشعر  
ركن يفوت الحج إمتا تركا  
عرفة في الوقت الاختياري  
والاضطراري لفجر النحر  
إلى طلوع الشمس للمختار  
فإن يقف بعضها اختياري  
ثانيها إمتا ضروريين  
إن فات حج سقطت أفعاله  
وليقتض في القابل ما كان واجب  
ثم الدعاء ثم وطئ الشعر  
وسن فوق قزح الصعود  
واللَّقط منه للحصاة فاعتمد

وأخر النفل إلى بعد العشا  
ما بين فجر وطلوع الحام  
يفض<sup>١</sup> قبل طلوع الفجر  
عرفة أدركها ثم إذن  
إفاضة قبل طلوع الفجر<sup>٢</sup>  
إلى الحياض وإلى محسر  
عمداً وصح ناسياً إن أدركا  
من الزوال وإلى الثواري  
ووقفه الشعر بعد الفجر  
ثم إلى الظَّهر في الاضطرار  
صح ولوفات أو اضطراري  
لو حصلنا كانا كفايتين  
بعمرة مفردة إحلاله  
وقوفه بعد الصَّلاة مستحب  
بالرجل للضرورة المبتكر  
والذكر في أعلاه والتَّحميد  
أو من جهات حرم لا مسجد

### القول في نزوله أرض منى في التَّحر والتَّسك ثلاثة هنا

فنه رمي جمرة للعقبه      سبع حصا بنيَّة مقربه



ملتقطاً من حرم أبكارا  
ويستحب كونها مقدّره  
بل رخوة برشاً على طهاره  
والبعد عنها نحو عشر أذرع  
يخففها<sup>١</sup> مستقبلاً للجمره  
وفي سواها للجميع استقبلاً  
[وبعده الذّبح على الترتيب  
للهدي فرض حجة أو نفلاً  
بالضوم أو يحلّ عنه الهديا  
قبل الوقوفين فهدي إن قدر  
وتجب النّيّة عند التحرر  
وعدم الشّركة في الفرض وأن  
بدناً في سادسة أو بقرا  
والضأن يقتنع منه الجذع  
وليس مهزولاً بحيث لم يكن  
تكون ممّا عُرفّت سمّانا  
من ضأنها معز قائم الدّعا  
وثلاث يهدي وثلاث برّاً  
لوفقد الهدي وأخر الثّمن

إصابة بفعله الجمارا  
بأنّمل تُلَقِّط لا منكسره  
وليدع مع كلّ حصاة تاره  
وفوقها بخمسة لا أرفع  
مولّي القبلة فيها ظهره  
وجاز رمي عن مريض بدلاً<sup>٢</sup>  
وخصّت المتعة بالوجوب  
وجاز للسّيد أمر المولى<sup>٣</sup>  
والعتق للملوك لو تها  
أو لم يجد هدياً فصوم قد عبر  
والذّبح في منى بيوم التّحرر  
يكون أنعاماً ثنياً إن يكن  
أو معزاً ثنيسة قد عبرا  
وأن يكون كاملاً غير وجع<sup>٤</sup>  
بكلّيته الشّحم وأسّحب أن  
إناث إبل بقرة ذكرانا  
في ذبحها وأكل ثلث أجمعا  
يطعمه القانع والمعترا  
أودعه قبل الرّحيل عند من

١- ع: يحد منها. م: يحد. ٢- م: وجاز للسيد أمر المولى. ٣- ليس في م.

٤- من رجع.

يشرى به هدياً إذا توجه  
 أو لم يجد<sup>١</sup> قام مقام النهج  
 تتابعاً وسبعة إذا رجع  
 صوم الثلاثة ولا يقدم  
 تعين الهدي بعام ثان  
 يذبح أو ينحر في أرض منى  
 لعمره يذبح في أم القرى<sup>٢</sup>  
 وجاز أن يشرب منه اللبن  
 لو فقد الهدي لمن قد قرنا  
 ولم يصرمعيناً للبر<sup>٣</sup>  
 لا يعط جزراً من الوجوب  
 وندبت أضحية وعينا<sup>٤</sup>  
 وغيرها يومان ثم عنها  
 لولم يجد أضحية قومها  
 وكُرهت بما يربيه كما  
 الثالث الحلق أو التقصير  
 في يوم نحر وهو بعد التحر  
 ملبداً قد كان أو ضروره  
 ولسونوى<sup>٥</sup> ولم يؤد واحداً  
 يذبحه الثائب في ذي الحجة  
 ثلاثة يصومها في الحج  
 وصدر ذي الحجة جاز أن يقع  
 فإن مضى الشهر ولم يصم  
 على منى والهدي في القران  
 إن قارن الحج وأما قرنا  
 وجوزوا ركوبه فوق القرا<sup>٦</sup>  
 ما لم يضرو ولداً أو بسدا  
 آخر إلا أن يكون ضمنا  
 إلا إذا عيَّنه<sup>٣</sup> بالتذر  
 وجاز أن يعطى من المندوب  
 وندبت أضحية وعينا<sup>٤</sup>  
 يجزئ هدي متعة لا ينهى  
 بقيمة صدقه قسمها  
 لا يأخذ الجزار جليداً عظما  
 فواحد فرض له تخيير  
 على منى والحلق أولى الأمر  
 وعينوا لنوعها تقصيره  
 من ذين فليستدركه عائدا

١- م: لم يبق. ٢- القرآ: الظهر. ٣- ع: خضمه.

٤- نوى، ينوي، نوى، ونبة: تحول من مكان إلى آخر.

إن لم يطق عوداً فحيث وصلا      فرضاً وللشعر إليها أرسلها  
 ليدفنوه [بمنى] ندباً ومن      ليس له شعر فقد كُلف أن  
 يمرّ فوق رأسه موسى ولا      يزور إلا بعد تقصير خلا  
 فإن يطف قبل فشاة إن عمد      لانسياً وللطواف فليحد  
 وبعد تقصير يحلّ ماعدا      طيباً يمّس والنساء الخُرُداً<sup>٢</sup>  
 فإن يزرحلّ له الطيب وإن      طاف طوافهنّ فليحلّ هن<sup>٣</sup>

### القول في بقيّة المناسك أن يقضي في منى فعال التاسك

مضى ليوم أو غداً والمتعه      ولم يُكَلّف غيره بالسّرعه  
 بل قد أباحوا قارناً منفرداً      في طول ذي الحجة حتّى يقصدا  
 مكّة من أجل الطواف فإذا      طاف وصلى ركعتيه وسعى  
 وطاف للنساء سبعاً سبعاً      وركعتيه كالمواضي جمعا  
 ثمّ طوافهنّ فرض أصلا      في كلّ حجّ فإذا ما أكملها  
 عاد إلى منى وبات للأخر      في ليلتي حادي وفي الثاني عشر  
 وليرم في اليومين كلّ جمرة      في اليوم سبع وهن أربع عشره  
 يبدأ بالأولى عن اليسار      منها مع التّكبير والإكثار  
 من الدّعاء ثمّ يرمي الثانيه      وبعدها ثالثة مواليه

١ - من ع.

٢ - الخُرْد: جمع خرود أو خريد: المرأة الحيّة، أو البكر لم تُنَمَس. والمراد النساء عامة.

٣ - في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ٤ - ع: عدد. م: عد.

ولو رماها ناكساً أعادا  
ووقته بين طلوع الشمس  
إلا لعذر الخائف الطريد  
فإن أقام ثلثاً رماها  
ولم يبت في الليلتين في منى  
بمكة الساعات في عبادته  
وجاز نفراً أولاً للسمتي  
وذاك إن ينفر فشاة وله  
ولو تغيب الشمس في الثاني عشر  
ولو سها عن رمي يوم يقضي  
[ولو سها عن جمرة وجهلاً  
أونسي الرمي إلى أن يحضر  
أولا مضى ثم رمى في القابل<sup>٥</sup>  
ويستحب أن يقيم بمنى  
وأكمل المناسك المذكورة  
وعودة الوداع مستحبه  
وللصلاة في زواياها كذا  
رخامة تُعرف بالخمراء  
وللصلاة فيه وأستلقاء

ما فيه للترتيب قد أفادا  
ومغرب وحرّموا إذ يسي  
أو لرعاء<sup>١</sup> القوم والعبيد  
أولا فدفننا بمنى حصاها  
فسفيها شاتان إلا ما قضى<sup>٢</sup>  
له الخروج بعد نصف ليلته  
بعد الزوال لا كمن لا يتقي  
ثان وفي الثاني يجوز قبله<sup>٣</sup>  
للمتي ففي الأخيرين نفر  
في الغد قبل يومه في الفرض  
بعينها رمى الثلاث كملاً<sup>٤</sup>  
مكة عاد فرمى إن قدرا  
أو استناب سنة للفاعل<sup>٦</sup>  
أيام تشريق فإن نال المنى  
فقد أتم الحجة المبرورة  
قصد الطواف ودخول الكعبة  
ما بين الاسطوانتين وعلى  
ولدخول<sup>٧</sup> مسجد الحصباء  
على القفا والخيف بالسواء

١- ع: ليرعاء. م: لدعاء. ٢- م: «لا قد مضى» بدل: «إلا ما قضى».

٣- ع: نقله. ٤- ليس في م. ٥- م: أول قضى ثم قضى في القابل.

٦- م: في العامل. ٧- م: للدخول.

وليخرجن من باب حنّاطينا	وليخرجن من باب حنّاطينا
وداعياً فشارياً تمراً	وداعياً فشارياً تمراً
ولينصرفن وكترهنّوا قطونه	ولينصرفن وكترهنّوا قطونه
تودع الحائض باب المسجد	تودع الحائض باب المسجد
ندباً يزار وتزاراً فاطمه	ندباً يزار وتزاراً فاطمه
بقيمهم والشّهادا خصوصاً	بقيمهم والشّهادا خصوصاً
وجاز الاعتكاف بالمدينة	وجاز الاعتكاف بالمدينة

### القول في العمرة وهي واجبه كالْحَجِّ مع تلك الشروط اللازمه

أفعالها التّيّة كالأحرام	طواف بيت ركعتا المقام
سمي طوافهنّ والتقصير	أو حلقه بحسب التقدير
وليس في العمرة إن تمتعاً	بها طواف للتناء شُرْعاً
وجوّزوا مفردة طول السنه	ورجب أفضلها إن عيّنه
ومفرد وصاحب القران	بها عقيب الحجّ يأتیان
ويجزئ المتعة عنها للأثر	وكلّ من في أشهر الحجّ أعتمر
يجوز أن ينقلها تمتعاً	وفعلها في كلّ شهر شُرْعاً
أقلّها عشرة والتّسيد	لاحد للقليل وهو جيّد

## القول في المحصور بالأدواء<sup>١</sup> وبعده المصدود بالأعداء

إن صُدَّ بعد عقده الإحرام	فليُنحرَن الهدى بالمقام
فإنه يحلّ ممّا أحرمّا	وإنما تحقّق الصّدّ لما
يمنع من مكّة والوقوفين	لا يسقط الواجب ذاك كالدين
بل يسقط التدب ولا يصحّ	تحلّل حتّى هدى ذبح
مقارناً لنية <sup>٢</sup> التحلّل	ويجزئ السياق <sup>٣</sup> عن محلّل
والصدّة في العمرة مثل الحجّ	والمحصر المريض دون التّهيج
فيبعث الهدى إذا لم يسق	وإن يكن ساق به فليسق
فإن يصل مَحِلّه وهو منى	في الحجّ أو مكّة في عمرتنا
قصر ثمّ حلّ غير الكاعب	حتّى يحجّ قابلاً في الواجب
فإن يطاف عنه للنساء <sup>٤</sup>	في التدبّ ثمّ إن شفي من داء
فليلتحق فإنّه إن حصلّا	إحدى الوقوفين أجزاً أو لا فلا
وإن يكن مشروطاً ما أنتظر	وصوله بل حال بعث أنتظر

١ - م: القول في المصدود للأدواء. ٢ - م: نسبة. ٣ - أي: سياق الهدى.

٤ - م: الصيد. ٥ - أي: إلا من النساء.

## كتاب الجهاد

### القول في الجهاد فرض إن جمع شرائطاً تسعاً كفاية شرع

المقل والبلوغ والحرته ذكورة وصحة جسميه<sup>١</sup>  
لا مُقْعَدًا عن نهضة أو همتاً ولا مريضاً عاجزاً أو أعمى  
ودعوة الإمام أو من نصيبه لا جائراً إلا إذا تغلبها  
جيش العدا ودهم الإسلاماً فيجب الدفع ولا إماماً  
وواجب أن يستنيب العاجز وذلك للقدار أيضاً جائز  
ويستحب للفتى المربطه حفظ ثغور المسلمين الضابطه  
ثلاثة لأربعين إن ربت<sup>٢</sup> صارت جهاداً وينذر وجبت  
أما الذين يجب الجهاد فهم ثلاث فرقة ما زادوا  
أولها اليهود والنصارى ثم المجوس إن أبوا إقراراً  
بالحق والقتال والإسلام أو بشروط الذمة ألتزام  
وهي قبول جزية وأن لا يؤذوا قبيل المسلمين أصلاً

وأنهم لم يظهروا محرماً وأنهم لن يضربوا<sup>١</sup> ناقوساً فعندها يُكفّ قتل عنهم بل حسب ما يختاره الإمام لهم بها الصّبيّ والمجنون وجاز وضعها على الرؤوس تسقط قبل الحول بالإسلام يؤخذ من تراثه المقتسم ويستحقّها المجاهدون في بلد الإسلام أو كنيسة ولا يجوز أن يفوقوا مسلماً يبتاعه من مسلم وإن علا  
الفرقة الثانية الكفار لا يقبلوا منهم سوى الإسلام ما لم يخض الخطر البعيدا [فقليله الدعا من الإمام فإن أبوا فالضرب والمطاعنه لكن مع الإذن من الإمام من واحد مثلاً ولو عبداً ولا

أو يحدثوا كنيسة فهدما وليقنسوا<sup>٢</sup> لحكنا الرؤسا وليس للجزية حدّ يُعلم<sup>٣</sup> أربعة ليس لنا إلزام<sup>٤</sup> وأمرأة وبلىه مأفون<sup>٥</sup> والأرض حسب حكمة الرّئيس وإن قضى قبل أنقضاء العام وجوّزت من ثمن المحرم وبيعة فليس يحدثونا وجاز أن يجتدوا الدّريسه في بيتهم لكن يقرّ كلّما ولا يجوز مسجداً أن يدخل من غيرهم حكمهم البوار ويُبدأ الأقرب بالخصام وينبغي أن يحسم الشديداً أونائب الإمام للإسلام<sup>٦</sup> وجاز للمصلحة المهادنه ويؤذن الواحد بالثّمام يُقتل إن يوههم أمر دخلا

١ - م: لم يخطروا. ٢ - قنع إلى فلان: خضع له وأنقطع إليه. ٣ - ع: يلزم.

٤ - م: «لها التزام» بدل «لنا إلزام». ٥ - أي: ناقص العقل. وفي م: المفتون.

٦ - ليس في م.



لكن يردّ فاذا ما وصلا  
 وحرّموا الفرار من ضعف العدد  
 وجاز أن يُحاربوا بمهما  
 ولو تترسوا بمسلمينا  
 والفتح دون القتل ما شئنا  
 إلّا اضطراراً وبدار الحرب من  
 وولده الصغار من أن تسبي  
 منقولة كالمال والبهائم  
 والعبد قبل<sup>١</sup> سيّد لو أسلم  
 الفرقة الثالثة البغاة  
 وواجب قتالهم إن ندبوا  
 على كفاية إلى أن يرجعوا  
 إن فرّأويجهز إن جرح<sup>٢</sup> عرا  
 وإن يكن ليس لهم إمام  
 والفرقتان لا يحل أموالهم<sup>٣</sup>  
 ماأمنه وحلّ فيه قوتلا  
 إلّا تحرقاً وقصداً للمدد  
 يُرجى به الفتوح إلّا السّما  
 أو النّساء أو بأصغرنا  
 جاز ولا يقتلن إن عاوننا  
 أسلم فالدم المباح قد حُقيّن  
 وماله أن يستباح نهبا  
 أمّا الأراضى فن الغنائم  
 وجاءنا<sup>٤</sup> في نفسه محكّم  
 على إمام عادل طفاة  
 إمامنا إليه أو من نصبنا  
 ومن له الفسّة فهو يُتبع  
 وهكذا يقتله إن أسرا  
 فالقتل وأتباعهم حرام  
 ولا نساؤهم ولا أطفالهم

### القول في القسمة للغنائم

من بلد الشّرك على الغوائم<sup>٥</sup>

يخرج من إمامهم قد قرّرا جمائلاً ورضخة والأجرا

١- م: مثل. ٢- م: فجائز. ع: وجائز. ٣- م: خرج. ع: خرج.

٤- كلنا النّختين: «قتالهم». ولكن الصحيح ما أثبتناه في المتن. تراجع متن التبصرة.

٥- م: في بلاد الشّرك في الغوائم.

ثمّ الصّفايا ثمّ خمس الباقي  
 إن كان منقولاً<sup>١</sup> فللمقاتله  
 سهماً وربّ فرس سهمين<sup>٢</sup>  
 فصاعداً<sup>٣</sup> و<sup>٤</sup> من عساه<sup>٥</sup> ولدا  
 يُسهم واللاحق للمعونه  
 ومسرّس<sup>٦</sup> وخاتم والمساء  
 وما لغير الخيل كالجمال  
 والاعتبار عند ضمّ المال  
 ولا نصيب فيه للأعراب  
 ثمّ النّساء للأسير والصغير  
 إن أخذوا من قبل وضع الحرب  
 أعناقهم وقطعهم خلافا  
 غيّرأ من بعد الانقضاء  
 أمّا الضّياغ والأراضي الرّاتبه  
 ناظرها الإمام لا تُباع  
 تملكأ أو هبة بل يصرف  
 والميث وقت الفتح للإمام  
 أمّا أراضي الصّلع للأرباب  
 ما أسدوا من جزية<sup>٨</sup> إليها

والأسهم الأربعة البواقي  
 وحاضر القتال يُعطى<sup>١</sup> راجله  
 ثلاثة لربّ فرسين  
 بعد احتياز<sup>٥</sup> قبل أن يبدّدا  
 ويستوي ذو شرف ودونه  
 والبُرّ في قسمها<sup>٧</sup> سواء  
 سهم بل الرّكّاب كالرّجال  
 لا في دخول مأزق القتال  
 وإن أجادوا صنعة الضّراب  
 تملكك بالسّباء والذّكور  
 أوزارها فليقتلوا بضرب  
 وتركهم ليهلكوا نزافا  
 في المَن أو في الرّق أو فداء  
 فإنّها للمسلمين قاطبه  
 ولا لها وقف ولا اقتطاع  
 حاصلها الإمام فيما يعرف  
 يحرم قبل الإذن للمعتام  
 وإن يبيعوها في الرّقاب  
 ويسقط الإسلام ما عليها

١ - م: مقتولا. ع: متقول. ٢ - م: «فرسين» بدل «فرس سهمين». ٣ - م: أو.

٤ - م: عناه. ٥ - م: اختيار. ع: اختيار. ٦ - م: مرسن. ٧ - م: قسمها.

٨ - م: حربه. ع: حرية.

لو شرطوا للمسلمين الأرضاً  
أما آلتى قد أسلموا عليها  
سوى الزكاة وبشرط تعتبر  
فللإمام الحق أن يعطيها  
والطسق للمالك ثم كل من  
له الإمام ثم إن كان لها  
أولا فللإمام ثم إن يغب  
نزعهما والشرط في الإحياء  
المسلمين أو حرم عامر  
أو مقطوعاً للغير<sup>٢</sup> أو محجراً  
لكنه يفيد أولسويته<sup>٣</sup> إحياءه طسروقه عسريته<sup>٤</sup>

مركز تحقيق مكتبة نور

### القول في أمرك بالمعروف والنهي عن منكره المخوف

وواجب عقلاً على الكفاية  
بالعرف والتكر وتجويز<sup>٤</sup> الأثر  
وأمن إفساد إلى الزجر<sup>٥</sup> نسب  
فالأمر بالواجب فرض حسب  
والتكر قسم واحد قبيح  
شروطه أربعة درايه  
وأن يكون فاعل التكرم مصر  
والعرف إما واجب أو مستحب  
والأمر بالمندوب منه ندب  
فالنهي عنه واجب صريح

١- ع: إن أجب. ٢- م: للعين. ٣- م: عاريه. ٤- م: تحويل.

٥- م: الرجس.

بالقلب يبدأ ثم باللسان  
أما الجراح فلها الإمام  
وجاز للسيد حد العبد  
في غيبة فإن يكن فقيها  
وواجب إسماعده<sup>١</sup> فيقضي  
إلى الفتى أو حذر القضية  
ما لم يكن قتلاً فلا تقيّه  
من عادل وقد تكون واجبه  
وحُرمت عن جائر حتى يرى  
وجاز إن أكره كيف كانا  
قد تمّ بحثي في الثمبّدات  
إن لم يؤثّر جازت السيدان  
والحدّ بعد إذنه يقام  
وزوجة ووالد للولد  
أقامها حالة أمن فيها  
بين الخصوم بشروط تمضي<sup>٢</sup>  
ببدعة إلا على التّقيّه  
وجازت الولاية الشرعيّة<sup>٣</sup>  
إن ألزم الإمام فيها صاحبه  
تمكناً من أن يزيل المنكرا  
ولا يدع في عدله إمكنا  
يتلوه نظمي في المعاملات

مركز تحقيقات كميّات علوم إسلاميّة

## كتاب التجارة

### القول في المتجر قد يكون فرضاً وطوراً فعليه مسنون

ومنه مكروه كذا مباح وتارة محرم صراح  
فما وجب الحل إذا رآه ليس له معيشة سواء  
والثدب إن أراد الاتساعاً به بلا ضرورة تراعى  
والمتجر المكروه<sup>١</sup> كالاختكار حبس الغلال<sup>٢</sup> طلب الأسعار<sup>٣</sup>  
والصرف والرقيق والأكفان وأجرة التعلیم للقرآن  
[ونسخه وأجرة القصاب صياغة حجامه ضراب]<sup>٤</sup>  
مباحة مالا إليه يفتقر ولا على فاعله فيه ضرر  
أما الذي حظر في الإسلام فهو معاش المرء في الحرام  
فنه بيع كل عين قذره كالخمر والميتة ثم المسكره  
ككلب صيد حائط مواشي<sup>٥</sup> زرع وفيه خلاف فاشي  
وجاز بيع نجس الدهن لما قد جاء من إعلاقه تحت السما

١-ع: الكره. ٢-م: الحلال. ٣-ع: الأشعار. ٤-ليس في م.

٥-م: كلب صيد حافظ مواش.

ومنه آلات القمار والطرب  
كالبيع للأصنام والصليبان  
بالبيع للتسلح والحمولة  
كذلك المسكن للمحظور<sup>٣</sup>  
[والخشب المبيع للأصنام  
وأن يكون لفعليها معتادا  
ومنه ما ليس به انتفاع<sup>٧</sup>  
مثل المسوخ بعضها برية  
السلحفاة وكذاك الطافي  
ومنه بالفضائح المحرمة  
وكالغناء في سوى الأعراس  
وكالهجاء لذوي الإيمان<sup>٤</sup>  
ونسخها لغير قصد التنقص  
وهكذا التعليم والتعلم  
كالتسحر والشعبدة الكهانة  
كذا القمار وتزيين الرجل  
وهكذا زخرفة المساجد  
وأجرة الزنا ومنه ما وجب  
كالغسل والتكفين للأموات

كالترد والعيدان أو ما قيل رب<sup>١</sup>  
ومنه إسعاد عدي الإيمان<sup>٢</sup>  
لتحمل المحارم المنقولة  
والعنب المقصود<sup>٥</sup> للخمر  
إن صرحا بالقصد للحرام<sup>٥</sup>  
من غير شرط كرهه اعتقادا<sup>٦</sup>  
فما سوى السباع<sup>٨</sup> لا يباع  
كالقرود والدباب أو بحريته  
والسمك الجري على خلاف  
كعمل الهياكل المجسمة  
بالحق ليس فيها من باس  
وحفظ كتب الكفر والبهتان  
والكفر في إبطاله والرفض  
لكل ما فعاله محرم  
والغش في الصنعة والخيانة  
بكل ما على الرجال لا يحل  
أو مصحف أعانه المعاند  
فلا تجوز أجرة أن تكتسب  
والدفن والأحكام للقضاة

١ - م: كالترد والعيدان قبل مارد. ٢ - م: ومنه أسعاف ذوي الإيمان.

٣ - م: كذلك المسكر للمحضور. ٤ - م: المعصور. ٥ - ليس في م. ٦ - ع: اعتقادا.

٧ - م: له انتفاع. ٨ - م: السائغ. ٩ - كلتا النسختين: كالسلحفات.

كذا الرِّثَا ومن بيوت المال  
عن حكمهم وهكذا الأذان  
باسم الزكاة أو بوجه القسمة  
وجاز ما يجيزه<sup>١</sup> الظلوم<sup>٢</sup>  
وكل من أوصى بدفع المال  
إن عتِنوا نصيبه ما فضلا  
يجوز أخذ الرِّزْق والأموال  
وجاز ما يأخذه السلطان  
مع أنه لا يستحق سهمه  
إلا الذي أغتصابه معلوم  
إلى قبيل ليس بالحلال  
أولا فثل بعضهم إن دخلا

### القول في الآداب في التجارة وفقهها قد قدموا اعتباره

ليعلم الصِّحَّة والفساد<sup>٣</sup> في عقدها فيحذر الإفساد  
كذلك علم فقهها قد ندب<sup>٤</sup> ليسلم<sup>٥</sup> التاجر من أخذ الربا  
تسوية إقالة في الرد<sup>٦</sup> ثم الشهاداتان عند العقد  
مكبراً والأخذ بالثقصان  
وكره المدح لما يباع<sup>٧</sup> وعكسه الإعطاء بالرجحان  
وكرم عيب وعلى البيع<sup>٨</sup> القسم  
كذلك النِّمَّ لما يبتاع<sup>٩</sup> والربح في بيع ذوي الإيمان  
وهكذا يكره بيع في الظلم والتسوم بين الفجر والشمس وأن  
وهكذا الموعود بالإحسان كان من الأذنين والأنكاد  
يسبق أهل السوق والبيع لمن وأن يحظ بعد الاشتراء<sup>١٠</sup>  
أو من ذوي العاهات والأكراد

١- ع: يخذه. ٢- م: المظلوم. ٣- م: ليعلم. ٤- م: يبتاع. ٥- م: يباع.

٦- م: الميب. ٧- ع: الاستبراء.

وأن يعاني الكيل أو أن يزنا  
ومن على سوم أخيه دخلا  
وكرهوا تلقى الركبان  
فيه الخيار مع غبن فاحش  
والتجش أن يزاد في المتاع  
والاحتكار الحبس للغلال<sup>١</sup>  
والسمن والملح مع الثعذر  
مع أنه ليس لذاك محسنا  
كذا لباد حاضرتوگلا  
وخذ بالبريد والتقصان  
لبائع كذاك بيع التاجش  
تواطئاً لغدر المبتاع  
أربعها قصداً للاستفضال  
فليلزم البيع ولا يسقر

### القول في العقد هو الإيجاب

### ثم القبول ما به إيجاب

كبت وأشترت إقما صدرا  
بجراه حكماً كآب والجدله  
وهكذا الوكيل والوصي  
ويقف العقود من سواهم  
فإن يضم العقد ملك البائع  
في ملكه دون الذي سواه  
فإن أبى المالك فالمبتاع  
والشرط كيل ما يكال وزن ما  
عن كامل أو مالك أو من جرى  
أو حاكم أو الأمين أستعمله  
فستة<sup>٢</sup> كلهم ولي  
عمن له الملك على قضاهم<sup>٣</sup>  
وغيرهم صح بغير مانع  
وخير المالك في إمضاه  
مختياراً إذ قصده اجتماع  
يوزن عدما يعمد حتماً<sup>٤</sup>

١- م: للحلال. ٢- ع: ستة. ٣- م: إمضاهم.

٤- م:

فبالشرط كيل حصة متاعه معلومة النسبة من جماعه



[وجاز بيع حصّة مشاعة  
وجاز أن يندّر<sup>٢</sup> للظروف  
وشرطه الرّؤية أو ذكر الصفه  
فإن يكن كوصفه وإلاّ  
وكلّما يعرف باختباره<sup>٤</sup>  
وإن يخالف فله الخيار  
جاز شراؤه فإن معيبا  
وإن يكن ليس له إذا فسد  
ولم يجز بيع السموك في الأجم  
إلاّ انضمام ما به يحلّ<sup>٥</sup>  
وجاز بيع المسك في الفارولم<sup>٦</sup>  
والشرط في الثمن علم القدر  
قامتنع الدينار غير الدرهم  
وقدرة التسليم فالأبق لا  
والظير في الجوّ وإن بيع<sup>٧</sup> فسد  
وهكذا صنّعته أو صيغته<sup>٨</sup>  
فليرجع المبتاع بالزيادة

معلومة النسبة من جماعة]<sup>١</sup>  
مقاربا<sup>٣</sup> لوزنها المعروف  
تأتي عليه خبرة ومعرفه  
يختير المبتاع إن أخلاّ  
يصحّ بالوصف بلا اعتباره  
وإن يكن يفسده اختباره<sup>٩</sup>  
بأنّ فيه أرشه<sup>١٠</sup> وجوبا  
من قيمة أعاد ما كان نقدا<sup>١١</sup>  
وهكذا اللبن في ضرع الغنم  
ولا آذي يلحق هذا الفحل  
يفتق كذا الصوف على ظهر الغنم  
والوصف بالنظر أو بالذكر  
إن كانت النسبة لمّا تُعلم  
يباع إلاّ بانضمام حلا  
يضمنه قابضه لمن نقدا<sup>١٢</sup>  
إن كان بالوصفين زادت قيمته  
والنقص مضمونا إذا أعاده<sup>١٣</sup>

١ - ليس في م. ٢ - ع: تبدّر م: يندّر. ٣ - م: مقارنا. ٤ - ع: باختباره.

٥ - ع: إختيار. ٦ - الأرض: ما يُستردّ من ثمن المبيع إذا ظهر فيه عيب. ٧ - ع: نقد.

٨ - ع: إلاّ مع انضمام ما يحلّ. ٩ - فأر المسك: وعاءه الذي يجتمع فيه.

١٠ - ع: بيع. ١١ - م: فقيمه ناقصه لمن نقد. ١٢ - م: زراعته. ع: صيغته.

١٣ - ع: استعاده.

والمتبايعان إن اختلفا      في ثمن فالمشتري إن تلفاً<sup>١</sup>  
وباقياً فالقول قول البائع      وقيل قول ذي اليد المنازع

### القول في الخيار وهو سبعة في كلِّها يجوز ردُّ السلعة

منها خيار مجلس التبايع	ثبوته للمشتري والبائع
يخصُّ عقد البيع بل إن شرطاً	سقوطه قبلُ وبعدُ سقطاً
وفي ثلاث الحيوان الثاني	للمشتري والمرتضي سيان
يسقط بالإسقاط أو تصرفاً	ويضمن البائع فيه التلفاً
سيان قبل القبض كان التلف	أو بعده والحال لا يختلف
ما لم يكن أحدث فيه المشتري	وعيبه <sup>٢</sup> الحادث <sup>٣</sup> لم يؤثر <sup>٤</sup>
منعاً من الردِّ بعيب سابق	ثالثها خيار شرط لاحق
يثبت في كلِّ مبيع يُشترط <sup>٥</sup>	كلَّ خيار فإذا فات سقط
وما له في الأصل وقت مضبط <sup>٦</sup>	لكنه يلزم حسب ما <sup>٧</sup> شرط
وشرطه الضبط وجازلها	أو واحد وثالث غيرهما
وجاز شرط مدة يردُّ	ثمنه والعرض <sup>٨</sup> يستردُّ
فإن مضت وما أتاه بالثمن	مُكِّملاً لزمه البيع إذن
تلفه من مشتريه لو تلف	فهكذا له التَّناء لو ردف
رابعها الخيار للمغبون	لبائع إن باعه بالدون

١- م: أتلفا. ٢- كلتا النسختين: غيبة. ٣- م: الحالات. ٤- كلتا النسختان: تؤثر.

٥- ع: «اشترط». وكلاهما صحيح. ٦- م: ينضبط. ٧- م: حيثما. ٨- م: القرض.

أو مشتري إن اشترى بأفضلاً<sup>١</sup> إن كان غير عبادة وجهلاً  
خامسها البائع لم يقبض ثمنه والمعرض لم يقبض  
ولم يكن قد شرط التأخر فإن مضت ثلاثة ما حضراً<sup>٢</sup>  
بثمن للبائع الخيار ومنه لو صادفه البوار  
وكلما ليس له بقاء يثبت حتى يأتى المساء  
سادسها خيار رؤية فن شري بوصف لم يشاهده<sup>٣</sup> فإن  
وجده أدون فالخيار للمشتري وهكذا يختار<sup>٤</sup>  
بائع إن لم يكن رآه وبان فوق ما به خلاه<sup>٥</sup>  
[سابعها خيار عيب ياتي<sup>٦</sup> ويؤثر الخيار في الممات]<sup>٧</sup>  
وكلما يتلف قبل القبض فهو من البائع حسب يمضي  
وإن يعيب خسر مشتريه ردأ<sup>٨</sup> وإمساكاً بأرش فيه

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

### القول في العيوب وهي كلما زاد عن المجرى الطبيعي وما

ينقص والبيع إذا ما أطلقا فهو بصحة كما لو نطقا  
وإن برئ من مطلق العيب فلا ضمان أولاً فالخيار حصلاً  
في الرد والإمساك للمبتاع بأرش عيب بان في المتاع<sup>٩</sup>  
أما إذا تصرف المبتاع أو زاد عيباً عنده المتاع  
فالأرش حسب وإذا قبل علم بعيبه<sup>١٠</sup> فالأرش أيضاً ما لزم

١- م: ما فضلاً. ٢- م: فاحضراً. ٣- م: يساعده. ٤- م: الخيار. ٥- ع: جلاؤه.

٦- يعني: وسيأتي. ٧- ليس في م. ٨- م: أو. ٩- م: المبتاع. ١٠- م: بعينه.

ولو شري أثنين بعقد ظهرا في أرشه أو الجميع رده  
ولو شري أثنان بعقد وطلب إلا إذا رذاه<sup>١</sup> والستصترف  
[إلا بوطئ حامل يردها كذا المصرة<sup>٢</sup> إذا ردت يرد  
لو أدعى البائع بالمعيب وما له بيّنه فالمشتري  
لو أدعى المبتاع في العيب قدم في واحد عيب فقد تخيرا  
وما له ردّ المعيب وحده بعضهما الردّ بعيب لم يجب  
يبطل ردّا بعيب تعرف مع نصف عشرين قيمة يعدها<sup>٣</sup>  
قيمة محلوب إذا المثل فقد تبريا من جملة العيوب  
مع اليمين أنّ منها ما بري فالقول قول بائع مع القسم

### القول في نسيئة ونقد ويقتضي النقد<sup>٤</sup> أنطلاق العقد<sup>٥</sup>

كذلك يقتضي حلول الثمن فيلزم التأخير بالتأجيل  
كذلك لو قال كذا إن نقدا وإن يبع نسيئة ثم اشترى  
أو بأقل كان من جنس الثمن مع عدم الشرط ولو شره<sup>٦</sup>  
ما لم يؤجلا إلى معين ويبطل المبيع في المجهول  
وإن يكن مؤجلا فأزيدا قبل حلول أجل بأكثر  
أو غيره نقدا ولا<sup>٧</sup> صح<sup>٨</sup> إذن بعد الحلول جاز مشتراه

١ - م: رآه. ٢ - ليس في م. ٣ - أي: الشاة المصرة. ٤ - م: العقد.

٥ - م: النقد. ٦ - ولا؛ يعني: ومؤجلا. ٧ - م: «والأصح» بدل «ولا صح».

٨ - م: «لو اشتره» بدل «لو شره».

بغير جنس مطلقاً وأما وقيل ذلك لا يجوز إلا وليس للبائع من قبل الأجل لم يجب القبض ولو حل وجب كان من البائع والذي أشتري إن باعها مرابحاً بما جرى في الرّدة والإمساك لكن بالثمن نسبة ما قرّر من ربح إلى ومن شري اثنين بصفقة فلا إعلامه كذاك في التوزيع

بالجنس فالأقرب جازحتماً مثلاً بمثل فالجواز أولى إلزامه بثمن ولو بذل قبوله ولو أباه فذهب نسيئة ففرضه أن يجهر<sup>١</sup> وإن أبي<sup>٢</sup> فالمشتري قد خيراً نقداً ومن باع مرابحاً<sup>٣</sup> قرن سلعته لا ثمن فيبطلا يبيع مرابحاً بتقوم بلا ثمن الكل على المبيع

### القول في بدخل المبيعا أن شرط التّخيل والزّروعا<sup>٥</sup>

أو قال ما رُدّ عليه السباب وقيل في الأخير لا ويدخل إلا مع استبقاره في العاده وإن يبع نخلاً وكان أبره<sup>٦</sup> أما إذا باع ولم يؤتّر والحمل لا يدخل في المبيع

دخلن عندي وهما الصواب في الدار أعلاها كذاك الأسفل فتقتضي عاداته أنفراده فليس للمبتاع أخذ الثمره فالثمرات من حقوق المشتري إن لم يحط في العقد بالجميع

١ - ع: تخيرا. ٢ - م: أنى. ٣ - كلتا النسختين: مراعا. ٤ - م: قرن.

٥ - م: الشروعا. ٦ - أبر التخل: لقعه.

ومن يكن مستثنياً لنخله فصاعداً عند مبيع الجملة  
له من الأرض مدى الجرائد ومدخلاً ومخرج العوائد

### القول في التسليم وهو يشمل<sup>١</sup> تخلية في كل ما لا يُنقل<sup>٢</sup>

والكيل والوزن لما يباع والحيوان النقل وهو لازب  
على الذي اشتراه في الأثمان<sup>٣</sup> وواجب تسليمه مفرغاً<sup>٤</sup>  
إلا الطعام فهو قبل الكيل من ادعى نقص<sup>٥</sup> المبيع إن حضر  
والقول قول بائع وأخلفاً وإن يكن من اشترى لم يحضر  
وجاز شرط سائغ مقدور وجاز شرط العتق أما لو شرط  
كالأولين الشرط<sup>٦</sup> أما العقد وإن يكونا شرطاً مقدراً  
بدين ثم باليد المبتاع<sup>٧</sup> لبائع في سلعة وواجب<sup>٨</sup>  
وعند الامتناع يجبران والبيع قبل قبضه قد شرعا  
يمنع إلا ما له تولي كلاً ووزناً حال ما له اعتبر<sup>٩</sup>  
ما لم يجئ بشاهدين عرفا فالقول مع يمينه للمشتري  
في العقد إلا الخارج المحذور عدمه أو عدم الوطئ سقط  
ف قيل قد صح وفيه بُعد فبان دون شرطه تخيراً

١ - م: يشتمل. ٢ - م: لا ينتقل. ٣ - م: اليد للمبتاع. ٤ - م:

والحيوان النقص وهو اللازب لبائع في سرعة المدايح.

٥ - م: منتزعا. ٦ - م: بعد. ٧ - م: كلاً ووزناً حاله لا ما غير.

٨ - م: كالشرط الأولين.

شاريه في إمساكه والرّة      فإن يزده بالذي في العقد  
فلا كلام أو يقسط من ثمن      تخير البائع في ذاك إذن  
إن كان من مختلف الأجزاء      أو ما غدت فيه على السواء  
وإن يزد ما تستوي أجزاؤه      فللذي قد باعه استتفاؤه<sup>٢</sup>  
والمشتري في ذاك بالخيار      والبطل في المختلف اختيار  
[وجاز جمع بين بيع وسلف      كذلك بيع صفقة لما اختلف]<sup>٣</sup>

### القول في الرّبا وبالضرورة في الشرع منه ذرة محظوره

وهو ابتياع أحد المثلين      بالمثل مع زيادة في العين  
كالرّطل بالرّطلين أو حكماً كمن      بشرط بالمثلين تأخير الثمن  
وشرطه أمران الاتحاد      جنساً وكيلاً وزنه المعتاد  
وجاز بيع الربويّين وقد      تخالفا تفاضلاً إذا نقد  
وكُرهت سيئة ما لم يكن      أحد ذينك المبيعين ثمن  
والبرّ والشّعير جنس هاهنا      وهكذا الأصل لفرع ثمننا<sup>٤</sup>  
وكلّ فرعين لأصل واحد      كالسمن والزبد رديء جيد  
واللحم كالأصل كذا الأدهان      تتبع جنس اللحم والألبان  
وإن يبع هنا جزافاً وهنا<sup>٥</sup>      وزناً لكلّ حكمه قد عُيّنَا  
ولا يباع رُطبٌ بتمرٍ      ولو تساويا وليست تسري

١ - كلتا النسختين: يرد. ٢ - م: استفاؤه. ٣ - ليس في م. ٤ - يعني: الحنطة.

٥ - م: ضمنا. ٦ - م: وإن يبع متاجراً فأوهنا.

وكره بيع اللحم بالحيوان	لعلة الجفاف والنقصان
بدرهمين أو بمُدَيْن معا	وجاز درهم ومدّ جمعا
فلا جناح وليردّ ما أحتقب <sup>٢</sup>	ومن يكن جهالة له <sup>١</sup> ارتكب
وإن يكن يجهله تصدّقا	عليه أو وارثه إن حقّقا
ووالد وسادة وأعبد	عنه ولا يثبت بين الولد
ومسلم لكن مع الذمّي	والزوج والعرس <sup>٣</sup> ولا حربّي

### القول في الصرف بشرط القبض في مجلس ودونه لا يمضي

فإن تساوى الجنس فالتمائل	حتم وإلا سُوغ التفاضل
لو قبض البعض لصحّ قبضه <sup>٤</sup>	ولا يصحّ في باقيه
لو فارقا المجلس لم يفترقا <sup>٥</sup>	ثمّ تقابضا فقد تحقّقا
ومعدن الثبر <sup>٥</sup> يباع بالورق	كذلك العكس فليس يفترق
وجوّزوا الإنفاق للدراهم	مغشوشة مع علم صرف جازم
وكلّما صيغ من التقدين	فلم يبع بأحد النوعين
إن أمكن التخليص أو تعذرا	فبعه بالأقلّ أو بالأكثر
وفي التساوي بها ولينفق <sup>٦</sup>	أتربه الصياغ في التصدّق <sup>٧</sup>
وجاز أن يقرضه ويشترط	إقباضه في أيّ موضع شرط

١ — أي: للربا. ٢ — يقال: احتقب الإثم: ارتكبه. ٣ — يعني: الزوجة.

٤ — يعني: مصطحبين. ٥ — أي: الذهب. ٦ — م: التوفيق. ٧ — م: التصديق.



وجاز بيع درهم بدرهم مع أنه يشترط<sup>١</sup> صوغ خاتم  
وفيه إشكال ولا يُعدى<sup>٢</sup> وقيل ذاك جائز ورّداً

### القول في بيع الثمار حُظراً<sup>٣</sup>

إن عقد البيع ولما نظهرا

ولا يجوز بعده وما بدا صلاحه إن باعه منفرداً  
وجاز مع ضميمة وأكثر من سنة كذا لقطع قرراً  
وإن يكن أدرك في بستان بعض كذا إن كان بستانان  
أدرك واحد ففيه قد شرع بيع الجميع والأخير قد منع  
وجاز والثمار في الأكمام والزرع محصوداً وذا قيسام  
وجاز في القصيل<sup>٤</sup> والقطع على من اشتراه ومتى ما أهمل  
كان عليه الأجر إن أبقاه بئعه وإن يشأ ألغاه<sup>٥</sup>  
وجاز بيع خضر لقطات ولقطة وهكذا جزّات  
وجزّة فيما يُجزّ<sup>٦</sup> وكذا في الخرط وأستثناء حصّة إذا  
كانت مشاعة ونخل وشجر معيّناً وما يشا من الثمر  
بالوزن معلوماً فإن خاست<sup>٧</sup> سقط بموجب الحساب فيما قد شرط<sup>٨</sup>  
ولم يجز لنا المحاقلات في سنبل كذا المزابنات

١ - ع: بشرط. ٢ - أي: ولا ينسحب على غيره. ٣ - ع: حظراً. م: حصراً.

٤ - ع: التفضيل. م: الفضيل. القصيل: ما اقتطع من الزرع أخضر لملف الدواب.

٥ - ع: القاه. ٦ - م: يجوز. ٧ - كلتا النسختين: حاسب.

٨ - م: بموجب الحساب مما قد سقط.

في النخل لكن جاز في العريه      لأنّها تواتراً مرويه  
 وجاز للشريك أن يقبلاً      شريكه حصته ويجعلا  
 عليه وزناً واضح المقدار      وكلّ من مرّ على الثمار  
 بالنخل فليأكل إذا لم يقصد      من غير إضرار ولا تزود

### [القول في البيع لما ملكنا من حيوان<sup>١</sup> صح ما استطعنا]<sup>٢</sup>

تسليمه وصار ملك من نقد      عدا مبيع أبق إذا أنفرد  
 كذلك أم ولد موجودا      ما لم يكن ولدها مفقودا  
 أو كان لا يملكه شريكه      كأبويه فاعل<sup>٣</sup> أو بنيه  
 فأنزل أو المحرمات نسباً      كذا رضاعاً<sup>٤</sup> ولها أبناً وأباً  
 فإنه منعت عليه      في حالة انتقاله إليه  
 وهكذا العبد يكون مسلماً      ومشتريه كافراً<sup>٥</sup> قد حرماً  
 كذلك الموقوف والزوجان      كلّ لكل يتملكان  
 وجاز بيع بعضه<sup>٦</sup> مشاعاً      وإن يكن شرط لما ابتاعا  
 رأساً وجلداً بالذي قد نقدا      كان له النسبة<sup>٧</sup> لا ما قصدا  
 لو أمر الآخر أن يبتاعا      بينها الرقيق والمتاعا  
 فالمشتري بينهما نصفان      وألزم التصف من الأثمان  
 ولو يقول بيننا الربح ولا      يلزمه الخسران فالشرط كلاً

١ - النسخة (ع): عبدان. ٢ - ليس في م. ٣ - أي: قتلًا. ٤ - م: رضا.

٥ - م: كافر. ٦ - أي: أبعاد الحيوان. م: ملكا. ٧ - م: النية.

وبائع الأمة يستبرها قبل المبيع واجباً وإما إن لم تكن تراه لا عن كبر ما لم يكن لصغير أو كبر وأن يطأ الحامل بعد الهجر وإن يطأ من قبل ذلك عزلاً كراهة وسُنَّ للمبتاع إطعامه حلاوة تصدق ولا يُرى الثمن في الميزان وأثمهم قبل مضي سبع إن استحققت<sup>١</sup> بعد حمل فلتُرد بكرة وفي الثيب نصف العشرة<sup>٢</sup> لك وليرجعن<sup>٣</sup> المشري<sup>٤</sup> إن لم يكن في البيع بالغصب علم وبنته والأخت والمحارم من أرض صلح فإليه رجعت عقب فللحاكم تلك أو صلا مالا لعتق ثم حج فصنع ثلاثة مولى الذي شره<sup>٥</sup> فالقول قول سيّد المأذون جارية الشرك فحدّ قسطاً<sup>٦</sup>

وبائع الأمة يستبرها قبل المبيع واجباً وإما إن لم تكن تراه لا عن كبر ما لم يكن لصغير أو كبر وأن يطأ الحامل بعد الهجر وإن يطأ من قبل ذلك عزلاً كراهة وسُنَّ للمبتاع إطعامه حلاوة تصدق ولا يُرى الثمن في الميزان وأثمهم قبل مضي سبع إن استحققت<sup>١</sup> بعد حمل فلتُرد بكرة وفي الثيب نصف العشرة<sup>٢</sup> لك وليرجعن<sup>٣</sup> المشري<sup>٤</sup> إن لم يكن في البيع بالغصب علم وبنته والأخت والمحارم من أرض صلح فإليه رجعت عقب فللحاكم تلك أو صلا مالا لعتق ثم حج فصنع ثلاثة مولى الذي شره<sup>٥</sup> فالقول قول سيّد المأذون جارية الشرك فحدّ قسطاً<sup>٦</sup>

١ - في هامش ع: استرقت، ظ. ٢ - من هامش ع: وفي كلتا النسختين: المشري.

٣ - ع: اشتراه. ٤ - م: ورثه. ٥ - م: لمن يطأ. ٦ - م: سقطا.

على نصيب غيره والحمل      مقوم من حيث يستهل  
وهكذا الأثم<sup>١</sup> وأعطى كلاً      نصيبه قيمتها والحمل  
ولو شري كل من العبدین      صاحبه شراء مأذونين  
فالحكم للسبق ولو تساويا      لكان عندي عقد كل لاغيا<sup>٢</sup>

### القول في السلف<sup>٣</sup> والشروط جنس ووصف واضح مضبوط

والقبض قبل حالة التفرق      لوجاء بالبعض لغى فيما بقي  
والضبط في المكيل والموزون      حتم<sup>٤</sup> ولالأجل بالتعيين  
وأن يكون ممكناً عن الأجل      فإن تعذر المبيع حين حل  
فالمشتري مخير في الصبر      ترقباً والفسخ حال العذر  
ولو أتى بغير جنس عن رضى      شأريه فالقيسة يوم فرضا<sup>٥</sup>  
ولو أتى بدون<sup>٦</sup> وصف قد حصل      أو فوقه مقدماً على الأجل  
لم يلزم القبول أمّا<sup>٧</sup> في الأجل      لوجاء بالوصف وفوقه قبل  
وجاز شرط كلما يسوغ      في عقده وعنه لا يزوغ  
ولا يجوز شرطه للثمره      من نخلة بعينها أو شجره  
كذلك زرع قرية معينه      فيه وغزل امرأة مبيته  
وأجرة الوزان والكيال      ومصلح المتاع والدلال  
على الذي باغ وأجر النقد      لثمن ووزنسه والعهدة

١ - م: الامام. ٢ - م: لغايا. ٣ - كلتا النسختين: السلم. ٤ - ع: به.

٥ - ع: قبضا. ٦ - م: بغير. ٧ - م: إلا.

فالمشتري ما لم يكن تبرّعا  
وليس مضموناً على الدّلال  
إن تُلف المبتاع وهو في يده  
والقول قوله مع اليمين  
إن عُدمت بيّنة والقيم  
لو ثبت التّفريط عند العدم

يلتزم المبتاع ذاك أجمعا  
إلا مع التّفريط والإهمال  
وهكذا إن لم يكن من جيّده  
في عدم التّفريط والتّهوين  
لو ثبت التّفريط عند العدم

### القول في الشّفعة كلّ مشترك بين شريكين فباع ما ملك

بعضها فللشريك الشّفعه  
صحة قسمة وبيع ناقل  
في الملك أو في الشرب والطريق  
وأن يكون قادراً على الثمن  
ولم يكن طالبها ذقياً  
وصاحب الوقف إذا ما بيعا  
وياخذ الشّفع<sup>١</sup> بالذي وقع  
ببعضه وأبشراً المبتاعا  
إن كان مثلياً فإن لم يكن  
إن أدعى غيبة مال آخر  
قدر الوصول وثلاثة أحر  
وتثبت الشّفعة للغيباب

إن جمع البيع شروط سبعة  
لا غيره ثمّ شياع حاصل  
وأثنان لا أزيد في التحقيق  
وتطلب الشّفعة في الفور إذن  
من مسلم والعكس قد تهياً  
طلق يجوز كونه شفيعاً  
عليه بيع ولو أنه أقتنع<sup>٢</sup>  
من بعضه فذاك لا يراعى<sup>٣</sup>  
أخذه بقيمة للثمن  
ثلاثة أو بعد مصر نظراً<sup>٤</sup>  
ما لم يكن للمشتري فيه ضرر  
ويطلبونها مع الإياب

١- م: الثمن. ٢- م: امتنع. ٣- م: لا يباعا. ٤- م: أنظرا.

والطفل والمجنون والتففيه	عند الكمال يحكمون فيه
أو الولي والشفيع قد ملك	من الذي ابتاع فيضمن الدرك
فإن يكن مؤجلاً مبيعه	أخذه بحاله شفيعه
وإن يكن غير ملي يكفل	على الأداء عند حلول الأجل
والقول للمبتاع في قدر الثمن	مع اليمين أنه كذا وزن
إن لم تقم بيّنة الشفيع	بما ادّعى في الثمن المبيع
وتورث الشفعة كالأموال <sup>٢</sup>	وقيل لا تسقط بالإبطال
خلاف من بارك أو من شهدا	مع أن عندي فيها ترددا



مركز تحقيقات كلية أصول الدين

## كتاب الإجارة

### القول في الإجارة الشروط ست فنها عقدها المحيط

بلفظة الإيجاب والقبول      من كامل لغير ما مجهول  
بأجرة معلومة بالوزن      والكيل والرؤية فيما تغني  
وكونها منفعة معلومة      بالوقت أو بالصيغة المفهومه  
مملوكة أو أنها في حكمه      وضبط وقت مقتضى لعلمه  
لا ما يزيد تارة وينقص      لازمة في نقصها ما رخصوا  
إلا مع الرضا فليست تبطل      بالبيع أو بالموت لا ما نقلوا  
وهو أمين ليس يضمن التلف      إلا إذا فرط فيه أو خلف  
ويقتضي إطلاقها التعجيلا      للأجر ما لم يُذكر التأجيلا  
أو يرضى التنجيم كل نجم      معيناً بحينه<sup>١</sup> بقسم  
وجاز أن يؤجرها المستأجر      إن لم يعمّن أنه المباشر  
بزائد وناقص ولو منع      مؤجرها مستأجراً فيما<sup>٢</sup> أنتفع  
أو هلك من قبل قبض بطلت      أما لمنع ظالم ما بطلت

لكن مستأجرها أن يرجعها  
لو خرب الملك بلا تعدي  
مالكها بقسيّة الإجاره  
[والقول قول منكر الإجاره  
وقول مستأجرها في المال  
وصحة القول وقول المؤجر  
وكسما أبطل حكم الأجر  
وصح أن يستأجر المشاع  
بأجرها على الذي قد منعها  
كان إليه الفسخ وليرد  
أو أنه يلزمه العمارة<sup>٢</sup>  
ما لم تقم بيّنة مختاره<sup>٣</sup>  
قدراً وفي التفريط والإهمال  
في رده العين وقدر المؤجر  
فأجرة المثل على المستأجر  
ويضمن الجناية الضئاع

### القول في مباحث المزارعه مع المساقاة وكل واقعه

بنفسها عقدان لا زمان  
فخمسة شرائط المزارعه<sup>٥</sup>  
والأجل المعلوم والتعيين  
مُنتفعاً<sup>٧</sup> بها وإن شازرع  
وما يشأ من الزروع يزرع  
ويلزم الخراج رب الأرض  
والخرص جائز بطرفين  
بشرط أن يسلم<sup>٨</sup> ثم إن بطل  
ليسا بغير الفسخ يبطلان  
العقد<sup>٤</sup> والفائدة المشاعه  
لخصه وأرضها يكون  
بنفسه أو بسواه أو جمع  
إلا بشرط فيها متّبع  
ما لم يكن شرط بعكس يقتضي  
مع اتفاق المتعاقدين  
عقد فإن أجرة المثل بدل

١ - م: بقيمة. ٢ - م: ما لم تكن بيّنة مختاره. ٣ - ليس في م. ٤ - ع: الآخر.

٥ - ع: الزراعة. ٦ - ع: الفقد. ٧ - مشفعا. ٨ - م: بشرط.



كذا إذا نكل عنها العامل  
 وكُرِّهت إجارة الأراضي  
 وأنه مع حصّة مفترضة  
 والأرض إن تغرق<sup>١</sup> قبل القبض  
 تُخرب بين الفسخ والإمضاء  
 وللمساقاة شروط ست<sup>٢</sup>  
 لمدة معلومة مقرّره  
 بحصّة قد عُيِّنت مشاعه  
 بثمراتها<sup>٣</sup> مع البقاء  
 قبل وبعد في الظهور ما أحتمل  
 ويقتضي إطلاقه القيامة  
 ويلزم المالك بالجِدَانِ<sup>٤</sup> وبإخراج الجاري  
 فإن تكن باطلة للعامل  
 وكُرِّهَ ازدياد شرط الذهب  
 فهو بأجرة التظير كافل  
 بالبُسر والشعير وهو ماضي  
 مشرط للذهب أو فضّه  
 تبطل وعند غرق<sup>٢</sup> في البعض  
 كما لو استأجر بالسواء  
 العقد بين أهله والوقت  
 مجوّز فيها حصول الثمرة  
 على أصول يفرض أنتفاعه  
 ثوابت وضبط سقي الماء<sup>٤</sup>  
 زيادة للثمرات بالعمل  
 بكلّ ما زادت به تماماً  
 وبإصلاح وبإخراج الجاري  
 أجر للربّ جميع الحاصل  
 أو فضّة ومع سلامة وجب

### القول في جمالة والعقد شرط كأن يقول من يرّد

عبيدي أو يفعل ممّا شرع  
 لفظاً وإن جعله مجهولاً  
 له كذا ولا قبول قد وضع  
 فأجرة المثل عدا ما قبلاً

١- م: تعرف. ٢- م: عرف. ٣- م: بشمن ارثا. ٤- م: ثوابت وسقي ضبط الماء.

في آبق أو جمل إن رجمه      في المصر دينار وإلا أربعة<sup>١</sup>  
وتسقط الأجرة لو تبرعا      بنفسه أو جاعلاً لمن سعا<sup>٢</sup>  
والأجنبي إن يفد<sup>٣</sup> بالجمل      تبرعاً يلزمه عند الفعل<sup>٤</sup>  
ويستحقّ الجمل بالقبض ولا      يجوز للجاعل فيما جعلاً  
فسخ إذا تلبّس المجمعول له      إلا ببذل<sup>٥</sup> أجرماً قد عمله  
وإن تكن جمالة تعقبت      أخرى فيلزم التي تأخرت  
[لوجاء كلٌّ منها بالفعل      مكماً حصصه بجعل]<sup>٦</sup>  
وإن أتى كلّ ببعض الفعل      وأكماً أقتسماً للجعل  
لوقال من مسافة فأحضره      من دونها فبالحساب حرّره  
والقول في الجعل وما قد جُعِلَ      فيه وفي السعي وما قد حصل  
لمالك فالحكم بالأقلّ      مما آدعى الساعي فأجر المثل

مركز تحقيق التراث  
بمكتبة جامعة القاهرة

### القول في السبق وفي الرمايه لابد من مسافة وغايه

تصحّ بالسهم والحرب      وفي السيوف خمسة الدواب  
الخيل والحمير والبغال      وهكذا في الفيل والجمال  
وجاز في العوض وهو السبق<sup>٧</sup>      لخطر يملكه من يسبق<sup>٨</sup>  
عيناً وديناً بذله من واحد      من المخاطرين أو من زائد  
أوبيت مال وكذا لوجعلاً      لمن غدا بينها محلاً

١ - إذا كانا خارج المصر. ٢ - م: جاهلاً. ٣ - ع: دفعه. ٤ - ع: العقل.

٥ - كلتا النسختين: ببدل. ٦ - م: أجرها. ٧ - ليس في م. ٨ - ع: يسبق. م: قد سبق.

وليس<sup>١</sup> شرطاً إنما المسابقة  
وهكذا الخطر أعني السبق  
[ثم التساوي في احتمال السبق  
لعدد الرمي كذا إصابته  
ثم تساوي الجنس في الآلات  
وإن يقولوا السباقات من سبق<sup>٢</sup>  
فن يكن يسبق منهم حازا  
كل بما أعدّه أو<sup>٣</sup> يحصل  
فما له ونصف مال صاحبه<sup>٤</sup>  
ولا يبطل شرطت المبادر<sup>٥</sup>  
إن بطل العقد فلا أجره له  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٢٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٣٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٤٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٥٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٦٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٧٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٨٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٠</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩١</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٢</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٣</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٤</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٥</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٦</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٧</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٨</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>٩٩</sup>  
أو قيمة ويصدق أسم السبق<sup>١٠٠</sup>

## القول في الشركة في الأموال حسب ولا يصح بالأعمال

لكن لكل أجر ما قد عملا  
موضوعها<sup>١</sup> استحقاق من يزيد  
ومزجه للمتساويين  
والوجه والمفاوضات بطلا  
من واحد عيناً هي المقصود  
مزجاً يفي<sup>٢</sup> تميزاً في العين

١ - أي: المحلل. ٢ - م: واشترطوا في الرمي ضبط الرشق. ٣ - ليس في م.  
٤ - م: وإن يخص السباقات من سبق. ٥ - م: أعدده. ٦ - ع: ما لصاحبه.  
٧ - الكتد: مجتمع الكتفين من الإنسان والفرس. ع: بكيل. م: كل.  
٨ - م: «معلوم وكل» بدل «مقدم أو». ٩ - م: موضعها. ١٠ - ع: فقي. م: لني.

والربح والخسران من كلّ على      وفق آلي له بها قد حصلا  
 وجاز أن يشترط التساويا      مع خلاف ما له ومالها  
 وعكسه ومُنيع التصرف      لسواحد إلا بإذن يُعرف  
 لا يتغذى وإذا انتفى<sup>١</sup> الضرر      بقسمه وامتنع الخصم قهر  
 مع طلب الخصم وتكفي القرعة<sup>٢</sup>      من بعد تعديل لباقي الشرع<sup>٣</sup>  
 وحضرة القاسم لا تُشترط      لكنّها للغرماء أحوط  
 وإنما تصح بالتراضي      بها وإلا الحكم غير ماضي  
 يبطلها الجنون والمنون      ثم الشريك عندهم أمين  
 ولا تصح شركة مؤجله      وكافر كرهت الشركة له  
 وليس للشريك أن يطالبها      بأن يقيم رأس مال لازبا  
 ولا تصح قسمة الوقف بلى      تصح في وقف وطلق حصلا

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

### القول في مباحث المضاربة أن يعطي الإنسان مالاً صاحبه

يعمل فيه ولكلّ حصة      من ربحه بحصة مختصه  
 نقداً ولا يلزمه الخسران      ما أرتفع التفريط والعدوان  
 جائزه من طرفها من يرد      إبطالها وفي الفرعين يحد  
 ويقسم الربح بحسب الشرط      ويتبع الإذن بلا تخطي  
 فإن يكن في إذنه قد أطلقا      فليفعل الإصلاح كيف اتفقا

وإن تعدى قيد ما فيه إذن  
لو فسدت فأجرة الأمثال  
يبطلها الموت وقدر المال  
ويملك العامل في الميسور  
والقول في المقدار والإهمال  
والرد للمالك ثم لو شري  
منه نصيب الابن في فائدته  
وينفق العامل<sup>١</sup> منها في السفر  
ولا يبطأ جارية السقراض  
ويقتضي الإطلاق أن يبتاعا  
وربما<sup>٢</sup> إن فسخ المضاربة

أو مع إطلاق بغى فيما ضمن  
بالسعي والربح لرب المال  
بشرط أن يعرفه في الحال  
حقته بمطلق الظهور  
والخسر والتلف للعمال  
منها أباه عامل تحرراً  
والأب يسعى في تمام قيمته  
بقدر ما يكفيه من غير بطر<sup>٣</sup>  
من دون إذن بالجواز قاضي  
بالعين والمثل فذا مراعى  
فأجرة المثل لساع واجب

### القول في ودیعة وعقدها من طرفیه جائز ووردها

إن طليت فرض وإن تمنع ضمن  
وحفظها فرض بمجرى العادة  
فلازم وإن يحولها ضمن  
فإن بغاها ظالم قهراً حلف  
والقول في التفريط والرد وفي

إن كان منه متمكناً إذن  
وإن يعين موضعاً أراه  
حتى يرة أو بإبراء قرن  
مورياً ولم يبل إذا اعترف<sup>٤</sup>  
قيمه لودع والتلف

١- م: وييق للعامل. ٢- م: ينظر. ٣- م: ربها. ٤- م: جهراً.

٥- م: عرف.

مع يمينه وقول المالك في الدين لا وديعة في الهالك<sup>١</sup>

## القول في مباحث العاريّة وكلّ عين هي في الملكيّة

يصح الانتفاع وهي باقيه      بها يجوز أن تكون عاريه  
إن صدرت عن جائز التصرف      فلم تكن مضمونة في التلف  
ما لم يشارطه على الضمان      أو كانت العين من الأثمان  
أو التعدي وله أن يستفيع      عاداتها بذاك حسب يقتنع  
ولا يضرّ النقص<sup>٢</sup> في استعمالها      بالإذن لو أدى اختلاها<sup>٣</sup>  
وإن يكن من غاصب لها ضمن      ويرجع الجاهل بالذي يزن<sup>٤</sup>  
على المعير<sup>٥</sup> وإذا ما اختلفا      في حفظها<sup>٦</sup> وقيمة إن تلفا  
فالقول قول المستعير إن خلف      ورثتها في ردها كما سلف  
وجاز أن يعار<sup>٧</sup> رهن قد حصل      ويطلب الفك إذا حلّ الأجل

## القول في لقطه ويشترط في لاقط الصبيّ إذ له آلتقط

إسلامه والعقل والبلوغ      وإن يكن رقًا فلا يسوغ  
إلا إذا أجاز مولاه فإن      يوجد بدار الحرب والكفر فتن<sup>٨</sup>  
وارثه الإمام وهو العاقله      إن كانت الوراث غير حاصله

١ - م: المالك. ٢ - م: البعض. ٣ - م: اختلافها. ٤ - م: نون. ٥ - المقر.

٦ - حقها. ٧ - م: يعاد. ٨ - أي: عبد.

وإن يكن في بلد الإسلام      وإن أقر بالغا رشيدا  
 ثم عليه ينفق السلطان      وإن يغيب فلينفق الملتقط  
 وإن يكن له أب أو جد      وإن أبى أسترجاعه فليغصب  
 ولا ضمان في إياق أو تلف      واجده كفاية حيث يقف  
 فيؤخذ البعير في غير الكلا      ويملك اللاقط والفلاة  
 وينفق السلطان فإن امتنع      وبعد حول إن نوى السمو لا  
 وكرهوا للقطعة الأموال      ودرهم فصاعداً يعرفه  
 فحرر<sup>١</sup> ما خير في الأمانه      وغيره إذا نوى تملكها  
 وإن نوى الحفظ فليس يضمن      وكلما ليس له بقاء  
 مع الضمان وإذا ما سلمته      يُكره ما ثمنه حقير

فإنّه حرّ بلا كلام      فالرقّ كان ماضياً معقودا  
 أولا فن مذهبه الإيمان      وليرجعن مع نيّة<sup>٢</sup> تشتط  
 أولا ققط قبل<sup>٣</sup> له يرد      وإن يكن رقّا فولي كالأب  
 عليه إلا مع تفريط سلف      ويكره الضوال<sup>٤</sup> إلا في التلف  
 والماء من جهد وفي العكس فلا      يؤخذ منها بالضمان الشاة<sup>٥</sup>  
 فلا ققط مقاصص إن انتفع<sup>٥</sup>      فضا من وإن نوى حفظاً فلا  
 ودون درهم من الحلال      حولاً فإن لم يتفق من يعرفه  
 والصدقات آمناً ضمانه      جاز وكان ضامناً إن هلكا  
 وهو على حفاظه مؤتمن      قومه وأفعل فيه ما تشاء  
 لحاكم جاز وما ضمنته      ولقطه ونفمه كثير<sup>٨</sup>

١- م: نيته. ٢- كلتا النسختين: قيل. ٣- كلتا النسختين: الظلال. ٤- م: الاتي.

٥- م: امتنع. ع: بنفع. ٦- م: وكره لقطعة. ٧- م: فخير. ٨- ع: كبير.

وكلما يوجد في الفلاة	أو خربات الأرض والموات
فهو لمن وجده ومن وجد	في ملك شخص فعلى الذي يجد
تعريفه لمالك فإن عرف	فهو له أولاً فللذي يقف
كذلك ما في بطن حي قد وجد	على الذي قررت <sup>١</sup> فليعتمد
ما يجد المجنون والصببي	يقوم في تعريفه الولي
وهكذا العبد إذا ما عرفا	فذاك في تملك المولى كفى
وجاز أن يعرف الملتقط	بنائب فالنفس لا تُشترط <sup>٢</sup>
ولا التوالي ثم ليس يكفي	إلا مع الشهود وذكر الوصف

### القول في الغصب حرام عقلاً لمن على مال سواه استولى

ظلماً كذا العقار باستقلاله <sup>٣</sup>	يضمن ما يجري من اختلاله
ولو مع المالك في الدار سكن	قهرأ فليتنصف لو اختلت ضمن
ويضمن الغاصب أمأ حملاً <sup>٤</sup>	والحر لا يضمن إلا طفلاً
لو منع المالك قبض الشارد	فقات فالضمان غير وارد
كذلك لو منعه القعودا	على البساط فغدا مفقودا <sup>٥</sup>
ولا يمنع صانع من صنيعته	إلا إذا استعمله بأجرته
لو ثالث غصبه من غاصبه	كان الخيار فيها لصاحبه <sup>٦</sup>
ولو أزال القيد عن مجنون	من العبيد فهو في المضمون

١- م: قرينه. ٢- م: بنائب في النفس لا بشرط. ٣- م: باستقلاله. ٤- م: جهلاً.

٥- م: على البساط قعدا مقعودا. ٦- م: كان الجبار فيها لصاحبه.



أو فرس وفاتح الباب أخترق ويضمن الخنزير للذقي لا مسلم ورد ما قد غصباً ولو تعذر وكان مثلي فإن تعذر فردة قيمته أما إذا لم يك مثلياً وجب حتى توى<sup>١</sup> وفيه عندي نظر فيه ولا يزيد في قيمته وإن تزد لنقصه كالحب لأجل عين زاد فيه الغاصب ويضمن الغاصب نقصاً إن حصل ولو جنى في العبد قدر قيمته في مذهب ولو بمثله أمتزج أما بدون فليرد المثل ولو شراه من بغصبه علم وإن يكن بالغصب جاهلاً رجع لو زرع الأرض عقيب غصبها لو عدت بيّنة وأختلفا

سواه لا يضمن إلا من سرق والخمر في سترها خفي فرض وأرش العيب<sup>٢</sup> لو تعيباً كان على الغاصب رد المثل وقت اقتضائه لرد سلعته عليه أعلى قيمة منذ غضب وليس مضموناً بشي<sup>٣</sup> يظهر<sup>٤</sup> وإن يزد بها ففي عهده فالأرث أو زادت عقيب الغصب فردتها إذا بغاها واجب فيه ولا يضمن في العين الخل أعاده والأرث في جنايته أو منه أعلى رده ولا حرج ثم لربه النماء أصلاً رد وضاع ما له وما غرم بالكل لا ما في قبالة أنتفع كان له النماء دون ربها في قيمة فغاصب إن حلفا

١- م: العين. ٢- أي: تلف. ٣- من هاشم ع.

٤- م: وليس يضمن مضموناً باضمان يظهر. ع: وليس مضموناً ضماناً يظهر.

## القول في الإحياء للموات<sup>١</sup> عبرته المعروف في العادات

وليس في ملك أمرئ تصرف  
كذلك ما فيه صلاح يُعتبر  
والحد في طريقه للشرع<sup>٢</sup>  
مع شخهم ثم حريم البير  
ثم حريم ناضح سئوننا  
[في رخوة وشطرها<sup>٤</sup> في الصلب  
في التخل للأعلى<sup>٥</sup> وفي الأدنى<sup>٦</sup> إلى  
وجاز في ملكك<sup>٧</sup> أن تحمي الكلا  
ولا يحول نهره عن الرحا  
يكره بيع الماء في الأنهار  
وجاز إخراجك في المرفوعه  
فيها يجوز مطلقاً ما لم يضر  
كذلك فتح الباب ثم يشترك  
إلى حدود أول الأبواب  
وبعده لصاحب الأخير

لغيره إلا بإذن يُعرف<sup>٢</sup>  
مثل الطريق والمراح والنهر  
من المباح قدر سبع أذرع  
للمعطن أربعون في التقدير  
ثم بألف حددوا العيوننا  
ويُحبس النهران<sup>٥</sup> حتى الكعب<sup>٦</sup>  
شراكه<sup>٧</sup> كذا الزروع جعلنا  
ولإمام مطلقاً أن يحتل  
إلا إذا تراضيا وأصطلحا  
والقنوات ليس في الآبار  
أجنحة بالإذن والمشروعه  
ذلك بالمشروع بالذي يمر  
أولها وآخرها سلك  
في الشارع المرفوع لا المنتاب  
إلى حدود بابيه المأثور

١- ع: للموات. ٢- م: تعرف. ٣- ع: منتزع.

٤- يعني: شطر الرخوة: أي: خمسمائة، وفي النسخة (ع) شرطها.

٥- في متن التبصرة: «ويحبس النهر» وهنا «النهران». فأما ما جيء بالألف والنون متكلمة، الوزن، أو أن في النسخة قد استبدل الألف والنون بـ «حتى» لأنها كتبت فوقها.

٦- ليس في م. ٧- م: للأدنى. ٨- م: الأعلى. ٩- ع: شراكة. ١٠- م: ملك.

ثم لكلّ منها التّقدم      ببابه وعكسه محرّم  
 لو أخرج الرّوشن في النّافذ      يمنع من حاذاه فيما فعلا  
 ولو بعرض الدّرب لكن إن وجبا      فسبق الجار بمثله وجب<sup>٢</sup>  
 له ويستحبّ وضع الجار      لخشب الجار على الجدار  
 مع شدة الحاجة ثمّ لو أذن      ولم يضع جازله المنع إذن  
 أمّا عقيب الوضع لا يحلّ      إلّا بردّ أرش ما يختلّ  
 ولو تداعيا جداراً مطلقاً      ولم تكن بينة فاتفقا  
 على اليمينين أو النكول      فلهما نصفين كالمنقول  
 أمّا إذا حلف شخص ونكل      غريمه كان له بما فعل  
 وإن يكن لسواحد طرح على      ذاك الجدار أو يكن متصلاً  
 لبيته كان له إن حلفا      ويمنع المشارك التّصرفا  
 في السّير والدّولاب والأبواب      بغير إذن منه والجدار  
 ثمّ الشّريك لا يرى إجباره<sup>٣</sup>      إلّا إذا شاء على العماره  
 والقول في الأسفل للجدار      للبيت والأعلى لسقف الدّار  
 وفي جدار غرفة والدرجه      أمّا خزانة بها مستخرجه  
 كذا الطريق لعلو المنزل      بينها وما بقى للأسفل  
 لجار ذي الأشجار عطف الشّجر      عن ملكه والقطع في التّعذر  
 وراكب أولى لدى الخصام      مع حلف من قابض التّجام  
 وصاحب الأسفل أولى بالغرف      مفتوحة إلى سواه إن حلف  
 هذا إذا لم تهياً بيّنه<sup>٤</sup>      فحالها عند الحصول بيّنه<sup>٥</sup>

١- وجب: سقط. ٢- وجب: لزم وثبت. ٣- م: إجاره. ٤- ع: بيته. ٥- ع: سته.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## كتاب الدين

### القول في الدين وهي تكره إن حصلت عنها لديه قدره

ومعها لو أستدان لوجب عليه أن يقضيه<sup>١</sup> إذا طلب  
أما ثواب القرض للمضطر<sup>٢</sup> فضعف أجر صدقات البر  
ويحرم اشتراطه الزيادة<sup>٣</sup> قدراً ووصفاً ثم لو أفاده  
ذلك من غير اشتراط حلاً<sup>٤</sup> وشرطه لقبضه محلاً  
[وكلما يُضبط قدراً وصفه<sup>٥</sup> يجوز أن يقرض عند المعرفة]<sup>٦</sup>  
وكلما له مثال يلزم<sup>٧</sup> مثاله وغيره فالقيم  
وقت الأداء وردعين ما قبض عليه إلا باختيار المقرض  
وكلما حل فلا يؤجل<sup>٨</sup> وجاز أن يعجل المؤجل  
ولو بنقص ثم ربّ الدين<sup>٩</sup> لو خفيت أخباره للبين  
نوى القضا وإن دنا الوفاة<sup>١٠</sup> أوصى بها ولو مضت أوقات  
ليس إليها مثله<sup>١١</sup> يبقى حكم لوارث أو للإمام لو علم

١- م: يقضيه. ٢- ليس في م. ٣- م: يلتزم. ٤- ع: المات. ٥- م: كلها.

ولا تصح قسمة الديون      بين الشريكين على التعيين  
 وجاز بيع الدين بالتقدي وإن      كان أقل منه وزناً إن يكن  
 من غير جنس وكذا لو كانا      لا يدخل المكيال والميزان  
 ولا يبيع دينه بالدينين      وجاز للمسلم قبض العين  
 من ثمن الخمر أو الخنزير      إن باعه الذمسي لسلطظير  
 وإن يكن من بعد بيع أسلم      لم يكن استيفاءه محرماً  
 ولا يجوز للعبد الاستدانة      من غير إذن وألذي استدانه  
 بدونه يلزمه إذا عتيق      أولاً فذاك ساقط إن آتفق  
 ويلزم السيد إن كان إذن      أولاً عقيب عتقه إن كان قن  
 ثم غرمه غرم المولى      كالغرماء ليس هم بأولى  
 ولو فرضنا الإذن في تجارته      فإذا كان لازماً لذمته  
 يتبع بعد العتق إلا ما احتجب      لأجلها فهو على المولى وجب

### القول في الرهن ولا بد من آل إيجاب والقبول من أهل حصل

وفي اشتراط قبضه إشكال      لكن به قد ظهرت أقوال  
 والشرط فيه أن يكون عينا      يمكنه إقباضها لا ديناً  
 متى يصح بيعه والحق      في ذمة الراهن يستحق  
 يكون عينا تارة ومنفعه      وأمر رهن ملك غيره معه  
 إذ هو موقوف على الإجازة      من مالك يصح إن أجاز

لو أنه ضمّهما في عقد لزومه من جهة الرّاهن لا في رهن أم كان قبل أو طرا ورهن دين إن قُضي لا يلزم أمّا لو استدان بعدما رهن وللولي رهن مال الطفل وليس للرّاهن أو للمرتهن وإن يكن وكيله لا ينعزل تسلّطه وتورث الرّهانه إلّا بتفريط ففيه المثل له ففيه قيمة يوم رهن وعدم التفريط مع يمينه مرتهن أولى من الديان فإن بقي من دينه شيء ضرب وفضلة الرهن كباقي الثركة كذا إذا كان له دين بلا ولو به تصرف المرتهن ولو بإذن ربّه قبل الأجل وإن يخف من وارث جحودا جاز اقتطاع<sup>١</sup> الدين من تحت يده

لزمه في ملكه لا الضدّ مرتهن وحملها لن يدخلا ونفعه لربّه موقرا على سواه بل له يسلم وقال ذا عليها صخّ إذن وجبه<sup>٢</sup> حسب صلاح الكلّ تصرف إلّا إذا كان أذن مادام حيّا وإذا أوصى اتّصل ولا ضمان فهو كالأمانه إن كان مثليّا وما لا مثل والقول في قيمته للمرتهن والقول للرّاهن في ديونه يقبض ما له من الرّهان به مع الديان شيء بالنسب مع الديون كلّها مشتركة رهن يساوي غيره فيما تلا كان عليه أجرة ويضمن بيع مضي وقبله<sup>٣</sup> حتّى يحل ولم يجزد بيّنة<sup>٤</sup> شهودا من رهنه<sup>٥</sup> لا مع وجود شهنه

١-ع: شبه. ٢-م: قبضه. ٣-ع: بدينه. ٤-م: اقتناع. ٥-م: رتقه.

والقول قول مالك مع ادّعا وديعة وخصمه الرهن ادّعى

## القول في الحجر له أسباب ست وفي كل له إيجاب

أولها الضغور والصغير  
إلا مع البلوغ والرشد ولا  
إنباته أو احتلام أو عدد  
والثبع للإناث ثم الثاني  
ولا يزول الحجر إلا إن جمع  
ويثبت الرشد في الذكران  
السبب الثاني هو الجنون  
إلا مفيقاً ثالث الأصل السفه  
الرابع الملك ففعل المولى  
والعبد لا يملك حتى لو نقل  
الخامس المرض عما زادا  
والمنجزات إن بها تبرعاً  
السادس الفلس والحجريقع  
أن تثبت الديون عند حاكم  
وقصر الأموال عنها وطلب  
وبعد حجر ما له تصرف

عن كل تصرفاته<sup>١</sup> محجور  
يحقق الأول حتى يحصل  
خمس وعشر للذكور في الولد  
يُعلم بالإصلاح في امتحان  
بينها ولوبه العمر ارتفع  
بهم وفي الإناث فالنوعان  
ولا يصح ما أتى المجنون  
والحجر في المال لكىلا يتلفه  
يبطل إلا بعد إذن المولى  
سيده إليه شيئاً ما أنتقل  
عن ثلث وصية إن زادا<sup>٢</sup>  
ومات في مرضه ذاك معا  
بمن شروط أربع فيه أجمع  
وكونها وقت حلول لازم  
خصومه الحجر فعنده وجب  
في ملكه حيث الحجر يوصف



لو أنه أقرَّ بعدُ أو شرى  
أما إذا أُلِف مال غيره  
وهسكذا لو أنه أقرَّ  
ولو بعين<sup>٢</sup> قيل في ذي المسألة  
وجاز للمحجور في الخيار  
ومن يجد في المال عين من له  
كان له الأخذ لها والضرب  
وماله أن يأخذ الثماء  
ولا اختصاص مع قصور التركة  
ويخرج البيض كذاك الحب  
وللشفيع أخذ شقص وضرب  
وجاز أن تباع أم الوليد<sup>٣</sup>  
وجاز للبائع أخذها ولا  
وبالتكسب فليس يلزم  
ولا يحل الدين بالحجر ولا  
وينفق الحاكم من أمواله  
حتى تتمَّ قسمة المال وإن  
وتُقسَّم الأموال فيما قد خلا  
لو قُسمت أمواله ثم ظهر  
كلًّا وأعطيناه منها سهمه

في ذمة لم يشركا بل أحرأ<sup>١</sup>  
شاركهم صاحبهم<sup>٢</sup> في جبره<sup>٣</sup>  
بسابق من دينه أستقرأ  
أن تدفع العين إلى المقر له  
فسخ وإمضاء بالاختيار  
أو خلطت بالذون من أمثاله  
بها ولو خلّفها فحسب  
إن كان يختار له استيفاء  
في ميت ديونه مشتبكة  
بالزرع وأستفراخه فحسب  
بائعته مع الديون إن وجب  
لو أنكره ثمنها لم يجد  
يطالب المعسر حتى يمولا  
وبيع ما يسكن أو يستخدم  
بموت ذي الدين وبالعكس بلا  
حتماً عليه وعلى عياله  
مات إذا في الحجر قُدم الكفن  
لكل جزء منه قسط عدلا  
دين وقد خلا<sup>٤</sup> نقصنا بقدر  
ويرفع الحجر عقيب القسمة

ثم وليّ الطفل والمجنون      أبوه أو أبوه<sup>١</sup> بالسّتميين  
لوفُقيدا تعيّن الوصيّ      لولم يكن فالحاكم الوليّ  
أمّا أخو الفلاس والسّفيه      فذاك بالحاكم خصّصوه

### القول في الضّمان صحّ إن صدر عن أهله ثمّ التّراضي معتبر

فيه من الضّامن والمضمون له      دون آذني عنه الضّمان فعله  
ويبرأ المضمون والمال أنتقل      عنه إلى ذمة ضامن دخل  
فإن يكن به مالياً أو عيلاً      ذوالمال قبل غيره<sup>٢</sup> فقد لزم  
لولم يكن علم بالإعسار      فإنّه في الفسخ بالخيار  
ثمّ الضّمان جائز مؤجلاً      والتّين قد حلّ وعكس نقلاً  
وإن يشأ يرجع بما أدّى على      من كان عنه ضامناً إن سُيلاً  
وليس شرطاً عِلْم ما قد ضمنه      ويلزم الضّامن ما با لبيّنه  
لابدّ من ثبوته عليه      من لازم أو آيسل إليه  
ولو بغير إذن مولى الرّق      ضمنه يتبع بعد العتق  
ويلزم الضّامن عهدة<sup>٣</sup> الثّمن      عند فساد العقد لا الفسخ إذن

### القول في حوالة ويُسْتَرْطَ رضا المحيل والمحال والوسط

لا يلزم القبول لكن إن حصل      لزمه والمال في الحال أنتقل

١ - يعني: أبا أبيه؛ أي: جده. ٢ - ع: عشرة. ٣ - م: عنده.

من ذمة المحيل بالذي إلى	ذمة من إليه قد تحولا
إن كان ذا ملاءة وعسما	غرمه بمسره وقسما
لو طالب المحال بعد فرجع	وقال ما علي شيء وأمتنع
فالقول قوله مع اليمين	لأنه المنكر للديون
والمشتري إذا أحال بالمال	تبطل بالفسخ وفيه إشكال
ويرجع المبتاع إن كان قبض	منه الذي باع لبطلان العوض
ولو أحال بائع لرجل	من قبل أن يفسخه لم تبطل
أما إذا عقد المبيع بطلا	فإنها باطلة كما خلا

### القول في كفالة ويشترط رضا الكفيل ثم ذي الحق فقط<sup>١</sup>

وأعتبروا التعمين للمكفول	قولان في تعيين التأجيل
عليه دفعه وإلا غرما	ومطلق الغرم قهراً لزماً <sup>٢</sup>
به أو الحق ولو كان قتل <sup>٣</sup>	سلمه إلى الولي أو عقل
لومات أو أتاها المكفول	أو أبرأه برئ الكفيل
إن عین التسليم في مصروجب	أولا فصراً فيه للعقد ارتكب

### القول في الصلح مع الإقرار صح كما صح مع الإنكار

إلا الذي يحتل المحرماً وعكسه إن جهلاً أو علماً

١ - في م: تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ٢ - ع: الزما. ٣ - كلتا النسختين: قبل.

مقدار حق الاصطلاح عينا      كان آذي بسينها أو ديننا  
والصلح لا يبطل إلا بالرضا      أو خارج قد أستحق العوضا  
ولو تراضى الشركاء الرجا      والخسر للبعض فقط لصحا  
لو أدعى خصم بدرهين      كانا من الخصمين في اليدين  
وما أدعى الآخر إلا درهما      فالربع للآخر حسب سلما  
وهكذا وديعة الاثنين      ذا درهماً وذاك درهين  
فامتزجت وشذاً منها درهم      من غير تفريط كذاك يقسم  
كذلك الثوبان لما جُمعا      لاثنين لم يُميّزا بيعا معا  
ووزّع الثمن بالحساب      عند اختلاف ثمن الأثواب  
ولم يكن طلبه إقرارا      كبغته لي أوهبه لي أوصارا  
إليك أوقفه<sup>٣</sup> لي والجار      مجراه كل ذلك كالإقرار

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

### القول في الإقرار بالإخبار عن حقه السابق لأقرار

ولا يخص كلما غتموه      وجاز بالإشارة المفهومه  
وإن يجب بنعم أو بأجل      من قال هل عليك دينار حصل  
كذا بلى دون نعم جوابا      لسائل بالسّني لا إجابا  
وليس يكفي قوله إني مقر      إن لم يقل به فثمّ يستقر  
وإن يعلّقه على شرط بطل      إن حصل الشرط إذاً أو ما حصل  
وإن يقل إن كان زيد شاهداً      على فهو صادق مؤيد

لزمه الحق وإن لم يشهد  
وشرطه التّكليف في المقرّ  
الزم بعد العتق والمقرّ له  
وجاز إقرار أمرئ للعبد<sup>٣</sup>  
وجاز فسر ما به يقرّ  
وإن أبي التّفسير للإقرار  
وإن يقل ألف له ودرهم  
[ومائة وأربعون درهما  
ومائة وخمسة الدراهم  
والعطف فيه واحد ثم إذا  
إن جرّه فائة أو كزرا  
وإن تكن معطوفة بالواو  
ختصة بعارف<sup>٤</sup> خير  
وإن يقل قبضته مؤجّلا  
أو أنه ثمن ما لم أقبض  
[مع اليمين وكذا إذا ادعى  
ولازم ما بعد الاستثناء  
تسقط منه العين في المتصل  
بسه كإقرار به مجرد  
وإن يك المقرّ غير حرّ<sup>٥</sup>  
فشرطه أهليّة مكتمله<sup>٦</sup>  
لكنه يكون ملك السيّد<sup>٧</sup>  
بكل ما يملك وهو نزره  
فالحبس والضيق للاستفسار<sup>٨</sup>  
يفسر الألف فذاك مبهم  
وكلها دراهم قد علما<sup>٩</sup>  
كذا وفيه نظر للعالم  
قال كذا [شيئا]<sup>١٠</sup> فعشرون كذا  
كذا كذا شيئا فأحدى عشرة  
إحدى وعشرون وذو الفتاوى  
أولا فرجوع إلى التّفسير  
أو من مبيع<sup>١١</sup> لم يكن محلا  
فبألذي قال عزيمه قضي  
فيه الخيار فكذلك أجمعا<sup>١٢</sup>  
متصلا أولا على السواء  
وهكذا القيمة في المنفصل

١- كلتا النسختين: حر. ٢- م: المقرّ له. ٣- م: للمولى. ٤- م: المولى.

٥- أي: قليل. ٦- م: للاستفسار. ٧- ليس في م. ٨- ليس في ع.

٩- م: بعالم. ١٠- م: جميع. ١١- ليس في م.

وإن يقل له عليّ عشرة  
 لزمه أربعة والأولى  
 له عليّ درهم ودرهم  
 وإن يقل له عشرة وأستثنى  
 فثمان إذا قال الرجل  
 أو قال ذا خالد بل للعلّا  
 إن عيّن التقديراً<sup>١</sup> وإلا فالبلد  
 وإن يكن تعدّرت<sup>٢</sup> في المصر  
 وإن يكن أقرب بالمظروف  
 وإن يقل كُر<sup>٣</sup> من الحنطة بل  
 كُر من الحنطة بل كُرّان  
 وإن يقل إذا أتى رأس الشئ  
 لزمه خلاف إن زيد وصل  
 وإن يكن أبهم بين اثنين  
 ولها إحلافه ما علما  
 فأنسكر آلني له أقرا  
 في يده مع اليمين وإذا  
 فأنكر الإقرار من أقره<sup>٤</sup>  
 لو ادّعى تواطئ الأَشهاد  
 مستثنياً ثلاثة مكرّره  
 بطلان الاستثناء فيه قولاً  
 إن قال إلا درهم لا يلزم  
 خمساً ومنها بثلاث ثنّى  
 عشرة تنقص فرداً ما قبل  
 يُغرم للثاني وخُصّ الأول  
 كذلك الوزن وكيل يُعتمد  
 فالقول في التفسير للمقرّر  
 لم يكن الإقرار بالظروف  
 كُر من الشعير فالكلّ كمل  
 يسقط كُر وعليه اثنتان  
 له كذا أو عكسه قد عيّنه  
 وكلما أبهم جمع فالأقل  
 إقراره كانا له خصمين  
 وإن يسمّيه وكان أبها  
 نزعه الحاكم أو أقرا  
 أقر إنسان بعبيده كذا  
 أعتق عند الشيخ وهي مشكله  
 كان له الإحلاف للأضداد

١ - م: اللفظ. ٢ - م: تعديت. ع: تعدّدت.

٣ - الكُر: مكيال لأهل العراق، أو سئون قفيزاً، أو أربعون إردباً.

٤ - ع: «بالتقليك» بدل «من أقره».

وأن يكون الطفل مجهول النسب ولا يضر بالغاً إنكاره كذاك يُشترط في غير الولد يرث كلاً منها توارثاً وإن يكن مشهودة<sup>١</sup> ورأته وإن أقروا وارث بأولى وإن يكن مساوياً بنسبته ولو أقروا وارث بأثنين لم يُلتفت إذا إلى التناكر [أولى من الثاني فإن صدقه فالربع للثاني وإقرار الولد وأنكر الثالث ذاك الثاني للأول السدس للثاني فقط ويثبت النسب بالمعدلين ولا بمعدل ويمين ومتى ميراثه دونها أمّا النسب وليس تصديق الصغير يُحتسب وفي الكبير يجب اعتباره وإن يُصدق غيره ولا أحد ولا تعدى فيه شخصاً ثالثاً لم تثبت الدعوى ولا ميراثه أتاه ما بيده وخلاً مما يخضه إذن من حصته معاً فكانا متناكرين ولو بأولى منه ثم آخر فالكل للثالث أو فسقه<sup>٢</sup> بالآخر وأتفقا على أحد فالتصيف للثالث والسدسان وكل إنكار لمعلوم سقط لا رجل فرداً وأمرأتين بالابن يشهد أخوان ثبتا فإن يكونا شاهدي عدل وجب

### القول في وكالة الوكيل تثبت بالإيجاب والقبول

شروطها التنجيز والمؤخر يفعل الوكيل حين يؤمر

جائزة من طرفها إن عُزل  
تبطل بالإغناء والجنون  
تصح ما لم يقصد المباشرة  
ويقف الوكيل عند الحدة  
ويقتضي إطلاقها الحلولا  
بشمن المثل ونقد البلد  
كذلك تسليم المبيع تابعا<sup>١</sup>  
والردة بالعيب وليس يُقتضى<sup>٢</sup>  
لو علم<sup>٣</sup> التصرف المختارا  
شرطها أهلية التفرّد  
وجاز للحاكم أن يوكل<sup>٤</sup>  
ويستحب لذوي الشغل<sup>٥</sup>  
على غريم مسلم لذمي  
لا يضمن الوكيل شيئا إلا  
والقول قوله بشرط الحلف  
والعزل والعلم به والتلف  
والردة قولان أصحهما<sup>٦</sup> له  
لو ادعى الوكيل أن قد أذنا  
فقول رب المال ثم أرجفت

وعلم العزل ففعله بطل  
وتلف المقصود والمسنون  
وأن يكون عنه حسب صادرة  
في غير سوق فله التعمدي  
في البيع حتى يذكر التأجيلا  
والابتياح للصحيح الجيد  
ثمن عند الشراء دافعا<sup>٧</sup>  
توكيله محكما أن يقبضا<sup>٨</sup>  
صح صلاحا عامدا لإقرارا  
حر وشرط العبد إذن السيد  
عن أبله وعن سفيه حصلا  
ومنع الذمي من توكل  
أو مسلم يخلف أهل العلم  
مع التعدي وهو ليس عزلا  
إن عدمت شهوده<sup>٩</sup> في التلف  
أيضا مع اليمين والتصرف  
والقول قول منكر الوكالة  
في بيعه بشمن معيننا  
إن وجدت والمثل لو تعذرت

١ - م: بايعا. ٢ - م: رافعا. ٣ - م: يقتضى. ع: يقتضا. ٤ - م: عثم.

٥ - ع: «حرا» ويمكن أن تكون هي الصحيح بتقدير: وأن يكون حرا.

٦ - يعني: أهل المروءات. ٧ - م: شروطه. ٨ - ع: أصحها.



إن كان مثلياً<sup>١</sup> وألاً القيمة  
 ومن يزوج غيره فأنكرا  
 ذاك الوكيل للهدى<sup>٢</sup> المهر  
 وإن يك الزوج بذلك كاذبا  
 لو وكل اثنين فلا ينفرد  
 ثبوتها حسب بشاهدين  
 مع قدرة على اعتماد الرد  
 إن لم يكن أمثاله معلومه<sup>١</sup>  
 توكيله أحلف ثم خسرا  
 جميعه وبعضهم بل شطرا  
 كان طلاقها عليه واجبا  
 بعضها إلا بإذن يرد  
 ثم إذا أخر دفع العين  
 وطلب يضمن كالتعدي



مركز تحقيقات علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## كتاب الهبات

### القول في الهبة والإيجاب مع القبول أشرت الأصحاب

تصح في الملك من الأعيان<sup>١</sup> ولو مشاعة بقبض دان  
وكونه مكلفاً وحرّاً<sup>٢</sup> وهبة الدين تكون إبراءً<sup>٣</sup>  
والقبض بالإذن سوى ما في يده<sup>٤</sup> والجد أو والده لولده  
طفلاً ومجنوناً وبعد ما قبض<sup>٥</sup> ذو رحم أو تلف أو العوض  
ولا رجوع وهل التصرف<sup>٦</sup> شرط عقيب القبض فيه اختلفوا  
وقيل إن الزوج فيه كالرحم<sup>٧</sup> وغير ذا إن عاد فيها ما أثم  
وإن تعب لا أرش أو إن زادت<sup>٨</sup> متصلاً<sup>٩</sup> له وآلا عادت  
ولا رجوع بعد قبض الصدقة<sup>١٠</sup> على قريب أو بعيد مطلقه  
وإن يكن من غير إذن قبضاً<sup>١١</sup> لم تنتقل إلا بإذن ورضا  
والشرط فيها نية التقرب<sup>١٢</sup> ولو على النّمي وهو أجنبي  
ويستحب بذلها في السرّ<sup>١٣</sup> إلا مع اتهامه في السرّ<sup>١٤</sup>

## القول في الوقف وليس يمضي إلا مع القرية ثم القبض

ولفظه صريحة وقفت      وهكذا حبست<sup>١</sup> أو أبدت  
أو نحوه أنضم إلى القرينه      وكونها بأبد مقرونه<sup>٢</sup>  
وشرطه الإخراج والتنجيز      وشرطه للعمود لا يجوز  
بل صار حبساً وعن الطفل الولي      يقبض والسبيل من لها يلي  
وإن يكن جعله إلى أمد      أوجهة لا تستمر أو ولد  
فإنه بعد أنقراض يرجع      لوارث الواقف ليس يُمنع<sup>٣</sup>  
عيناً وملكاً يمكن أنتفاع      بها مع البقاء والمشاع  
كغيره من جائز تصرفه      مع وجود من عليه يقفه  
وأن يكون نفعه مباحاً      عليه والوقف بلا جناحاً  
وجاز للمواقف جعل النظر      لنفسه أو ناظر مقرر  
أما إذا أطلق كان الأولى      عليهم الوقف وجائز على  
من ليس موجوداً إذا كان تبع      لذلك الموجود والعكس أمتنع  
وإن يقل وقفته في البئر      فكل قرية وحلف فقر  
أما على كنائس أو البيع      من مسلم لا كافر قد أمتنع  
وإن يقل في المسلمين جملة      فن تولّى في الصلاة قبله  
والمؤمنون من بالاثني عشر      قال ومن أعدائهم تبرأ  
كذا الإمامية والذي أنتسب      فكل من إلى المسمى ينتسب  
وإن يقف على قبيل نسبوا      إلى أب فكل من ينتسب

١ - كلتا النسختين: حسب. ٢ - م: وهكذا بأبد مقرونه. ٣ - م: يمتنع.

إليه من أولاده الذكوران  
لو شرك التوعين لا مفضلاً  
فذاك والقوم لأهل لغته  
لو قال جيرانى فن يلىه  
وفى سبيل الله ما تقرّباً  
يصرف فى الأدين والأعلينا  
فى بلد الوقف ولا يطاف  
وان يكن منهم له أن يأخذ  
بطلت المصلحة التي وقف  
وجاز إدخالك فى الموجود  
أما إذا أطلق ثم أقبضاً  
يبطل شرط النقل بالكلية  
يلزم من آلت إليه التفقه  
وبعده يسقط بالكلية  
إلا بقتله قصاصاً وإذا  
فللذى عليه وقف قيمته  
لو وقف الشيء على أولاد  
سوية وإن يقل من أنسب  
وكل شرط سائغ إذا ذكر

وفى البنات عندنا قولان  
كانا سواء وإذا ما فضلاً  
وأقرب الأنساب فى عشيرته  
حدّاً بأربعين ذرعاً فيه  
به إليه والموالي نسباً  
والفقراء من بدا إلينا  
عليهم البلاد والأطراف  
أسوة شخص منهم ثم إذا  
ذاك عليها فى البر أنصرف  
من رتباً صار إلى الوجود  
لم يدخل اللاحق فى الذى مضى  
وقطع من له به مشيه  
للرق والإقعاد بعد عتقه  
ولو جنى لم تبطل الوقفية  
جنى عليه هلاك أو أذى  
أو أرشه بما اقتضت جنائته  
أولاده كان على التعداد  
إلى قيل فالذكر قد وجب  
فى الوقف كان لازماً لا ما حظر

## [القول في التكني وفي العمري ولا

يلزم ما لم يوجبا أويقبلا]¹

ولا يفيد النقل بل إن فرضا      حيناً لها تعينت ولو قضى  
 وإن يقل عمرك صحت لأجل      ساكنها وبعده الحكم بطل  
 وإن يقل مدة عمري بطلت      بموته أما الغريم أنتقلت  
 كالإرث طول عمر ذاك المكين²      وإن يكن في العقد لم يعين  
 فإن يشأ إخراجهُ أو متاً      والبيع غير مبطل للتكني  
 ويسكن الساكن³ بالتفقس ومن      جرت به عادته إذا سكن  
 كزوجة وولد وخادم      لا غيره بسفير إذن جازم  
 ولا إجارة وكلها صلح      للوقف فالإعمار كالوقف يصح  
 والعبد والأثاث⁴ ثم لو حبس      في خدمة المسجد عبداً أو فرس  
 أو في سبيل الله كانت ماضية⁵      ما دامت العين لديه باقية

## القول في وصية وتجب

باللفظ أو قرينه إذ تُكتَبُ

مع امتناع اللفظ أما ما وُجد      بخطه فحسب بعد ما فُقد  
 فغير فرض عمل عليه      وثم قول لم أصر إليه  
 وشرطت شرعية فلو على      كنيسة من مسلم لبطلا  
 وجاز للموصي الرجوع فيها      والشرط فيها الرشد في منشأها

١ - ليس في م. ٢ - أي: الواقف. ٣ - م: العمر. هامش م: الوقت.

٤ - ع: السابق. ٥ - م: الأثاث.

وصحة التصرف الشرعي وكون من أوصى له موجودا لو جرح النفس بمؤذ بطلا وصحّ للحمل بشرط أن يقع وجوزوا وصية لأعبده كذا لمن كاتبه والعبد أما الذي [كاتبه سواء والعبد إن أوصى له بقيمته فإن يزد فالعتق والردّ معا وهكذا يحكم في أم الولد من يوص مَع دين بعتق [فابذ] لو نجز العتق وكانت قيمته <sup>١</sup>ضعف الدين أمتنعت رقيته وليس للذّتان في نصف الثمن فيها الذكور والإناث وجعل وهكذا الأعمام والأخوال ومن يكن أوصى لذي قرابته والحكم حكم الوقف في الجيران والفقراء والتسبيل وإذا ولم يحل <sup>٢</sup>فوارث الميت ولو

والذين والتكليف في الوصي والشيء من أمواله معدودا ما بعده يوصي به والعكس لا حيا و ذميا وذوالحرب أمتنع وللمدبر وأم ولد لغيره فإنها تُردّ فبحساب العتق أسهمناه مولاه إن اعتقناه من رقيته <sup>٣</sup> وإن يكن نقص في الباقي سعى لامن نصيب ولد كما ورد <sup>٤</sup> بالذين ثم [عتقه من بعد] <sup>٥</sup> لو نجز العتق وكانت قيمته <sup>٦</sup>ضعف الدين أمتنعت رقيته ووارث في ثلثيه لو قرن كلاً سواء حيث لم يفضل <sup>٧</sup> إن لم يفضل <sup>٨</sup> فهما أمثال فهو لمن قد عُرفوا بنسبته والبرّ والعشائر الدوان موصى له قبل الذي أوصى قضى لم يجدوا لوارث الموصي قضاوا <sup>٩</sup>

١ - ليس في م. ٢ - م: لامن نصيب وله كما ورد. ٣ - ١٩٣ - ليس في م. ٤ و ٥ - بفصل.

٧ - يقال: خال عن العهد أي: انقلب والمزاد: أن الموصي لم يرجع عن وصيته.

٨ - م: لم يجد الوارث للموصي قضاوا.

يصح بالحمل ويستحب ولو يكون وارثاً ويبطل  
صحت إلى المرأة<sup>١</sup> والقصي بإذن مولاه ويمضي الكامل  
ثم يصيران شريكان ولا ولو إلى الكافر أو وصى كافر  
فيها أو الذي بها قد فرطاً للاجتماع فيها أو أطلقا  
ويجبر الحاكم إن أباه وإن يكن بعضها ذا عجز  
أما إذا شرط الانفصال<sup>٢</sup> وجاز الاقتسام<sup>٣</sup> ثم الرد<sup>٤</sup>  
صح<sup>٥</sup> وإلا لا ولو خان أنفصل<sup>٦</sup> وجاز قبض دينه وصيًا  
وجاز أن يأخذ أجر مثله وجاز أن يوصي مع الإذن وأن  
وكلما أذن فيه الموصي وكل من ليس له وصي  
لمن له في الانتساب قرب إن فسق الوصي عنه يعزل  
مع كامل ورق أجنبي<sup>٧</sup> أمورها حتى البلوغ حاصل  
ينقض من سائقها ما فضل<sup>٨</sup> صح<sup>٩</sup> ولا يضمن إلا<sup>١٠</sup> الجائر  
ولو إلى اثنين فأما شرطاً فواجب في دينه يتفقاً  
وجاز الاستبدال<sup>١١</sup> إن عصاه ضم إليه حاكم من يجزي  
تصرفاً خدين<sup>١٢</sup> أو فراداً إن بلغ الوصي<sup>١٣</sup> حياً بعد  
وعين الحاكم غيره بدل والاقتراض<sup>١٤</sup> إن يكن ملياً  
مع حاجة لمنعه<sup>١٥</sup> من شغله يقوم الشيء عليه بالثمن  
فليقتصر عليه بالتخصيص فحاكم الشرع له ولي<sup>١٦</sup>

١- م: صحة للمرأة. ٢- ع: صحت. ٣- ع: ولي. ٤- م: الاستدلال.

٥- الخدين: الصديق. والمراد: أنه يكونا مجتمعين. وفي م: حدين.

٦- ع: الاقتاسم. م: الاقسام. ٧- م: حان الفضل. ٨- م: الاقتصاص. ع: الاقتراض.

٩- م: يمنعه. ١٠- في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين.



تصح بالثلث فما دون وإن  
 وإن أجاز البعض دون البعض  
 ولو أجازوا في حياته لزم  
 وواجب من أصله يُقدّم  
 مرتباً ترتيبها فإن جمع  
 والجزء سبع المال والسهم الثمن  
 يُعطى فلان سهم وارث فإن  
 وإن وفى أو هم أجازوا جُعِلَ  
 سواء<sup>٤</sup> والتّصف إذا أجازا  
 كذا إذا كان له أبنان ولا  
 وإن يقل كوارث وأختلفوا  
 تعيينه الأكثر ثم لوجهل  
 وإن تضاددت فبالأخير  
 في الثلث فالترتيب كالأوالي  
 بشاهدين أو<sup>٥</sup> بعدل واحد  
 أو أربع في الربع تجزي الواحد  
 على ولاية فتلك أثنان  
 لو أعتق العبد ولا سواء  
 فالكلّ والعبيد لا شيء له

زادت مضي<sup>١</sup> إن وارث فيه أذن  
 فذلك في حق المجزئ مضي  
 وملكها بعد القبول والعدم<sup>٢</sup>  
 والتّدب من ثلثه<sup>٣</sup> يُسلم  
 وقصر الثلث لساووه جمع  
 وآشيء سدس وإذا أوصى بأن  
 زاد على الثلث فن ثلث قرن  
 كواحد<sup>٤</sup> وإن يقل كابني ولا  
 أولاً<sup>٥</sup> فليثلث حسب جازا  
 فرق أجازا قوله أونكلاً<sup>٦</sup>  
 فكلاً أقل حسب ما لم يعرفوا  
 وجهل من الوجوه ميراثاً جُعِلَ  
 أولاً فكلّاً ومع القصور  
 وتثبت الوصاة في الأموال  
 مع امرأتين أو<sup>٧</sup> عيّن الزائد  
 والتّصف باثنان وأما الشّاهده  
 من الرّجال لا من النّسوان  
 ثلث وشقّصاً<sup>٨</sup> وله مثلاه  
 سواءهم فثلث خُصّ له

١ - أي: الموت. ٢ - ع: ثلاثة. ٣ - أي: جُعِلَ الموصي له كأحدهم. ٤ - م: شراء.

٥ - أي: بدون إجازة. ٦ - م: يكلاً. ٧ و٨ - م: و.

٩ - الشّقص: القطعة. والمراد: ولو أعتق بعض العبد.

بقرعة وإن يرتبهم بُدي  
 يجرى في الرقبة المسمى  
 وإن تعذرت<sup>١</sup> فغير الناصبه  
 أحزأ والتصرفات في المرض  
 وهكذا إذا أقر المتهم  
 والحكم مشروط بموت للمرض  
 فالأرش والدية في الميراث  
 وإن يمين ثمناً لرقبه  
 وإن يجد بدونه سراها  
 ومن له ولاية عليه  
 أولاً فإخراج الحقوق عنه  
 بأول فأول كما أبدى  
 وإن يقل مؤمنة فحتماً  
 ولو عقيب العتق بانت<sup>٢</sup> كاذبه  
 ولو بانجاز<sup>٣</sup> من الثلث فرض  
 فهو من الأصل إذا لم يُتهم<sup>٤</sup>  
 إن خيف في العادة أو سهلاً غرض<sup>٥</sup>  
 يقسم في الوارث كالتراث  
 ولم يجد بذاك شيئاً رقبه<sup>٦</sup>  
 وأعتقت وفاضلاً أعطاه  
 بحكم من أوصى به إليه  
 ونخرج الولد بلفؤ منه

مركز تحقيقات مكتبة آية الله العظمى

١- ع: تعددت. ٢- م: كانت. ٣- م: بإيجاز. ٤- م: لم يهم. ٥- م:

والحكم شرط وموت في المرض إن خيف في العادة سهل أو غرض  
 ٦- أي: توقع الوجود.

## كتاب النكاح

### القول في النكاح وهو مجتمع في دائم ملك يمين منقطع

فالعقد بالإيجاب والقبول شرط لذي الدوام<sup>١</sup> والتأجيل  
وأن يكون اللفظ منه ماضياً من أهله مباشراً أو والياً  
وإن يقل نعم جواب من سؤال<sup>٢</sup> زوجت بنتاً لك إيجاباً حصل<sup>٣</sup>  
ويجتزئ من عاجز بالترجمة وهكذا إشارة مفهومة  
وجاز أن تزوج الخريده<sup>٣</sup> لنفسها بالغته رشيدة  
بلاولي لا ولا شهود والمدعي البضع مع الجحود  
بغير شاهدين ليس يُسمع إلا مع التصديق فهو يقطع  
لو أن أخت زوجة لها أذعت زوجية فشاهداه<sup>٤</sup> سُئمت<sup>٤</sup>  
إلا التي تاريخها تقبلاً أو بان تقديم دخول علماً  
والقول قول الأب في تعيينها إذا خلا الإيجاب من تقديمها<sup>٥</sup>  
مع رؤية الزوج هن وعلى تقدير لا فمعه قد بطلا

١- م: لذي الدائم. ٢- م: جعل. ٣- أي: العلاء.

٤- م: زوجية فشاهدان أسمع. ٥- ع: في تبينها.

ويستحبُّ البكر والعفيفه  
وعنده صلاة ركعتين  
وخطبة العقد وليلاً وقعا  
وأمرها بالمثل والسؤال  
وكرهوا إيقاع عقد والقمر  
كذا جماع ليلة الخسوف  
وفي الغروب قبل غيبة الشفق  
إلى طلوع الشمس أولى الشهر  
وليلة النصف وفي الزلزال<sup>١</sup>  
لقبله وعكسها والمحتلم  
وعارياً وفي السفين والنظر  
ثم كلامه بغير التذكير وعزله عن حرة بالقهر  
وهكذا طروقه من السفر  
وجاز في التسع وللعقد النظر<sup>٣</sup>  
كريمة أصولها شريفه  
والجهر مع إشهد شاهدين  
وركعتان في الدخول والدعا  
في الولد والابتهال  
في عقرب وللعقيم في الخبر  
وفي زوال الشمس والكسوف  
وفي المحاق وإذا الفجر شرق  
إلا شهور الصوم وفق الذكر  
وفي الرياح السود وأستقبال  
قبل اغتسال أو وضوء قد رسم  
لفرجها كذاك في وطئ الدبر  
وعزله عن حرة بالقهر  
ليلاً وقبل التسع وطؤها حظر<sup>٢</sup>  
كذا إلى ذمية بلا وطراً

### القول في الولي والولي أب وإن علا كذا الوصي

وحاكم فالأب للمصغار  
إنكملوا والبالغ الرشيد  
أو المجانين بلا خيار  
أبناءً وبناتاً أمرها يعود

١ - كلتا النسختين: الزوال. ٢ - م: ليلاً وقبل التسع وهو ما حضر.

٣ - م: وحوار للتسع والعقد النظر. ٤ - أي: بلا تلذذ.

إليه والحاكم والوصي  
مع أغتباط وسواهم وقفا  
سكوتها في الإذن والموالي  
والأُم في ولاية كالأجنبي  
وبعده خضت على التوكيل  
تزويجها منه<sup>٢</sup> بلا استئذان  
توارثا وإن يكن سواهما  
عند البلوغ فإذا بعض قضى  
فإن يكن أحدهما إذ بلغنا  
ميراثه أحليف<sup>٤</sup> ما أجازا

كل على ذي جنة ولي  
على إجازة وفي البكر كفى  
أمورهم طرأ إلى الموالي  
والأفضل استئذان بكر للأب  
لساخ<sup>١</sup> ثم ليس للوكيل  
لوزوج الطفلين أبوان  
توقف العقد على رضاها  
قبل البلوغ فالنكاح انتقضا<sup>٣</sup>  
أجاز ثم مات والباقي بغى  
بكاحه لأجل ما قد حازا

### القول في المحرمات في النسب نذكره مفصلاً ثم السبب

أولاه والدة وإن عللت  
والأخت وبناتها نزلنا  
كذلك العمات والخالات  
أسبابه التي لحظ ربنا  
فمن يوطأ بالعقد أو ملك الأمه  
وإن عللت كذا بناتها

وبنته وبناتها لوسفلت  
كذا بنات الأخ<sup>٥</sup> لوسفلنا  
وإن علون فمحرمات  
ثلاثة أولها المصاهرة<sup>٦</sup>  
فالأُم من كليهما محرمه  
سبقن قبل الوطئ أو أخرنا

١- للأب ٢- م: حتماً. ٣- م: قبل البلوغ لنكاح انتقضى. ٤- م: حلف.

٥- م: الأخت. ٦- ع: المصاهرة.

فذان<sup>١</sup> تحريمها على الأبد  
وعكسه وإن علا ذا أنزل  
فأتمها قد حُرمت على الأبد  
قبل الدخول ومتى ما دخلا  
وهكذا تحريم بنت خالته  
ولا يعدل وكذا إذا زنا  
خمسها تحرم عيناً جمعاً  
فأخت زوجة كذا أخت أمه  
وإن يوطأ أختيها فقد أثم  
وبنت أخت زوجة عليها  
كذا إذا بنت أخيها أدخلها  
وليس للمحرر كذا أن يجمعها  
حرائر وفوق أمتين  
وجاز أن يجمع ما بين الأمه  
والعبد لا يجوز أن يزيدا  
دائمة وفوق حريتين  
كذلك لا يجوز إدخال الأمه  
إلا بإذن وبكرها بطل  
ولم يكن قد علمتها الحره  
عقداً مضى في حره ويحرم

كذا بوطئ والد على الولد  
ذاك ومن يعقد بها وما دخل  
وبنتها حتى يحل ما عقد  
فأبداً كما ذكرنا أولاً  
زنا بأقربها وبنت عمته  
بالمحصنات فحرمن أعينا  
أما اللواتي حظرهن<sup>٢</sup> جمعاً  
يطأها فأختها محرمة  
لكن ما كان حلالاً ما حرم  
بلا رضاها أمرها إليها  
فإن يكن بلا رضاها بطلا  
خمساً يعقد دائماً بل أربعاً  
من الإماء بل وحررتين  
إلى حرائر ثلاث دائماًه  
على إماء أربع عقوداً  
وجاز حره وأمتين  
فهي على مهيرة<sup>٣</sup> محرمة  
ولو على الأمة حره بطل  
تخيرت أو قرننا في مسره  
عقداً على محصنة وتحرم

١ - م: قل إن. ٢ - م: حصرهن. ٣ - المهيرة: الغالية المهر. والمراد بها هنا الحره.

لوعقد المحرم جاهلاً بطل  
وليس في المتعة حصر في عدد  
ولو ثلاثاً طلق الحرة لا  
[وإن تكون تحت عبد والأمة  
وإن تكون تحت حرّاً وآلتي  
ينكحها خلالها زوجان  
ومن يطلق زوجة من أربع  
حتى أنقضاء عدة المطلقة  
وذو الثلاث لو بعقد أوجبا<sup>٣</sup>  
لصح بالأولى وكان الثاني  
لغواً ومثل ذلك الأختان  
حسب وعالمًا فتحريم حصل  
وهكذا الملك فما شاء أعتمد  
تحلّ حتى تنكح المحللاً  
بطلقين هكذا محرّمه<sup>١</sup>  
طلقها تسعاً طلاق العدة  
تحرّم تأبيداً على الإنسان  
رجعية في غيرها لا يطمع<sup>٢</sup>  
وجاز للبائن فهي مطلقه  
ثنتين<sup>٤</sup> كان باطلاً أو ربّما  
لغواً ومثل ذلك الأختان

### القول في الرضاع وهو الثاني من سبب التحريم للنسوان

يحرم منه مثل محظور النسب  
باليوم واللييلة أو ما أنبتا  
أو كان خمس عشرة قد رضعا  
ممتصة من ثديها لا ينفصل  
يكون في الحولين للمرتضع  
وإن يكون لبناً لفحل  
إن كان عن عقد نكاح يكتسب  
لحمياً وشدة العظم حتى ثبتا<sup>٥</sup>  
كاملة ترويه حتى أمتنعا  
بغيرها من النساء بل يتصل  
وقيل والحولين في ابن المرضع  
ولو شركن في رضاع الطفل

١ - ليس في م. ٢ - م: في غيرها من النساء لا يطمع. ٣ - م: واجبا. ٤ - م: بنتين.

٥ - م: حين لبنا.

وأن تكون امرأة قد أرضعت  
 بـسـيـنـها وهـي بـذاك أـم  
 ثم أخوها خاله وإخوته<sup>٢</sup>  
 وولد الفحل<sup>٤</sup> على ذا المرتضع  
 ثم أبوالطفل عليه حرماً  
 أقماً إذا كان له أولاد  
 أن ينكحوا في ولد الزوجين  
 قد أرضعت صغرى فكل حرمت  
 وإن تكن ما دخلت فالكبرى  
 والأُم في الرضاع أقما أرضعت  
 وأُم أُم ولد رضاعاً  
 ويستحب كونها وضيتها<sup>٥</sup>  
 الثالث اللعان والتحریم  
 كذا بقذف الزوجة الصماء  
 الرابع الكفر فحظورات  
 لمسلم كذا لها لا يصلح  
 وفي آرئداد زوجة أو بعل  
 وبعده على أنقضاء العدة  
 عن فطرة ففسخه في الحال  
 وإن يك المرتد لا عن فطره  
 طفلين من لبان فحلين لغت<sup>١</sup>  
 وهو أب ثم أخوه عم  
 ولدهما<sup>٣</sup> وأختها فخالته  
 قد حرّموا ولادة ومن رضع  
 ولدهما الذي عليه حرماً  
 لم يرضعوا جاز إذا أرادوا  
 وإن يكن أكبر زوجتين  
 إن كانت الكبرى به قد دخلت  
 لانتها أُم كما قد مرّاً  
 زوجته فانتها قد حرمت  
 تحل لا في نسب إجماعاً  
 مسلمة عاقلة تقيّه  
 به على التهرله لزوم  
 بلالعان منه والخرساء  
 ولم يحز إلا الكتابيات  
 بعلاً سوى المسلم حين ينكح  
 قبل الدخول الفسخ عند الفعل  
 إلا إذا كان لبعل رده  
 مع عدة الموت والانتقال  
 فعدة الطلاق مستقره

١ - م: كفت. ٢ - ع: أخته. ٣ - م: ولدها. ٤ - م: وولدها الطفل.

٥ - أي: وضية.



لو أسلم الذمّي دون زوجته وإن تكن من دونه قد أسلمت وبعده لم ينفسخ في العدة راجعها وأثنان حربيتان فالشرع في الحال أزال عقده فإن يكن قد أسلم الذمّي وإن يزدن أختار منهنّ اربعاً وحُرّم المبدع بالمحقّقه وباطل عقد الشغار حظراً وجوّزوا تزويج هاشميّه بعجمي حرة بعبد

فعمدها باق على سلامته قبل الدخول فالنكاح ما ثبت بحيث إن أسلم تلك المدة أسلم بعض قبل يدخلان وبعده على أنقضاء العدة عن أربع فعمده سوي وأبطل الزائد عنها أجمعاً لا عكسه وجاء كده الفسقه يجعل مهر العرس بضع أخرى بغيره<sup>١</sup> كذلك أعربيّه والعكس والمؤمن لا يُردّ

مركز تحقيق مكتبة نور علوم راسدي

### القول في المتعة والتأجيل شرط كذا الإيجاب والقبول

من أهله وذكر مسهر وبطل في أقرب الأقوال والذمّيّه والقول في الإماء وأنضمام وكُرهت زانية وبكر ليس له حدّ ولو لها جفا ولو ببعض ملة أخلّت

إن أهمل المهر كذا ترك الأجل يجوز دون الملل الكفريّه<sup>٢</sup> بنت أخ والأخت كالذوام من غير إذن الأب ثمّ المسهر قبل الدخول وأهياً تنصفا أسقط بالنسبة ممّا سمت

وفي فساد عقد ما قد<sup>١</sup> دخلت      لا مهر لكن بعده لوجهلت  
ويلحق الحمل<sup>٢</sup> به وإن عزل      ولونفاه فاللعان قد بطل  
كذا الطلاق واللعان قد سقط<sup>٣</sup>      ظهارها ميراثها ولو شرط  
تعتد حيضتين من بعد الأجل      أو خمسة وأربعين إن بطل  
وإن يمت عنها فكالدوام      في الأشهر الأربع والأيام

### القول في نكاح رقي إن حصل منه بلا رضا مواليه بطل

وإن يكن عبد لعقد أسلفا      من غير إذن فعليه وقفا  
ويلزم الصداق مولى العبد      والتفقات إذناً في العقد  
ويثبت المهر لمولى زوجته      ويستقر بدخول أمته  
لوم يكوننا أذناً فالولد      بينهما وإن يكن منفرد  
بعضهما بالإذن فالولود      يملكه من إذنه مفقود  
إن كان حراً أحد الزوجين لم      يُرق إلا بعد شرط يلتزم  
وإن يكن حرّ تزوج الأمه      بغير إذن ربها قد علمه  
فهو زنا ثم عليه الحد      ويسترق للموالي الولد  
وجاهلاً لاحد والمهر فقط      وقيمة الولد إن حياً سقط  
وهكذا إن ادّعت حرّته      والأب فرض فكّه الذريّه  
ويلزم المولى لهم أن يدفعوا      إلى أبيهم ومع العجز سعى  
في قيمة وما عليهم مهر      إلا مع الدخول يستقر

ولو تزوجت بعبد حره ونسلها رق ولا عليه ومهرها بعد دخول الرق لو سافح الحر أو العبد أمه ولو شرى من عرسه جزء بطل<sup>١</sup> في مذهب وأمة لو أعتقت وجاز جعل العتق مهرًا للأمة أو لفظة العقد<sup>٢</sup> على القولين إن كان في ثمنها وما ترك وفي سواء لا تباع والولد وإن يمت سيدها تحررت في العجز تسعى ثم ذات البعل فسخ النكاح ولمولى العبد فإن بغى<sup>٣</sup> سيدها فسخاً ولا وإن يجز قبل الدخول ملكه ثم طلاق العبد في يديه فسخ ولا يحل للمولى إذا نظرها بشهوة ما دامت وليس للشريك وطء المشترك ولا يطأ أمته شارها أمّا الذي يعتق أو بالمهر

عالمه لم تستحق مهره فنسلها حرّ بغير قيمه عليه تقتضيه بعد العتق فولدت فهو لسيّد الأمه نكاحها وإن تحلل لم تحل فإنها في فسخ عقد خيّرت ولفظة العتق هي المقتمة وبيع أم ولد في الدين شيئاً سواها بثّة لمّا هلك حيّ فإن مات فن شاء أعتمد في الحال من نصيب من قد ولدت تباع للمبتاع حال النقل وهكذا العبد عقيب العقد دخول فالمهر إذا قد بطلاً وبعده لبائع لن يُشركه وإن هما لسيّد إليه زوجهما وطء ولا لمس كذا في عقده حتّى ترى قد بانت منه بالملك إذا البعض ملك حتى بما قلناه يستبرها يطأها ما احتاج أن يستبري

١ - م: ولو شرا عرسه حرّ بطل. ٢ - م: العتق. ٣ - م: نفا.

وغيره لابد أن تعتدا  
ومن يبيع أمته لحر  
ولو لملوك له ويقتصر  
كحرة لم ترمسه بدا  
حلت بلا عقد ولا بمهر  
على محل الإذن والمولود حر

### القول في العيوب وهي أربعة في رجل كل له الفسخ معه

وهي الجنون والخصاء والعن  
كذا جذام برص قرن عمى  
يكون بعد العقد والدخول  
وهكذا بسينها إلا العن  
وهو على الفور وليس طلقه  
إلا من العنة فهو مشروط  
إن كان منه الفسخ أمّا منها  
حسب وبعد المهر وهو يرجع  
والقول قول منكر العيب ولا  
ذا عني عاماً إذا ترافعا  
عنه<sup>١</sup> فإن مضت وما قدر  
وشارط مهيرة فبانت  
لأمة كان لها الفسخ ولا  
ويرجع الزوج على المدّس  
والجبّ والمرأة سبع إن تجن  
افضاؤها اقعاها وكسما  
فما إلى الخيار من سبيل  
وثمّ قول ثالث فيمن يجن  
وليس شرطاً حاكماً في الفرقه  
والمهر إن لم يدخل الزوج سقط  
فنصفه في عنة عيّنهما  
به على مدّس لا يمنع  
عناء للحاكم أن يؤجّلا  
فإن أتاها أو سواها أرتفعا  
كان لها الفسخ ونصف ما مهر  
رقاً ومنت حرة فسكانت  
مهر لها إلا إذا ما دخلا  
وهكذا في زوجها المدّس

بالحرث ثم بان<sup>١</sup> رقاً فسخت ثم لها المهر إذا ما دخلت

### القول في المهر عن البضع بدل تملكه المرأة بالعقد كمل

ويسقط التصفى الطلاق إن حصل  
بها استقر قبلاً أو دبراً  
وتارة منفعة ولا قدر  
نظره ووصفه وإن أخل  
ما لم يكن لسنة تعدى  
وفي الطلاق قيل فليمتع  
إلى دنائير تكون عشرة  
وللفقير خاتم أو درهم  
بعضها به فإن كان الحكم  
فإن يكن بحكمها فإنه  
وإن يمت ذوالحكم قبل الحكم  
وإن يسم خادماً وأطلقاً<sup>٢</sup>  
ثم على السنة كان اللازم  
وإن يسم الخمر ذقيان  
من قبل قبض لزمته القيمة  
قبل الدخول وإذا كان دخل  
والعين والدين يكون مهراً  
لكثرة وقلة<sup>٣</sup> بل يُعتبر  
صح ومهر مثلها إذا دخل  
فإن يجرها فإليها رد<sup>٤</sup>  
مفع يسرة بشويه المرتفع  
ووسط فخمسة مقداره  
وإن يجرها ما يحكم  
لزمه مقدار ما به حكم  
يلزم ما لم يتعد السنة  
فتعة مثل الذي ما سُمي  
أو منزلاً فوسطاً تحقّقاً<sup>٥</sup>  
خمس مثات كلّها دراهم  
وأسلم البعض أو الزوجان  
فإنها عندهم معلومه

١ - من ع (خ. ل.) وفي كلتا النسختين: صار. ٢ - م: لقلة أو كثرة.

٣ - ع: «فإنها ترد» بدل «فإليها رد». ٤ - م: طلقاً. ٥ - ع: أو منزل فوسطاً تعلّقاً.

وإن يسمّ مسلّم خمرًا بطل  
يصحّ واللازم مهر المثل  
لو أنّه أمهرها مدبراً  
ولو جرى في العقد شرط لا يحل  
ويلزم الشرط إذا المرء عقد  
والقول في القدر المسمّى للرجل  
فالوجه أن يلزم مهر المثل  
مع يمينه على إشكال  
يضمن عن فقيرهم ما سقى  
وجاز أن يمتنع العرس إلى  
نكاحه في مذهب وقيل بل  
مع الدخول عملاً بالنقل  
لكان للتدبير إبطالاً طراً  
فالعقد صحّ لكن الشرط بطل  
بشرط ترك نقلها من البلد  
ولو له أنكر بعد ما دخل  
والقول في الوقاع قول البعل  
والأب في التزويج للأطفال  
أما الغنيّ يلزم المسمّى  
قبض المسمّى إن يكن ما دخلا

### القول في القسم ومن كان معه دائمة فليلة<sup>٢</sup> من أربعه

وإن يكن للمرء زوجتان  
ثمّ ثلاث لثلاث ثمّ له  
لأربع وما له نصيب  
فإن تهيبه زوجة تخيراً  
وإن تهيب ليلتها ضرّتها  
والواجب المبيت والمضاجعة  
ومن يكن يجمع بين حرة  
فليلتان وله اثنتان  
واحدة وأربع مُكَمَّلَه  
إذ بينهما وقته محسوب  
في حقّها يضعه حيث يرى  
زاد على ليلتها هبتها  
حسب ولا يلزمه المواقعة  
وأمة بالعقد خصّ الحرة

بليلتين وعلى النصف الأمه      ومثلها ذمّة مع مسلمه  
والبكر في دخولها تستوجب      سبعا وبالثلاث تجيء الثيب  
والعدل في إنساقه مسنون      ثم عليها يجب التميكن

### القول في التشوز والضرب شرع إن كانت الناشز حتى ترتدع

من بعد إبعادها وزجر      والوعظ قبل ضربها والمهجر  
وإن يكن هو طالبتة ولها      ترك الحقوق بعضها أو كلها  
عطفاً له وجائز أن يقبلا      ما بذلت وأن يكونا أشتملا  
على التشوز بعث الحاكم من      أهلها أو أجنبسيين فإن  
أما صلاحاً أصلحاً أو فِرقة      تراجعا في بذلها والطلاق  
وإن جرى بينها خلف فلا      حكم لتحكيمها بل بطلا

### القول في الأولاد<sup>١</sup> يلحق الولد في دائم مع الدخول والعدد

ستة أشهر من الوطئ إذا      جاء إلى عشرة لا ما علا  
فإن يغب أو يعتزل أكثر من      عشرة لم يلتحق به إذن  
والقول في الدخول قوله فقد      ولو أقر ثم أنكر الولد  
لما أنتفى إلا مع اللعان      ولم يجز إلحاقه للزاني  
لو طُلقت وبعده تزوجت      ثم لدون ستة قد ولدت

١- ع: «الخلق» ولعل الصواب: الحكم.

لأَوَّل وهو مع الإتيان<sup>١</sup>      لستة فصاعداً للثاني  
 وإن يكن لدون ستة أشهر      من وطئ ثانياً وأتى لأكثر<sup>٢</sup>  
 من أشهر عشر لو طئ الأول      فهو بريء عنها بمعزل  
 وهكذا لو بيعت الإمام      من بعد وطئ فيها سواء  
 لو أنه بولد من أمته      أقر فهو لاحق أو تمتعته  
 وإن نفاه بعد الاعتراف      فذاك للإقرار غير ناف  
 وإن يشارك أجنبي مولى      في وطئها فحملها للمولى  
 وإن نفت ولدها أماره      فإنه قد منعوا إقراره  
 به ونفياً<sup>٣</sup> إنها استحبوا      وصية له بشيء حسب  
 ولو وطأها الشركاء أجمع      فهو لمن قد أخرجته القرع  
 لسكنه يلزمه أن يغرمها      منها ومنه يوم صار القيتما  
 عن حصص الباقيين والذي<sup>٤</sup> ولد      لشبهة فذاك للمواطي ولد  
 وإن يكن للآثم زوج ردت      إليه بعد عدة قد عدت

### القول في ولادة والفسرض أن يتولى بعضهن البعض

أو زوجها ثم استحبوا الغسلا      لولد ثم أذاناً يتلى  
 يمناه واليسرى بها تقام      وسن أن يحنك الغلام  
 بتربة الحسين والفرات      وأن يسمى بسمى السادات  
 من التبيين أو الأئمة      وأن يكنى وإن اختاروا اسمه

١ - م: الأبنان. ٢ - ع: لأكثر. ٣ - م: يغنى. ٤ - م: والد.



عَمَّداً فَلَا يَكْنَى إِلَّا  
والخلق في السَّابِعِ والتَّصَدَّقُ  
مَنْ فَضَّةً أَوْ ذَهَباً وَالْأُذُنُ  
لَكِنَّا الْخُسْتَانِ فِي السَّرَجَالِ  
وَالْخَفْضُ<sup>١</sup> لِلنِّسَاءِ مُسْتَحَبٌّ  
بِذَكَرٍ عَنْهُ وَشَاةٌ عَنْهَا  
وَكُسْرُ عَظْمٍ وَهِيَ كَالْأَضْحِيَةِ  
وَالدَّاءُ<sup>٢</sup> وَأَنْ تَكُونَ حَرَّةً  
وَإِنْ يَمِتْ أَبٌ قَالَ الطِّفْلُ  
وَلَمْ يَجْزِ إِجْبَارُ حَرَّةٍ كَمَا  
وَحَدُّهُ حَوْلَانِ وَالْأَقْلَى<sup>٣</sup>  
وَأُمُّهُ أَحَقُّ لَوْ سَاوَاهَا  
وَهِيَ أَحَقُّ بِحُضَانَةِ الذَّكَرِ  
مُسْلِمَةً وَحَرَّةً وَتَجِبُ  
أَوْ كَانَ شَخْصاً كَافِراً أَوْ مَوْلَى

غَيْرِ أَبِي الْقَاسِمِ فَهُوَ أَوْلَى  
بِوزْنِهِ نَقْداً وَأَمْناً وَرَقاً  
يُثَقَّبُ فِيهِ وَكَذَاكَ يُخْتَتَنُ  
فَرَضُ لَذِي الْبُلُوغِ وَالْكَمَالِ  
ثُمَّ يُعَقَّقُ عَنْهُ فَهُوَ نَدَبٌ  
يُكْرَهُ أَكْلُ الْأَبْوِينِ<sup>٤</sup> مِنْهَا  
وَأَفْضَلُ الْمَرَضِعِ الْمَرْضِيَّةِ<sup>٥</sup>  
لَهَا عَلَى أَبِ الرِّضَاعِ أَجْرُهُ  
يُخْرَجُ مِنْهُ أَجْرُهَا بِالْعَدْلِ  
عِشْرُونَ شَهْراً ثُمَّ شَهْرٌ يَتَلَوُ  
عَلَى الرِّضَاعِ جِازَ إِجْبَارِ الْأُمِّ  
فِي الْأَجْرِ<sup>٦</sup> أَوْ تَجَرَّعَ سِوَاهَا  
أَقَلَّ مَدَّةِ الرِّضَاعِ تُعْتَبَرُ  
فِي الْبَنَاتِ سَبْعاً وَإِذَا مَاتَ الْأَبُ  
فَالْأُمُّ مَسْنَةٌ وَسِوَاهُ أَوْلَى

### القول في الانفاق أمّا زوجته فالفرض إطعام وسكنى كسوته

مع دائم العقد ولو ذمّيّه أو أمة مع مكنه كليّه

٥- م: محمّد: ولا يسنّى. ١- الخفض: الختن. ٢- ع: والدين. ٣- م: المرويه.

٤- ع: واردة. م: ولده. ٥- م: عشر. ٦- ع: أو في لأجر.

فإن يطلق بائناً <sup>١</sup> أو ماتا	زوج فلا نفقة إن فاتا
حمل وتقضي فوتها وأما	أقارب فالأبوان حتما
فصاعداً وولد وإن نزل	بشرط فقر وعن الكسب فشل
والفرض إنفاق أب عن الولد	وعند موت الأب أو عجز فجَد
له وهكذا فإن هم فُقدوا	فالأم أو آباؤها إن تفقد <sup>٢</sup>
أما الرقيق فعلى أربابه	وجاز أن يعمل في اكتسابه
إذا كفى أولاً أتم المولى	وهكذا بهائم وآلا
يُجبر على البيع أو الذبح لما	يُذبح أو إشباعه أكلاً وما <sup>٣</sup>



مركز بحوث المخطوطات الإسلامية

١- م: ثانياً. ٢- يعني: الأم. م: يفقد. ع: يفقدوا. ٣- يعني: وماء.

## كتاب الطلاق

### القول في الطلاق والمطلق بلوغه والقصد شرط مطلق

والعقل وأختياريه العادي وجاز أن يطلق الولي  
حسب عن المجنون<sup>١</sup> لا الصغير ولا عن المغمى ولا الخمور  
وشرطها الدوام ثم إن دخل بها وكان حاضراً فقد بطل  
في الحيض والتفاس أما السفر بقدر ما أنتقل ذاك الظهر  
إلى سواء صحح الطلاق ولو لحيض صادف اتفاق  
وأن يمان الظهر عن ملامسه فيه سوى صغيرة أو يائسه  
وحامل أما التي استربت بعد ثلاث أشهر أبينت  
ولم يقع إلا بلفظ طالق مجرداً عن اشتراط لاحق  
[أو صفة يسمعه عدلان ولم يقع بحضور النسوان]

## القول في أقسامه فمبدع وسنة فالمبدعات أربع

أولهن حائض والثاني  
ثالثها طلاق ذات الرّبه  
والرّابع الثلاث بالإرسال  
ثانيها البائن والرجعي  
يائسة صغيرة وما دخل  
بذلها ثمّ الثلاث فصلت  
والثاني ما عداه ممّا للرجل  
ثمّ طلاق عدة ما راجعاً  
وطلق الزّوجة بعد الظّهر  
ينكحها خلاها زوجان  
به ثلاثاً حُرّمت إلّا إذا  
وأشترط البلوغ في المحلل  
وهولما دون الثلاث يهدم  
وتثبت الرّجعة بالنطق بلا  
والقول قول امرأة في العدة  
ويكره الطلاق وهو في المرض  
موت إلى عام فإنّها ترث  
أو تتزوّج هي أو منه برا  
وزوجها يرثها في العدة  
للتّفسا إن حضر الزوجان  
قبل ثلاث أشهر محسوبه  
والكلّ أفتى فيه بالإبطال  
أولها في سنة جليّ  
بها وخلع والمباراة أتصل  
برجعتين تلك ستّ كملت  
فيه أرتجاع العرس إن شاء فعل  
في عدة وبعد ذلك واقعا  
محرم بالتّسع دوام العمر  
وما عداه فهو في الإتيان  
تزوّجت سواء دائماً كذا  
بدائم ووطئوها في القبل  
كما يهدمه الثلاث يحكم  
شهادة وهكذا إن فعلا  
بالحيض مع إمكانه في المده  
مع أنّه يصحّ لكن لو عرض  
ما لم يكن من بعدها الموت حدث  
رجعيّة أو بائناً هما سوا  
رجعيّة مع موتها في المده

ثم نكاحه صحيح إن دخل وإن يميت قبل دخوله بطل

### القول في العدة إن طلق لا تعنت منه إن يكن ما دخلا

ولا صغيرة ولا من يشئت وإن تكن في الحيض مستمرة وأثنان في الأمة أما إن تغب بأشهر ثلاثة متممه وعدة الحامل وضع الحمل أما آلتى عنها توفى البعل صغيرة أو يائساً أو ما دخل لمطلق الحمل بل أم الولد وغير أم ولد كالرق فحرة وهكذا لو أعتقا عتتها ثلاثة الأقراء في العدة الرجعية استأنفنا<sup>١</sup> وإن يكن في بائن أتممنا ولم يجز أن تخرج الرجعية قبل خروج العدة المضروبه ولا لها الخروج إلا أن عرت

لكن من مدته قد ضبطت<sup>٢</sup> أقراؤها ثلاثة في الحرة عنها ومثلها بحيض يحتسب في حرة ونصف ذلك في الأمة ولو أتى سقطاً بغير فصل أربع أشهر وعشرين ولو والأمة النصف وأبعد الأجل تعنت كالحرة من زوج فقد وإن يميت فائتبع بالعتق أمته من بعد وطء سبقا وإن يميت مطلّق النساء للموت رقاً وسواه كنا ما للطلاق فيه قد شرعنا من موطن الطلاق بالكلية إلا مع الفاحشة المكتوبة ضرورة فعند ذلك خرجت

بعد أنتصاف ليلة ولترجع مكانها والفجر لَمَّا يطلع  
ولَّتِي قد طَلَّقت رجعيَّه نفقة العلة كالعاديَّه<sup>١</sup>  
وعلة الطلاق من إيقاعه وعلة الممات من سماعه

### القول في الخلع وليس واقعا إلا إذا كان الطلاق تابعا

والمرتضى أوقعه مجردا وأجمعوا لابتدائه فيه من فدا  
مما يصح ملكه للمسلم غتارة معيَّناً لم يُبهم  
وجاز أن يأخذ منها أزيدا مما لها قد كان قبل أرفدا  
وشرطه التكليف والقصد إلى إيقاعه طوعاً وإلا بطلا  
والشَّروط فيها أن تكون طاهرا إن كان داخلاً بها أو حاضرا  
ولم تكن قد حملت وكانا بحضرتها<sup>٢</sup> ملتحقاً<sup>٣</sup> إمكانا  
طهارة من الجماع خاليه وإنها تُخصَّ<sup>٤</sup> بالكراهيه  
وإن تكن كراهة منفيَّه تبطل ولا يملك منها الفديه  
وإنه يحضره عدلان مثل الطلاق فهما سيَّان<sup>٥</sup>  
إن لم يكن مجرداً عن شرط ما لا يقتضيه عقده لا يلزما  
وجاز أن ترجع في فديتها ما دامت المرأة في عدتها  
ثم له الرجوع في البضع إذا ما رجعت في بذلها أو لا فلا  
وليس في العدة إرث والفدا إن استحقَّ قيل<sup>٦</sup> خلع فدا

١- م: نفقتها العادة كالعاديَّه. ٢- م: ولم تكن قد حضرت أو كانا. ٣- م: بحضرتها.

٤- ع: تخص. م: تحيظ. ٥- م: شيان. ٦- كلتا النسختين: قبل.

وجاز بعد الإذن بهذا الرق  
 وإن فدت مسلمة خيراً فإن  
 وإن تخالعا<sup>١</sup> على ألف وما  
 وإن يكن خلاً فبانت خمره  
 وإن يطلقها بفدية وقع  
 وهو عقيب القول فوراً فإذا  
 أما المبراة فكالخلع ولا  
 يقول باراتك هند بكذا  
 ما لم تعد في البذل في اعتدادها  
 ودونه يتبع بعد العتق  
 أتبع بالطلاق رجعيًا يكن  
 بينها فباطل إذا أباها  
 صَحَّ ويستحق خلاً قدره  
 لكن يكون بائناً<sup>٢</sup> وما خلع  
 أخر رجعيًا<sup>٣</sup> أتى ولا فدا  
 فرق سوى إشراك كره حصلا  
 فأنت طالق فبائن أتى  
 ولا يكون فوق ما أفادها

### القول في الظهار والتحریم فيه على فاعله معلوم

صورته أنت كظهر أُمي  
 وشرطه عدلان والتكليف  
 وأن يكون واقعاً في طهر  
 وفيه في المتعة والإماء  
 خلف<sup>٤</sup> ولا يقع في إضرار  
 لوطئها يلزمه التكفير  
 وإن يكن طلق ثم راجعا  
 عليّ أو إحدى ذوات الحرم  
 والقصد واختياره المعروف  
 لا وطء فيه كالطلاق يجري  
 وقبل وطء وبشرط جاء  
 ولا يمين ومع الإيثار  
 أي لا يبطأ بدونها القدير  
 في علة كفر ثم جامعاً

١- ع: يخالعا. ٢- ع: نائبا. ٣- ع: «البذل فوراً» بدل «القول فوراً».

٤- كلتا النسختين: جلف.

فإن يكن راجع بعد العلة أو عن موت واحد أوردته وإن يطاء من قبل أن يكفرا [وكلمها كسرر وطئاً كفراً] ثم إذا ترافعا فليُنظرًا وبعدها التضييق للحكام حتى يقوم الزوج بالتكفير وإن شراها تابعاً ظهارة أو بائناً فاستأنفا في المدة ففي الجميع سقطت كفارته لزمه في العمد أن يكرراً<sup>١</sup> ومن يكن يعجز عنها استغفراً<sup>٢</sup> ثلاثة من الحضور أشهراً عليه في الشراب والإطعام أو بطلاقها على التخيير ثم وطئ بالملك لا كفارة

### القول في الإيلاء ليس ينعقد إلا إذا إضرارها به قصد

وشرطه اسم الله من مختار والعبد والمحبوب<sup>٣</sup> والخصي وخُص بالذائم والمدخول أو ما يزيد عن شهور أربعة أنظره الحاكم بعد أشهراً جاز وإلا شدد التضييقاً وكان رجعيًا ولو آلى إلى كفارة ولو أصابه زعم مكلف والقصد للإضرار كالحراً أو من خلقه سوي بها وأن يطلق حين يؤلي فإن رأت زوجته المرافعة أربعة إن فاء ثم كفرا في ذين أو أن ينجز التطلقاً وقت تقضى أو وطئ بعد فلا فالقول فيها قوله مع القسم

١- م: ومن يكن يعجز عنها استغفراً. ٢- ليس في م. ٣- كلتا النسختين: المجنون.



وفيه للقادر<sup>١</sup> وطئ<sup>٢</sup> في القبل وعاجز عزم عليه إن حصل  
طوق<sup>٣</sup> ولا يُكرّر التكفير<sup>٤</sup> لو باليمين حصل التكرير

### القول في حكم اللعان والسبب دعوى رمى الزوجة<sup>٣</sup> أو إنكار أب

لولد إذا ادّعى المعايينه في القذف مع تعذر في البيّنه  
والشرط في الإنكار كون المنكر في ظاهر الأمر سليل المنكر  
والشرط في اللعان تكليف نعم وبرؤها من خرس ومن صمم  
ودائم العقد ولو لم يدخلها قيل يصحّ منها وقيل لا  
صورته<sup>٤</sup> قول الحليل أشهد بالله<sup>٥</sup> إني صادق مسدّد  
في قذفها فإن أتم أربعاً وعظه فعند ذا إن رجعا  
يحده وإن أصرق<sup>٦</sup> قالوا إن عليه لعنة تعالى  
إن كان فيه كاذباً ثم تقل أشهد بالإله<sup>٥</sup> إن ذا الرجل  
لكاذب إن أربعاً قد تمت وعظها وإن أقرت رُجمت  
أولا تقل إن عليها الغضبا من ربّها إن كان صدقاً نسباً  
حينئذ تحرم تحريم الأبد وواجب لفظ شهادة ورد  
قائمين وبداءة الرجل معيناً زوجته ولا يقل

١ - الظاهر: وَفَيْتَهُ للقادر ورسمها بـ «وفيه» فهي «وَفَيْتَهُ». وبالتالي هي «وَفَيْتَهُ» بفكّ التضعيف وجعل الياء الثانية همزة. أو تعتمد باتيان هذه اللفظة؛ أعني: «وفيه» على علاقتها حفظاً على الوزن. ٢ - الطوق: القدرة. ٣ - ع: دعوى زناء زوجة. ٤ - م: صورتها. ع: صيفته. وما أثبتناه في المتن من متن التبصرة. ٥ - م: بالله.

إِلَّا بِلَفْظِ عَرَبِيٍّ إِنْ قَدَرُ      وَإِنْ يَكُنْ عِذْرًا أَجْبَرًا بِالْأُخْرِ  
 وَيَبْدَأُ الزَّوْجَانِ بِالشَّهَادَةِ      وَبَعْدَهَا يَخْتَصُّ بِالزِّيَادَةِ  
 بِاللَّعْنِ وَهِيَ بَعْدُهُ بِالْغَضَبِ      وَالتَّدْبِ كَوْنِ حَاكِمٍ فِي النَّصَبِ  
 مُسْتَدْبِرُ الْقَبْلَةِ عَنْ يَمَانِهِ      حَلِيلُهَا وَالْعَرَسُ عَنْ يَسَارِهِ  
 وَأَنْ يَكُونَ بِحُضُورِ عَصَبٍ      وَالْوَعْظُ قَبْلَ لَعْنَةِ وَالْغَضَبِ  
 [وَإِنْ يُكْذِّبُ نَفْسَهُ بَعْدُ يُحَدِّدُ]      لِلْقَذْفِ وَالتَّحْرِيمِ بَاقٍ لِلْأَبْدِ<sup>٢</sup>  
 أَمَّا لَوْ اعْتَرَفَ بَعْدًا بِالْوَلَدِ      وَرَثَةُ الْوَلَدِ وَالْعَكْسُ فَسَدُ  
 كَذَا قَرَابَاتِ أَبٍ وَالْجَدِّ      قِيلَ عَلَيْهَا<sup>٣</sup> لَوْ أَقَرَّتْ بَعْدُ  
 أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَلَوْ طَلَّقَهَا      فَادَّعَيْتِ الْحَمْلَ فَمَا وَافَقَهَا  
 فِي كَوْنِهِ وَلَدُهُ فَاحْضَرَتْ      بَيِّنَةُ الْمَرْخِي بِسُتْرٍ ثَبَتَتْ<sup>٤</sup>  
 فَالْأَقْرَبُ التَّقْوُطُ لِلْعَانِ<sup>٥</sup>      إِلَّا مَعَ الْإِثْبَاتِ لِلْمُغْشِيَانِ<sup>٦</sup>

مركز تحقيق مكتبة التراث الإسلامي

١- م: خير. ٢- ليس في م. ٣- أي: الحد. ٤- ع: بيّنة أن جاء ستر أثبتت.

٥- ع: فالان الاسقاط للعان. ٦- م: للفتيان.

## كتاب العتق

### القول في العتق وقبل العتق لابد أن يُذكر أصل الرقّة

يختص بالحربي والتمّي في خرقه لنقمة التّسبي<sup>١</sup>  
وهكذا يحكم بالإقرار بالرقّ من مكلف مختار  
ومن يبع في سوقنا العاديّة لم يستمع دعواه للحرّيّة  
ولم يجز ملك الفتى أباه أو أمّه وإن علا جدّه  
وهكذا ولده وإن نزل ويستوي المرأة في ذا والرجل  
ورجل محرم لا يملك من نسوة وهي لمن تملك  
فحال ما يملك كلّ منها أبا وأما وهما المحارما<sup>٢</sup>  
ينعتق المملوك ثم كالنّسب حكم الرّضاع فيها الحكم وجب  
أما صريح العتق أنت حرّ لكن بلفظ العتق فيه فكر  
أما بغير اللفظتين لا يقع في الخطّ أو إشارة كلّ منع  
والشرط في اليمين أمّا المشترط خدمته أو غيرها فيه ضبط  
والشرط في المعتق قصد قرابة كماله اختياره لرغبة

والعبد إسلام وصحّ الكافر      إن كان بالتّذرنواه التّاذر  
ويكره المبدع وأستحبّا      مملوكه سبع سنين ندبا  
ومن يكن كلّ قديم نذرا      إعتاقه عتق من قد غبرا  
له شهور ستّة ومن نذر      أول من يملكه يكون حرّ  
فلك التّاذر جمعاً دفعه      أخرج من قد أخرجته القرعة  
على خلاف فيه والمملوك      لا يثمر الملك له التّملك  
ولو من المولى على الأقوى وإن      أعتق عبداً معه مال إذن  
[فالمال للمولى سواء علما      به ولم يستثنه أو كتبا]<sup>١</sup>  
وإن يكن ثلث العبد أعتقا      أخرج بالقرعة ثلثاً أعتقا  
وثلث عبد فجميعه وما      فيه شريك فعليه قوماً  
ومعسراً<sup>٢</sup> يسمّى ومن قد عتقا      حبلى فعند حملها ما عُتقا  
إلا بتنصيب ومن عن العبي      له أو الإقصاد أو من جذما  
أو نكل<sup>٣</sup> المولى به أو من سبق      مولاه بالإسلام خارجاً عُتق  
وإن يمت عن وارث مملوك      لا غير فليُشَرَّ من المتروك<sup>٤</sup>  
من ربه وبعد ذا فليعتق      وليعط من تراثه ما قد بقي

### القول في التّدبير أنت حرّ بعد وفاتي كالوصاة برّ

من كامل متّصف بقصده<sup>٥</sup>      يُعتق من ثلثه من بعده

١ - ليس في م. ٢ - يعني: ولو كان معسراً. ٣ - م: نكل. ٤ - م: المملوك.

٥ - م: بمقده.

ثم متى شاء له أن يرجعها      فيه وبعد دينه قد شرعا  
 لو دبّر الحبلى فإنّ الولدا      رقّ فأما الحمل لو تجدّدا  
 من رقبه فإِنَّه مدبّر      ولو بالأمّ رجع المدبّر  
 دام على تدبيره الوليد      وولد المدبّر المولود  
 من أمة مدبرٌ ولو تلف      أبوه قبل سيّد لا يختلف  
 لو عجز الثلث سعوا في الباقي      ويبطل التّدبير بالإباق

### القول في كتابة محيطه قسمين من مطلقة مشروطه

أولاهما القول له كاتبك      على كذا إلى كذا أجلك  
 في النجم أو أكثر ثم يقبل      مملوكه وقيل يحتاج إلى  
 قول فإن أدبت أنت حرّ      فكلمها أدى منه قدر  
 يعتق ما قابله ولم يجز      للسيّد الفسخ لها ولو عجز  
 لكن إذا ما عجز المكاتب      ففكّه على الإمام واجب  
 من الرقاب وإذا ما ولدا      من أمة فقس عليه الولدا  
 فإن يميت ومنه ما تحرّرا      شيء فللمولى الذي قد أجرا  
 وإن يكن تحرّر البعض ملك      بقدر رقبته ممّا ترك  
 وتأخذ الأولاد بالحرّية      إرثاً ومنه تمّموا البقيّة  
 وإن يكن مات بلامال سعى      أولاده وتسمّموه أجمعاً  
 وأنعتقوا بعد الأداء ويرث      بقدر حرّيته إذا ورث

كذلك منه ما له الوصية      يصح ممّا قابل الحرّية  
 وحده وحده<sup>١</sup> مولاها إذا      وطئها مُطلقاً فيها كذا  
 ثانيه مشروطة يريد<sup>٢</sup>      إنك في رقيّة مردود  
 إذا عجزت فهو رقّ إن عجز      والحدّ من نجم إلى نجم يفز  
 لكن يكون صبره مسنوناً      والشرط في العوض أن يكونا  
 ممّا يصح ملكه معلوماً      ديناً إلى الأجل أو نجوماً  
 وكرهوا تجاوزاً لقيمته      والموت للمشروط في كتابته  
 مبطل لها وحكم الولد      والمال بعد حكم مال السيّد  
 ومنعوا تصرف المكاتب      في المال إلا طلب المكاسب<sup>٣</sup>  
 إلا بإذن سيّد وأطلقا      تصرف السيّد إلا بالوفا<sup>٤</sup>  
 ولو بوطء أكره المكاتبه      فهرها ويمنع المكاتبه  
 تزويجها إلا بإذن المولى      وولدها كحالها من مولى

١ - كلتا النسختين: وجده وجد. ٢ - م: ثامنه شروطه تزويد. ٣ - م: المكاتب.

٤ - م: بالوقيل.

## كتاب الإيمان

القول في الإيمان ليس ينعقد  
باسم سوى اسم الله لا باسم أحد

من أنبياء الله أو أنعمته ولا بأن يقسم ببراءته  
منه ومنهم ثم شرط الحلف صدوره من قاصد مكلف  
لا مكره وضُححت من كافر ~~وليس ينعقد~~ غير القادر  
على فعال واجب أو ندب أو راجع المباح أو تاب  
عن فعل محظور<sup>٢</sup> ومكروه وما كان مباحاً تركه لا مأثماً  
[ولو تساوى الفعل والترك لزم عمله بمقتضى ذاك القسم]<sup>٣</sup>  
ثم بفعل الغير لا ينعقد ولا بفعل المستحيل يرد  
ولا على ماض ولو عجز حدث عن ممكن لا حرج إذا نكث  
وجوّزت على خلاف الواقع إذا أنطوت على صلاح جامع  
يكون إن أحسنها موريا وإن يكن مشيئة مستثنيا  
حلّ اليمين ويمين الولد وزوجة وأمة للسيد

١ - الظاهر سقوط كلمة هنا مثل «من» تنشئة وزن البيت. ٢ - م: محذور. ٣ - ليس في م.

والبعل<sup>١</sup> والوالد حسب حلها<sup>٢</sup> إن كان في غير الفروض فعلها  
وإنما يلزم بالكفاره من خالف اليمين وهوتاره  
بترك ما أوجبت اليمين فعاله أو عكسه يكون  
لا بالغموس ثم لا يجوز أن يحلف إلا عن يقين لا يظن  
صورتها والله أو بالله لأفعلن وكذا تالله  
م<sup>٣</sup> الله أو لعمرى<sup>٤</sup> ثم أقسم إن كان باسم الله ثم يلزم  
أو قرن الفعل برب المصحف أما وحق الله فهو لا يفي

### القول في التذرو شرط العاقد

### وقوعه من ذي اختيار قاصد

مكلف ومسلم والإذن من مولى وزوج في سوى الفرض إذن  
يكون براً تارة وشكراً وتارة تبرعاً وزجراً  
والبر مثل إن رزقت ولداً حياً فله علي ما بدا<sup>٥</sup>  
[والشكر مثل ذا المريض إن برا غداً فله علي ما برا]<sup>٦</sup>  
والزجر مثل إن فعلت محرماً بعد فله علي أوكما  
[يقول إن لم أفعل الخير غدا طوعاً فله علي ذا وذا]<sup>٧</sup>  
إن قال لله علي ذا ولم يقرن بشرط متبرع لزم  
والتذر فرض أن يكون طاعة لعاقد التذر<sup>٨</sup> له أستطاعه  
وإن يكن نذر طاعة ولم يبينه فليصل أو يصم<sup>٩</sup>

١ - م: العبد. ٢ - ع: حلها. ٣ - يعني: أيم. ٤ - م: والله والعمرا لله. ٥ - م: يردا.

٦ و٧ - ليس في م. ٨ - ع: لعاقل نذر. ٩ - ع: ... ولم يبينه فليصل شيئاً أو يصم.



يوماً وإن شاء بشيء صدقاً	فلفظها على الجميع صدقاً
والحين نصف العام والزمان	خسة أشهر له بيان
وإن يقل مالا كثيراً يلزم	عنه ثمانين من الدراهم
وإن يكن نذر بكل ما له	ولم يطق قسومه بحاله
وكلما صدق شيئاً حسبه	حتى يوفي كلما قد كتبه
والتنذر إن قيّد بالزمان	خص به كذاك بالمكان
أولا فلا ومن لصوم قد نذر	يوماً معيناً فوافق السفر
والحيض والتنفاس أو عيدين	أفطر وليقض سوى العيدين
كذا إذا عجز أن يصوما	أفطره ولم يكن مأثوما

### القول في العهد وليس ينعقد إلا بلفظ والذي فيه ورد

عاهدت أو على عهد الله	إن كان ذا عليّ ذال له
والحكم كاليمين ثم من جعل	فرسه <sup>١</sup> أورقه هدياً حمل
ثمنه للبيت أو للمشهد	حسب ما سماه في التعهد <sup>٢</sup>
يكون من إصلاحهنّ جار	والعون للحبّاج والزوّار

### القول في كفارة أقسامها أربعة قد ذكرت أحكامها

أولها مرتّب والثاني	مخير والثالث الأمران
---------------------	----------------------

والرابع الجمع فأما الأول  
عتق فإن عجز فالصيام  
ستين مسكيناً إذا لم يقدر  
بعد الزوال في قضاء الشهر  
إن لم يطق على الطعام صاماً  
وقسمها الثاني هو المخير  
يوماً أو المعين المنذور  
في مذهب فالعتق أو صيام  
ستين مسكيناً وأما الأمران  
خيار بين العتق والإطعام  
وإن يكن يعجز فالصيام  
ومثله الإيلاء أما الجمع  
كالقتل ظلماً قبل ذي الإيمان  
وقيل فيمن ببراءة حلف  
وجزها الشعر كرمضان  
كذلك شق الرجل الثوب على  
وناكح العدة بالتفريق  
ومن يكن عن العشاء ناماً  
وعاجز عن صوم يوم نذراً  
ويجزئ الأبق مع أم الولد<sup>١</sup>

ظهارةم أو خطأ من يقتل  
تتابعاً شهران والإطعام  
ثالثها كفارة للمفطر  
أي رمضان فطعام عشر  
تتابعاً ثلاثة أياماً  
يلزم من في رمضان يفطر  
كذا خلاف العهد والتذور  
تتابعاً شهرين أو إطعام  
جاء به كفارة في الأيمان  
عشرة أو كسوة الأقسام  
ثلاثة تتابع الأيام  
وما فيه للخصال طرأ جمع  
العتق والستون والشهران  
فكالظهار فيمين إن ضعف  
ونتفه والخدش كالأيمان  
ولده أو عرسه قد جُعلا  
بأصوع خمس من الدقيق  
حتى تفوت في الغداة صاماً  
فذاك بالمُدين عنه كفراً  
ومن يجد ثمنها فقد وجد


إن أمكن الشراء والمدبراً  
 من لم يجد رقبة أو وجد  
 فالصوم في مُرتَّبٍ ولا تُبَع  
 ثم مع العجز عن الصيام  
 ستين مسكيناً لكلِّ مُدٍّ  
 لم يتكمل<sup>١</sup> جُوز التَّكرار  
 ويستحبُّ أدمه أعلاه  
 ولم يجز أن يطعم الصَّغار  
 وإن يكونوا وحدهم فائنان  
 والعبد في كَفَّارة الظَّهار  
 وكسوة الفقير ثوبان ومَغ  
 وأشترطوا القربة والتَّعتين<sup>٢</sup>  
 يجزئ كذا إيمانها مُعتَبراً  
 لكنَّه ثمنها قد فقدا  
 ملبسه خادمه والمرتبِع  
 ينتقل الفرض إلى إطعام  
 من الطعام وإذا ما العَدَّ  
 مثاله من قوته إكثار  
 لحم فخلَّ ملحاً أدناه  
 إلا إذا ما شاركوا الكبارا  
 بأحد الرِّجال يُحسِّبان  
 وخطأ كالنَّصف في الأحرار  
 إعساره بالشُّوب حسب يقتنع  
 من مسلمين ومكلفينا



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## كتاب الصيد

### القول في الصيد وكلما قُتِل بغير كلب أو بنصل لا يحل

فالكلب محتاج شروط ستة  تعليمه بحيث إن أرسلته  
يطيع أو زجرته ينزجر ~~بغير كلب~~ ولا يعتاد لا ما يندر  
وأن يكون مسلماً مرسله أو حكمه أو قاصداً يفعل  
وأن يُسمي عند إرسال ولا يغيب حياً عنه حين يُقتل  
[لو لم يسم ناسياً معتقداً وجوبها حل الذي تصيداً]<sup>١</sup>  
فإن يُسم واحداً وأرسلا سواء لم يكن له مُحللاً  
وهكذا لو أن كلب كافر شاركه أو لا بقصد حاضراً  
والسهم والسيف فكل ما قتل والرمح إن سمي الذي قد أرسل  
وشروطه الإسلام أو بالحكم والخرق بالمعراض مثل السهم

والشَّروط الامتناع حتَّى لو قتل	بالكلب أو بالسَّهم فرخاً لم يحل <sup>١</sup>
لو قذَّه السَّيف بنصفين أكل	تحرَّكاً أو سكناً فالكلَّ حل
وإن تَخَصَّ الحركات شطره	مما به الحياة مستقره
حل <sup>٢</sup> إذا ذكَّى وإن لم يستقر	حلاً وما يقطعه الحبل حظر
ومن رمى صيداً وغيره قتل	حل ولو لم يقصد الصيد بطل
وكلَّمَا يجسده في الآله	فبالذَّكاة يدرك استحلاله
إن كانت الحياة مستقره	فيه وإلا فتحقَّق حظره

### القول في الذَّبْح وشرط الفاعل إسلامه ولو بغير كامل

وشرطه الحديد في اختياره	وكلَّ ما يفري مع اضطاراه
والشَّروط في الذَّبْح لما عدا الأبل	من حيوان فهي بالتحرَّح حل
القطع للحلقوم ثم المري	ولودجين محكماً للفري
والشَّروط في المنحور طعن لبته	وفيها استقباله لقبلة
مسمياً فرضاً فلو أخلا	عمداً بقسم منها ما خلا
وبعده حركة الحي ولو	ذنبه أو طرف عين ورووا

١ — بعد هذا البيت سقط بيت أونسي الشاعر إنشاءه، لأنَّ في متن التبصرة توجد قاعدة فرعية.  
وهي:

ولسورماه بسهم فتردى من جبل أو وقع في الماء فسات لم يحل  
ويمكن أن يكون البيت الساقط كما أنشأه الأديب الفاضل الهنداوي:

ولسورماه فتردى من جبل أو غاص في الماء فسات لم يحل  
٢ — ع: جاز.

قنّاعة بدمه المسفوح	فواحد يجزئ في الصحيح
لوقُيدا فيتة وندبا	أن تُربط الأربع إلا الذنبا
من بقر كذا ثلاث من غنم	يطلق رجلاً ولباقها حرم
ويربط الأخفاف من إبل إلى	إباطها وللطير مرسلا
وما بسوق المسلمين يُشترى	حلٌ ذكيٌّ إن جهلت الخبرا
والذبح والتحر إذا تعدّرا	كالمتردّي أو كفحل البقرا
فاقتله بالسيف والرماح	أو غيرها وخذه بالجراح
إن خفت أن يتلف الذكاة	في السمك الإخراج والحياة
كذا الجراد والدّبي <sup>١</sup> حرام	وليس شرطاً فيها الإسلام
وكلما يحرق منه في الأجم	من قبل أن يؤخذ فالكلّ حرم
والحمل أن يخرج به حياة	فالشرط في تحليله الذكاة
أو تمّ لكن لم تلجه الروح	فهو يذبح أمه ذبيح

### القول في أطعمة وأشربه ولكلّ منها قد ذكرنا أضربه

أولها حوت البحار تُؤكلُ	ذوالفلس والظافي لا يُخللُ
ويُحرّم الجلال <sup>٢</sup> حتى يُعلفا	بطاهر يوماً وليلة كفى
ويُحرّم الجرّي و الضفادع	والسلحفات سرطان رابع
لا بأس بالكنمت والظبران	منه كالا بلاميّ اربيان
والظمر أيضاً والرّيثا فهي لك	حلّ وما يوجد في جوف السمك

١ - الدّبي: الجراد قبل أن يطير، أو أصغر ما يكون من الجراد. ٢ - أي: الذي يأكل العذرة.

إن كان حلاً لا كبطن الحية  
 لم تنسلخ والبيض يتلوه وإن  
 الثاني في البهائم البرية  
 وبقر الوحش وكبش الجبل  
 وتكره الحمير والسبغال  
 من المباح وهو ما غداه<sup>٢</sup>  
 إلا مع أستبرائها أتياما  
 فالتوق أربعين يوماً والبقر  
 ويكره الرضاع خنزيراً وما  
 وكل ذي ناب حرام كالأسد  
 كأرنسب والضب واليربوع  
 والقمل والبق براغيث جمع  
 كالصقر والبازي وما يصق  
 وكلها ليس له صيصية<sup>٣</sup>  
 وهكذا الطاووس والجلال  
 إلا بالاستبراء أما البط  
 ويحرم الخفاش والزنبور  
 وبيض ما يحرم ثم المشتبه  
 ويكره الغراب ثم الهدد  
 كذا الشقراق كذا الصوام  
 إلا التي تسقط وهي حية  
 عن اشتباه فحلاله الخشن  
 يؤكل منها النعم الأهلية  
 وحر الوحش وغزلاناً تأكل  
 والخيل ثم يحرم الجلال  
 عذرة الإنسان لا سواء  
 معلوفة بطاهر طعاما  
 عشرين يوماً والشياه بعشر  
 يشته مع نسله قد حرماً  
 وهكذا الثعلب والذي ورد  
 والحشرات الحظر في الجميع  
 والثالث الطير ويحرم السبع  
 أكثر ما غالباً يدق  
 قانصة حوصلة مروية  
 مما ذكرنا أنه حلال  
 خمساً ثلاث في الدجاج الشرط  
 كذا الذباب كله محظور  
 ما طرفاه أختلفا لا بأس به  
 فاخنة قنبرة وصرده  
 الرابع الجامد والحرام

١- ع: غزلا. م: مالا. ٢- ع: غداه. م: عداه.

٣- شددت اضطرراً لأجل الوزن.



من ذلك الميتة والأجزاء  
 من طاهر الحياة صوف<sup>١</sup> وشعر  
 والظلف والبيض أكتسى فوقاني  
 ثم من الذبيحة المحرم  
 وفرثه<sup>٢</sup> طحاله مثانته  
 مشيمة النخاع حديق وغدد  
 وتحرم الأنجاس ثم العذرة  
 والطين إلا ترربة السبط شفا  
 وتكره الكلى وأذن القلب  
 للمسكرات والعصير إن غلى  
 ويحرم العلق وهو نجس  
 من مائع وغيره وما يجد  
 نجاسة تلقى وما لها شمل<sup>٣</sup>  
 والدهن إن ينجس بشيء رسا  
 وتحرم الأبوال كلها عدا  
 وتحرم الألبان مما يحرم  
 يلق على الثيران فالذكي  
 وإن ذكي وسواه أجتَمعا  
 وجاز أن يأكل حسب الآيه  
 وتطهر الخمرة صارت خلًا  
 منها ولكن حُلِّلت أشياء  
 ريش وقرن ثم عظم<sup>٤</sup> ووبر  
 من قشره أنفحة الألبان  
 قضيبه والأنثيان والدم  
 وفرجه<sup>٥</sup> علباؤه مبرارته  
 أشاجع خرزة الرأس فقد  
 وقطعة الحي غدت منبتره  
 حمصة والسم مما أتلفا  
 الخامس المائع مثل الشرب  
 والدم والفقاع خمرًا نزلًا  
 ولو ببيض وكذا ما ينجس  
 كالسمن والعسل فيه إن وُجد  
 منه وحل ما عداه والمُحِل  
 بجوازه<sup>٦</sup> إعلاق له تحت السما  
 أبوال الأبل للشفاء وردا  
 واللحم إن ذكاته لا تُعلم  
 منقبض وميتة رخي  
 وأتسبا عليه حُرما معا  
 ما لم تحط بكراهة درايه  
 إن كان ذاك بعلاج أولا

١- م: صوف. ٢- م: قرنه. ٣- م: فرخه. ٤- م: اشتمل. ٥- م: جود.

والرُبُّ إن تشبَّهت رائحته	ما لم تكن قد سبقت نجاسته
وإن غلى بنفسه العصير	بمسك فذاك لا يصير
إلا إذا ما ذهب الثلثان	أو كان ذاك الغلي بالنيران
أي خارج على الامام طاغي	وجاز للمضطّر غير الباغي
من الذي حرّم حفظ الرّمق	والعادي وهو قاطع للطرق
لليد مع تسمية والأكل	وسنّ من قبل الطعام الغسل
كذلك استلقاؤه والحمد	بيده اليمنى وغسل بعد
يساره وحرّموا أن يأكلا	وجعله لرجله اليمنى على
وكثرة قاضية بالضرر	شيئاً على مائدة للمسكّر



مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

## كتاب الميراث

### القول في الميراث وهو بالنسب طوراً وطوراً يستحق بالتب

مراتب النسب في التعداد ثلاث مرتبة الأولاد والأبوين فإذا أب ورث إن ورثته وحدها والباقي بينهما يكون ما يفضل له أو زوجة حاز النصيب العالي والابن يحوي المال بالكلية والبنت وحدها لها التصف وما أو هنّ فالثلثان والباقي يرد وإن يكن قد خلف الإنثا لذكر كحظ أنثيين فالسدس أو كلاهما السدسان

ثلاثة مرتبة الأولاد حسب حوى الكل وللأم ثلث ردة عليها وفي الاتفاق وإن يكن زوج بهني المسألة والأم ثلث وأبوه التالي وأثنان أو مازاد بالسوية يبقى لها ردة وما زادهما والحكم في البنين والجمع آتحد مع الذكور آقتسموا الميراثا وأن يكون أحد أبوين وسوي الباقي على الذكران

وإن يكن فيهم إناث فالذكر  
عن واحد من أبويه<sup>٢</sup> ومعه  
فرضاً وردّاً ولها الباقي كذا  
ومعها لو كان أبوان  
ثم لها فرضاً وردّاً ما بقي  
ثلث وللبنتين والبينات  
والنقص<sup>٥</sup> بالأزواج والزوجات  
إن خلف الميت أخاً وأختين  
مع أبوين حجبوا الأثم<sup>٦</sup> سوى  
إن كانت الحجاب مسلمين<sup>٧</sup>  
منفصلين لأب أو لها  
شرط من الشروط<sup>٨</sup> زال الحجب  
فإن يكن معها أولاد  
نصفين والباقي لهم أو بنت  
والنصف للبنت وما يبقى<sup>٩</sup> يرد  
وكل من مات ولم يترك ولد  
كانوا كابائهم وأستوجبا  
وفي أنضمام ولد البنت إلى

كالأثنين وإذا المرء غبراً  
بنت حوى من الثراث ربعة  
والخمس مع بنتين<sup>٣</sup> أو ما فوق ذا  
فلها كذلك الخمسان  
ولها مع اثنتين فارتق<sup>٤</sup>  
ثلثان بالفرض على ما يأتي  
فيها على البنت أو البنات  
أو أخوات أربعاً أو اثنتين  
سدسها والأب للباقي حوى  
غير ممالك وقاتلين<sup>٧</sup>  
والأب حي ومتى ما عدما  
ومعه الحصة سدس<sup>٩</sup> حسب  
فلها السدسان لا يزداد  
فلها الثلث كما قدمت  
على أب والبنت أرباعاً ورد  
لصلبه وثم أولاد الولد  
كل نصيب من به تقرّبا  
أولاد الابن في الثراث جُمعلا

١- أي: مضي. وفي م: عبر. ٢- م: أبوين. ٣- م: ثنتين. ٤- م: فائق.

٥- م: البعض. ٦- م: الارث. ٧- م:

ان كانت الوارث مسلمين غير ممالك وقاتلين

٨- م: الحجب. ٩- م: ومعه لخصر سدس. ١٠- م: «ونقي ما» بدل «وما يبق».

نصيب ولد البنت منه الثلثان  
ثم لأولاد أبنته الثلثان  
يشاركون الأبوين كالولد  
يرث كالبنات عليهم كانوا  
وأحب أبنته الأكبر أثواب الجسد  
إن لم يكن ذا سفه وفاسد  
وليقتض ما عليه من فوات  
ثانية مرتبة الأجداد  
والعقب أو أحد أبوين  
فلأخ للأبوين المال  
وإن يكن للأبوين أخت  
التصف بالفرض ورثة الباقي  
وإن ترثه لها أختان  
تسمية والتثلث بالرة وإن  
لذكر كانشين<sup>٣</sup> أما  
فالسدس والباقي يرث وإذا<sup>٤</sup>  
[فالتثلث والباقي يرث والذكر  
وعندما يعدم من تقرّبا  
مقامهم ولم يكن مشاركا  
وإن يكن جمع بين الإخوة

لذكر مثل نصيب الأنثى<sup>١</sup>  
لها نصيب وله مثلان  
أقربهم يمنع منهم من بعد  
من الإناث أوهم ذكران<sup>٢</sup>  
والسيف والمصحف خاتماً ليد  
رأياً إذا خلف عنها زائدا  
من الصيام ومن الصلاة  
وإخوة مع عدم الأولاد  
فالأرث للإخوة والجسدين  
كذا إذا كثرت الرجال  
فثلثها فرضاً ورثاً بنت<sup>١</sup>  
لآية الأرحام باتفاق<sup>٢</sup>  
فصاعداً فلها الثلثان  
كن ذكوراً أو إناثاً فاجعلن  
إن كان واحداً يخص الأم  
فرضته اثنين وصاعداً كذا<sup>٣</sup>  
في ذاك كالأنثى كذا كل ذكر<sup>٤</sup>  
بالأبوين قام من خص الأب  
وحكمهم حكمهم في ذالك  
من أبويه وإليه إخوة

١- م: فثلثها زادوا فرضاً بنت. ٢- م: لآته: الأحسن بالاتفاق. ٣- م: كابنتين.

٤- م: الذكر. ٥- م: في ذاك كالأنثى كذا والذكر. ٦- ليس في م.

بعض يخص الأم والبعض الأب  
 وواحد الأم له السدس وإن  
 يقسم في الذكران والإناث  
 لمن يضم الأبوين اثنين  
 [أو واحداً وهكذا لو انفرد  
 مع إخوة الأم وإن كان الأولى  
 مازاد أرباعاً وأخاساً على  
 للزوج والزوجة فيها الأعلى  
 بالأبوين أو أب وكل جد  
 وإن يذر جداً وجدة لأب  
 وإن يكن قريهما بالأم  
 وإن يكونا متخالفين  
 فصاعداً ثلث وللذي اتصل  
 نقص على من بأب تقرب  
 وإن يجامع إخوة أجداد  
 للأخ نسبة الجدود العاليه  
 وولد الإخوة إن عد منا  
 أجداده ينوب من تقرب  
 وإن يكونوا قريوا بالأم  
 ثالثة مرتبة الأعمام

فساقط من بأب تقرباً  
 زاد على الواحد فالثلث إذن  
 سوية وفاضل الميراث  
 فصاعداً للأخ كالثنتين<sup>١</sup>  
 من قربه بالأب فرداً أو عدد<sup>٢</sup>  
 للأب أنثى أو إناث جعلاً  
 من بأب ومن بأُم وصلاً  
 ويدخل النقص على من أدلى<sup>٣</sup>  
 أو جلة ترثه إذا انفرد  
 فذكر بالأنثيين يُحتسب  
 فالجدة كالجدة عند القسم  
 وجدة الأم واحداً وأثنين  
 بالأب باقيه وفي الزوج دخل  
 ويمنع الأبعد فيه الأقرب  
 فالأخ كالجدة كذا الأولاد  
 وجدة لأخته<sup>٤</sup> مساويه  
 والأخوات مثلهم يشركنا  
 به على الكتاب<sup>٥</sup> إن كانوا لأب  
 فرجل كامرأة في السهم  
 وهم مع الأخوال في المقام

١- م: كالثنتين. ٢- ليس في م. ٣- أي: تقرب. ٤- م: لاخته.

٥- أي: للذكر مثل حظ الأنثيين. (النساء / ١١ و ١٧٦)

وإنما يرث مع فقد الأول  
كذلك لو كان عليه أزيد  
وفي اجتماعهم فورث عمه  
فإن تفرقوا فسهم الواحد  
على سواء ولذي الثَّقرَب  
لو عدموا أمّا إذا ما وُجدوا  
وإن يكن فرداً وإلاّ اقتسما<sup>٣</sup>  
فالخال يحوي المال والخالان  
[فصاعداً وإن يكونوا اتفقوا  
فالسَّدس للمدَّلي<sup>٥</sup> بأمّ واحداً  
على السَّواء وبأبوين  
فصاعداً على السَّواء وسقطت<sup>٦</sup> تكبيرة  
أما إذا ما عدم الذي أقرب<sup>٧</sup>  
فإن يكن فارق عن أحوال  
للخال أو أكثر أنثى وذكر  
وإن يكن تفرّق فقد غر  
والزوج والزوجة يأخذان  
وثلث الأصل لذي الثَّقرَب  
ويسقط المدلي إليه بالأب

فالعَم وحده له المال كمل  
أو عمّة وعمّتين صاعداً  
من ماله مثلي<sup>١</sup> نصيب العمّة  
للأم سدس ثلث للزَّائد  
بالأبوين ما بقي أو بأب  
يسقط من إلى<sup>٢</sup> أب يستند<sup>٢</sup>  
لذكر مثل أنثى<sup>٤</sup> أسهما  
فصاعداً وخالة ثنتان  
فبالتَّواء وإذا تفرّقوا  
والثلث لاثنتين لها فصاعداً  
بأبوين<sup>٨</sup> واحد<sup>٩</sup> واثنتين<sup>٩</sup>  
فصاعداً على السَّواء وسقطت<sup>٦</sup> تكبيرة  
بأبوين<sup>٨</sup> نابه<sup>٨</sup> المدني<sup>٨</sup> بأب  
مع العمومة فثلث المال  
باقية للأعمام<sup>١٠</sup> مثلما ذكر  
بيانه<sup>١١</sup> فقس عليه ما غر  
سهما الأعلى بلا نقصان  
بالأم والبقاقي بأم وأب<sup>١٢</sup>  
حسب مع الحاوي كمال التَّسب

١- م: مثل. ٢- م: يشند. ٣- م: أقسما. ٤- ع: أنثين. ٥- أي: المتقرَّب.

٦- ليس في م. ٧- م: تقرَّب. ٨- م: بانه. ع: بابه. ٩- م: قبلت.

١٠- م: الأعمال. ١١- م: ببابه. ١٢- م: بأبوين ما بقي أو بأب.

لكنه ينوبه لوفقدا  
 قام مقامه كذاك الخال  
 ينوب كلّ منهم من تقرّب  
 إلّا إذا كان أبن عمّ للأب  
 فالمال لابن العمّ دون العمّ  
 والأمر في خال أب وعمّه  
 مع عدم الأخوال والأعمام  
 وولد الأعمام والأخوال  
 تمنع أخوال أب وأمّ  
 وكلّ من جمع سببين  
 وإن يكن أحد سببيه  
 ثانيها السبب وهو آئتان  
 فالزوج يُعطى مع فقد الولد  
 تنصف الفرضان ثمّ إن نزل  
 وإن يكونا أنفردا رُدّ على  
 وإن يكونا زوجتين صاعدا  
 ويسرّثان دخلا أو لاعدا  
 فشرطه الدخول أما لو قضى  
 ويثبت الميراث في الطلاق  
 ويرث الزوج من الأشياء  
 وهكذا في زوجة لها ولد  
 فإن يكن خلف عمّ ولدا  
 إن عدم الأعمام والأخوال  
 به ويمنع البعيد الأقرب  
 والأثم مع عمّ يكون لأب  
 ذي الصورة اختصّت بهذا الحكم  
 فصاعداً ومثله لأُمّه  
 كحالهم في جملة الأحكام  
 لو نزلوا في درج السّفال  
 كذاك أعمامهما في الحكم  
 مشتركين ورث السّهمين  
 يمنع بعضاً فاقصر عليه  
 زوجيّة ثمّ الولاء ثان  
 والزوجة الرّبع فأما إن وُجدا  
 ولده كان كمن به اتّصل  
 زوج وفي الزوجة خلف نُقلا  
 فشركاء ناقصاً أو زائدا  
 من كان في مرضه قد عقدا  
 قبل فلا إرث ولا مهر اقترضى  
 إن كان رجعيّاً بالاتّفاق  
 جميعها من غير ما استثناء  
 منه وتُمنع العقار إن فُقد



والأرض بل من قيمة الآلات  
أما الولاء فله أقسام  
أولها العتق وكل معتق  
تبرعاً إلا إذا تبرأ  
بشرط فقد نسب وتشرك  
وإن يكن لمعتق تعدد  
ترثه أولاده الذكور  
وإن يكونوا فُقدوا فالعصبه  
للعصبات دون ولدها ولا  
ومنعوا من بيعه وهبته  
وربما أنجر مثقال الجر  
أبوه رق فولاء الحليل  
به إلى سيده ينجر  
فيه إلى عصبه المولى ولو  
فضامن وبعده الإمام  
إن ترك اثنين<sup>٣</sup> ومات المعتق  
شارك الابن الحي في الميراث  
ثاني<sup>٤</sup> ولأه ضامن الجريره  
مشتراطاً ولأوه عليه  
بنسب أو معتق ويشترك

والطوب والأشجار والتخللات  
ثلاثة كل له أحكام  
فإنه يرث مال المعتق  
من الجريرة فذاك يبرا  
زوجته والزوج فيما يترك<sup>١</sup>  
تشاركوا وإن يمت فأجود  
وأبواه فهو المشهور  
وإن يكن أنثى فإن أقربه  
للقرب بالأم نصيب في الولا  
وشرطه في البيع عند صفقته  
في حلها معتقة بحر<sup>٢</sup>  
لمعتق الأم وعتق البعل  
ولأوه فإن يمت فالأمر  
فقدن فالمولى لهم وإن نووا  
وما لمولاهما به إمام  
ثم قضى ابن ثم مات المعتق  
من ترك الميث من الوراثة  
ومن تولى كافلاً شروره<sup>٥</sup>  
مع فقد كل منتم إليه  
مع أحد الزوجين فيما قد ترك

١- م: يشترك. ٢- ع: فحر. ٣- ع: ابنين. ٤- م: صار

٥- م: ومن تولى كافراً شروره.

وهو من الإمام حسب أولى  
إرث ولا يضمن إلا سائبه  
وكل من ليس سواء وارثه  
ومع فقد كل من يناسبه  
يصنع فيه ما يشاء ونُقِل  
ذلك في الفقير في بلدانه  
أما إذا غاب الإمام قسماً  
لكنه لا يتعدى المولى  
كالمعتق في الرقاب الواجبه  
ثم الولاء للإمام ثالثه  
وارثه الإمام أو مسابيه<sup>١</sup>  
أن أمير المؤمنين قد جعل  
وضعفاء الحال من جيرانه  
في الفقراء حسب ما قد رسماً

### القول فيما يمنع الميراثا كفر وقتل رقهم ثلاثا

فيمنع الكافر إرث المسلم  
ولو قريباً فابن عم مسلم  
[ومع فقد المسلم الإمام  
أيضاً ويمنعونه من شركته  
شاركهم إن كان بالسوية  
وإن يكن وارثه فرداً فما  
والمسلمون يتوارثون  
كذلك الكفار<sup>٥</sup> دين واحد  
ومن يكن عن فطرة يرتد  
دون الذي به إليه ينتمي  
أولى من ابن كافر بل يحرم<sup>٢</sup>  
بل ترث الكفرة الإسلام<sup>٣</sup>  
وإن يكن أسلم قبل قسمته  
وجاز إن خص بأولويه  
لكافر إرث إذا ما أسلم  
ولو برأي متخالفينا  
ولو طرا في الملل التباعده  
يقتل كذا زوجته تعتد

١ - م: لثابته. ٢ - م: فليحرم. ٣ - ليس في م.

٤ - جاز الشيء: إذا أجمعه والمعنى: وأخذ الجميع إن كان أولى. ٥ - م: الكافر.

للموت من رذته وتوبته  
 وإن هو أرتد لسغير فطره  
 وإن أبى يُقتل وأما العدة  
 والمال لا يقسم إلا أن قتل  
 وحال ما ترتد أنثى حُبست  
 ولو عن الفطرة كان كفرها  
 لا يرث المرتدة إلا المسلم  
 لو لم يكن خلف إلا كافرا  
 وهكذا المسلم لومات وما  
 والقتل إما أن يكون عمدا  
 فيمنع الأول بالإطلاق  
 ويرث المقتول غير من قتل  
 إن فقدوا فللإمام وجبا  
 بالأب والذكوران والإناث  
 وفي آلي بأكفه تقربا  
 لو عدم الوارث للمقتول  
 فللإمام القتل أو أخذ الدية  
 وحكمها كالشركات تُقضى  
 وليس للديتان منع الوارث  
 الثالث الرقّ وذاك مانع  
 لا غيبة وقُسمت<sup>١</sup> تركته  
 فليستتب فالتوب يحو<sup>٢</sup> كفره  
 فكالطلاق من أوان الرّقة  
 وإن يكرّر أربعاً فالقتل حل  
 وعند أوقات الصلاة ضُربت  
 حتّى تتوب فيزول إصرها<sup>٣</sup>  
 وهو لكل كافر محرم<sup>٤</sup>  
 كان الثراث للإمام صائرا  
 له سوى المرتدة منه حرما  
 ظلما وإما خطأ لا قصدا  
 والثاني من ديته لا الباقي  
 ولو بعيداً منه أوبه أتصل  
 ويرث الدية من تقربا  
 والزّوج والزّوجة كالميراث  
 قولان والمنع أراه أقربا  
 عمدا بشرط الظلم للقتيل  
 وما له في قولنا أن يعفيه  
 منها الديون والوصايا تمضي<sup>٥</sup>  
 للدين من قبل الغريم العايب  
 في الظرفين وهو إن يجامع

١ - م: قصة. ٢ - م: يحي. ٣ - م: وإن يكن عن رابع. ٤ - م: ضرها.

٥ - م: فليحرم.

حرّاً يكون المال للحرّ فقد  
والرقّ إن أُعْتِق قبل قسمته  
وإن يكن وارثه فرداً فلا  
إن لم يكن وارث ميثت إلا  
ليقبض القيمة ممّا خلفا  
إن كانت القيمة فوق ما ترك  
ووارث المملوك مولاه إذا  
مدبر مكاتب أم ولد  
ولو غدا الرّق قريباً أو بعد  
شارك أوحاز بحسب حالته<sup>١</sup>  
يعتد في<sup>٢</sup> الميراث عتق حصلا  
رقّ سواء جاز جبراً<sup>٣</sup> المولى  
للعتق ثمّ إرث ما تخلفا  
فليس بالواجب ثمّ أن يفك  
قلنا بأنّ العبد مالك كذا  
إلاّ الذي أطلق إن كان نقد<sup>٤</sup>

### القول في مخارج السّهام والضرب والقسمة والأحكام

فالتّصف من اثنين والثلاثان  
والربع من أربعة والسادس من  
وإن يكن في الفرض ربع وسدس  
والثمن من عشرين بعد أربعة  
فالوجه ضرب عدد منكسر  
[بينهما وفق كأبوين مع  
فاضربه في عدد ذاك المنكسر  
وإن تكن قصرت الفريضة  
والثلث من ثلاثة سيان  
ست كذا الثمان مخرج الثمن  
فهو من اثني عشر ثمّ السدس  
وربما ينكسر الفرض معه  
في أصل ذاك الفرض إن لم يظهر  
خمس بنات فإذا الوفق جمع  
مثل البنات الست مع قد ذكر<sup>٥</sup>  
بالزوج أو بزوجة مفروضه

١- م: عادته. ٢- ع: يفيد. ٣- ع: خير. ٤- م: فقد.

٥- م: مثل البنات الست مع من قد ذكر. ٦- ليس في م.

فالتقص للمبنت أو البنات	كذا على أخت وأخوات
للأبوين أو أب وإن يزد	فلسوى الزوجين والأُم ترد
محجوبة بإخوة وذو السبب <sup>١</sup>	لا يستحق الرد مع من قد ضرب
بالسببين ثم بعض الورثة	لومات قبل قسمة عن ورثه
مغايرين فاضرب وفق من آل	فريضة الأخرى في الأولى كالأول
أو لم يكن هناك وفق فاضرب	ثانية في أصل الأولى وتصب <sup>٢</sup>

### القول في إرث بني اللعان والحمل والمفقود وأبن الزان

أولها ترثه والدته	ومن بها إليه كانت قربته
والزوج والزوجة والأولاد	وهو كذا يرثهم إن بادوا
ولا توارثاً إذا خلا أباً	لنفسه <sup>٣</sup> أو من به تقرباً
فإن يذر إخوة الأبوين	وإخوة الأُم فسوددين
في إرثه وولد الزنا فلا	يرثه أبوه والأُم ولا
من بها قربته إليه	وإرثهم محرم عليه
بل هو والولد والزوجان	دون سواهم يتوارثان
إن لم يكونوا فالإمام الوارث	والحمل إن سقط حياً يرث
أولا فلا وقبل وضع يُعزل	نصيب اثنين احتياطاً يُجعل <sup>٤</sup>
وأعط ذا الفرض النصيب الأدنى <sup>٥</sup>	ودية الجنين حيّ بحبا
لأبويه أو لمن تقرباً	بالأبوين أو يختص الأب

١-ع: ذو النسب. ٢-م: انصب. ٣-م: لنفسه. ٤-ع: يفعل. ٥-م: الأولى.

وأصبر على المفقود حتى يمضي      عمر عليه بالممات يقضي  
أو غالباً ثم أقسم الأموال      كما إذا حققت الانتفالا<sup>١</sup>

### القول في بيان إرث الخنثى من ضم فرجي ذكر وأنثى

ورث بالأسبق بالبول ومع      تسوية أيهما بعد أنقطع  
وإن تساويا فنصف رجل      ونصف أنثى سهم خنثى مشكل  
وإن يخلف ولدين خنثى      وذكر فأفرضه طورا أنثى  
وأفرضه طورا ذكرًا ثم أضرب      كل فريضة في الأخرى وأحسب  
جملته اثني عشر للخنثى      خمس وللذكر سبع إرثا  
وإن يخلف مع خنثى أنثى      عكست فالسبع إذن للخنثى  
وإن أتى الخنثى بها مقرونا      بابن وبنت فن أربعينا  
ومن أتى ليس له الفرجان      فقرعة ومن له رأسان  
أوبدان فوق حقرو واحد      يعتبران بالصياح الوارد  
في النوم إن ينتبه الرأسان      فواحد<sup>٢</sup> [أ] ولا فذان<sup>٣</sup> أثنان

### القول في بيان إرث الفرق ومن يهدم قتلوا أو خنقا

وهؤلاء يتوارثونا      والشرط فيهم متوارثينا

١ - انتفل من الأمر: نبرأ منه. وفي ع: انتقلا. ٢ - ع: فواحدًا.

٣ - م: «إلا فذاك» بدل «أولا فذان».

وكونهم أو بعضهم ذامال  
وهل يخص دين هذا الحكم  
ومع تكامل الشروط فليث  
وقدّم الأضعف في الإرث كما  
ولده قبل<sup>٢</sup> أبيه فانتقل  
موت أبيه<sup>٣</sup> ثانياً فانتقلا  
وانتقل النصيب من كلٍّ إلى  
لواحد<sup>٥</sup> مال فإله أنتقل  
وإن يميت من غير وارث رجع

وأشتبه الآخر والأولي<sup>١</sup>  
أو مطلقاً فيه خلاف جم  
كل من الآخر لا ممّا ورث  
لو غرق أبن وأب قد عدما  
إلى أب نصيبه ثم حصل  
نصيبه من ماله لا فإتلا  
وارثه والآخران<sup>٤</sup> مثلاً  
لوارث الآخر حسب إن حصل  
ميراثه إلى الإمام المتبّع

### القول في إرث المحوس بالنسب صحيحه وفاسد وبالسبب

على خلاف فلوانه ترك  
وإن فرضنا فيها ما يمتنع  
كالبت وهي الأخت فالبت فقط

أمّا هي الزوجة فالإرث<sup>٦</sup> أشارك  
ورث بالمانع لا ما يمتنع<sup>٧</sup>  
إذا أعتبار الأخت مع بنت سقط

١- م: بالاول. ٢- م: بعد. ٣- م: موته ابنه. ٤- ع: الاخوان.

٥- ع: أوأحد. ٦- م: فالأب. ٧- م: فالمنع.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



## كتاب القضاء

### القول في القضاء والأحكام شرط القضا الإذن من الإمام

والعلم والتكليف والایمان والضبط والتذكير والإتقان  
لوجه فتياه فلا يقلد عدالة طهارة في المولد  
وينفذ الحكم من الفقيه في غيبة مع الشروط فيه  
ونُذِب الإعلان في القُدم لينتهي العلم إلى المظلوم  
وأنه يجلس في وسط البلد مستدبر القبلة حيث ما قعدا  
مستخرجاً ما كان في الخزون من حجج معتبر السجون  
وموجب السجن وعند التهمة يفرق الشهود حتى يعلمه  
كذلك الخوض مع الأفاضل ويكره القضاء عند شاغل  
بالجوع والعطش أو بالغضب والهَم والأفراج أو بالتصب  
كذا اتّخاذ حاجب وقت القضا كذلك تعيين شهود تُرتضى  
وأنه يشفع للغريم ليسقط الحق عن الخصوم

وجاز للإمام حكم العلم  
 وفي أنتفاء علمه بالبينه  
 أو أن يُزكَّوا ويصحَّ مجملاً  
 والجرح إن تعارضاً يُقدَّم  
 مع حكمه بالحق ثم إن طلب  
 إلا إلى إحضار غير البرزّه<sup>١</sup>  
 فينفذ<sup>٢</sup> القاضي إليها حكم  
 وواجب تسوية الخصوم  
 واللمح والإنصاف ثم العدل  
 عن مجلس الكافر أو أن يقعد  
 ولا يلقنه ومن من تقدّم  
 وإن يفوها بالدعوى دفعه<sup>٣</sup>  
 فإن أقر خصمه مختاراً  
 وإن أبى غزيمه فليحبسه  
 وإن يرد إثبات حق أثبته  
 أو بعد أن يعرفه عدلان  
 وإن يكن قد ادعى الإعساراً  
 أو لا فلا بد من الشهاده  
 أو كان مالا أصلها وإلا

ولسواه في حقوق الخصم  
 إن علم العدالة المبينه  
 خلاف جرح شرطه مفضلاً  
 ثم يسعادرشوة ويحرم  
 مطالب إحضار خصم فليجب  
 أو مُدِنِف<sup>٤</sup> عُرف منه عجزه  
 يقضي بحق ثم يمضي ما حَكَم  
 في اللفظ والمكان والتسليم  
 في الحكم والمسلم جازيعلو  
 مع قيام كافر قد وردا  
 بذكر دعواه ففيها قُدِّما  
 فن على اليمين أرعى<sup>٥</sup> سمعه  
 مكلفاً ألزمه إقراراً  
 إن كان خصمه له ألتمسه  
 إن حقق اسماً نسباً معرفته  
 أو تشهد الحلية<sup>٦</sup> بالعرفان  
 وثبتت دعواه فالإنظارا  
 إن كان معروفاً بمال عاده  
 فاقبل له مع اليمين السقولا

١ - أي: التي لا تبرز إلى الرجال؛ أي: المخدرة. ٢ - أي: المريض. ٣ - م: فينقل.

٤ - من فاه يفوه؛ أي: إذا ادعى دفعه. ٥ - م: دعوة. ٦ - م: ادعى.

٧ - الحلية من الرجل: صفته وخلقه وصورته.

وإن يكن أنكر ما آدعاه<sup>١</sup> فإن يقم قابلها بالحكم ولم يجز إحلافه إلا إذا أوأحلف الحاكم لا اعتداد فإن أبى وردها فالمدعي وإن أبى ولم يرد بل نكل ومع يمين منكر لم يُسمع إلا مع الإكذاب والقصاص<sup>٢</sup> أما الشهادات على الميت فلا على البقا ومنكر إذا سكت توصل القاضي إلى إقراره<sup>٣</sup> وإن يرد مترجماً فالواحد<sup>٤</sup> حتى يجيب<sup>٥</sup> وسوى أسمائه إلا لذمي<sup>٦</sup> رآه أردعاً<sup>٧</sup> ويستحب عندها أن يعطا إن بلغ القدر نصاب القطع وبالمكان والزمان وكفى ويحلف الأخرس بالإشارة ولا يمين في سوى ديوانه ثم على القطع يكون إلا

تُطلب شهوده على دعواه<sup>٨</sup> أولاً له استيفاً<sup>٩</sup> يمين الخصم طلبها الخصم فإن بها ابتدا بها ومع طلبه تمتد مع اليمين مثبت ما يدعي ردت فإن نكل فيها بطل من بعدها بيّنة للمدعي من بعدها ليس به خلاص<sup>١٠</sup> بُد له من اليمين مكمل لآفة قد منعتة فصمت بها به يُعرف أو إنكاره لم يكفه ويُحبس المعاند سبحانه<sup>١١</sup> لم يغن<sup>١٢</sup> في إيلائه إحلافه بدينه قد شرعاً مبالغاً مخوفاً مغلظاً فصاعداً بقوله والردع<sup>١٣</sup> والله ما في ذمتي له كذا فإنها نابت عن العبارة أي مجلس القضاء مع إمكانه إن كان ذاك لسواه فعلا

١- م: استبقا. ٢- م: فالولد. ٣- م: بحيث. ع: يحجب. ٤- م: شيخاله.

٥- م: لم يقر. ٦- م: إذ رعى. ٧- م: الذرع.

فنه بانتفاء علم فاقنع<sup>١</sup>      وربما صار الجحود يدعي  
 إذا أدعى الإقباض أو إبراء<sup>٢</sup>      وفي الحدود خلّف ماقد جاء  
 ولا أتى مع عدم العلم ولا      ليثبت المال لزيد مثلاً  
 ويقبل العدل مع اليقين      إذا بدا في المال والديون  
 لا في الهلال والطلاق وردا      ولا القصاص وإذا ما شهدا  
 بالحكم عند حاكم عدلان      فلينفذ الشرعي ذاك الثان  
 والمدعي من شرطه دعواه      لنفسه أو من جرى مجراه  
 كمن له ولاية عنه بما      يملك والتكليف شرط علما  
 وجوزوا أنتزاعه للعين      وهكذا مع جحده<sup>٣</sup> للدين  
 وعدم الشهود والبذل<sup>٤</sup> ولا      يجوز إن وجدها أو بدلا  
 ومدّع ما لا يد عليه      ولا نزاع سلّموا إليه  
 وأحكم على الغائب بالشهود      وأقضى الديون عنه بالموجود  
 لكن إذا سلّمه بالبينه      فأطلب من الخصم كفيلاً ضمنه  
 ولو تنازع الغريمان بما      يدهما عليه كان لها  
 على التسواء ولكل واحد      إذ ذاك إخلاف الغريم الجاحد  
 وإن يكن في يد شخص منها      فهو له لكن إذا ما أقسما  
 أو ثالث فهو لمن يصدّقه      دون آذي الثالث لا يوافقه  
 لكن للآخر أن يحلفه      فإن يكن صدق كلاً<sup>٥</sup> نصفه  
 وجائز إخلاف كل صاحبه      أمّا إذا الثالث كلاً كذبه  
 بقي في يديه والزوجان

١- م: قاطع. ٢- م: والابراء. ٣- م: حجة. ٤- م: للبذل. ٥- م: كلامه.

قيل لكلّ فيه وكلّما  
 وقال في المبسوط حيث عدما  
 أمّا إذا تعارضت شهود  
 إلّا إذا ما انفردت بالسبب<sup>٢</sup>  
 إن شهدا بسببين حكما  
 وإن يكن في يد ثالث حكم  
 فإن تساويا فكلّ من قرع  
 وإن هما فرأى من الأليّه<sup>٥</sup>  
 يصلح للتّوعين فهو لها  
 بيّنة روي<sup>١</sup> بدين قسما  
 فشهد الذّاخل لا يفيد  
 فليقتض للذّاخل بالمسبّب  
 لخارج والشّابثان<sup>٣</sup> أقتسما  
 بأعدل فأكثر إذا علم  
 يحلف أو غرمه إن امتنع  
 قسمته بينهما سوّيّه

### القول في الشاهد أما صفته فخمسة تكليفه عدالته

إيمانه طهارة الولاده  
 ويقبل ابن العشر في الكلام  
 بشرط الاتفاق في القضيه  
 مع عدم المسلم ثمّ منعا  
 ويمنع الشريك للمشاركة  
 كذلك الوكيل والوصيّ  
 كذا العدو وشهادة الولد  
 وجاز كلّ منها للشّاني  
 [لا يقبل العبد على مولاه  
 مع انتفاء تهمة الشّهاده  
 مع عدم الجمع على الحرام  
 ويقبل الذّمّي في الوصيّه  
 شهادة الفاسق حتّى يقلعا  
 لا مطلقاً بل خصّ بالمشترك  
 ما فيه كلّ منها وليّ  
 على أب والعكس فيه لا يرد  
 كذلك الزّوجان يقبلان  
 وأختلف الأصحاب في سواه

أما إذا أعتق فهو يجري      على المولي ولهم كالحر  
يقبل إن أقام من تحملا      مع مانع من بعد أن يزيلا<sup>١</sup>  
لا يقبل الشاهد لو تبرعا      وقولهن في الهلال منعا<sup>٢</sup>  
كذلك الطلاق والحدود      ولو مع الرجال بل مردود  
لكن إذا كن مع الرجال      قبلن في الحقوق والأموال  
لكنهن وإن أنفردنا      في غيرة<sup>٣</sup> وشبهها يقبلنا  
مثل الخفي من عيوبنا      وهكذا قابلة منسنا  
في ربع ميراث الذي استهلا<sup>٤</sup>      وأمرأة ربع الوصايا أصلا  
وليس للشاهد أن يقبلا      إلا بما كان به عليا  
وليس يكفي رؤية الحفظ بلا      ذكر وإن أقام عدل مثلا  
والملك يكفي فيه للشهادة      تصرف الملاك حسب العادة  
ويثبت النسب والوقف<sup>٥</sup>      والملك بالسمع والزوجيه  
لو سمع الإقرار فليقم بها      عليه قال أشهد على أوبها  
ويحرم الكتمان بعد العلم      مع انتفاء ضرر بظلم  
ولو دعي<sup>٦</sup> الشاهد للتحمل      فلا متناع عنه لم يحلل  
لكنما فرض كفاية ولا      يشهد إنسان على من جهلا  
إلا إذا عرفه عدلان      وينظر<sup>٧</sup> المرأة شاهدان  
وأقبل شهادة على الشهود      في الدين والحقوق لا الحدود  
ولا يجوز أقل من عدلين      فيها على أصل من الأصلين

١ - ليس في م. ٢ - م: جمعا. ٣ - العذرة: البكارة.

٤ - الاستهلال: رفع الصوت بالبكاء والصياح عند الولادة. ٥ - م: ويثبت السبب في الوقفية.

٦ - م: دعا. ٧ - م: تبطل.

وهكذا لو شهد أثنان على  
وإنما تُقبَل لو تعذّرا  
شاهد أصل قبل حكم بطلت  
إن رجعا وحاكم ما حكما  
لو ثبت الزور استعدنا الأعيان  
وشاهد الأصل إذا توها  
أو زعما أنّهما تعمّدا  
أو بعضهم وردّ بعض ما وجب  
[وإن يقل ذلك بعضهم يرد  
وأقتض منهم وإذا ما قالوا  
لو شهدا بسرقة فقطعنا  
واعتذرا بالوهم ثم شهدا  
ولم يؤثر في الغريم الآخر  
وواجب شهرة ذي التزوير

كلّ من الأصلين حسب قبلا  
شاهد أصل ومتى ما أنكرا  
كذا إذا ثالثة كانت لغت  
فانقضه لا من بعده بل غرما  
ولو تعذّرت بحال ضمننا  
قالا شهدنا مع قصاص غرما  
مع القصاص أقتض منهم قودا  
وتّم الولي إن فضلا حسب<sup>١</sup>  
عليهم الولي إن كان يزد<sup>٢</sup>  
أخطأت أدّى قدر ما قدنالا  
من شهدا عليه ثم رجعا  
على سواء غرما تلك اليد  
قولها للاختلال الظاهر  
وما يرى الإمام من تعزير

### القول في حدة الزنا وثبته إن غاب في فرج النساء حشفته

من غير عقد قبلاً أو دبراً  
بشرط أن يكون ذاك الزاني  
لا مكرهاً ولا يفيد العقد

أو شبهة أو كان ملكاً يُشترى  
مكلفاً يعلم بالعصيان  
على حرام عالمياً والحد

عليه لو واقع أمّا لو خبت<sup>١</sup> حُذت<sup>٢</sup> وإن هو أدعى الزوجية لسقط الحد ولو تزوجا حُدَّ مع الدخول بل لو أدعى ولو زنى الأعمى لُحِدَ إن رُفِعَ<sup>٣</sup> يثبتته إقراره اختياراً أو شهدت أربعة ثقات فالجلد دون الرّجم أمّا الفرد<sup>٤</sup> وهكذا لو نقص الشهود بشرط أن يشاهدوا تعييناً لو شاهدوا العناق والتقبيلاً ليثبت التعزير والإقرار يسقطه لا بموجب للجلد إن يثبت<sup>٥</sup> المقرّ فالإمام وبالشهود تجب الإقامة ويقتل الزّاني بذات محرم أو زوجة الوالد<sup>٦</sup> والنّقي عبداً وحرّاً مسلماً وكافراً وهو الذي له بعقد دائم

إليه أجنبيّة تشبّهت أو ما يجوز شبهة خفيّة معتدّة أجلها ما خرجا جهالة وأحتملت ليُسَمَّعا<sup>٧</sup> بغير شبهة ومعها أرتفع من أهله أربعة مرارا وتأنق الأفعال والصفات مع النساء وإن كثرن حُدوا عن أربع فكلّهم محدود كالميل في المكحل لا تخميناً حسب أو التّفخيذ والتّعليلا بموجب للرّجم فالإنكار فذاك ما عنه له من بدّ له قبول وله أنتقام وقبلها تُحْتَمُ السّلامه<sup>٨</sup> من نسب أو مرضع محرم مسلمة والمكره الغصبي<sup>٩</sup> ومحصناً يكون أو مغايراً فرج يغاديه غدوّ حاكم

١- م: «دنت». وكلاهما صحيح. ٢- م: حدث. ٣- م: لسمعا. ٤- م: وقع.

٥- م: ما انفردوا. ٦- ع: ثبت. ٧- ع: وقبلها يُحْتَمُ بالسّلامة. ٨- م: الولد.

٩- ع: العصي.



وهكذا بالملك أتما من زنا  
مكلفين حدة ثم رجما  
فالحدة حسب وكذلك الحكم  
[من بعد جلد مائة والخالع  
حتى يطا زوجته والعبد  
مكاتب بعد أداء<sup>٢</sup> الجعل  
حدث وبالمجنون فهي ترجم  
بل مائة تجلد فهو الحدة  
عن مصره وأمرأة أورق<sup>٣</sup>  
[فإن زنا من بعد أن يُحْدَا  
فإن زنا من بعد حدين قُتل<sup>٤</sup>  
كذلك المرأة أتما الترق<sup>٥</sup>  
أحصن أولا فهما سواء  
والقتل في ثامنه أو تاسعه  
وللإمام حدة أهل الذمة  
ولا تُحْدَ حامل حتى تضع  
ومستحاضة وتُرجَمَان<sup>٦</sup>  
بالضغث<sup>٨</sup> فيه مائة والفرد<sup>٩</sup>

بغير من قلنا وكان محصنا  
أتما بمن تكليفها قد عدما  
في امرأة إن أحصنت فالرجم  
ليس عليه الرجم إذ يراجع<sup>١</sup>  
أعتق إلا أن يطأها بعد  
ولو زنت محصنة بطفل  
ومن عدا المحصن ليس يُرجم  
وحلق رأس ثم عاماً طرد  
لا غربة عليها أو حلق  
كُتِرَ أتما قبله فقُرْدَا<sup>٣</sup>  
وقيل في رابعة وقد قيل<sup>٥</sup>  
يُجلد خمسين وليس فرق<sup>٥</sup>  
وتستوي العبيد والإماء  
إن كُتِرَ الحدة بكل واقعه  
وإن يشأ رد إليهم حكمه  
ويُفْظَمُ الطفل كذلك ذو الوجد  
وإن رأى التعجيل يُضْرَبَان  
مجزية ولا يقام الحدة

١- ليس في م. ٢- م: ادعاء. ٣- ليس في م. ٤- م: قبل. ٥- م: قتل.

٦- م: ويسوى العبد. ٧- م: يرجان.

٨- الضغث: كل ما طمع وقبض عليه بجميع الكف ونحوه. وفي م: بالضعف.

٩- يعني: دفعة.

في الحرّ والبرد الشديدين ولا  
 مُلتجئ إلى شريف الحرم  
 ومشرب حتى ي مقام الحد  
 ومن عليه الجلد والرجم معا  
 ويُدفن المرجوم للرجم إلى  
 أعيد في الشهود لا الإقرار  
 ويبدأ الشهود إذ ي مقام  
 وجلسه مجرداً أشده<sup>٢</sup>  
 وإن تُحدّ امرأة فلتقعد  
 ومن على الحرّة ينكح الأمه  
 فثمن حدّ ويزاد الزاني  
 أرض العدى ولا يقيموه على<sup>١</sup>  
 لكن عليه ضيقوا في المطعم  
 ومن زنا فيه به يُحدّ  
 يُبدأ بالجلد لكي يجتمعا  
 حقويه صدرها فأما ولي<sup>١</sup>  
 بشرط أن يصاب بالأحجار  
 رجماً وفي الإقرار فالإمام  
 ويُنقى<sup>٣</sup> الوجه ويضرب بجسده<sup>٤</sup>  
 مربوطة ثيابها<sup>٥</sup> ولتُجلد  
 ووطنها من قبل إذن المسلمه  
 لشرف الزمان والمكان

مركز تحقيق تكملة علوم راسدي

### القول في اللواط والقياده والسحق فاللواط في الشهاده

مثل الزنا ويُقتل الموقب أو  
 أو أحرقوه والإمام جازله  
 ويستوي اللواط بالأطفال  
 ولو عكسنا قُتل العقال<sup>٦</sup>  
 والعبد إن لاط به مولاه  
 يُرجم أو من شاهر له رَمَوْا  
 إحراقه لوبسواه قتله  
 وبالمجانين وذوي الكمال<sup>٧</sup>  
 وأدب المجنون والأطفال  
 يُقتل ما لم يدع الإكراه

١- ع: والا. م: ولا. ٢- م: أشهده. ٣- ع: يبق. ٤- ع: وحده.

٥- م: مربطة بنائها. ٦- ذوي الجهال. ٧- م: الفعال.

لولا ط دمتي بمسلم قُتِل      أوقب أولاً وآلذي به فعل  
يُقْتَل إن أوقب ثم الفاعل      لا موقباً يُجلد وهو مائل  
حرّاً وعبداً فاعلاً مفعولاً      وكان في رابعة مقتولاً  
إن كُرِّر الحدة وكلّ آئين      حشوا إزاراً متجرّدين  
هم أجنبیان يعزّروننا      معاً إلى التسعة والتسعين  
من الثلاثين ولو تكرّرا      ثلاثة خُداً وإلا عُزّرا<sup>١</sup>  
قيل ومن يقبل الغلاما      بشهوة يُعزّر أنتقاماً  
ويثبت السّحق بمثبت الزّنا      وفيه جلد مائة قد عُيّنَا  
عليها أحرارهنّ والإما      ولو تكرّر السّحاق منها  
وكُرِّر الحدة ثلاثاً قُتِلَا      في أربع وإن يتوبا قُبِلَا<sup>٢</sup>  
قبل الشّهود كاللّواط ثم لا      يسقط بغيره أن يقيم أولاً  
وإن تجدّ ثنتين في إزارهما      عزّرها والحدة في التكرار  
[ثلاثة من بعد تعزيرين      ويُجلد القواد بين آئين]<sup>٣</sup>  
خمساً وسبعين وحلق الرّاس      والتّقي والشّهرة بين النّاس  
حرّاً وعبداً كافراً ومسلماً      ونفيها وجزّها قد حُرّما  
ويثبت الحدة بشاهدين      أو أنّه يقرّ مرتين

### القول في القذف وفيه الجلد حتماً ثمانون فذاك الحدة

والشرط في قاذفه التّكليف      كذلك مع إسلامه مقذوف

١- م: حشوا إزارا ٢- ع: ثلاثة ومرتين عُزّرا. ٣- م: قتلا. ٤- ليس في م.

حرّاً عفيفاً قوله تصرّحاً  
 في دبره أو لاثط أوزان  
 إن علم القاذف ما يؤدّي  
 أو بعد الاعتراف أنكر الولد  
 أو قال لابن يابن زانيين  
 وهكذا يا زوجها أو يا أبا  
 ولو يكون كافراً من كافره  
 زانية أمك فالتعزير  
 كذا فلان بك لاط أوزنا  
 وكلما به استخف المسلم  
 كمن يقول لم أجذك عذراً  
 أو فاسق لغير معلن كذا  
 وقاذف المجنون والكفار  
 بآئه زان وقذف الوالد  
 إذا أتوا به جميعاً حُداً  
 ويثبت القذف بشاهدين  
 [والطفل والمجنون يقذفان  
 والحّد مورث<sup>١</sup> عدا الزوجيّة  
 طلبه أصلاً ولو تسكّراً  
 يازان يا لاثط يا منكوحاً  
 أنت أتي<sup>٢</sup> بآئيا لسان  
 والحرّ في طرفه كالعبد  
 أو قال لست لأبيك فليحد<sup>٣</sup>  
 للأبوين الحدّ مسلمين  
 أو يا أخا فضمه<sup>٤</sup> من نسبا  
 ومن يقل للمسلم ابن الكافره  
 وبفلان لظت فالتكثير  
 أو قد زنت بسعاد أقرنا<sup>٥</sup>  
 ففيه تعزير على من يشتم  
 لعرسه أو أنت تحسوه<sup>٦</sup> الخمر  
 أو فاسق لغير معلن كذا  
 والطفل والرقّ وذو أشتهار  
 ولده وقذف غير واحد  
 وإن تفرّقوا فكلّ حدّاً  
 عدلين والإقرار مرتين  
 من قد ذكرناه يعزّزان<sup>٧</sup>  
 ولو عفا البعض فللبقية  
 فاقتله في رابعة إن كرّرا

١ - كلتا النسختين: أبي. ٢ - م: لا يحد. ٣ - م: فخصه.

٤ - م: أو قد زنت بفلان أقرنا. ٥ - م: تحسوا. ع: تحسوا. ٦ - ع: تحمرا.

٧ - ليس في م. ٨ - م: موقوف.

وَعُزِّرَ الْإِثْنَانِ لَوْتَقَاذِفَا      وَيُقْتَلُ الَّذِي يَسْبُ الْمَصْطَفَى  
أَوْ وَاحِدًا مِنْ جَمَلَةِ الْأَثَمَةِ      فَقَدْ أُجِيزَ لْجَمِيعِ الْأُمَمَةِ  
إِنْ ظَفَرُوا أَنْ يَقْتُلُوهُ سِرًّا      إِنْ أَمِنُوا عَقِيبَ ذَاكَ الضَّرَا  
وَمَدَّعِي نَسَبَةٍ وَمَنْ بَدَا      تَكْذِيبُهُ مُحَمَّدًا بَعْدَ الْهَدَى  
وَالشَّاحِرَ الْمُسْلِمَ أَمَّا الْكَافِرُ      فَوَاجِبٌ تَعْزِيرُهُ لَوْ يَسْحَرُ<sup>١</sup>

### القول في بيان حد المسكر جلد ثمانين على مخير

مَكَلَّفٌ وَعَالِمٌ بِالْحَظَرِ<sup>٢</sup>      ضَرْبًا عَلَى الْكَتْفَيْنِ ثُمَّ الظَّهْرِ  
لَا وَجْهَهُ وَفَرْجَهُ مَضْيَقًا<sup>٣</sup>      غُرْيَانِ حَرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا  
وَزَاهِرَ الْكَفْرِ فِي التَّكْرِيرِ<sup>٤</sup>      يُقْتَلُ فِي رَابِعَةِ الْخُمُورِ  
إِنْ حُدَّ فِي ثَلَاثَةٍ وَمِنْ شَرَبٍ<sup>٥</sup>      خَرًّا بِالْأَسْتِحْلَالِ مَرْتَدًّا حُسْبُ  
وَمُسْتَحَلٍّ غَيْرِهِ يُحَدَّ<sup>٦</sup>      وَمُسْتَحَلٍّ بَيْعَهَا مَرْتَدًّا  
إِنْ لَمْ يَتَّبِ فَالْقَتْلُ قَدْ تَقَرَّرَا      وَكَلَّ مِنْ بَاعِ سِوَاهَا غُرْرَا  
وَإِنْ يَتَّبِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ يُقْبَلُ<sup>٧</sup>      وَبَعْدَهَا فَالْحَدُّ حَتْمًا يُفْعَلُ  
أَمَّا الَّذِي تَابَ مَعَ الْإِقْرَارِ      مِنْ أَهْلِهِ كَالْقَذْفِ وَالْإِنْظَارِ  
وَمَنْ جَسَا الْمُسْكَرَ وَهُوَ جَاهِلٌ      بِهِ أَوْ التَّحْرِيمِ فَهُوَ زَائِلٌ  
وَمُسْتَحَلٍّ مَا اقْتَضَى الْأَجْمَاعُ      تَحْرِيمُهُ يُقْتَلُ لَانْزَاعٍ<sup>٧</sup>

١- ع: اذ سحرُوا. ٢- م: بالحضر ع: بالخطر. ٣- ع: متيقا.

٤- م: وظاهر الكف وفي التكرار. ٥- م: يقتل. ٦- م: كالقدر.

٧- م: تحريمه يقبل الأنزاع.

ومن جسا مُحَرَّمًا يُعَزَّرُ      وقبل تعزير وحده<sup>١</sup> هدر  
وإن بين فسق الشهود فالدَّيه      في بيت مال المسلمين فاديه

### القول في بيان حدة السرقة والشرط هتك حرزه كالفتق

والقفل أو كالدفن ثم يخرج      سرًّا بغير شبهة تعتلج<sup>٢</sup>  
ثم التصاب ربع دينار الذهب      بسكة المعاملات قد ضرب  
أو ما يساويه فذاك يُقَطَّع      بنان كفه اليمين الأربع  
فإن يعد فقطع رجل يسرى      من مفصل القدم حسب مَرَا  
إن يثلث خُلِدَ السَّجَنُ إِلَى      موت فإن سرق فيه قَتِيلَا  
لو كرر الفعل ولا يُحَدَّ      كفاه عن تلك المَرَارِ حَدَّ  
والطفل والمجنون بالتعزير<sup>٣</sup>      لا العبد من مولاه والأجير  
والضيف إن أحرز يُقَطَّعَان      إن سرقا كذلك الزوجان  
وكلما يُنْتَاب كالْحِمَام      أو مسجداً ومجمع الأقسام  
لا قطع فيه وكذا ما ظهرا      كالكم والجيب سوى ماسترا<sup>٤</sup>  
وسارق لكفن وبائع      للعبد والحرف كلُّ يُقَطَّع  
ونابش من دون أخذ عُزْرَا      ويُقَتَّلُ الفأنت لما كررا  
يثبت بالإقرار مرتين      من أهله كذاك بالعدلين  
وتجزئ المرة في الغرامه      والعدل واليمين؟ في الإقامه

١ - م: وجد. ٢ - أي: تجتمع. وفي م: «تفلج». وفي حاشية ع: تختلج (ظ).

٣ - ع: استرا. ٤ - م: التمين.

والحكم في التوبة بعد البيّنه  
لو سرق أثنان نصاباً مفرداً  
إلا إذا ما بلغ التصيب  
والقطع موقوف على المرافعة  
ولو عفا عن قطعه أو وهبه  
لو أخرج النصاب دفعه فُطِعَ  
والأب لا يُقْطَع بمال ولده  
ويُقْطَع اليمين لو شُلت<sup>١</sup> كذا  
كذلك لو كان بلا يسرى وإن  
أي يده وقيل من رجلين  
وقبل والإقرار مرّت بيّنه  
كان سقوط الحد فيه أجوداً  
نصابه فقطعه وجوب  
ولو عفا من بعد لن يدافعه  
من قبلها كان له أن يهبه  
كذا مراراً في أصح ما سُمِعَ  
بل يُقْطَع الابن بمال والده  
لو كان في اليدين ذلك الأذى<sup>٢</sup>  
كان بلا يميني فيسراه ابن  
حذار أن يبقى بلا يدين

### القول في حدّ المحاربينا أي لسلّاحهم مجردينا

في البرّ أو في البحر والنّهار  
تخيّر الإمام بين قتلته  
وإن يتب قبل اقتدار قبلاً<sup>٣</sup>  
أما عقيب قدرة عليه  
وإن تُني فليكتب السلطان  
بأمرهم ألا يعاملوه  
حتّى يتوب وكذا اللصوص  
والليل قصد الخوف والإضرار  
وصلبه وقطعه وغرخته  
في الحدّ والحقوق لن تبطلأ  
لو تاب لم يلتفتوا إليه  
إلى الأولى تحوهم البلدان  
في حاجة ولا يجالسوه  
محاربون قتلهم منصوص

دفعاً مع التغليب للسلامه  
ومن يكابرها أو الغلاما  
جری الدفاع قتله ومن دخل  
لم يضمنوا تلفه وما ذهب  
عليه تعزير كذا الحيال<sup>٢</sup>  
بما به يكون الارتداع  
إن وطئ المكلف البهيمه  
حُرِّم لحمها ولحم النسل  
وغُرِّم القيمة للأصحاب  
نصفين ثم قرعه فاقرع<sup>٤</sup>  
أولا يكون لحمها مأكولا  
ثم تباع في سواء وغرم  
وليتصدق بالذي يباع  
يثبت بالعدلین أو إقراره  
وإن يطأها أربعاً تكريرا  
ومن زنا بميتة كالزاني  
لكن هنا قد غلظوا عقوبته  
يثبته<sup>٧</sup> أربعة واللائط  
وعزروا مستمئناً إذا عرف  
وما على قاتلهم غرامه  
على السفاح هدير الأداما<sup>١</sup>  
داراً نهاه أهلها فلم يبل  
منه ومن يرى اختلاسا وسلب  
بالزور والمبتج المحتال<sup>٣</sup>  
ويستعاد ما له أنتزاع  
عُزِّرَ ثم إن تكن مطعمه  
وذبحت وأحرقت للفعل  
ويُقَسَّم القطيع في أرتياب  
يقسم بالقرعة حين ينتزع<sup>٥</sup>  
فليقصها عن مصره تحويلا  
ثمها إن لم يكن للمحترم  
به على رأي به نزاع  
ودفعه يغنيه عن تكراره  
فقتله إن كرر التعزيرا  
بحية في الحد والإحصان  
وعزروه حيث<sup>٦</sup> كانت زوجته  
بالميت كالحَيِّ وزيد الساقط  
عدلان أو واحدة به أعترف

١ - م: على السفاح هدم الأداما. ٢ - ع: المحتال. ٣ - م: بالزور والميخ المحتال.  
٤ - ع: فرعه ثم فرع. ٥ - م: يقرع. ٦ - ع: وعزروا لا جنب. ٧ - م: بلبلة.



وجزاز أن یحمي الفتی دفاعا      عن نفسه وما له ما استطاعا  
 وأهله بالسّهل إن لم یندفع      جاز إلى الصّعب له أن یرتفع  
 وجزاز رمي منّ علیهم أطلع      إن زجروه عنهم فما ارتدع  
 وضرب عود أو حصاة أو حجر      وما جنّاه منهم فهو هدر



مرکز تحقیقات علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## كتاب القصاص

### القول في القصاص والديات للقتل أقسام<sup>١</sup> ثلاث تأتي

عمداً وشبه العمداً أو محض الخطأ فبالعمد قصد القتل بالفعل سطا  
إن كان فعلاً يستجر القتل<sup>٢</sup> في غالب أو نادراً أو فعلاً  
يقتل غالباً وليس القصد بالقتل بل للفعل ذان عمد  
أما شبه العمد قصد الفعل كالضرب تأديباً قضى بالقتل  
والخطأ المحض الخطأ في القصد والفعل كالرمي<sup>٣</sup> لطير يردي  
شخصاً كذا جراحه في العدة ثم القصاص ثابت في العمد  
إن كان من مكلف في نفس معصومة كفه لتلك النفس  
مباشراً كالذبح أو مسبباً كالسهم والحجر أو أن يضرباً  
بخشب<sup>٤</sup> مكرراً ما حمله ليس لمثله مطيقاً<sup>٥</sup> مثله  
أو ملقياً لأسد فأكله أو جارحاً جرحاً سرى فقتله  
ثم قصاص ظرف مع الدية يدخل في النفس قصاصاً ودية

١- م: أحكام. ٢- ع: والعقل كالرامي. ٣- م: بحسب. ٤- م: مطلقاً.

لو جرح الإنسان ثم قتله  
ففيها القصاص أمّا لو جمع  
وإن يكن أكره غير على  
وهكذا في الأمر والتخليد  
كغيرهم وإن يكونوا ناظرا  
فالسجن للماسك<sup>١</sup> ثم يُقتل  
شرط القصاص خمسة فالأول  
عبدًا كذا مكاتبًا أم ولد  
بل يلزم الحرّ أداء قيمته  
وهكذا لا يتجاوز الأمة  
مهيرة وعبد ذقّي فلا  
وهكذا أمّتهم لا تفضل  
ويُقتل الحرّ بحرّ مثله  
وحرة بها وبالحرّ ولا  
وجرحها كجرحه في الطرف  
ثم لها تقتص منه وترد  
ويُقتل العبد بقتل العبد  
وأمة والعبد حرًا إن قتل  
أو ملكه أحدهما يختار  
أمّا إذا جرح<sup>٣</sup> حرًا خسرًا<sup>٤</sup>

فإن يكن مفترقًا ما فعله  
فبقصاص النفس حسب يُقتنع  
قتل أمرئ يُقتص ممّن قتل  
في السّبحن للأمر والبهيد  
ومسكًا وقاتلًا مباشرًا  
ذوالقتل والناظر منهم يُسمل  
حرّة فالحرّ حين يقتل  
مدبرًا فلا قصاص يعتمد  
ما لم تكن فاضلة عن ديته  
للمسلمين دية لمسلمه  
يزد على ديته إن قُتلا  
عن حرّة منهنّ حين تُقتل  
وحرة مع ردّ نصف ديته  
يؤخذ من وليّها ما فضل  
فإن تصل ثلثه فنصف  
فضلاً ومنهنّ له من غير رد  
وأمة وأمة بعبد<sup>٢</sup>  
فإن يشأ وليّه القتل فعل  
وما لمولاه إذا خيار  
فإن يرد منه القصاص بأدرا<sup>٤</sup>

١- ع: والسجن للمسك. ٢- م: وأمة بأمة تعد. ٣- م: أخرج.

٤- م: تار. ع: بأدرا.

وجاز الاسترقاق في أستياعاب  
 وجاز بيعه وأخذ الأرش  
 والعبد إن سطا على مولاه  
 فإن يكن قتل عبد عبدا  
 أو خطأ يفسكسه مسولاه  
 وجاز دفعه وأخذ ما فضل  
 ولا يردّ النقص والمكاتب  
 قنّ كذاك مطلق ما أدى  
 لكن سعى في حصّة الحرّيه  
 وإن يكن أخطأ في جنايته  
 وخيّر المولى فإن شاء بذل  
 أو سلّم الرّق أو الحرّ قتل  
 وإن يكن عبداً تعاقباً قُسم  
 لأوّل فليستبدّ الثاني  
 فلا يقاد بالكفور مسلم  
 ديتّه إن كان ذميّاً بلى  
 يُقتل بالذميّه الذميّ  
 وهكذا ذميّه بمثلها  
 ولو جنى الذميّ قتل المسلم  
 مع ما له وقيل والصغار  
 قيمته أولاً فبالحساب  
 منه وللمولى الفدا بأرش  
 بالقتل فالقتل<sup>١</sup> لأوليائه  
 يُقتل به إن كان ذاك عمداً  
 بقيمة القاتل إن بغاه  
 عن قيمة القاتل عمن قد قتل  
 بالشرط إن لم يقبض المكاتب  
 شيئاً فإن أدى فليس عبداً  
 وبيع أو ملك في الرقيّه  
 على الإمام السهم في حرّيته  
 أرشاً وفكّ رقه بما فعل  
 حرّين فليقتل جزاء ما فعل  
 بينها<sup>٢</sup> ما لم يكن به حُكيم  
 بالعبد والإسلام شرط ثاني  
 ولو بذميّ ولكن يُغرّم  
 تقتل ذميّاً بذميّ كذا  
 لكن يردّ الفاضل الوليّ  
 وهي به لا ردّ بعد قتلها  
 عمداً إلى الوليّ فليسلم  
 من ولده وهو على الخيار

١- م: والدم. ٢- ضمير المثنى راجع إلى ولتي المقتولين. ٣- م: فشد.

٤- كلتا النسختين: قبل.

قتلاً [ورقاً] <sup>١</sup> ومتى ما أسلما	بعد فحكم المسلمين ألزما
وإن يكن عن خطأ فديته	ومعسراً إمامنا عاقلته
وثالث الشروط غير ولد	فالأب لا يُقتل بابن بل يدي <sup>٢</sup>
[مُعزراً مكفراً والوالده	تُقتل والولد يردي والده
الرابع العقل فمن ما كمل	كالطفل أو ذي جنة لن <sup>٣</sup> يُقتلا
لكن بذي عاقل ما قد شرطاً	إذ عَمِدُ مجنون وطفل كالخطأ
وذو البلوغ كالصبي يقتل	وعاقل لذي الجنون يقتل
إلا لدفع فيكون هدرا	والأنسب الأعمى يساوي المبصرا
خامسها عصمة <sup>٤</sup> مقتول فلا	يعقل مرتدّاً إذا ما قتلا

### القول في إشرأكهم إذا أشترك في مسلم حرّ جميع فهللك

عمداً فللولي قتل الكل	بأسرهم من بعد ردّ الفضل
وقيل بعض ويردّ الباقي	عليهم بقدر الاستحقاق
بحسب ما جنوه والمقتصّر	منهم إذا كان عليهم نقص
قام به الولي أما العكس	فالفضل للولي ثمّ الثّفس
في ذلك كالأطراف وأثنان	فتي [من] الرّجل يقتلان
لوفتكت أنثى وحرّ برجل	فلْيُقتلا من بعد ردّ ما فضل
والفضل نصف دية على الرّجل	حيث عليه النّصف والنّصف كمل

١ - من ع. ٢ - يعني: يعطي الدية. ٣ - النسخة (م): «ذي حملن» بدل «ذي جنة لن».

٤ - النسخة (م): عصبة. ٥ - كلتا النسختين: جنت.

وجاز قتل رجل وردت  
 والحر والعبد إذا ما قتل  
 مع رده للحر نصف ديته  
 لسيد العبد وإن حرّاً قتل  
 للحر عنها وهو نصف ديته  
 ولو عن النصف تعالت قيمته  
 وجاز للولي قتل العبد  
 ما زاد من قيمته عن حصته  
 وإن يكن مستوعباً لديته  
 لو قتل العبد وأنثى حرّاً  
 ورده ما جاوز نصف ديته  
 أو قتل المرأة وأسترقه  
 وإن يزد فللموالي فضله  
 وأن يساوي العبد ما جناه  
 بدية المرأة أمّا لو فضل  
 تمامه النصف وإلا كملت  
 ديته عليه قيل<sup>١</sup> أدت  
 حرّاً فإن شاء الولي قُتِلَا  
 وما يزيد العبد عن جنايته  
 فسيد العبد يرد ما فضل  
 أو سلم العبد إلى ورثته  
 كانت لمولاه إذا زيادته  
 وألزم المولى<sup>٢</sup> إذا يسره  
 إن جاوز القيمة نصف ديته  
 أولاً أتمّها إذا لورثته  
 لجاز قتل القاتلين طرّاً  
 على الموالي إن يزد في قيمته  
 مع نكته<sup>٣</sup> وحيث ساوى حقه  
 وإن أراد العبد جاز قتله  
 أو دونه صحّ وألحقناه  
 ردت على السيد ثم إن كمل  
 ولو أقي الحر تمام ما جنت

### القول في إثباتهم للقتل ثلاثة إقراره من أهل

واحدة وإن يقل قتلته عمداً وثانٍ بل أنا فعلته

وأُنكر البادي فبيت المال  
ولو قرّ واحد بقتله  
فللولي الأخذ بالإقرار  
الثاني من مثبته عدلان  
وجاز إثبات ديات الجاني  
أو اليمين الثالث القسم  
تغلب الظن بصدق المدعي  
فللولي حلف الخمسينا  
لو لم تكن قسامة لكرّرا  
وقومه قسامة خمسينا  
ولو أبى الزم والذي يجب  
والبعض بالحساب والقيمتي  
منفرداً أو كافر فلو حكي  
أو التنازع عدم التواطئ  
فوحكى الكفار والصبّيان لم  
وكل من وجد في محلّته  
لزمه اللوث وإن كان وجد  
لأقرب المحلّتين ثمّ لو  
ولورأوه في خميس<sup>٣</sup> أو فلا<sup>٤</sup>

يدين والإقصاص للإبطال<sup>١</sup>  
عمداً وثانٍ خطأ من فعله  
ممن يشاء وهو بالخيار  
عليه بالإزهاق يشهدان  
بشاهدٍ ومعه ثنتان  
تثبت في لو<sup>٢</sup> هو العلامة  
كالشاهد الواحد فيم يدّعي  
يحلف كلّ منهم يميناً  
ولو أباه فليحلف منكر  
إن فُقدوا تكرر اليمين  
فيه كمال دية نفس حسب  
لا يثبت اللوث ولا العصي  
جماعة الفساق ممن هلكا  
لثبت اللوث بلا اشتراط  
يثبت ولو تواتروا جاز القسم  
أو داره القتل أو في قريته  
مابين قريتين فاللوث عقد  
تساويا بعد في اللوث أمستوا  
أو سوق قوم قديتته على

١ - ليس في ع. ٢ - اللوث: شبه الدلالة على حدث من الأحداث ولا يكون بيّنة ناقة. يقال:

لم يُقَمَّ على اتّهام فلان بالجناية إلّا لو<sup>٣</sup>. الخميس: الجيش الجرار. سمي بذلك لأنّه

خمس فرق: المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والمؤخرة. ٤ - أي: الغلاة.



وجوه بيت المال أما إن عُنِدِمَ لوْثُ فكالغير من الدَّعوى حُكِمَ

## القول في كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ وهو بقتل العمد واختصاص<sup>١</sup>

لا يثبت الدية إلا صلحا ولا قصاص بسوى السيف إلى وليس مضموناً له سرايه فإن يكن لعدة فليرتقب ديته وبذل الجاني فلا وهكذا على خلاف لو عفا قبل القصاص أنتقل الفرض إلى وإن يك المقتول مقطوع<sup>٢</sup> اليد ردة الولي دية المقطوعه من قبل الله فلا ردة ومن بمثله في طرف وللرجل ثم لها منه مع الرد إذا ولم يجز قطع الصحيح بالأشل مع حمه<sup>٣</sup> وتستوي الجراحه

إن كان قتلاً كاملاً أو جرحاً مشبه وحسبه ضرب الطلأ<sup>٤</sup> مع عدم العدوان في التكاية إجماعهم فإن يكن بعض طلب قصاص إلا بعد ردة حصلا بعضهم وإن يميت من أتلفا ديته من ماله<sup>٥</sup> حيث خلا قطع قصاص أو تعدد قوددي وأقتصر أما إن تكن منزوعه يثبت له القصاص في النفس فمن يقتصر منها لا يرد ما فضل زاد على الثلث ويمنع الأذى أما الأشل بالذي صح فعل طولاً وعرضاً حسب المساحه

١ - م : وهكذا يقتل ذا اختصاص. ٢ - أي : العنق.

٣ - م : «مثاله» بدل «من ماله». ٤ - ع : مسقط. ٥ - م : خمسة.

ويمنع التعزير كالمأمومه  
وهكذا جائفة والكسر  
في العبد والمسلم والذمي  
فيقطع الأنف الصحيح الشم<sup>١</sup>  
لا الذكر الصحيح بالعين  
فجاز أن تُقلع عين الأعور  
وهكذا سنّ الصبي ينتظر  
أولا تعين القصاص والحرم<sup>٢</sup>  
[وضيقوا في الشرب والطعام  
ولو جنى في حرم ففيه  
ولو يداً من رجلٍ قد قطعاً  
لاقتصّ للأول ثم الثاني  
وإن يكن قدّم قطع الإصبع  
[ذواليد منه يده وليرجع  
ترفقاً بالأنفس المعصومه  
للعضو والذي جناه الحر  
فيمنع القصاص للذمي  
بالضدّ والسامع بالأصم  
[ويثبت القصاص في العيون]<sup>٣</sup>  
بعين ذي العينين عند الأكثر  
حولاً فإن عادت فأرش يُعتبر  
إذا ألتجأ جاز إليه يُحترَم<sup>٤</sup>  
عليه كي يخرج للأحكام]<sup>٥</sup>  
يُقتَصّ منه حسب ما يجنيه  
وبعدها من يد شخص إصبعاً  
بأخذ منه دية البنان  
قطعها المقتصّ ثم ليقطع  
على الذي جنى بقدر الإصبع]<sup>٦</sup>

١ - شمّ الأنف: ارتفعت قصبته قليلاً في استواء. ٢ - ليس في م.

٣ - م: الطعام. ٤ - م: عليه كي يخرج للأحكام. ٥ - ليس في م.

٦ - ليس في م.

## كتاب الديّات

### القول في النفس ومقدار الدية عن مسلم حرّ من الإبل ميه<sup>١</sup>

مستة أو مائتان من بقر أو مائتان حلة بردي حبر  
أو ألف دينار كذا من غنم أو عشرة آلاف من ذي الترهّم  
في سنة من مال جانيه ولا يشبّه إلا برضاهم كملا  
وشبه عمد إيلاً يؤتون<sup>٢</sup> ثلاثة من بعدها ثلاثون  
بنت لبون مثلهنّ حقّه وزائداً واحدة طروقه<sup>٣</sup>  
للفحل أي ثنية أو ما ذكر من مال جانيه بعامين قدير  
ودية الخطأ إيلاً عشرون بنت مخاض مثلهنّ ابن لبون  
ثمّ حقاهاً بعدها ثلاثون ثمّ ثلاثون بنات للبون  
أو ما ذكرنا في ثلاث كامله تصحّها لا من جناه العاقله  
والمرأة النصف وذقي ثما نمائة كامله دراهما  
أنشاهم النصف ورق قيمته ما لم تجز دية حرّ جملته

١ - م: عن مسلم حرّاً من العبد بما به. ٢ - م: وشبه عمد إيلاً ديون.

٣ - أي: التي يطرّقها الفحل.

وكلما فيه حرديته      ففيه من أعضاء عيد قيمته<sup>١</sup>  
 [لكن شرط دفعه للجاني      وما به البعض فبا لحسبان  
 والأرش فيما لم تُقدّر ديته      وإن جنى تعلقت جنايته]<sup>٢</sup>  
 بنفسه لا بالموالي إنما      لهم فكأكه بأرش ما جنى

### القول في الموجب للضمان لدية الإنسان وهي أكنان

أولها ما كان عن مباشرة      إذا أراد منعه<sup>٣</sup> من باشره  
 كالموت بالظب كذا في الهاجع      يقتل بانقلابه والواقع  
 على سواه فيموت الأسفل      بضمن أو دافعه ما يقتل  
 وإن بهدم حائط قد أشترك      ثلاثة أصاب بعضاً فهلك  
 كان على مشاركته ثلثاً      ديته ومنعوه الثلثا  
 ومخرج للغير من منزله      ليلاً يكون ضامناً لقتله  
 إلا إذا ثبت موت المُخرج      أو قاتل أردّه<sup>٤</sup> غير المُخرج  
 الثاني تسبيب كمن بئراً حفر      في غير ملكه هوى فيها بشر  
 أو نصب السكين أو معائرا      أقام في الطريق أردت عاثرا<sup>٥</sup>  
 وإن يكن ذلك في الملك فلا      ومن بإذن دار قوم دخلا  
 عقره كلهم فليضمنوا      ولا كذا إن لم يكونوا أذنوا  
 ويضمن الراكب باليدين      أو قاد والواقف بالرجلين

١ - م: فإن جنى تعلقت جنايته. ٢ - ليس في م. ٣ - م: فعله. ٤ - م: أراد.  
 ٥ - م: أثر غابرا.

كذلك لو ضربها ولو ضرب  
لوركب اثنين معاً لضمننا  
دونها ويضمن المالك ما  
وإن يكن مع سبب مباشرة  
سواه كان ضامناً وهو السبب  
وربها إن صاحبه ضمنا  
ألقته من تنفيره أو لا فلا  
كان ضمانه على من باشره

### القول في الأعضاء في الشعر الدية في الرأس أو في حية مستويه

بشرط أن لا ينبتا فإن نبت  
وأمرأة إذا أميط شعرها  
والحاجبين النصف والفرد الزرع  
وعين ذي العينين نصف ديته  
كذلك عين الأعور الصحيحة  
إن كانت العورا كذلك خلقت  
والثلث في العورا إذا ما خُسِفَتْ  
وهكذا مارنه أو لو كُسر  
من غير عيب مائة الدينار  
في شلل الأنف وفي روثته<sup>٣</sup>  
والنصف في أحد منخريين  
أونبتت فالأرش في ذلك ثبت  
ديتها فإن يعد فسرهما  
والأرش في الشعر والأهداب جمع  
وكل جفن ربعها بحضته<sup>١</sup>  
إن قُليعت فدية صريحه  
أو في قضائه تعالى ذهب  
ودية في قطع أنف كملت  
فصار فاسداً وبعد أن جُبر<sup>٢</sup>  
وثلثا الدية في المقدار  
وهي التي تحجز نصف ديته  
كذلك في واحدة الأذنين

١ - م: وجفن رتقها بحضته.

٢ - م:

فصاعداً أو بعد أن خيرا

وهكذا مارنه لو كسرا

٣ - كلتا النسختين: روثته.

والبعض بالنسبة ثم الشحمة  
والشفة التصف ولو تنقصت<sup>٢</sup>  
ديتها ويجب السِّلْشان  
في الطفل أو من الصحيح ديته  
عذتها الثمان مع عشرينا  
[وفيه في الأخرس ثلث ديته  
إذا ادعى الصحيح أن قد ذهب  
تصديقه ودية الأسنان  
أما المقادير فهن اثنا عشر  
لكن سن أول خمسونا  
ودية الزائدة المنتزعة  
وماها مع انضمامها دية  
[وفي أسوداد السن ثلثا ديته  
والأرش في سنّ الذي لم يشغر  
ودية في عنق قد كسرا  
كذلك لوجني عليه ما منع  
ودية إن ذهب اللحيان  
أو فاقد السن وفي الأسنان  
كثلت أذن وكذا في الحرمه<sup>١</sup>  
فبالحساب قال لو تقلصت<sup>٣</sup>  
إن عمّ الاسترخاء في اللسان  
والبعض كانت بالحروف عبرته<sup>٤</sup>  
بحسبها المال يقسطونا  
والبعض بالحساب في مساحته<sup>٥</sup>  
منطقه إقسامه ووجبا<sup>٦</sup>  
ديته عشرون مع ثمان  
ثم المآخير بها ست عشر  
والآخر الخمسة والعشرون  
كثلت الأصلية المقتلعه  
إلا إذا ما اختصت النزع هيه<sup>٧</sup>  
كذا إذا أنصدع دون سقطته<sup>٨</sup>  
إن نبتت أولا فثلث المشفر  
حتى غدا الإنسان منه أصورا<sup>٩</sup>  
من أزدراء ثم أرش إن رجع  
عارية كالطفل عن أسنان<sup>١٠</sup>  
[تجامع اللّحين ديتان

١ - م: لثنت وهكذا في الحرمه. ٢ - م: وما تنقصت. ٣ - م: لو تقلصت.

٤ - م: والبعض بالحساب في مساحته. ٥ - ليس في م. ٦ - ع: منطق قسامة ودهبا.

٧ - م: إلا إذا الصدع دون سقطه. ٨ - ليس في م. ٩ - الأصور: المائل والمعوج.

١٠ - م: ودية إن ذهب الجنان عاداته كالطفل عن البيان

وفي يد الإنسان نصف ديته      وثلاثا ديتها لو شُلت  
وهكذا زائدة والإصبع      كلُّ ثلاثة عدا الإبهام  
والثلث في زائدة أو شلاً      عشرة من التنانير ثبت  
وأبيض<sup>٣</sup> فخمسة والظهر      كذا إذا أصيب فاحدودب<sup>٥</sup> أو  
برا فثلث دية ولو ذهب      وفي التخاع دية ولو ذهب  
كذاك في حلمتها وإن قُطِع      حلمة<sup>٨</sup> الرجل بالنصف<sup>٩</sup> تدي  
والذكر الدية أو حشفتة      ودية مجب في الخصيين  
فيها مئات أربع عيناً خرج      في أحد الشفرين نصف العقل<sup>١٤</sup>  
من دية والمهر والأنفاق

وحدها المعصم في إبانته      والثلث في الشلاحين<sup>٢</sup> حُدت<sup>١</sup>  
من اليدين الشعر حين تُقَطَّع      أتملتين عند الانقسام  
ثلثان في العضو إذا ما شلاً      في الظفر لم ينبت أو أسود نبت  
فدية إذا عراه<sup>٤</sup> الكسر      ممتنع القعود قد صار ولو  
مشي<sup>٦</sup> ووطء ديتان قد وجب      ثدي لأنثى فصف عقلها<sup>٧</sup> وجب  
لبنها أو قل فالأرض شرع      كالشيخ والثمن لدى محمد  
وهو من العتین ثلث<sup>١١</sup> ديته      [والجفر<sup>١٢</sup> نصف أذرة الخصيين]<sup>١٣</sup>  
وضعفها في مشيه<sup>١٣</sup> إذا فحج      إفضاؤها صغيرة بالكل  
حتى يحول الموت بالفراق

١- النسخة (ع): التلا. ٢- ليس في م. ٣- م: أبيض. ع: أبيض.

٤- م: علام. ٥- م: واحد وذات. ٦- كلتا النسختين: مثني.

٧- يعني: «ديتها». وفي م: مقلها. ٨- م: حلمة. ٩- يعني: نصف الدية.

١٠- م: نصف. ١١- هكذا في النسخة (ع). والأظهر أن يقال: والفرد؛ أي: والواحدة.

١٢- ليس في م. ١٣- م: مشيه. ع: مشتبه. ١٤- م: الفعل.

لو لم يكن زوجاً وكان مكرها فدية حسب ومن قد أكرهت  
 وواحد الألسين نصف وإذا من مفصل الساق وإصبعاً بدا  
 وكل واحد من الساقين والضلوع من جهة قلب كسره<sup>١</sup>  
 وهكذا العجبان إن لم يملك إن كُسرت ترقوة وجُبرت  
 عيناً ومن داس حشاً فأحدثا من دية ومن يكن مفتضاً  
 مثانة فزال ملك بولها في كسر عظم العضو خمس<sup>٢</sup> دية  
 فالمهر والدية أو بأمرها إن حصلت بكراً فأرشاً أخذت  
 واحدة الرجلين حُذت<sup>٣</sup> فكذا بمائة مثل أصابع اليد  
 نصف من الدية والفخذين فلم يكن يملك بعد العذرة  
 غائطه أو بوله في المسلك بغير عيب أربعين فُديت  
 ديس حشاه أو يؤذي الثلثا بإصبع للبكر حتى فضا  
 ديتها ومثل مهر أهلها في كسر عظم العضو خمس<sup>٣</sup> دية  
 فإن بكراً وصغ من معرته

١ - ع: أخذت.

٢ - من هنا يظهر نقص في أبيات الأرجوزة حول بعض فروع فقهية غير مذكورة شعراً. وهي كما في متن التبصرة:

«وفي كسر الضلع: خمسة وعشرون ديناراً، إن كان ممّا يخالط القلب، وإن كان ممالي العضدين فعشرة.

وفي كسر البعوص إذا لم يملك الغائط، الدية.»

ويمكن أن تكون الأبيات الساقطة كما أنشأها أخي الفاضل الأديب صباح صالح

الهنداوي هكذا:

والضلع من جهة قلب كسره وخمس وعشرون عيناً قدره  
 ومالي العضدين قد قدرا بعشرة هذا الذي قد ذكرنا  
 لو أنه بعصومه قد كسره فلم يكن يملك بعد العذرة  
 فالدية كاملة لما ذكر ولا يكون غير هذا فاعتبر

٣ - م: ثلث.



أربع أخماس قرار كسرتة      ورابع ما في الكسر في موضحته  
والرَضُّ ثلث دية العضو فإن      برا فخذ أربعة الأخماس من  
رَضُّ وفكُّ العضو من عظم إلى      أن يوجد العضو وقد تعطلا  
وثلثا ديتته فإن برّا      أربع أخماس لفكُّ قرّا

### القول في منافع الإنسان فدية في العقل والنقصان

أرش فإن عناد فلا أرتجاع      ودية إن ذهب السَّماع  
وسمع أحدى الأذنين شطرا      ونقصها فقيستا<sup>١</sup> بالأخرى  
ويؤخذ الثَّفَاوت المعلوم      بين المسافتين والعموم  
في الأذنين قيس بالمشابهة      سنا كذا العينان إن نقصاً به  
وفيها الدية والنقصان      في ضوء إحداهما بالحسبان  
وهكذا نقص ضياء الكل      معتبر بنقص ضوء المثل  
والشَّم فيه دية فلو قطع      أنف فزال الشَّم ثنتان شرع  
والنقص أرش حسب رأي الحاكم      ودية في فقد ذوق الطاعم  
ونقصه الأرش وفي الإنزال      تقدّم الدية للإكسال  
ودية في سلس قد وجدا      كذلك في الصوت إذا ما فُيدا

## القول في الجراح والشجات طراً ثماناً متفاوتات

حارصة<sup>٢</sup> قاشرة للجلد  
وبعدها دامية وهي التي  
فيها بعيران ومتلاحمه  
ثلاثة وبعدها السمحاق  
أربعة وبعدهن الموضحة  
توجب خمساً ثم عشراً<sup>٣</sup> هاشمه  
 وخمسة عشرة في المنقله  
وبعدها مأمومة لما تصل  
وهكذا جائفة لجوفه  
إن صلحت بالخمس فيها يجزي  
عُشراً وأما الشفتان شُقت  
فثلث وخمسها لو ثلث<sup>٤</sup>  
وإن جنى نافذة في طَرَفِ  
وفي أحمرار وجهه دينار  
ثلاثة والضعف في أسوداد  
بنسبة العضو وتستوي هيه  
قبل بلوغ ثلثٍ وبعد

فيها بعير وهي قسم عندي  
في لحمه شيئاً يسيراً حَزَتْ<sup>٣</sup>  
في اللحم شيئاً فوق ذاك حاسمه  
بجلدة العظم لها التحاق  
عبرتها لعظمه أن توضحه  
وهي التي للعظم أضحت حاطمه  
وهي التي تحوجنا أن ننقله  
أم الدماغ ثلث دية جُعِل  
تبلغ أو نافذة في أنفه  
ومنخر إلى بلوغ الحاجز  
حتى به الأسنان قد تبدت  
والنصف في واحدة لو شُقت  
من رجل مائة دينار يني  
ونصفه وأما الاخضرار  
كالرأس والتنصيف في الأجساد  
مع الرجال في القصاص والذيه  
فهو إلى النصف إذن تُرَدُّ

١- م: ثلاثون. ٢- م: خاصمه. ٣- ع: أجرت.

٤- م: توجب عشراً ثم خمس. ع: توجب عشراً ثم خمساً.

٥- هكذا في النسختين. والأظهر: برئت.

وموجب الدّية في الذّكران      ديتهم كذاك في التّسوان  
كذلك الذّمّي أمّا الرّق      مع ردّه القيمة يستحقّ  
وكلّ من ليس له وليّ      وليه إمامه الأصليّ  
له القصاص وله أخذ الدّية      وما له العفو علىّ خلف هيه

### القول في الجنين عشرون لزم في نطفة بعد قرار في الرّحم

علقة توجب أربعينا      ومضغة ديته ستّوناً  
ثمّ ثمانون لعظم وإذا      تكمل الخلق سوياً واستوى  
ولم تلجه روحه فهي ميه      وبعد ذاك بالحساب والذّية  
جنين ذميّ كعشر ديتيه      والرّق منسوب إلى والدته  
[وخذ لما بين الجميع بالحساب      والعشر في جنين ذميّ يصاب  
من دية بها يخصّص الأب      والعشر من قيمته أمّ أنتسب]<sup>٢</sup>  
مملوكه في من أبوه رقّ      ما بين أنثى وذكر فرق  
فإن تلجه روحه فللذكر      خذ دية والتّصف من ذاك قصر  
في دية الأنثى وخذ لكلاً      قد جهلت حالته نصفها  
لو ألفت الأمّ الجنين ألزمت      لو ارث بديّة الذي رمت  
إن باشرت أو كان عن تسبيب      وما لها في ذاك من نصيب  
لو أنّسه أفزع ذا جماع      فألقت النطفة للضياع  
عشرة من التّنانير غرم      ووارثو الأموال بينهم قسم

١ - أي: مائة. ٢ - ليس في ع. ولا داعي لها.

ما أستوجب الجنين من ديات  
والجرح والأعضاء في الجنين إن  
فلينسب ما سواه لديته  
لو ضرب الحامل ضرباً مجهضاً  
بذلك الإلقاء قتلُه وجب  
هذا إذا ما كان عمداً وإذا  
قاطع رأس الميت حرّاً مسلماً  
وانسب إلى الدية في جوارحه  
ويصرف المال الذي قد حصل

أقرهم قبل القريب يأتي  
شاء الولي أخذ ما الجاني ضمن  
وليأخذن بعد ذا بنسبته  
فأسقط الجنين حياً فقضى  
إذ كان في قتل جنينها السبب  
أخطأ كان دية ما أخذ  
لمائة الدينار جمعاً سلماً  
قطعاً وفي شجاجة وجارحه  
في البرأماً وارث له فلا

### القول في تلف حيوان متى أُتلف ما يؤكل لحمًا ثبتا

إن كان بالتذكية الإمساك  
وإن يكن بغيرها فالقيمة<sup>١</sup>  
في يوم إتلاف وأرش إن قطع  
وإن يكن أُلِفَ ما لا يؤكل  
فأرشه إن كان بالذكاة  
في قطعه كذاك أماً في التلف  
وقيمة في كل ما تمتنع  
في قتله عشرون من دراهم

أو كان حيواناً له ملاك  
لا بسواها ذمة<sup>٢</sup> ملزومه<sup>٣</sup>  
جارحة أو كسر عضو قد وقع  
لكنه مما الذكاة يُقبَلُ<sup>٤</sup>  
وعضو مستقرة الحياة  
بغيرها فقيمة كما سلف  
ذكاته وكلب صيد يدفع  
ومثلها والتصف صار لازماً

١- ع: فالقسمه. ٢- م: دية. ٣- ع: ملتزمه. ٤- م: يقتل.

في كلب حائط كذا كلب الغنم      أما قفيز البر فهو ملتزم  
في كلب زرع والجنين العشرمين      قيمة أمه لفوته ضامن

### القول في عاقلة وقد سبق بأن موجب الخطأ بها<sup>١</sup> التحق

وهو الذي اعتق أو من اعتقت      وضامن والعصبات ألحقت  
وهي التي بالأبوين تقرب      بالميت أو قرها به الأب  
والأقرب الأجود عندي أنا      ابائه وولده يدخلنا  
أما الإمام فهو فيها قد دخل      كما بها لا يدخل الذي قتل  
لا يعقل الضبي أو من حنى<sup>٢</sup>      وما على النساء أن يعقلنا  
لا تعقل العاقلة العبد ولا      عمداً جرى من قاتل إذ قتلا  
ولا مدبسراً ولا أم ولد<sup>٣</sup>      موضحة تدخل في هذا العدد  
كذلك ما دون وغير ثابت      عقل بإقرار ولا جنابة  
يوقعها في نفسه الجاني ولا      صلحاً ولا ما من بهم حصلاً<sup>٤</sup>  
يوماً ولا إتلاف مال وعقل      إمامنا ذا ذمة إن ما حصل  
مال له وقسط الحق بما      يرى إمامنا على ما رسماً  
بأقرب قبل الذي قد قربا      كذلك تقسيط لمن قد نصبا  
من قبل الإمام للحكومة<sup>٥</sup>      ولا رجوع بعد للعاقلة  
على الذي جنى ولو زادت على      عصبه أخذ من أولي الولا  
وإن تزد فمن ذوي التعصيب      لذي الولا وزائد التعصيب

١ - كلتا النسختين: به. ٢ - م: صلحاً ولا من ما بهم حصلاً.

عليهم يؤخذ من موالى      مولى وهكذا قياس التالي  
وإن تزد عن كل من قد عقلا      كان على الإمام ما قد فضلا  
وإن تزد عاقله فوزع      بنسبة وإن يغب بعض دع  
لغائب حصته والوالد      يدي بقتل<sup>١</sup> الابن وهو عامد  
وأخذ آذي نوى ومن<sup>٢</sup> وجد      من وارث سواه ما لوفقد  
فللإمام أخذ ذاك كله      وإن يكن ذا خطأ في قتله  
كان على عاقله الأب الدية      وثم ما في خاطري أن أنهيه  
والحمد لله وتسليمي على      محمد وآله خير الملائ



مركز تحقيقات علوم اسلامی

## الخاتمة

[تم الكتاب بعون الملك الوهاب عشية الجمعة لعشرين مضين من شهر ربيع الأول من شهور سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين عليهم سلام رب العالمين بقلم العبد الفقير علي رضا ابن علي زين العابدين بن محمد قاسم بن يوسف غفر الله لهم ولمن دعا لهم بالمغفرة برسم الأخ الأجدد الأسعد الشيخ أحمد بن الفقيه علي كان الله له في الدارين ووفقه للانتفاع به بمحمد وآله]<sup>١</sup>

[قد تم باقي هذه الأرجوزة المباركة الشريفة الوجيزة في يوم السبت الثاني عشر من شهر شعبان المبارك ختم بالخير والرضوان من السنة السابعة والثمانين والمائة والألف هجرية نبوية على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والتحية على يد فقير ربه العلي الغني عبده الأحقر محمد بن علي بن حسن الخطي الجارودي عفا الله له ولواده وللمؤمنين إنه غفور رحيم آمين رب العالمين.]<sup>٢</sup>